في غمار السياسة: فكراً وممارسةً

الكتاب الثالث

سلسلة مواقف: الأعداد ٩ ــ ١٠ و١٢



الدكتور محمد عابد الجابري



الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

في غمار السياسة:
فكراً وممارسةً

الكتاب الثالث



سلسلة مواقف، الأعداد ٩ ـ ١٠ و١٢

في غمار السياسة: فكراً وممارسةً

الكتاب الثالث

الدكتور محمد عابد الجابري



الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

الجابري، محمد عابد

في غمار السياسة: فكراً وممارسةً: الكتاب الثالث/ محمد عابد الجابري.
٢٧٢ ص. ـ (سلسلة مواقف؛ الأعداد ٩ ـ ١٠ و١٢)
ببليوغرافية: ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-533-40-7
١. الجابري، محمد عابد ـ تراجم. ٢. المغرب ـ تاريخ. أ. العنوان.
ب. السلسلة.

070.4

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٠

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت
ص.ب: ٥٢٨٥ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان
هاتف: ٧٣٩٨٧٧ (١-٩٦١)
فاكس: ٧٣٩٨٧٨ (١-٩٦١)
E-mail: info@arabiyanetwork.com

كتب سلسلة «مواقف»(*)

في غمار السياسة: فكراً وممارسةً: الكتاب الأول

في غمار السياسة: فكراً وممارسةً: الكتاب الثاني

في غمار السياسة: فكراً وممارسةً: الكتاب الثالث

(*) تتضمن هذه القائمة الكتب التي صدرت عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر حتى تاريخه من سلسلة مواقف.



المحتويـــات(*)

القسم الثامن
إجهاض مشروع لـ «التناوب» والاتحاد يطرح شعار: الدولة الوطنية الديمقراطية

(*) هذه هي محتويات الكتاب الثالث، الأعداد ٩ ـ ١٠ و١٢ من سلسلة مواقف، وقد تم تأجيل العدد ١١ إلى الكتاب الرابع حفاظاً على وحدة الموضوع. هذه المحتويات مرتبة زمنياً بالتوافق مع محتويات الكتابين الأول والثاني اللذين سبق صدورهما عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

القسم التاسع
قضية الصحراء المغربية
تاريخ ينبغي ألّا يهمله التاريخ

القسم العاشر
من أزمة الاشتراكية في البلدان المتخلفة. . .
إلى الدولة الوطنية الديمقراطية

القسم الثامن

إجهاض مشروع لـ «التناوب»
والاتحاد يطرح شعار:
الدولة الوطنية الديمقراطية



الفصل الثالث والعشرون

المؤتمر الاستثنائي
مرحلة الما ـ بعد (ج ٢)!

اغتيال عمر بنجلون: الحدث وخلفياته السياسية

١ ـ عمر بنجلون... بطاقة تعريف

في يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ أعلنت **المحرر** عن اغتيال مديرها وعضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، المناضل الكبير عمر بنجلون، وقد قدمت بالمناسبة ورقة التعريف التالية عن الشهيد:

«ابن عامل متقاعد في المكتب الوطني للكهرباء. ولد سنة ١٩٣٤ ببركنت (عين بني مطهر ناحية وجدة) تلقّى دروسه الابتدائية والثانوية بالمدينة نفسها ثم في وجدة إلى أن حصل على القسم الثاني من البكالوريا.

التحق بباريس حيث تابع دراسته الجامعية فحصل على الليسانس في الحقوق ثم دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، وبعده دبلوم المدرسة العليا للبريد، حيث نال الدرجة الأولى ضمن الفوج المتخرج سنة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠. عرفه المغاربة في باريس مدة إقامته بها مناضلاً لا يفتر عن العمل. وقد أصبح مسؤولاً حزبياً هناك عن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وقد كان عضواً عاملاً في لجنته الإدارية الوطنية، كما انتخب رئيساً لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا، بقي رئيساً شرفياً لها.

التحق بالمغرب وعين مديراً بالنيابة للبريد في الدار البيضاء، ثم مديراً

إقليمياً في الرباط. وقد عرفه العمال وموظفو البريد مناضلاً نقابياً بينهم، إذ قام بدور رئيسي في الإعداد لإضراب الموظفين في تموز/ يوليو سنة ١٩٦١ ثم في إضراب البريديين في كانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها. وقد تعرض بسبب عمله النضالي الحزبي والنقابي لعدد من المضايقات والإيذاءات المختلفة: اعتقل يوم ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٣ وحكم عليه بالإعدام يوم ١٤ آذار/ مارس ١٩٦٤، ثم أطلق سراحه يوم ١٤ نيسان/أبريل ١٩٦٥. ثم اعتقل يوم ١٦ آذار/ مارس ١٩٦٦ وبقي في السجن مدة عام ونصف، إذ أفرج عنه يوم ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧. توصل بطرد ملغوم يوم ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣، واعتقل يوم ٩ آذار/ مارس ١٩٧٣ ليطلق سراحه في ٢٦ آب/ أغسطس (غشت) ١٩٧٤. وعندما قرر الاتحاد استئناف إصدار جريدته **المحرر** أسند إليه إدارتها ورئاسة تحريرها، فصدرت يوم ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٧٤. وفي المؤتمر الاستثنائي انتخب عضواً في المكتب السياسي.

تعرض لحادثة اغتيال قذرة في الثالثة والنصف من زوال أمس الخميس ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ حيث سقط شهيداً».

٢ ـ ما وراء حادثة الاغتيال؟ مؤامرة بعيدة الأغوار!

ما زالت قضية اغتيال الشهيد عمر بنجلون لم تُصفَّ بعد. لقد أجرت الشرطة القضائية تحقيقاً ضافياً في القضية وقُدِّم المنفذون للمحاكمة. وفي إحدى مراحل المحاكمة لاحظ المحامون اختفاء وثائق ومستندات من الملف فتأجلت المحاكمة لتُستأنف من دون إحضار الوثائق التي اختفت، وهكذا اقتصرت على العناصر التي نفذت الجريمة.

كان التحقيق قد كشف عن أن عبد العزيز النعماني ربما يكون هو الحلقة الرابطة بين المنفّذين والمدبّرين. وقد كان هذا الشخص مختفياً، في حالة فرار. وقد أخبرنا المرحوم عبد الرحيم بوعبيد أنه بينما كان ذات يوم مع جلالة المرحوم الحسن الثاني الذي استقبله في قصره بالرباط، إذا بجهاز التلكس يرن ويكتب مراسلة، فأخذ الملك الراحل المراسلة وتوجه إلى المرحوم عبد الرحيم يخبره بمضمونها قائلاً: «هذا عبد العزيز النعماني قد اعتقل». ومرت أيام وشهور ولم يظهر له أثر. فبقيت قضية اغتيال الشهيد عمر في النقطة التي توقفت فيها من قبل.

هذا، وقد سبق أن ذكرت في الكتاب الثاني من هذه السلسلة(*) كيف وصلني الخبر عن الجهة التي اغتالته بعد ساعات فقط من تنفيذ الجريمة. وكيف أن مصدر الخبر (من الشرطة) قال في رسالته الشفوية: «لا تخطئوا فالعملية قامت بها عناصر من «الشبيبة الإسلامية» التابعة للأستاذ مطيع. وإذا كان لا بد من توجيه أصابع الاتهام لجهة ما، فيجب الاتجاه نحو السيد فلان. فلقد عقد موعداً في درب بنجدية، ثم تواعد مع الفاعلين أمام باب مسجد السنة بدرب السلطان ليعرف النتيجة بعد تنفيذ العملية».

ولا شك أن عبارة «لا تخطئوا» عبارة مثيرة للانتباه. ذلك أن الرأي العام في الاتحاد الاشتراكي ـ على الأقل ـ كان سيتجه تلقائياً إلى اتهام جهاز من الأجهزة التي كان يُنسب إليها إرسال الرسائل الملغمة، ومحاولة اغتيال المهدي بحادثة سيارة. . إلخ. بالفعل علمنا آنذاك، من بعض مصادر أخبارنا، أن الدولة وأجهزتها لم يكن لها يد في المسألة. فقد قيل إن السلطات العليا قد فوجئت بالحادث، كما إن عبارة «ليس هذا هو الوقت» قد نسبت إلى من نسبت إليه. ومهما يكن، فقد لوحظ أن رد موقف السلطات، بما في ذلك العناصر الحاقدة على الاتحاد، كان من قبيل: «لم آمر بها ولم تسؤني».

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ذكر أثناء التحقيق الذي أجرته الشرطة أن المؤامرة كانت أكبر وأوسع من اغتيال شخص واحد هو عمر بنجلون، بل إن الأمر كان يتعلق بالشروع في تصفية جميع العناصر البارزة والنشطة في الاتحاد الاشتراكي، وأنه قد عثر لدى المتهمين على لائحة تضم سبعين من الأطر المناضلة الاتحادية، راجت أسماء كثيرين منهم. وقد قال «العارفون» يومئذٍ إن المخططين لهذه المؤامرة قد صدروا في تفكيرهم من «المقدمات» التالية: قالوا (والعهدة على الراوي): «لقد انتعش الاتحاديون بعد مؤتمرهم الاستثنائي وأصبحوا، أكثر من ذي قبل، عائقاً أمام نجاح «الحركة الإسلامية» في استلام السلطة في المغرب في المستقبل القريب. قالوا: إن الاتحاديين يحتلون موقع المعارضة للحكم بصورة لا يمكن منافستهم على هذا الموقع علنياً. وأن الطريق الأسلم هو تنحيتهم والاستفراد بالحاكم لحمله على مسايرتنا أو يكون حل آخر». (نسب مضمون هذا الكلام إلى شخصية مغربية وأخرى غير مغربية، تنتمي إلى قطر عربي انتقلت إلى دار الجزاء. . .). ويقول

(*) صدر عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر (٢٠٠٩) ويضم الأعداد ٥ ـ ٨ من سلسلة مواقف.

العارفون: لقد ظهر هذا الموقف/المخطط بعد أن تأكد «المعنيون بالأمر» أن اللقاء التاريخي ـ بين الملك الراحل جلالة الحسن الثاني والمرحوم عبد الرحيم في حزيران/يونيو ١٩٧٤ واتفاقهما على تدشين مسلسل ديمقراطي شبيه بمشروع «التناوب» الذي تم إقراره عام ١٩٩٨ ـ قد بدأ يؤتي ثماره: فلقد أطلق سراح المعتقلين وانعقد المؤتمر الاستثنائي (وتُلِيت رسالة اليوسفي التي اعتبروها تعبر عن تضامن البصري أيضاً)، وخرج الاتحاد أقوى مما كانوا يتخيلون، إذ تصدّر العمل الوطني من أجل استرجاع الصحراء، وأخذ يستعد لخوض معركة الانتخابات. . إلخ.

وهكذا عقدوا العزم على إجهاض الاتفاق بين الملك وعبد الرحيم، فامتدت يدهم أولاً إلى أقوى عنصر في قيادة الاتحاد (بعد عبد الرحيم) قبل أن «يحصدوا» الآخرين الذين وردت أسماؤهم في اللائحة المشار إليها. وكانوا يعتقدون أن العملية ستمر «على أحسن ما يكون»، وأن الاتحاد سيوجه أصابع الاتهام إلى الأجهزة الخاصة في إدارة الأمن الوطني، وبذلك تعود العلاقات بين الحكم والاتحاد إلى ما كانت عليه!

أما ما ذكره البخاري من أن «البوليس» كان من وراء «الشبيبة الإسلامية» في حادثة اغتيال عمر بنجلون، فيبدو أن الأمر يتعلق ـ إذا كان ما ذكره البخاري صحيحاً ـ بنوع من «التدخل» من طرف المخططين للعملية لدى هذا العنصر أو ذاك في الأجهزة البوليسية، ذلك أن بعض من كانوا في مقدمة هؤلاء المخططين كانوا يلعبون أدواراً مزدوجة: مع الحكم في بعض القضايا الظرفية خدمة لمخططهم على المدى البعيد!

ويبدو أن بعض الجهات في السلطات العليا قد اطلعت من خلال الملف الكامل للقضية على ما مكنها من الاطلاع على حقيقة المخطط وأهدافه، ولذلك وقع «الاحتفاظ» بالملف الكامل والاقتصار في المحاكمة على المنفذين. وقيل إن «فلاناً» المشار إليه آنفاً، قد وقع تهديده بصورة جدية بـ «ملف عمر بنجلون»، عندما بدا منه ما يعبر عنه في الأوساط التي نتحدث عنها بما يدل على أنه «بدأ يرفع رأسه».

من هنا يمكن أن يتخيل القارئ الأسباب التي جعلت قيادة الاتحاد لم تخضها معركة من أجل «الحقيقة كل الحقيقة» في ملف الشهيد عمر بنجلون، فالمسألة متشعّبة والوثائق قد سحبت من الملف. لقد وقع الاكتفاء إذاً

بمحاكمة المنفذين، وصرف النظر في ذلك الحين عن محاكمة المدبرين بعد أن عرفت نيّاتهم وتم وضعهم موضع «الرهائن». أما من ناحية قيادة الاتحاد فقد قررت الاستمرار في التمسك باتفاقية حزيران/ يونيو ١٩٧٤ والعمل على إنجاح المسلسل الديمقراطي...

لكن الرياح قد تجري بما لا تشتهي السفن، سفن الاتحاد أيضاً. وسنبين كيف جرى ذلك في فصل لاحق.

٣ ـ في رثاء عمر

ـ «أنت حي في التاريخ... بل التاريخ حي بك يا عمر!»

في يوم ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ نشرت **المحرر** التفاصيل التالية عن حادثة الاغتيال: «...خرج الفقيد من منزله في الساعة الثالثة وعشر دقائق ظهراً. تقدم إليه شخص، والفقيد يهمّ بفتح باب سيارته، فكلمه ثم طعنه بسكين في مكان قلبه تماماً، وأردف عليه بضربة في صدره، فسقط الشهيد عمر بنجلون في الحال وفارق الحياة. وعندما انتبه أحد المارة إلى الجريمة، وهو راكب سيارته، نزل من سيارته وطارد المجرم هو وبعض المارة، منهم سائق شاحنة، ثم التحق بهم أحد رجال شرطة المرور فتمكنوا من إلقاء القبض على القاتل. وقد سيق القاتل إلى مركز الشرطة وهناك اعترف بالجريمة، ثم أعاد تمثيل كيفية تنفيذها في عين المكان بمحضر العامل ورجال الشرطة».

وفي اليوم التالي (عدد ٢١/ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥) نشرت مقالة في رثاء الشهيد عمر في مكان الافتتاحية، بعنوان: «أنت حي في التاريخ بل التاريخ حي بك يا عمر»! وقد وقعته بكلمة «رفيق».

تقول المقالة:

«أَأبكيك يا عمر؟ ولِمَ البكاء وقد اخترت الحضور الدائم في نهر تاريخ هذا الشعب، فانتظمت جوهرة ثمينة عزيزة في سلك قلادته التي تمتد بعيداً بعيداً إلى أعمق أعماق تاريخه، تجسم استمرارية وجوده، وكفاح أبطاله، وآمال جماهيره، وتطلعات شبابه؟

لِمَ أبكيك يا عمر وأنت الذي طفرت بسرعة وقوة، أسرع من لمح البصر، من حياة إلى حياة، لا بل من حياة فانية إلى خلود دائم. طفرت سريعاً سريعاً،

لأنك ما عرفت البطء ولا التباطؤ قط؟ لقد جسّمت في حياتك ومنذ نعومة أظفارك المثل القائل: «لا تؤجل عمل اليوم إلى غد». فانتقلت هكذا في رمشة عين من مناضل تتزاحم عليه المهام النضالية فيتحداها وينجزها ويتجاوزها إلى أبعد منها، مناضل ضاق صدره بقلبه فانفتح وانبلج ليترك شريانه يسقي بدمائه الفوارة شجرة النضال إلى الأبد.

سابقت الحياة فسبقتها دوماً، سواء كان الوقت نهاراً أو كان ليلاً، سواء كنت في المنزل أو في ساحات النضال، سواء كنت طليقاً تطير من حي إلى حي ومن مدينة إلى مدينة ومن بلد إلى بلد، أو كنت بين جدران السجن تغالب القضبان والحديد، لتبقى على اتصال دائم برفاقك وإخوانك في الزنازين المجاورة لزنزانتك، ما كان منها داخل سجنك، وما كان منها خارجه.

سابقت الحياة هنا وهناك وهنالك، فسبقتها في كل مكان وفي كل ميدان. ولما ضقت ذرعاً بضيق هذه الحياة سابقت الموت فسبقته، فكسبت الرهان وخلّفته وراءك تائهاً يبحث في وجهك عن مسكنة أو ألم، فلم يجد غير عينين برّاقتين تنظران بعيداً إلى السماء، بلا دمع ولا استجداء، وإنما بقوة وإصرار يلفّهما بريق من الأمل الوضّاء. وانتقل الموت إلى حلقك يبحث عن حشرجة أو خرير، فلم يجد غير هدوء ينمّ عن رباطة جأش، وقوة إرادة، وإصرار على التحدي، حتى ولو كان الخصم هو الموت نفسه. وأخيراً انتقل الموت إلى قلبك علّه يسمع احتضاراً أو يلمس تقطع نبض، فإذا بشريان قلبك الفوار تسيل دموعه أنهاراً، وإذا بدقات قلبك تنقلب أمواجاً، وإذا الموت يغرق في هذا الدم الدفاق، وإذا به لا يجد أمامه سوى شيء واحد هو أن يموت فيك، بعد أن خسر الرهان، وتأكد من فوزك وسبقك وانتصارك.

وظنّ الجاني التافه الذي حمل الموت إليك أنه سيفلت من يدك، وأنه سيتمكن من الفرار! ولكن هيهات أن تسبقك جرثومة قذرة! فما هي إلا لحظات حتى عاد المجرم القذر مكبلاً، يركع أمام عينيك المفتوحتين وقلبك الدافق الفوار، ليمثّل أمام المحققين وجمع من أصدقائك، المشهد الذي مثله قبل لحظات أمامك. لقد أمرت أن يؤتى به في الحين، وأمرت أن يعيد فعلته أمامك فأعاد تفاهته خاسئاً وهو حسير، نذلاً وهو اللص الحقير. ظن هذا التافه أنه سيسبقك، وأن بإمكانه أن يتوارى عن الأنظار ونسي من أنت، نسي أن الرجل هو عمر بنجلون الذي حكم عليه بالإعدام فأعدم الإعدام، والذي جاءته قنبلة متسترة تسابق الزمن لتقنبله على فراشه فسبقها بيده، فخجلت وضاقت

وجمدت واستحيت فلم تقدر على الانفجار، بعد أن انفجر عليها غضب عمر، وألقتها يده بعنف على الأرض وهو يقول: اخسئي أيتها الحقيرة، حقيرة أنت وحقير من أرسلك.

إيه عمر! لقد انتصرت على الموت في كل مرة حاول فيها الانتصار عليك. وفي كل مرة كان يعود على أعقابه جارّاً أذيال الخيبة. وأمس الأمس اصطنع الموت وسيلة أخرى حقيرة علّه يفوز بك ففزت به، أراد أن يسبقك فسبقته، فلم تعرف سكرات الموت، لم تتألم ولم تحتضر، وإنما أسرعت كلمح البصر فانتقلت من حياة إلى حياة.

أنت حيّ يا عمر، حي في سجل أبطال التحرير، وما أكثر ما أنجب هذا الشعب منهم. أنت حي في آمال الجماهير وفي عزيمة الشباب وتطلعات الأجيال.

أنت حي في التاريخ، بل التاريخ حي بك يا عمر! وما التاريخ إلا أنت وأمثالك!

سقيت شجرة الحياة بعرَقك، فلما شبّت يانعة تمد جذورها إلى أعمق أعماق الأرض، وفروعها إلى أبعد الآفاق، ارتأيت أن تنتقل سريعاً، كعادتك دائماً، فأنت تكره الانتظار، فأخذت تسقي بدمك شجرة التاريخ، تاريخ حركة التحرير الشعبية في المغرب، التي منها خرجت وفيها عملت وإليها رجعت.

هل نلومك على إغفالك وداع الأصدقاء والرفاق؟

أنت تبتسم وتقول: سنلتقي بعد قليل، فلم الوداع، وإنما إلى اللقاء».

ـ عمر... وعمر...

وعلى إثر المهرجانات التي أقيمت لتأبين الشهيد عمر بمناسبة الذكرى الأربعينية لرحيله كتبت في ركن «بصراحة»[1] بـ **المحرر** في عدد ٣ شباط/ فبراير ١٩٧٦، ما يلي:

---

(١) بدأت أكتب ركن «بصراحة» وأوقعه بـ«صريح» في **المحرر**، يوم كانت أسبوعية، منذ عددها رقم ٦٨ الصادر بتاريخ ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٥. وقد حل هذا الركن محل ركن «صباح النور» الذي كنت أكتبه في التحرير بتوقيع «عصام». وعندما صدرت **المحرر** يومية منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ كنت أكتب هذا الركن كل يوم. وكان آخر ما كتبته يوم ٣ نيسان/ أبريل ١٩٨١ أي قبل تقديم =

«يقرأ تلامذة اليوم، وسيقرأ تلامذة الغد، في مادة التاريخ الإسلامي ما يلي، منقولاً حرفياً عن كتب التاريخ العربية القديمة: «قتل عمر بن الخطاب على يد فيروز، ويلقب أبا لؤلؤة، وكان غلاماً للمغيرة بن أبي شعبة. قتله بخنجر له رأسان، وضربه ست ضربات، إحداها تحت سرته وهي التي قتلته». وسيقرأ تلامذة الغد في مادة التاريخ النضالي للشعب المغربي ما يلي: «قتل عمر بنجلون على يد فلان، ويلقّب بفلان، وكان مسخّراً من طرف فلان، قتله بخنجر له رأسان، وضربه عدة ضربات إحداها في قلبه وهي التي قتلته».

ويتساءل تلاميذ اليوم والغد: «لماذا قتل عمر بن الخطاب»؟ فيجيب الأستاذ نقلاً عن كتب التاريخ: «كان رحمه الله شديداً في الحق، فلما أسلم أصبح أشد المسلمين مجاهرة به ودفاعاً عن الدين». قال ابن مسعود: «ما عُبد الله جهراً حتى أسلم عمر. وكان أقسى المسلمين في التنكيل بالمشركين وإيقاع العقوبة بهم». «وكما كان عمر حريصاً على كرامة المسلمين وعزة أنفسهم يحميهم وينتصف لهم من عدوان الولاة والأرستقراطيين منهم، كذلك كان أحرص الناس على أموال المسلمين».

وسيسأل تلامذة الغد: «لماذا قُتل عمر بنجلون؟ وسيجيب الأستاذ: «كان عمر رحمه الله شديداً في الحق، فلما شب ونضج أصبح أشد المغاربة مجاهرة برأيه ودفاعاً عن الحق. قال بعض رفاقه: «ما نودي بالاشتراكية في المغرب جهراً حتى التحق بالقيادة عمر!». وكان أقسى المناضلين في التشهير بالانتهازيين والأغنياء الاستغلاليين».

ويسأل التلاميذ: وما الفرق بين الرجلين؟ فيجيب الأستاذ: عمر بن الخطاب كان شديداً في الحق، أرعب المشركين من تجار قريش وشتّت قواهم المادية والبشرية وأخذ للجماهير المسلمة الكادحة حقها من أغنياء الحروب. الحروب التي خاضها المسلمون ضد الدولتين الإمبرياليتين، الفرس والروم.

= استقالتي بثلاثة أيام. وقد أُوقفت **المحرر** بعد ذلك ببضعة أشهر وحلت محلها جريدة **الاتحاد الاشتراكي**. هذا وقد اضطر الاتحاد إلى تغيير اسم جريدته من **المحرر** إلى **الاتحاد الاشتراكي** بسبب أن الحكم امتنع من رفع الحجز عن **المحرر**، في آخر مرة حجزت فيها، ما لم يتم تغيير المدير. أما اختيار اسم **الاتحاد الاشتراكي** فقد كان إجراءً احتياطياً أملاه الخوف من أن يُصدر من كان يطلق عليهم «جماعة بن عمرو»، (وكانوا قد فصلوا من الاتحاد)، جريدة باسم **الاتحاد الاشتراكي** كما فعل الأستاذ عبد الله إبراهيم على إثر حركة ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٢، إذ أصدر جريدة باسم «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، كما سنذكر في القسم الثامن، الفصل الرابع والعشرون من هذا الكتاب.

أما عمر بنجلون فقد أرعب الإمبريالية الحديثة والمستفيدين منها والمتاجرين بالمبادئ الإسلامية السمحة وطلب بأخذ الحق للجماهير الكادحة من أغنياء الحرب، الحرب التي خاضها المغاربة من أجل الاستقلال».

رفع تلميذ إصبعه وقال: «لماذا يسخّر الفقير نفسه لفائدة الأغنياء الذين يمتصّون دمه؟ ألم يكن قاتل عمر بن الخطاب عبداً فقيراً؟ ألم يكن قاتل عمر بنجلون فقيراً مشرداً؟» ويجيب الأستاذ: «يتحول الفقير إلى مجرم أولاً، لأنه فقير، وقد قال الرسول الكريم: «كاد الفقر أن يكون كفراً. وثانياً، لأنه غير واع. وفي القرآن الكريم: **﴿قل هل يستوي الأعمى والبصير، أم هل تستوي الظلّمات والنور﴾**[2]. صريح»



جثمان الشهيد عمر بنجلون إثر طعنه...

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة الرعد،» الآية ١٦.



الفصل الرابع والعشرون

الاختيار الديمقراطي للاتحاد الاشتراكي

أولاً: مضمون «الاختيار الديمقراطي» في التقرير الأيديولوجي

لعل أهم شعار ـ من شعارات التقرير الأيديولوجي التي خرج بها المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ـ بقي يتردد في صفوف الاتحاديين على مدى المرحلة الطويلة التي تفصلنا عن سنة ١٩٧٥، هو شعار «الاختيار الديمقراطي». وصحيح تماماً أن هذا الشعار كان شعاراً مركزياً في ذلك التقرير، ولكن لا بالصورة المبسطة المختزلة التي صار يفهم بها عند كثيرين منذ سنة ١٩٧٧، أي منذ أن انخرط الاتحاد بصورة رسمية، لا رجعة فيها، في «مسلسل ديمقراطي»، أساسه «التراضي» بينه وبين الحكم، مسلسل سرعان ما تعثر لأسباب سنشرحها في ما بعد. إن ربط شعار «الاختيار الديمقراطي»، كما ورد في سياق التحليل الذي قدمه التقرير الأيديولوجي، بمجرد الانخراط في الانتخابات وتحمّل نتائجها حتى ولو طغى فيها التزوير، إفقار شديد لهذا المفهوم، وتحويل له من مفهوم يؤسس استراتيجية في التفكير والعمل، إلى نزعة انتخابوية لا أفق لها غير تكرار مهزلة الانتخابات التي يحدد التزوير نتائجها وبالتالي أفقها.

إن شعار «الاختيار الديمقراطي» لم يطرح في التقرير الأيديولوجي كشعار يكفي نفسه بنفسه، بل لقد طرح في ترابط وتلازم شديدين مع شعارين آخرين هما «التحرير» و«الاشتراكية». ذلك لأن «الاختيار الديمقراطي» بمعنى اختيار الديمقراطية أسلوباً للحكم لم يكن قط جديداً في فكر الاتحاد وأدبياته. وقد أبرزنا في الكتب السابقة كيف أنه ابتداءً من نشأة الاتحاد سنة ١٩٥٩ صارت

المطالبة بالديمقراطية والنضال من أجلها، ومن ثم خوض غمارها، على رأس قائمة جدول أعمال النضال الاتحادي. ويكفي الرجوع إلى الكتاب الرابع الذي جعلنا عنوانه **الديمقراطية في المغرب من التأجيل إلى التزوير: التنديد بالحكم الفردي والانتصار للديمقراطية**(*)، ليلاحظ المرء أن مواقف الاتحاد، فكراً وممارسةً، من أجل الديمقراطية السياسية لم تكن أضعف قبل سنة ١٩٧٥ مما صارت إليه بعد ذلك.

إذاً سيكون من قبيل «الاختزال» المقصود، أو عدم الفهم، القول إن «الاختيار الديمقراطي» الذي نادى به التقرير الأيديولوجي، كان يشكل «قطيعة» مع ما قبله في حياة الاتحاد ونضالاته وشعاراته. لا. إن الفهم الصحيح لشعار «الاختيار الديمقراطي»، كما أكده التقرير الأيديولوجي، يقتضي النظر إليه في السياق النظري التحليلي الذي طرح فيه. وإذا كان لا بد من استعمال لفظ «القطيعة» هنا فإن ما يقطع معه هذا الشعار هو فكر «أولئك الذين يغرفون من أضاليل الاستعمار الجديد، والنظريات والمفاهيم المجردة الجوفاء التي تقوم بالترويج لها». وبعبارة بسيطة: الأيديولوجيا الرأسمالية التقليدية، والأيديولوجيا الاشتراكية «الرسمية». لقد قام التقرير الأيديولوجي بتحليل الواقع المغربي الحديث، وليس أي واقع آخر، الواقع الذي شيدته فيه الحماية الفرنسية بجهازها الإداري المركزي، واقتصادها الاستعماري، فانتهى من خلال «التحليل الملموس للواقع الملموس» إلى وجهة نظر «تقطع» في آن واحد، مع النظريات «الرأسمالية» في التنمية من جهة، ونظرية «الثورة الاشتراكية» كما كانت تروّج لها الأحزاب الشيوعية، من جهة أخرى.

لقد رفض التقرير الأيديولوجي بصراحة ووضوح النظرية التي كانت ترى أن بإمكان المغرب الخروج من التخلف باتباع الطريقة الرأسمالية التي سارت عليها أوروبا، وهو ما كانت تروّج له، باسم «الليبرالية»، «الأحزاب الإدارية» منذ أوائل الاستقلال، وبزعامة أحمد رضا كديرة. ورفض التقرير الأيديولوجي كذلك، بالصراحة والوضوح نفسهما، النظرية التي كانت منخرطة انخراطاً عضوياً في «الشيوعية الرسمية» القائمة على فكرة ديكتاتورية البروليتاريا. ولعله من حق التقرير الأيديولوجي أن يفتخر بأنه كانت له الشجاعة فانتقد فكرة ديكتاتورية البروليتاريا وألغاها من قاموسه الاشتراكي، في وقت كان فيه مجرد

(*) سيصدر قريباً عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

التشكيك في هذه المقولة يعتبر كفراً بـ «الاشتراكية»[1]. والأهم في الموضوع هو أن التقرير الأيديولوجي لم يفعل ذلك من خلال الانخراط في مناقشات نظرية حول «الثورة الاشتراكية العالمية»، بل فعل ذلك من خلال تحليل واقع المغرب وتجربته التاريخية وخصوصيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

نقرأ في هذا التقرير، كخلاصة للتحليل التاريخي الذي قدمه عن المجتمع المغربي: «لقد أدّى بنا هذا التحليل العلمي إلى إبراز حقائق أساسية هامة نعود فنجملها في النقاط التالية:

١ ـ ليس في مجتمعنا المغربي الراهن ما يعبّر، بكيفية أو بأخرى، عن أية مرحلة من مراحل النمو الذاتي الخاص بالنظام الرأسمالي، بل إن مجتمعنا بالعكس من ذلك، هو عبارة عن نتاج متخلف للرأسمالية العالمية في طور من أطوارها التاريخية، وتعبير عن عدوانها وتسلطها على اقتصادنا وشعبنا.

٢ ـ ليس في مستطاع البورجوازية الوطنية المزعومة، وهي البورجوازية المركانتيلية (التجارية) الخاضعة لنفوذ الإمبريالية العالمية، ليس في مستطاعها قط تحقيق أية تنمية وطنية من نوع التنمية الرأسمالية الناتجة عن الدينامية الداخلية للنظام الرأسمالي ذاته. وذلك لسبب أساسي واضح وهو أنها تفتقد القاعدة التي يقوم عليها التراكم الرأسمالي والأسلوب الذي يتم به هذا التراكم. إنها، بالنظر إلى ذلك، لا يمكن أن تكون غير وكيل للرأسمال الأجنبي تنوب عنه وتخدم مصالحه وتعمل على تكييف اقتصادنا وفق حاجاته.

٣ ـ إن غياب المعطيات والشروط التي تجعل من نظام الاقتصاد نظاماً رأسمالياً وطنياً يؤدي بالنقاش الأيديولوجي حول تقدير الدينامية الخاصة بالرأسمالية في بلادنا، بوصفها إطاراً للتنمية، إلى نوع من المجادلة العميقة تدور في دائرة المجردات والمناقشات الأكاديمية. إن خصوصية واقعنا هي من القوة والتميز بحيث إن كل صراع سياسي يُبنى على التبريرات الأيديولوجية المدافعة عن الرأسمالية إنما هو صراع مبني على الخداع والمخاتلة، أو على تحليل ميكانيكي غير علمي للواقع الملموس، واقعنا الوطني الزاخر بالحقائق النوعية المميزة.

٤ ـ والنتيجة الأساسية التي تكشف عنها هذه الحقائق هي أنه لا مفر

---

(١) فعلنا ذلك قبل الحزب الشيوعي الفرنسي وقبل الحزب الشيوعي المغربي وقبل غيرهما.

إطلاقاً من تحويل البنيات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي أقامها الاستعمار في بلادنا لتحقيق مآربه، تحويلاً شاملاً عميقاً، حتى يصبح في إمكانها ضمان تحرير بلادنا (. . .). وهذا التحويل لا يمكن أن يتم على الشكل الذي ينسجم مع تقاليد شعبنا التي حللناها سابقاً (= رفض الاستبداد ومقاومة الغزو الأجنبي)، إلا في إطار من الديمقراطية وبواسطتها. إن الديمقراطية الفعلية هي الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتجنيد الجماهير الشعبية وحملها على تحمّل التضحيات التي لا بد منها في عملية التحويل هذه، راضية متحمسة، كما إنها هي وحدها التي بإمكانها أن تضمن، بكيفية فعلية، لجماهيرنا اليقظة الحذرة، أن ثمار هذه التضحيات لن تحوَّل لفائدة الطبقة المسيطرة.

وهكذا يتجلى بوضوح أن التحرير والديمقراطية جانبان متلازمان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، وإلا فقد كل منهما دلالته ومغزاه. والتخطيط الاشتراكي يصبح حينئذٍ مجرد وسيلة فنية لبرمجة المقوّمات المادية والبشرية التي تستلزم عمليةُ التحرير تعبئتَها وحشدَها. وهكذا يتجلى أيضاً، وبوضوح كامل، أن اختيارنا للتحرير المبني على الديمقراطية والاشتراكية ليس نابعاً من قبليات ومسبقات أيديولوجية، ولا مستمَداً من التمسك بأذيال حركة دولية معينة، بل إنه تأكيد وامتداد لحركة التحرير الوطنية. إن هذا هو المضمون الحقيقي والمشخص للوطنية التقدمية التي تعتمد المنتهج العلمي في تحليل الواقع، وبالتالي تحدد لنفسها مهام ملموسة دقيقة، مهام تحويل هذا الواقع في ضوء إمكانياته الموضوعية».

لعل هذه الفقرات التي نقلناها حرفياً عن التقرير الأيديولوجي تكفي في توضيح المضمون الغني الذي يحمله شعار «الاختيار الديمقراطي» الذي رفعه المؤتمر الاستثنائي عام ١٩٧٥. فالديمقراطية التي نادى بها المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي لم تكن تعني قط «التناوب» الأبله على كراسي المجالس «المنتخبة» والحكومات المتعاقبة التي تُفَصَّل من أجلها تلك «المجالس»، بل هي اختيار استراتيجي يهدف إلى تحديد الطريقة التي يجب سلوكها لتحقيق التحرير والاشتراكية: تحرير المغرب من بقايا الاستعمار ورواسبه وامتداداته، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وحينما نقول إن الديمقراطية ـ في التقرير الأيديولوجي ـ ليست غاية في ذاتها بل هي اختيار استراتيجي يحدد الطريق إلى التحرير والاشتراكية، فإن

ذلك لا يعني أن الديمقراطية وسيلة، والتحرير والاشتراكية هدف، كلاّ. إن الربط الجدلي الذي نظر التقرير الأيديولوجي من خلاله إلى هذه العناصر الثلاثة (الديمقراطية، التحرير، الاشتراكية) يجعل منها وسائل وغايات في وقت واحد، تخدم غاية أسمى هي الإنسان المغربي.

نقرأ في الجزء الثاني من التقرير الأيديولوجي، وهو القسم الذي يشرح مضمون الاختيار الاشتراكي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ما يلي: «إن شعبنا، هذا الأبي الطموح، لا يمكنه أن يقبل الديمقراطية أو الاشتراكية أو التحرير كغايات لذاتها، لا يمكنه أن يناضل من أجلها ويقدم التضحيات اللازمة لإقرارها، إذا لم يتأكد نظرياً ويتحقق عملياً، في كل لحظة وفي كل مرحلة، بأنها وسائل تخدم غاية أخرى أرفع وأسمى، هي الإنسان المغربي ذاته، كرامته وطمأنينته».

ثانياً: «الاختيار الديمقراطي» كخط سياسي. . .

كان ذلك عن «الاختيار الديمقراطي» على مستوى الخط الاستراتيجي الذي تكفّل التقرير الأيديولوجي بتوضيحه وتقريره. أما على مستوى الخط المرحلي فقد تكفل التقرير التوجيهي العام الذي قدمه المرحوم عبد الرحيم إلى المؤتمر الاستثنائي بتوضيحه. وإذا نحن شئنا التدقيق على مستوى «التأريخ» وجب القول إن «الاختيار الديمقراطي» على المستوى السياسي في المغرب قد وقع التأكيد على ضرورته قبل المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي بنحو ستة أشهر. ذلك أن هذا الاختيار قد طرح بصورة جدية في المقابلة التي تمت بين الملك الراحل الحسن الثاني والمرحوم عبد الرحيم بوعبيد في شهر حزيران/ يونيو ١٩٧٤، حينما وجد المغرب نفسه أمام ضرورة قيام إجماع وطني للوقوف في وجه محاولة إسبانيا سلخ الصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) عن التراب المغربي بإنشاء دولة صورية هناك تكون تحت نفوذها ووصايتها.

كان ذلك اللقاء تاريخياً حقاً، ليس فقط لأنه طرحت فيه فكرة الإجماع الوطني من أجل الصحراء، بل أيضاً لأنه استخلصت فيه الدروس من التجربة التي سار عليه الحكم في المغرب منذ ١٩٦٠، والتي توجت بمحاولتَي الانقلاب العسكري ١٩٧١ و١٩٧٢، إضافة إلى حوادث آذار/ مارس ١٩٧٣. لقد تم في ذلك الاجتماع إعلان العزم على ضرورة الرجوع إلى الاختيار

الديمقراطي. ومع أن لفظ «التناوب» لم يكن قد ظهر بعد في القاموس السياسي المغربي إلا أن مضمونه كما طبق سنة ١٩٩٨ كان يلوح في الأفق في ذلك الوقت.

ومن هنا ذلك الربط الذي كنا نلح عليه في صحافتنا وبيانات الهيئات المسؤولة في الاتحاد بين قضية تحرير الصحراء وقضية الديمقراطية كما سيلاحظ القارئ في الكتاب القادم. يمكن القول إذاً إن «الاختيار الديمقراطي» قد وقع «التراضي» عليه كاختيار سياسي منذ حزيران/يونيو ١٩٧٤. ومما يؤكد ذلك على مستوى الوثائق الرسمية (وكنا نتحدث قبل على مستوى الذاكرة الحزبية)، ذلك التصريح الذي أدلى به الملك الراحل الحسن الثاني بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ (أي بعد شهرين ونيّف من اللقاء المشار إليه)، والذي أعلن فيه عن أن الانتخابات يمكن أن تُجرى في أوائل خريف ١٩٧٥. وقد أكد الملك المرحوم في ذلك التصريح بأن التمثيل الوطني سيكون «حقيقياً». وقد علّق المرحوم عبد الرحيم الذي ذكر هذا التصريح في التقرير السياسي الذي تقدم به، بعد سنة وثلاثة أشهر، إلى المؤتمر الاستثنائي، علق على ذلك قائلاً: «إن هذا التصريح الذي يضمن بصفة خاصة صحة ونزاهة الانتخابات لا يمكن إلا أن يصادف اهتماماً وانتباهاً كبيراً من طرفنا». ثم أضاف: «ونحن نعتقد أن إحداث مؤسسات ديمقراطية بدون تلاعب بالإرادة الشعبية أو تحريف لها من شأنه أن يخلق ظروفاً موضوعية وذاتية، في إطار دينامية جديدة وبنّاءة. وعلى أية حال، فإنه لا يمكن لأية هيئة سياسية أن ترفض المبدأ، كيفما كانت الأسباب الداعية لذلك، دون أن تسقط في تناقض واضح مع نفسها».

يجب القول إذاً إنه تمت في مقابلة حزيران/يونيو ١٩٧٤ الموافقة المبدئية من طرف الاتحاد الاشتراكي ممثلاً في كاتبه الأول المرحوم عبد الرحيم على الدخول في تجربة سياسية، قوامها ما يعبّر عنه اليوم بمصطلح «التناوب التوافقي». في هذا الإطار ومن أجل اطلاع من بقي من أعضاء اللجنة الإدارية للاتحاد خارج السجن، دعا المرحوم عبد الرحيم إلى ذلك الاجتماع التاريخي الذي عقدناه في منزل عبد الرحمن بنعمرو في الشهر نفسه، حزيران/يونيو ١٩٧٤، والذي حضره ستة أعضاء من اللجنة الإدارية الذين كانوا خارج السجن وهم: بنعمرو، والمرحوم محمد الحيحي، وعبد الواحد الراضي، وفتح الله والعلو، ومحمد الوديع الأسفي، وكاتب

هذه السطور. ومع أن المرحوم عبد الرحيم اقتصر في الكلمة التي ألقاها على الإخبار بدعوة جلالة الملك للاتحاد للاشتراك في الحملة الوطنية التي قرر القيام بها من أجل مواجهة الأخطار التي تتعرض لها قضية الصحراء، فإن ما بين سطور كلامه كان «يقطر» بما ألححت عليه عندما تناولت الكلمة مؤكداً على ضرورة المشاركة في الحملة الوطنية والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين وتحقيق انفراج سياسي، بدلاً من اشتراط هذه المطالب قبل المشاركة في الحملة، كما ألح على ذلك كل من الأستاذ بنعمرو والمرحوم الحيحي. وأعتقد أن الإخوة فهموا من تدخلي أنه وراء المبادرة الملكية ما وراءها، ولذلك أمسكوا عن المعارضة، وخرج الجمع بقرار تفويض المرحوم عبد الرحيم كاملَ الصلاحية في الموضوع، بما في ذلك الاتصال بالإخوان في السجن لاطلاعهم على هذا المستجد.

ثالثاً: كيف أجهض مشروع «التناوب»

١ ـ الانتخابات الجماعية ١٩٧٦: امتحان أول تم تجاوزه

ما أردناه من ذكر الوقائع السابقة هو إبراز كيف أن مشاركة الاتحاد في الانتخابات الجماعية التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ والانتخابات النيابية التي جرت في حزيران/ يونيو ١٩٧٧، كانت ضمن الموافقة المبدئية التي تمت في حزيران/ يونيو ١٩٧٤ (أثناء المقابلة المشار إليها قبل). ومهمة التقرير التوجيهي العام السياسي المقدم للمؤتمر الاستثنائي كانت تتلخص في وضع هذه «الموافقة المبدئية» في إطار «الاختيار الديمقراطي» كما حدده التقرير الأيديولوجي.

كانت المهمة المستعجلة على صعيد الممارسة السياسية تقتضي النضال من أجل توفير الضمانات التي يمكن أن تجعل الانتخابات المقبلة تعكس تمثيلاً وطنياً «حقيقياً» كما التزم بذلك التصريح الملكي يوم ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤. وإذا كان المسلسل الانتخابي لم يبدأ في أوائل خريف ١٩٧٥، كما كان الملك قد صرح بذلك، فلأن الجهود كانت مركّزة كلها حول قضية الصحراء من جهة، ولأن الاتحاد الاشتراكي ألحّ على ضرورة القيام بالإجراءات الضرورية التي توفر من الناحية الإدارية ظروف إمكانية النزاهة، من ناحية أخرى، مثل مراجعة اللوائح الانتخابية وإصدار عفو شامل... إلخ. وقد فتح الباب فعلاً

أمام مراجعة اللوائح (من ٢٠ آب/ أغسطس (غشت) إلى ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٦)، وقد وجّه المكتب السياسي نداء يطلب فيه من المواطنين التسجيل في اللوائح ويعلن «أن الانتخابات لا يمكن أن تكون مطابقة للرغبة في فتح صفحة جديدة إلا بإعلان عفو عام شامل عن المعتقلين السياسيين وضمان الحريات الفردية والجماعية وحياد الجهاز الإداري». ليس هذا وحسب، بل طالب الاتحاد بضرورة إشراك عمالنا وطلابنا في الخارج في الانتخابات، فقد كتبت **المحرر** في عددها المؤرخ بـ ٢٥ آب/ أغسطس (غشت) ١٩٧٦ مقالاً بعنوان «عمالنا وطلابنا بالخارج ومشكل التسجيل في اللوائح الانتخابية»، أكدت فيه أنه «لا ينبغي إبعاد المواطنين في الخارج عن المساهمة في بناء بلادهم والمشاركة في وضع الاختيارات والتنفيذ والمراقبة. يجب فتح اللوائح الانتخابية في قنصلياتنا وسائر المراكز ذات الصلة بإقامة مواطنينا خارج المغرب».

ولم يفت المرحوم عبد الرحيم أن يذكر عند انطلاق المسلسل الانتخابي بمضمون الاتفاق الذي حصل بينه وبين جلالة الملك أثناء مقابلة حزيران/ يونيو ١٩٧٤ فتساءل في تقريره إلى اللجنة المركزية المجتمعة يوم ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ قائلاً: «إن المسألة الأساسية المطروحة الآن هي هل سندخل فعلاً في تجربة ديمقراطية حقة لبناء مستقبل المغرب الديمقراطي أم أننا أمام تجربة من نوع التجارب السابقة؟». ويجيب المرحوم: أما نحن «فليست لدينا مصالح ولا احتكارات نخسرها. وعلى خصوم الديمقراطية أن يعلموا أنهم سيكونون وحدهم الخاسرين إذا زيفت الديمقراطية مرة أخرى في هذه البلاد».

واستجابةً لمطلب نزاهة الانتخابات قرر الملك الراحل تشكيل مجلس وطني للسهر على سلامة الانتخابات، يتكوّن من ممثلي الأحزاب وبعض الوزراء، عيّنهم الملك»، كما تشكّلت لجان إقليمية فرعية من الأحزاب الوطنية للسهر على نزاهة الانتخابات. ثم بدأ وضع الترشيحات[٢]. . . وكان وزير الداخلية آنذاك هو الدكتور بنهيمة.

---

(٢) وابتداءً من ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ بدأت سلسلة مقالات بعنوان: «على عتبة الانتخابات الجماعية» أكدت فيها أن المهم هو نجاح التجربة. كانت المقالة **الأولى** بعنوان: «المهم ليس عدد المقاعد بل مصير التجربة». وفي ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر كانت المقالة **الثانية** بعنوان: «النزاهة تساوي حياد الجهاز الإداري». أما المقالة **الثالثة** الصادرة في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ فكانت بعنوان: «هل يتغلب الحس الوطني على التخلف البورجوازي؟». أما عنوان المقالة **الخامسة** والأخيرة فكان: «الشباب ودوره الحاسم في معركة الديمقراطية».

لقد كان كل شيء يشير إلى أن الأمور تشق طريقها نحو ما يسمى اليوم بـ «التناوب»، وذلك ما عبّر عنه المرحوم عبد الرحيم حين قال في تصريح له للإذاعة الفرنسية يوم ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ : «إننا على عتبة مغرب جديد. لقد تم الشروع في مسلسل الديمقراطية، ويجب احترام قواعد اللعبة».

جرت الانتخابات الجماعية كما كان مقرراً يوم ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ بعد حملة انتخابية قوية وواسعة خاضها مناضلو الاتحاد في كل مكان، فجاءت النتائج كما كانوا يتوقعون. لقد أسفرت نتائج التصويت التي أعلنت في مكاتب التصويت عن «فوز الاتحاد بالأغلبية في أهم المدن والمراكز الحضرية والقروية: في الرباط وفاس وطنجة وأكادير وأنزكان وبني ملال والعرائش والقنيطرة وسلا وناحية أكادير وتارودانت وسيدي قاسم وصفرو». كان الاتحاد يستحق هذه النتائج، فلقد كانت حملته الانتخابية ذكية وقوية، وقد قام المرحوم عبد الرحيم فيها بدور هام، إذ زار كثيراً من المدن وترأس عدة مهرجانات خطابية في جو من الحماس يذكّر بذلك الذي عاشه الاتحاديون في حملاتهم الانتخابية في أوائل الستينيات.

لكن دار لقمان تأبى إلا أن تبقى على حالها. لقد تدخلت أيدي التزوير لتغير نتائج مكاتب التصويت ولتعلن وزارة الداخلية عن نتائج أخرى في كثير من المناطق. وبدأت **المحرر** بالتشهير بالتدخل الذي حصل فكتبت تقول يوم ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ بعناوين كبيرة: «رغم نزول خصوم الديمقراطية بكامل ثقلهم، ورغم التزوير وطبخات آخر ساعة، الاتحاد الاشتراكي ينتزع أغلبية المقاعد والأصوات في أهم المدن والمراكز. تدخلات آخر ساعة حرمت الاتحاد من عشرات المقاعد بفارق يتراوح ما بين صوتين وثلاثة أصوات». وفي عدد ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ نقرأ: «السلطات المحلية في العمالات والبلديات مستمرة في إعادة طبخ النتائج بعد الإعلان عنها رسمياً في مكاتب التصويت. الهدف انتزاع الأغلبية في عدد من المدن والمراكز من الاتحاد. عبد الرحيم يدلي بتصريح لوكالة الأنباء يطعن في النتائج التي أعلنتها وزارة الداخلية ويفضح أساليب التزوير». وفي عدد ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ : «عملية انتزاع الأغلبية من الاتحاد مستمرة بمختلف الوسائل. . . وممارسة الضغط على الناجحين الاتحاديين لإعلان حيادهم والتعاون مع من يسمون بـ «الأحرار». وكان هو حزب عصمان الذي خلف حزب كديرة.

لقد فاجأت الحملة الانتخابية التي قام بها الاتحاد، قبل النتائج التي حصل عليها، خصوم الديمقراطية وخصوم الاتحاد ـ بمن فيهم الذين كانوا وراء التخطيط للمؤامرة التي دُشّنت باغتيال الشهيد عمر بنجلون ـ فتحركوا. وكردّ فعل على هذا «التحرك» الذي دفع إلى ذلك التزوير المكشوف الذي خلق وضعاً يتناقض تماماً مع روح اتفاقية حزيران/ يونيو ١٩٧٤ بين الملك وعبد الرحيم، قرر المكتب السياسي باقتراح من المرحوم «الاحتكام لدى الملك»، وهو اقتراح له معناه. وهكذا صدرت **المحرر** يوم ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ بعناوين كبيرة تقول: «بعد عمليات التزوير وتخفيض عدد المقاعد التي حصل عليها الاتحاد بكيفية منهجية: الاتحاد الاشتراكي يحتكم لدى جلالة الملك ويطالب بإجراء بحث وتحقيق في أقرب وقت»[٣].

ومع أن التزوير كان واسعاً ومنهجياً وأحياناً كثيرة علنياً سافراً، كما حدث في مدينة آسفي، فقد اعتبرت **المحرر** في عددها الصادر يوم ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ أن «نتائج الانتخابات الخاصة بمكاتب المجالس تجسّد انتصار القوات الديمقراطية في أهم المدن والمراكز». ذلك أن الاتحاد حصل على رئاسة كثير من البلديات والمجالس المستقلة والقروية. وقد أوضحت **المحرر** في عددها المؤرخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ أنه: «رغم التحريف السافر للانتخابات: الاتحاد يحصل على ١٤٠٠ مقعد في الجماعات. وبعد التزوير المفضوح بقي للاتحاد الاشتراكي ٣٦٠ مقعداً في المجالس البلدية». وفي عدد ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦: «الاتحاد حصل على رئاسة ١١ بلدية ٨ منها بالأغلبية المطلقة و٣ بالأغلبية النسبية. وعلى ١١٩ مقعداً بالمراكز المستقلة وأكثر من ٤٠ في المائة من المقاعد في ٨ مراكز مستقلة». وبالنظر إلى هذه النتائج التي لم ينفع التزوير في إخفاء دلالتها السياسية، أكد المرحوم عبد الرحيم في اجتماع اللجنة المركزية في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ قائلاً: «الاختيار الديمقراطي أصبح اختياراً شعبياً والتزاماً وطنياً ودولياً لا يقبل التراجع».

لقد كان للتزوير الذي عرفته هذه الانتخابات تأثيرٌ بالغٌ في صفوف

---

(٣) ذلك هو مضمون بلاغ للمكتب السياسي. وكنوع من الاستجابة له صدر في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ بلاغ من وزارة الدولة والإعلام يؤكد «عزم الحكومة على القيام ببحث دقيق للضرب بصرامة على أيدي مقترفي المخالفات».

القوات الشعبية التي تجنّدت لإنجاح هذه التجربة. لقد خلّف التزوير الذي اكتسى صوراً علنية ممجوجة[٤] سخطاً كبيراً في جميع الأوساط فكان لا بد من طرح «ما وراء» هذا التزوير. ذلك ما فعله المرحوم عبد الرحيم في اللجنة الإدارية المنعقدة في ٧ شباط/ فبراير ١٩٧٧ عندما تساءل: «ما هو القرار الذي يجب اتخاذه إزاء الوضعية التي فضحنا بعض جوانبها: وضعية التزوير وإجهاض التجربة الديمقراطية من طرف السلطات الحاكمة؟ الجواب: إما نفض اليد من هذه التجربة استناداً على المعطيات التي شرحناها، وإما إنقاذ التجربة بتصحيح الأخطاء والخروقات السابقة وتوفير ضمانات آكد وأقوى بالنسبة للمراحل المتبقية».

لقد كان هذا السؤال يخاطب الحكم كما يخاطب الاتحاديين أنفسهم. وليجيب الاتحاد، من جهته، عن هذا السؤال المصيري تقرر استدعاء اللجنة المركزية يوم ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٧٧.

٢ ـ كيف أعلن المرحوم عبد الرحيم ترشيحه في أكادير!

قبل اجتماع اللجنة المركزية بأيام كان هناك اتصال جاء فيه التأكيد مرة أخرى على «أن العزم قد قر على تفادي ما وقع»، وأن إجراءات ملموسة لـ «مراقبة نزاهة الانتخابات» سيعلن عنها، منها تعيين المرحوم عبد الرحيم وزيراً للدولة، مع رؤساء الأحزاب الأخرى، ليراقبوا سير الانتخابات عن كثب.

عندما أخبرني المرحوم عبد الرحيم بتفاصيل هذا الاتصال أثناء زيارة خاصة، اقترحت عليه أن يترشّح في مدينة آسفي، أولاً لأنها مدينة عمالية، وثانياً لبعث الثقة في نفوس أهلها الذي كانوا في وضعية «النكبة» بعد التزوير المذهل الذي عرفته الانتخابات عندهم. استحسن الفكرة وأقرّها. غير أنني فوجئت بموقف منه مخالف في اجتماع اللجنة المركزية. ذلك أن ممثلي أقاليم الجنوب (أكادير وما إليها) قد وقفوا بقوة ضد المشاركة في الانتخابات البرلمانية ليس فقط بسبب ما وقع من تزوير في الانتخابات السابقة، بل أيضاً

(٤) كما في مدينة آسفي التي عرفت مهزلة قلب النتائج بصورة منهجية وسبق إصرار، فقد أعلن في مكاتب التصويت عن فوز الاتحاد بـ ٢٠ مقعداً فقلصت السلطات هذه النتيجة إلى خمسة مقاعد، الشيء الذي فجر موجة من السخط والغضب.

لأن حملة التضييق والقمع كانت قد بلغت عندهم درجة لا تحتمل. وهنا فاجأني المرحوم عبد الرحيم، إذ أعلن في الاجتماع أنه سيترشّح في أكادير بالذات تضامناً مع جماهير الاتحاد هناك، فرحب ممثلو الأقاليم الجنوبية وسط عاصفة من التصفيق من طرف جميع أعضاء اللجنة المركزية. وفي اليوم التالي زرت المرحوم وقلت له: «ألم نتفق على أن تترشح في آسفي؟». أجاب: «وما تريد مني أن أفعل لإقناع الإخوة ممثلي أكادير!». قلت له: «ربما تسرّعت!»، لقد كان بالإمكان إقناعهم بأسلوب آخر. إن آسفي «المنكوبة» أَوْلى بك...

والحق أن النقاش داخل اللجنة المركزية كان حادّاً جداً. ذلك أن خيبة الأمل التي خلّفها التزوير المفضوح للانتخابات الجماعية التي كانت قد جرت قبل ثلاثة أشهر فقط، وبالخصوص في مدن هامة كآسفي، قد أدخلت الشك في النفوس حول ما إذا كان الطرف الآخر جاداً فعلاً، وعازماً حقيقة، على الوفاء بالوعود، ما كان منها في مقابلة حزيران/ يونيو ١٩٧٤ وما صدر بعد ذلك علنياً. وأمام هذا الوضع اقترح المرحوم على اللجنة المركزية أن تتصرف بحذر، بأن تؤجّل البت في موضوع المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة وتمنح المكتب السياسي حرية التصرف داخل التحرك السياسي المقترح في إطار الخط السياسي الذي قرره المؤتمر الاستثنائي». كان ذلك يعني الموافقة على المشاركة مع الاحتفاظ بخط الرجعة.

٣ ـ عبد الرحيم وزيراً للدولة من دون حقيبة...

بعد خمسة أيام من اجتماع اللجنة المركزية، أي في ٢ آذار/ مارس ١٩٧٧، أعلن الملك الراحل عن قراره بتعيين أربعة وزراء جدد للدولة هم: عبد الرحيم، بوستة، أحرضان، الخطيب. وكان عصمان وزيراً أولاً. وبعد ثلاثة أيام أدلى المرحوم عبد الرحيم بتصريح **للمحرر** نشرته يوم في ٨ آذار/ مارس ١٩٧٧ أكد فيه أن «مشاركتنا في الحكومة امتداد فقط لمشاركتنا في المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات، وهي مشاركة محدودة في الهدف ومحدودة في الزمن بهدف توفير شروط النزاهة. ونحن نلحّ دائماً على ضرورة تحقيق انفراج سياسي حقيقي وإطلاق كافة المعتقلين السياسيين». ثم أضاف: «الديمقراطية مسلسل نضالي مستمر فلا بد من الصمود أمام كل التحرشات ورصيدنا النضالي هو الصمود أمام التحديات».

وهكذا بدأت من جديد قضية «وضع الضمانات العملية للانتخابات». ففي ١٦ آذار/ مارس ١٩٧٧ قرر المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات وضع لوائح جديدة للناخبين وتمكينهم من بطاقات أخرى يوم التسجيل، وذلك بعد اعتراف الجميع بأن اللوائح السابقة والبطاقات التي رتبت عليها قد طالها التلاعب.

كان كل شيء يحتمل تفسيرين: تفسير متفائل يرى أن قطار «الانتخابات النزيهة» قد وضع على السكة، وتفسير يتوخّى الحذر وينتظر انتهاء المسرحية، وفي المقدمة المرحوم عبد الرحيم الذي كان بطبعه حذراً، فضلاً عن التجارب التي خاضها في هذا المجال.

٤ ـ قصة ١٢٠ مليوناً لمساعدة الاتحاد في «الحملة الانتخابية»!

قبيل ابتداء الحملة الانتخابية زرت المرحوم عبد الرحيم ذات صباح. قلت: «هل من جديد»؟ تبسّم وقال: «فعلاً هناك جديد... لقد زارني إدريس البصري وزير الداخلية ومعه حقيبة فيها ١٢٠ مليون سنتيم (أو ١٠٠ مليون؟) قال إنها لمساعدة الاتحاد في تمويل حملته الانتخابية». ثم شرح لي كيف رد له هذه الحقيبة مؤكداً أن الاتحاد لا يقبل أية مساعدة من هذا القبيل. وأنه إذا كانت هناك فعلاً نية لمساعدة الاتحاد في تمويل حملته الانتخابية فيجب أن يكون ذلك بشفافية وبناء على مرسوم يقرر مساعدة الدولة للأحزاب في تمويل حملتها الانتخابية. إن الاتحاد لا يمكن أن يقبل هذه المساعدة المهرّبة مع أنه يعلم أن «أحزاب الحكومة» تموّلها الدولة... وهكذا عاد السيد وزير الداخلية وحقيبته في يده لم تُفتح.

مرت أيامٌ وزرت المرحوم فعلمت منه أن السيد وزير الداخلية زار هو وحقيبته الأخ اليازغي وأنه تمكّن من تركها عند هذا الأخير... ثم أضاف: «على كل حال سنحتفظ بالحقيبة كما هي، إلى أن تمر الانتخابات لنرى كيف نردّها إلى أهلها. وقد كلّفت الحبابي بها. بقيت الحقيبة عند الحبابي الذي أودع المبلغ في البنك. وعندما صدر مرسوم بمساعدة الدولة في تمويل حملة الأحزاب الانتخابية، كما طالب بذلك المرحوم عبد الرحيم، اعتبر المكتب السياسي أن ذلك المبلغ قد أصبح في إطار القانون ولذلك استعمله في شراء مقر الاتحاد الحالي بأكدال ـ الرباط. تلك هي قصة «قرار» الدولة مساعدة الأحزاب مالياً في حملاتها الانتخابية (قصة نحكيها لمن لا يعلم)! وواضح أن

«الحقيبة» التي وجّهت للاتحاد لم يكن المقصود بها عند أهلها التمهيد لذلك «القرار»، بل كانت خطوة أولى ضمن الضغوط التي كانت تهدف إلى «تدجين» الاتحاد، مقابل «شيء من نزاهة الانتخابات». أما الخطوات الأخرى فقد جاءت كما يلي: اقتراح بالاتفاق على نتائج الانتخابات مسبقاً، والإلحاح على تخلي المرحوم عبد الرحيم عن الترشّح في أكادير[٥].

٥ ـ السلطة تقترح الاتفاق على النتائج مسبقاً وتطالب بتخلي عبد الرحيم عن الترشح في أكادير

أما اقتراح الحكم الاتفاق على المقاعد التي «سيحصل» عليها الاتحاد وأماكنها، ورد فعل الاتحاد على ذلك، فسنترك الحديث عنه للمرحوم عبد الرحيم لاحقاً. لنبدأ إذن بطلب الحكم من المرحوم التخلّي عن الترشّح في أكادير وما تترتب عن ذلك من أزمة اكتست صبغة مواجهة علنية مع الحكم. أنا شخصياً لا أستطيع أن أجزم في موضوع الدوافع والمبررات التي جعلت الحكم يطلب من المرحوم عبد الرحيم سحب ترشيحه من أكادير. لقد كنا نعرف أن الحكم كان حريصاً على أن لا يكون للاتحاد وجود ملموس في الأقاليم المتاخمة للحدود مع الجزائر. وكان هذا يصدق ـ على الأقل في تقديرنا ـ على ناحية المغرب الشرقي وتافيلالت. أما إقليم سوس وما إليه فإنه كان في مقدمة القلاع الاتحادية الحصينة منذ تأسيسه ١٩٥٩، وتلك حقيقة كان يعترف بها الجميع.

---

(٥) في عدد ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ من **المحرر** كتبت افتتاحية بعنوان: «الضغط لا يخيفنا والمال لا يغرينا وقافلة الديمقراطية الحق تشق طريقها بإصرار». وهذا عنوان يستعيد الشعار الشهير الذي أطلقناه منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣ على إثر الرسائل الملغمة. وقد كيفت هذا العنوان ليصبح شعاراً للمرحلة: فعبارة «الضغط لا يخيفنا» تشير إلى الضغط على عبد الرحيم للتخلي عن الترشح في أكادير. أما عبارة «والمال لا يغرينا» فتشير إلى «الحقيبة»، بينما تشير العبارة الأخيرة «وقافلة الديمقراطية الحق تشق طريقها بإصرار فتشير إلى رفض الاتحاد الاتفاق مسبقاً على المقاعد كما فعلت أحزاب أخرى. هذا على مستوى العنوان ومعناه «الباطن». أما نص الافتتاحية ـ التي نشرت على ثمانية أعمدة ـ فقد تحدث عن «معنى ظاهر» وهو تحركات «جماعة الضغط» التي هي صنفان: صنف حاول عرقلة البدء في المسلسل الديمقراطي بدعوى أن الأحزاب (=الاتحاد) ماتت ولا داعي لبعث الحياة فيها، ومن هؤلاء المخططون لاغتيال الشهيد عمر. وصنف مارس الضغط أثناء الحملة الانتخابية في اتجاه «التزوير» والحصول على عدد من المقاعد قبل إجراء الانتخابات أولاً ثم بعد ظهور النتائج، وذلك بمحاولة شراء الفائزين باسم الاتحاد، ولم يفدهم ذلك شيئاً، أمام صمود الفائزين الاتحاديين وتمسكهم بالديمقراطية الحق.

لا أريد أن أدخل هنا في تخمينات من نوع كون عبد الرحيم قد طلب مراراً من الملك الراحل تشكيل «جيش التحرير» لتحرير الصحراء بدلاً من أسلوب «المسيرة»، وأنه قد ذهب في ذلك المطلب إلى حد القول إن الاتحاد مستعد لتكوين جيش للتحرير هناك تحت مسؤوليته ومراقبة الجيش الملكي - كما سأوضح ذلك في الكتاب القادم - ومع ذلك، فإن الأزمة التي اندلعت بين الحكم والاتحاد بسبب ترشّح المرحوم عبد الرحيم في أكادير قد كان لها في تقديري النصيب الأكبر في إجهاض مشروع «التناوب» سنة ١٩٧٧.

كان وزير الداخلية إدريس البصري هو الذي أبلغ المرحوم عبد الرحيم في منزله بما عبّر عنه بـ «رغبة جلالة الملك» في أن يترشّح عبد الرحيم في مكان آخر غير أكادير. ربما كان هذا الطلب يبدو هيناً في نظر من أفتوا به! ربما أرادوا به «امتحان النيات!»، وربما أرادوا به - وهم يعلمون مسبقاً موقف المرحوم السي عبد الرحيم من مثل هذه التدخلات - اتخاذه وسيلة لإجهاض مشروع «التناوب» الذي أُجريت الانتخابات في إطاره.

غير أن الأمر الذي لم يأخذه أصحاب تلك الفتوى بعين الاعتبار الكامل هو أن المرحوم عبد الرحيم لم يكن ليقبل بهذا التدخل في الشؤون الداخلية للحزب[٦]، خصوصاً وقد أعلن عن ترشيحه في أكادير في اجتماع اللجنة المركزية كما شرحنا. لم يكن هناك من موقف آخر ممكن غير عدم تلبية هذه «الرغبة». وتكرر الطلب بواسطة وزير الداخلية ثم بواسطة غيره، وتكرر الامتناع... وشاع ذلك في الحاشية والأوساط الحكومية، وحصلت أزمة من قبيل «من سيتنازل»؟

---

(٦) كان أكثر ما يثير غضبه - رحمه الله - أن يحاول الحكم التدخل في شؤون الحزب الداخلية أو يمتد الفضول ببعض أعضاء المكتب السياسي أو غيرهم من الأطر الحزبية إلى الانخراط مع وزراء أو موظفين كبار في حديث حول دخول أو عدم دخول الاتحاد إلى الحكومة، لأنهم بذلك يتحركون في مجال ليس من اختصاصهم وليسوا على علم بملابساته إلخ. وكانت له في هذا المجال مواقف. منها موقف في اللجنة الإدارية ألمح فيه إلى «فضول» من هذا النوع، وكان قاسياً جداً في كلامه، ولكن من دون أن يصدر عنه ما يشير إلى الشخص أو الأشخاص المقصودين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى أذكر أني زرته يوماً - وكان هذا بعد استقالتي من المكتب السياسي قبل المؤتمر الرابع بأيام - فوجدته في حالة غضب شديد. استفسرته عن «الخبر»، فقال إنهم يتدخلون في ما لا يعنيهم. لقد اقترحوا فلاناً وفلاناً كأعضاء في المكتب السياسي! حاولت التخفيف من غضبه، وقلت ما معناه: لا ضير إذا اتفق قرارنا المسبق مع اقتراح لاحق منهم... إنك لا تستطيع أن تحمل الخصم على ممارسة السياسة بأخلاق، فإنما هو خصم لنا لهذا السبب.

أعتقد أنه لو كان الأمر قد جرى بين الملك الراحل والمرحوم عبد الرحيم رأساً لرأس لكان هناك تفاهم. لكن بما أن الأمر كان بعلم طرف ثالث هو وزير الداخلية وآخرين بالذات، فإن التقاليد المخزنية تقضي بما يعرفه الجميع... ولم يكن من أخلاق المرحوم عبد الرحيم التنازل عن التقاليد النضالية...

وهكذا تفاقمت الأزمة وحصلت تدخلات، وأمام إصرار المرحوم عبد الرحيم على القول إن قضية الترشيح شأن حزبي داخلي، تحركت آلة القمع في جميع أنحاء إقليم أكادير، وجرت «الانتخابات» في جو من الرعب والترهيب والتدخل المباشر من طرف السلطة المحلية... وكانت النتيجة المعروفة سلفاً وهي إعلان «سقوط عبد الرحيم». لكنه إنما «سقط» في لوائح التزوير لا غير، ولم ليقبل أبداً «النجاح» فيها، وقد رفض بقوة، قبل الأزمة وقبل التصويت، المساومة في عدد المقاعد وأماكنها...

في صباح اليوم التالي زرت المرحوم عبد الرحيم في ساعة مبكرة فقادني إلى مكتبه بداخل منزله، بدلاً من الصالون، وكان يفعل معي ذلك كلما أراد الاحتياط من أن «تسمع» الجدران حديثنا (وإن كنت أشك في هذا الاحتياط لكون جميع جدران منازلنا كانت سمّاعة)! قلت له: «أعتقد أن الوقت مناسب لإرجاع «الحقيبة» إلى صاحبها كأول رد فعل. قال بصوت غاضب: «لقد سبقوك». قلت كيف: «قال زارني فلان ـ من كبار المقربين ـ وقال لي (ما معناه): المطلوب مني هو أن أبلغك أن المطلوب منك هو أن لا تذهب بعيداً في رد فعلك. لندع العاصفة تمر. والدستور يعطي الصلاحية للملك لتعيين الوزير الأول من خارج البرلمان!

غير أن عبد الرحيم لم يتوقف عن رد الفعل، فبمجرد إعلان نتائج الانتخابات أعلن استقالته من منصب وزير الدولة باعتبار أن مهمته في الحكومة قد انتهت بعد إجراء الانتخابات. لم تقبل استقالته. ومع ذلك أصر على الاستقالة ولم يحضر اجتماعات الحكومة وامتنع عن تسلّم مُرتب الوزير. لكن الإدارة أصرت على القول إنها لا يمكنها أن توقف الراتب إلا بعد صدور الاستقالة في **الجريدة الرسمية** وهو ما لم يحدث. فبقي المرحوم وزيراً رغم إرادته ورغم غيابه إلى أن أقيلت الحكومة بأجمعها.

ومما يجب أن يروى في هذا السياق أن المرحوم عبد الرحيم قال يوماً

لمن كان من مهمته «السهر» على إعلان نتائج الانتخابات، وذلك بعد أيام من إعلانها: «لقد كنا نتوقع أن تأخذوا منا ٣٠ في المئة من المقاعد التي نحصل عليها، فنحن لسنا مثاليين، لسنا نتوقّع النزاهة التامة. ولكن ما لم يكن يخطر ببالنا هو أن تمنحنا مكاتب التصويت ١٣٠ مقعداً وتعلنوا أنتم أننا حصلنا على عشرين أو ما أشبه العشرين؟ فأجابه مخاطبه: لا، يا السي عبد الرحيم، لم تحصلوا على ١٣٠ مقعداً وإنما حصلتم فقط على ١٢٨ (مئة وثمانية وعشرين)[٧]!».

٦ ـ لسنا محترفين للسياسة. . نحن نقرن السياسة بالأخلاق

وتستمر ردود فعل المرحوم فيعلن في اجتماع اللجنة المركزية للاتحاد يوم ٢١ حزيران/يونيو ١٩٧٧ في التقرير الذي قدمه عن الانتخابات: «إننا أصحاب عقيدة ومناضلون يقرنون السياسة بالأخلاق، ويرون أن السياسة إذا تخلّت عن الأخلاق لن تكون سوى عبث وكذب وتدليس. لهذا رفضنا قبول أي اتفاق على الأشخاص أو المقاعد». وأضاف: «لقد قيل لنا: هل من الممكن أن يتم اتفاق مسبق ولو على بعض المناطق؟». «كانت هناك بالفعل جلسة مع بعض المسؤولين في هذا الشأن (= مراقبة نزاهة الانتخابات) وكان التلميح لماذا لا يتم الاتفاق بيننا، خصوصاً وهناك اتفاق مع أحزاب أخرى»؟ وكان جوابنا عن هذا هو أننا داخل الاتحاد الاشتراكي لسنا محترفي سياسة، فنحن أصحاب عقيدة نقرن السياسة بالأخلاق، وأنه إذا لم تكن هناك أخلاق فالسياسة مجرد عبث وكذب وتدليس. ولذلك فليس من الممكن بتاتاً أن نكون في صحافتنا وطوال مراحل كفاحنا نطالب بديمقراطية نزيهة تعبّر تعبيراً صادقاً عن الإرادة الشعبية، ثم نأتي من وراء هذا لنتفق على الأشخاص أو المقاعد! هذا شيء لا يمكن أن نقبله».

---

(٧) أذكر في هذا الصدد أني كنت مشرفاً على سير الانتخابات في الدار البيضاء وكان عدد المقاعد المخصصة لها بما في ذلك المحمدية ٢٠ مقعداً. وفي الساعة السادسة من مساء يوم التصويت وصلني الخبر بأن أصحاب الشأن بعثوا برقية يتنبأون فيها بفوز الاتحاد بالمقاعد العشرين كلها. وبعد ذلك مباشرة انهالت علينا في الجريدة مكالمات تلفونية من مراسلينا في جميع الدوائر تؤكد أن أوراق التصويت توزع على سكان مدن القصدير، وعلى النساء، خاصة ليصوتوا في مراكز مختلفة مرات عديدة. ولما أعلنت النتائج في مكاتب التصويت كان الاتحاد يحتفظ مع ذلك بالأغلبية، لكن في صباح اليوم التالي علقت بالعمالة النتائج الرسمية وقد أعطت الاتحاد خمسة مقاعد!

٧ ـ رفض المشاركة في الحكومة على غير أساس. . .

وعندما عرضت على الاتحاد المشاركة في الحكومة، بعد مرور زوبعة الأزمة التي عرفتها الانتخابات البرلمانية، قال رحمه الله في تصريح له لمجلة **المستقبل**، نقلته **المحرر** في عددها ليوم ٩ آذار/ مارس ١٩٨٠، جواباً عن سؤال حول احتمال اشتراك الاتحاد في الحكومة: «نحن لا نرفض التحالف المرحلي، لكن يجب أن يكون هذا التحالف على أسس واضحة بحيث يعطي ذلك مدلولاً محدداً بالنسبة إلى الجماهير الكادحة. وقد قيل لنا ادخلوا معنا في الحكومة ونغيّر ما يمكن أن يغيّر بشكل مشترك. لكننا لا نؤمن نحن بذلك. وهذا التحالف سيزيد في الأمر خلطاً وسيبعث على نوع من اليأس في داخل الجماهير التي ستنظر إلى الاتحاد الاشتراكي في حال اشتراكنا في الحكومة مثل نظرتها لكل الأحزاب. لذلك رفضنا هذا التحالف المشبوه. لقد طلب منا الاشتراك في الحكومة على إثر الانتخابات الأخيرة، فقلنا إن ذلك غير ممكن للأسباب التي ذكرتها. فالحكومة الحالية هي مجموعة من متناقضات ومصالح واتجاهات مختلفة، ومشاركتنا تزيد في الاختلافات. إلا أن هناك تحالفاً آخر على أساس الوضوح، ومثل هذا التحالف لا يمكن أن يكون إلا إذا كانت هناك ديمقراطية صحيحة، أي بقيام انتخابات حقيقية. فإذا كانت لنا الأغلبية نريد أن نُعامَل كما يجب أن يُعامل الحزب، وإذا كان لنا جزء من التجاوب مع الجماهير الشعبية نريد أن نحاسب على الجزء الحقيقي الذي لدينا. وعند ذلك يتكون شيء من الوضوح. وعندها سيقبل الجميع البرنامج المشترك للتحالف على أساس مصالح الجماهير».

الفصل الخامس والعشرون

تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والعلاقة بين الحزب والنقابة

أولاً: مسلسل تأسيس النقابات الوطنية...

سنوضح في الكتاب الخامس(*) الذي خصصناه لموضوع الأزمة بين الحزب والنقابة، كيف أن قيام قيادة الاتحاد المغربي للشغل بإلغاء إضراب الموظفين في آخر ساعة (وكان مقرراً يوم ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦١)، وما تلا ذلك من مواقف غير منسجمة مع الخط النضالي للاتحاد مثل موقف المتفرج الذي وقفه الجهاز النقابي من اعتقالات ١٦ تموز/ يوليو ١٩٦٣ التي شملت أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد وامتدت إلى معظم أطره. إن مثل هذه التصرفات والمواقف قد أدت في نهاية المطاف إلى انتشار الاستياء داخل النقابات وقيام تحركات تطالب بالديمقراطية داخل المركزية النقابية. وكانت النتيجة قيام النقابة الوطنية للتعليم (٢٠ شباط/ فبراير ١٩٦٦) واتجاه الجامعة الوطنية لعمال وموظفي البريد نحو الاستقلال بشؤونها. ويأتي فشل «تجربة الوحدة» (١٩٦٧) ليحمل الأطر المناضلة في الاتحاد بقيادة المرحوم عبد الرحيم على استخلاص الدرس من تاريخ العلاقة بين الحزب والنقابة منذ حركة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، وإقرار القطيعة النهائية مع الجهاز النقابي في أفق العمل على فرض الديمقراطية الداخلية في المنظمة المركزية (٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٢).

ومع أن حوادث آذار/ مارس ١٩٧٣ وما تلاها من حملة قمع شرسة قد

(*) سيصدر قريباً عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

جعلت مجهودات الاتحاد تتركز حول المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين ورفع المنع عن الاتحاد وصحافته، فإن المقابلة التاريخية بين الملك الراحل جلالة الحسن الثاني والمرحوم عبد الرحيم (حزيران/ يونيو ١٩٧٤) قد فتحت من جديد إمكانية مواصلة العمل الحزبي والتنظيمي في وقت قريب. لقد تقرر تدشين مسلسل ديمقراطي في إطار الإجماع الوطني من أجل الصحراء وأخذت الحياة السياسية في الانفراج شيئاً فشيئاً (إطلاق سراح المعتقلين، استئناف الاتحاد نشاطه) فتركزت جهود الاتحاد على الإعداد لاستئناف المسيرة، وكانت الانطلاقة الجديدة بعقد المؤتمر الاستثنائي (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥). وخلال تلك المدة كلها (١٩٦٦ ـ ١٩٧٥) كانت النقابة الوطنية للتعليم تشكّل العمود الفقري للاتحاد، سواء على صعيد النشاط الحزبي أو النشاط النقابي.

ومع ذلك فإن فكرة إنشاء منظمة نقابية مركزية لم تكن مطروحة في تلك الظروف، ليس فقط بسبب وضعية القمع الشامل التي عاناها الاتحاد، بل أيضاً لأن تأسيس منظمة نقابية مركزية تكون بديلاً من الجهاز النقابي المهيمن على الاتحاد المغربي للشغل وتعتمد الديمقراطية الداخلية اقتناعاً فكرياً وسلوكاً ملموساً، كان يتطلب قيام نقابات وطنية، على غرار النقابة الوطنية للتعليم، في جميع القطاعات الأساسية. وهذا ما تقرر عقب المؤتمر الاستثنائي مباشرة.

كان أول اجتماع عقده المكتب السياسي المنبثق من المؤتمر الاستثنائي مخصصاً كله تقريباً لتقويم المؤتمر ونتائجه. غير أن العرض الذي قدّمه المرحوم عبد الرحيم قد ركّز على المهام المقبلة. وكانت النقطة التي ركّز عليها في المجال التنظيمي هي العمل بجد ومثابرة داخل القطاعات الاستراتيجية للعمل والإنتاج من أجل تأسيس نقابات وطنية على غرار النقابة الوطنية للتعليم، حتى إذا تحققت هذه المهمة أصبح التفكير بعد ذلك في المنظمة النقابية المركزية مبرراً، وقائماً على أساس من الواقع.

ذلك هو الخط الاستراتيجي الذي سار عليه الاتحاد في المجال النقابي. وقد سهر الشهيد عمر على تطبيقه إلى أن امتدت إليه يد الاغتيال، فتابع رفاقه العمل وفي المقدمة مناضلو النقابة الوطنية للتعليم والجامعة الوطنية للبريد. وقد تولى المرحوم أحمد البوزيدي، الكاتب العام لهذه الجامعة،

والذي عمل إلى جانب الشهيد عمر في السنوات السابقة، تولّى مهمة المنسق العام لهذا النشاط التأسيسي الذي استمر أربع سنوات والذي سيتوّج بميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨[١].

لقد تسلسلت عملية تأسيس النقابات الوطنية، بعد المؤتمر الاستثنائي، كما يلي:

- تأسيس النقابة الوطنية لعمال الفوسفاط: ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦.
- إعلان الجامعة الوطنية للبريد يوم ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ استقلالها عن الاتحاد المغربي للشغل وتحوّلها إلى: النقابة الوطنية لمستخدمي البريد.
- تأسيس النقابة الوطنية للسكر والشاي: ٤/ ٥ آذار/ مارس ١٩٧٨.
- (تخليد النقابات الوطنية الأربع (التعليم، الفوسفاط، البريد، السكر والشاي) ذكرى فاتح أيار/ مايو ١٩٧٨ باستعراضات ومهرجانات بالدار البيضاء، وكانت تلك خطوة أولى على طريق تأسيس الكونفدرالية).
- (المؤتمر التأسيسي للنقابة الوطنية للتجار الصغار والمتوسطين: ٦/ ٦/ ١٩٧٨).
- تأسيس النقابة الوطنية للصحة: ٢/ ٣ تموز/ يوليو ١٩٧٨.
- تأسيس النقابة الوطنية لعمال السكك الحديد في اليوم نفسه (٢/ ٣ تموز/ يوليو ١٩٧٨).
- في ١٥/ ١٦ تموز/ يوليو ١٩٧٨ انعقدت الندوة الأولى للنقابات الوطنية على الصعيد الوطني، بعد التجمع المشترك الذي عقد في فاتح أيار/ مايو ١٩٧٨. وقد شكّلت هذه الندوة لجنة تنسيق من كتّابها العامين

(١) عاش المرحوم في وضعية صحية صعبة خلال الشهور التي سبقت تأسيس الكونفدرالية، ولذلك اعتذر عن تولي منصب الكاتب العام فيها، ولم يكن من المتوقع أن يصر على موقف الاعتذار حتى آخر لحظة من لحظات المؤتمر التأسيسي، لكن حالته الصحية جعلت الجميع يتفهم وضعيته فأعفي من ذلك المنصب.

مهمتها السهر على تنفيذ مقررات الندوة. وقد وجهت نداءً للطبقة العاملة للالتفاف حول النقابات الوطنية الديمقراطية من أجل إيجاد بديل تاريخي للطبقة العاملة.

- تأسيس النقابة الوطنية لمستخدمي الماء والكهرباء: ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٨.

- في فاتح تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨ صدر العدد الأول من جريدة **الديمقراطية العمالية الأسبوعية**. ومن عناوينه: «الحركة النقابية بين القديم والجديد: تأسيس النقابات الوطنية بديل تاريخي لحركة ٢٠ مارس ١٩٥٥ (تاريخ تأسيس الاتحاد المغربي للشغل). «الديمقراطية العمالية شرط أساسي لبناء وحدة الطبقة العاملة»).

- تأسيس النقابة الوطنية للبترول والغاز: ١٤/ ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨.

- في يومي ٢٠/ ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨ عقدت ندوة وطنية للطبقة العاملة.

- في يوم ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ انعقد بالدار البيضاء «المؤتمر التأسيسي للتنظيم الديمقراطي العمالي الموحد»، ضم ثماني نقابات وطنية هي المذكورة أعلاه (التعليم، الفوسفاط، البريد، الشاي والسكر، الصحة، السكك الحديد، الماء والكهرباء، البترول والغاز)، والهدف: الخروج بـ «مركزية ديمقراطية في خدمة مصالح الطبقة العاملة». وقد انتهى المؤتمر بالإعلان عن ميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل يوم ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨.

ثانياً: المؤتمر الوطني الثالث والعلاقة بين الحزب والنقابة...

وبعد عشرة أيام فقط من ميلاد الكونفدرالية انعقد المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨)، وكان لا بد للتقرير الذي سيقدمه الكاتب الأول من أن يعرض لنضال الطبقة العاملة من أجل الديمقراطية الداخلية الذي انتهى إلى تأسيس الكونفدرالية، وكان لا بد من أن يحدد التقرير الخطوط العامة لاستراتيجية

الاتحاد الاشتراكي في موضوع العلاقة بين النقابة والحزب[٢].

وفي ما يلي نص الفقرات الخاصة بهذين الموضوعين:

قال: «أيها الرفاق إن الحدث الذي طبع الحياة الاجتماعية والسياسية في بلادنا منذ أيام قليلة هو قيام المنظمة المركزية الكبرى للعمال المغاربة «الكونفدرالية الديمقراطية للشغل». إن هذا الحدث يكتسي حقاً أهمية تاريخية بالغة، فباسم جميع مناضلي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وباسم الجماهير الكادحة المستغلة في هذا البلد نوجه إلى المنظمة المركزية الديمقراطية للعمال المغاربة تحياتنا الأخوية الصادقة، ونعبّر لهم باسم مؤتمرنا هذا عن تضامننا معهم تضامناً واعياً فاعلاً. لقد جاء قيام الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نتيجة عمل تم إنجازه بأناة ويقظة وصبر طوال سنوات عديدة من طرف مناضلي القاعدة داخل الجامعات والفروع المحلية النقابية. إن المجال هنا لا يتسع للقيام بعرض تاريخي للمعطيات والوقائع والدوافع التي أدت بالأغلبية الساحقة من أعضاء الطبقة العاملة المغربية إلى أخذ زمام الأمور بأيدهم للتقرير في مصيرهم بشكل أكثر ديمقراطية ووعي ومسؤولية. ومع ذلك فلا بد من الإشارة هنا إلى أن المشكل بدأ يطرح نفسه منذ ١٩٦١ ـ ١٩٦٣.

لقد سقطت منذ ذلك الوقت الهياكل التنظيمية للحركة العمالية في المغرب، هذه الحركة التي قامت بدور طليعي في كفاح شعبنا من أجل التحرر والاستقلال، سقطت منذ أوائل الستينات في مخالب بيروقراطية ازدادت مع الأيام استبداداً وانتهازية وتقوقعاً. إن مسيّري المنظمة المركزية السابقة قد سقطوا ضحية وهم كاذب. لقد اعتقدوا ـ وما زالوا يعتقدون ـ أنهم قد نُصّبوا على رأس هذه المنظمة مدى الحياة، الشيء الذي جعل المناضلين في القاعدة العمالية، بما في ذلك أعضاء المكاتب المحلية والجهوية، يتلقون من أعلى تعليمات وأوامر تتناقض تماماً مع إرادتهم في الدفاع عن أكثر مطالبهم المشروعة استعجالاً.

---

(٢) كلفني المرحوم عبد الرحيم بكتابة هذا التقرير التوجيهي العام. وقد نشرت **المحرر** فقرات منه في صفحتين بعد انتهاء المؤتمر. ثم نشر كاملاً في الكتاب الخاص بأعمال المؤتمر الثالث ويشغل فيه ٦٧ صفحة. وقد تناول مختلف المسائل السياسية والتنظيمية التي واجهها الاتحاد منذ المؤتمر الاستثنائي واستعرض إنجازاته، كما تناول بالشرح والتحليل مختلف مواقف الاتحاد في القضايا الوطنية والعربية والدولية.

أما المطالبة بالنقاش الديمقراطي الحر، أما المطالبة حتى بالتوضيحات البسيطة، فلقد كانت تعرّض أصحابها من المناضلين النقابيين القاعديين إلى التهديد والعقاب والإقصاء والعزل عن كل مسؤولية، وأحياناً كثيرة إلى الطرد من العمل بتواطؤ مع أصحاب المعامل ورؤساء المؤسسات والمسؤولين في الإدارة العمومية وشبه العمومية. لقد استفحل هذا الوضع اللاديمقراطي حينما عمد المسيّرون المركزيون للمنظمة النقابية المركزية السابقة إلى تكوين ميليشيات قوامها عصابات إرهابية مكوّنة من العاطلين وأشباه العاطلين ومهمتها معاقبة المناضلين النقابيين الذين لم يقبلوا الخضوع والاستسلام، معاقبة إكراهية بدنية، كثيراً ما كانت تتم بتواطؤ مع أعوان الإدارة العمومية ورؤساء المعامل والمؤسسات. وقد أُنشئت لهذا الغرض زنازن وأقبية خاصة داخل برصة الشغل نفسها. ولقد كان رفيقنا المناضل الشهيد عمر بنجلون من بين ضحايا هذا الإرهاب الفاشستي، حيث أهين وعُذّب في أقبية برصة الشغل من طرف عصابات «اليقظة» التي كوّنتها قيادة المنظمة المركزية السابقة.

أما المؤتمرات، إذا ما عقدت، فقد كانت مؤتمرات مصنوعة مزيفة، مثلما أن المسؤولين الجهويين كانوا محل تعيين وفرض من طرف الجهاز المركزي ضداً لإرادة مناضلي القاعدة. وكان من نتيجة هذه التصرفات اللاديمقراطية اللاأخلاقية أن شهدنا، وشهد الجميع معنا، انسحاباً جماعياً من المنظمة المركزية، سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص. وأكثر من ذلك تعرّضت فروع جهوية بأكملها إلى مضايقات خانقة أدت بها إما إلى تجميد نفسها وإما إلى الالتحاق بتشكيلات أخرى، وبدلاً من أن تستيقظ القيادة المستبدة وتراجع نفسها أمام هذا الوضع الخطير الذي خلقته الانسحابات الجماعية فضّلت النظر إلى الأمور بعين ساخرة مستهزئة يطمئنها وجودها «المستمر» على رأس المنظمة وحفاظها على مصالحها وعدم اضطرارها إلى تقديم الحساب عن مكاسبها المالية. لقد كانت تعيش في «سلم اجتماعية».

وأمام تفشّي هذه الوضعية المزرية بادرنا في سنوات ١٩٦٧ ـ ٦٨ ـ ٦٩ إلى القيام بمحاولات إنقاذية، تحدونا في ذلك الروح النضالية، ويحفزنا الوعي بضرورة الحفاظ على مكاسب الطبقة العاملة والدفاع عن وحدة صفها. وكنا نعتقد أن هذه الدوافع النبيلة ستنتصر في النهاية، ولكن هذه المبادرة فشلت لأن الأشخاص لم يحاولوا تغيير عقليتهم وسلوكهم، فرفضوا رفضاً

قاطعاً كل محاولة لزرع الديمقراطية في جسم المنظمة. لقد تمسكوا بـ «حقهم» تعيين المسؤولين النقابيين على الصعيدين المحلي والوطني، وتمسكوا أكثر فأكثر بالمصالح المادية التي اكتسبوها أو مُنحت لهم مقابل تجميد نضالات الطبقة العاملة.

وحينئذ، أي حين تبيّن للقواعد العمالية أن لا أمل في الإصلاح، أخذت القطاعات النقابية الواحدة بعد الأخرى في تنظيم نفسها تنظيماً ديمقراطياً في إطار من الاستقلال الذاتي. وهنا لم يعد في إمكان المناورات اللاأخلاقية وعمليات التهديد والطرد الجماعي التي مارستها القيادة المستبدة أن توقف هذا التحرك النقابي القاعدي الديمقراطي المنظّم الذي انتهى إلى تكوين جامعات ديمقراطية مستقلة تحت اسم «النقابات الوطنية».

وهكذا، فبعد قيام النقابة الوطنية للتعليم تبعتها النقابة الوطنية للفوسفاط وعمال باطن الأرض، ثم توالت النقابات الوطنية الواحدة بعد الأخرى: النقابة الوطنية للبريد، النقابة الوطنية لعمال السكك الحديد، النقابة الوطنية للماء والكهرباء، النقابة الوطنية لعمال السكر والشاي، النقابة الوطنية للصحة، النقابة الوطنية للبترول والغاز، بالإضافة إلى نقابات أخرى هي الآن في طور التكوين والإعداد لمؤتمرها العام. لقد صمم العمال المغاربة في كل قطاع على تحرير أنفسهم من قيود بيروقراطية تزداد تفسخاً وعجزاً. لقد أصبحت الديمقراطية النقابية الآن واقعاً ملموساً. وها هي أبوابها مفتوحة على مصاريعها أمام القواعد العمالية في جميع القطاعات، وليس هناك أدنى شك في أنها انتصرت اليوم على الرجعية ومناوراتها وتهديداتها كما انتصرت عليها بالأمس. وليس هناك أدنى شك كذلك في أن هذه الحركة التحريرية منتشرة في صفوف مختلف القطاعات العمالية ستحقق بالفعل وحدة الطبقة العاملة المغربية في إطار الديمقراطية وبواسطة الديمقراطية.

والآن وقد خرجت إلى الوجود المنظمة النقابية المركزية الكبرى، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فإنه من الواجب علينا توضيح طبيعة العلاقة التي ينوي حزبنا إقامتها معها. إنكم تعرفون ولا شك أن المنظمات الأخرى أصبحت الآن جوفاء فارغة تلوّح، حسب الظروف، بشعارات ديماغوجية تستهدف تكريس نزعة نقابية تقوم على «الحياد» و«اللاتسييس». وهذه النزعة التي يطمئن لها أصحاب رؤوس الأموال ورجال الحكم هي التي كانت الأصل

في كثير من المشاكل والخلافات التي قامت بيننا وبينهم. إنه لمما لا شك فيه أن الدعوة إلى عدم تسييس النقابة دعوة خادعة، فسواء تعلق الأمر بالبلدان المصنعة أو بالبلدان التي تسير في طريق النمو فإن الحركة النقابية لا يمكن أن تبقى على الحياد إزاء الحياة السياسية بالبلاد. ذلك لأن الدعوة إلى الحياد السياسي هي نفسها موقف سياسي يخدم أيديولوجية مهيمنة.

وانطلاقاً من هذه البديهية لا بد من توضيح بعض الأسباب التي تدفع إلى رفض اللاتسيس النقابي. إن الجميع يعرف اليوم أن مسؤوليات الدولة في المجال الاقتصادي تزداد يوماً بعد يوم. إن إعداد التصميم وتحديد الاختيارات الكبرى ووسائل تطبيقها كل ذلك يدفع الحركة النقابية، شاءت أو كرهت، إلى وضع نضالاتها ومطالبها داخل الإطار العام الذي يؤطر الحياة السياسية والاقتصادية في البلاد. ومن هنا كانت علاقة النقابة مع الإدارة والحكومة علاقات مطبوعة، بكيفية لا مناص منها، بطابع الرؤية السياسية العامة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن جميع المطالب النقابية مهما كانت صغيرة متواضعة تطرح ولا بد اختيارات سياسية. إن النضال ضد البطالة وضد سياسة التشغيل يدفع العمال النقابيين إلى اتخاذ مواقف إزاء الاختيارات المكرسة وإزاء الوسائل والطرق التي تطبق بها هذه الاختيارات، مواقف ترمي على الأقل إلى الدفاع عن المصالح الآنية للطبقة العاملة.

هناك معطيات أخرى يمكن الإدلاء بها للبرهنة على أن الحياد النقابي لا يمكن أن يقوم له وجود في أي مكان، اللهم إلا إذا كان الأمر يتعلق بتدجين العمال لفائدة نظام سياسي واقتصادي يقوم على السيطرة والاستغلال.

بعد تأكيد هذه الحقائق ننتقل الآن إلى توضيح العلاقة التي يجب أن تسود بين النقابة والحزب حتى نرفع كل التباس أو غموض ممكن.

من الوقائع التي لا يمكن نكرانها أو التغاضي عنها أن الأحزاب والنقابات يلتقي بعضها مع بعض في حلبة النضال اليومي، ولكن يجب أن نذكّر مناضلينا باستمرار بالخصوصية النوعية لدور النقابات. إن النقابات، حتى وإن كانت ترغب في تجنب النزعة النقابية الاقتصادية المغلقة وتريد أن تكون نقابات طبقية جماهيرية، فإنها قبل كل شيء أدوات للدفاع عن المأجورين، كل المأجورين، سواء كانوا منتمين سياسياً أو غير منتمين. والحزب السياسي

الذي يعتمد في نضاله أولاً وقبل كل شيء، على الطبقة العاملة بوصفها رأس حربة للنضال الجماهيري العام يبقى، ويجب أن يبقى، جهازاً ينظر إلى الأمور من زاوية طابعها العام. ذلك لأنه يعبّر ويريد أن يعبّر عن أحاسيس الفئات الاجتماعية الأخرى التي تعاني الاستغلال والقمع كما إنه يطمح أحياناً كثيرة إلى التعبير عن المصالح العليا للوطن كله، أي المصالح الوطنية لمجموع المواطنين.

فعلى أساس هذه الحقيقة المبدئية يجب أن نحدد الدور الذي يجب أن تقوم به خلايا حزبنا داخل مؤسسات العمل، إنه دور يتلخص في ما يلي:

ـ فعلى صعيد الصراع الأيديولوجي، يتعين على مناضلي الاتحاد الاشتراكي في خلايا مؤسسات العمل والشغل أن يشرحوا للعمال أن هدف حزبنا هو جعل حد لعلاقة الهيمنة والاستغلال، وأن السبيل إلى الحلول الصحيحة، السبيل إلى البديل الوحيد، هو تغيير النظام الاقتصادي الذي نعيش تحت وطأته بواسطة تغيير الهياكل والبنيات. إن الأمر يتعلق إذاً على هذا المستوى بالعمل الدائم من أجل تعميق وعي العمال تعميقاً يزداد نمواً بنمو واتساع استراتيجية أرباب العمل والإدارة العمومية والهادفة إلى إدماج العمال في نظام الاستغلال بجميع وسائل الضغط والقهر والإرهاب.

ـ أما على صعيد النضال من أجل المطالب، فإن النقابات وحدها هي صاحبة الحق في تقويم ميزان القوى والتفاوض في الوقت المناسب حول الحلول التي تراها مناسبة ومعقولة. فليس من مهام الحزب ولا من صلاحياته الدعوة إلى القيام بإضراب أو العمل على توقيفه. إن العمال وحدهم هم أصحاب الحق في تقدير الظروف وتحديد استراتيجية نضالاتهم المطلبية. ولكن على الحزب أن يعبّر عن مساندته الفعّالة والنضالية للطبقة العاملة في نضالها الهادف إلى تحقيق مطالبها المشروعة.

وباختصار، يعلن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أنه يرفض ويحارب النزعة التي تريد أن تجعل من النقابات أجهزة تابعة للحزب، ومن ثمة فهو يؤكد أن العلاقة التي يجب أن تقوم بين الحزب والنقابة هي علاقات يجب أن تُؤسَّس وتُبنى على الاستقلال: استقلال الحزب عن النقابة، والنقابة عن الحزب في إطار التضامن الوثيق، التضامن النضالي الواسع».

تلك فقرات من التقرير التوجيهي العام الذي قدّمه المرحوم عبد الرحيم باسم المكتب السياسي إلى المؤتمر الوطني الثالث حول الموضع النقابي. وقد تناول التقرير القضايا الأخرى التي شغلت الساحة النضالية، السياسية والتنظيمية، وسنعرض لبعضها في الفصل التالي بقدر ما يسمح به حجم الكتاب.



أعضاء المكتب السياسي للاتحاد: والمرحوم عبد اللطيف بنجلون يفتتح المؤتمر الثالث ١٩٧٨ بقراءة الفاتحة على أرواح شهداء التحرير، وعلى يساره المرحوم عبد الرحيم بوعبيد الكاتب الأول للاتحاد، ثم كاتب هذه السطور، يليه المرحوم الحبيب الفرقاني ثم محمد منصور، وعن يمينه محمد اليازغي ومحمد الحبابي (ثم المهدي العلوي بصفته ممثل الاتحاد في الخارج).

الفصل السادس والعشرون

المؤتمر الوطني الثالث
الاختيارات اللاشعبية... والبديل الديمقراطي

أولاً: نصان متكاملان. . .

بعد ستة أشهر من الانتخابات البرلمانية (٣ حزيران/ يونيو ١٩٧٧) التي أُجهض فيها «المسلسل الديمقراطي» الذي تم التوافق عليه خلال المقابلة التي جرت بين الملك الراحل والمرحوم عبد الرحيم في حزيران/ يونيو ١٩٧٤، بدأ الاستعداد للمؤتمر الوطني الثالث. وهكذا قررت اللجنة الإدارية الوطنية في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨ عقد المؤتمرات الإقليمية لتجديد الهياكل التنظيمية للاتحاد، كما عقدت عدة ندوات فكرية في موضوعات مختلفة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، حتى إذا جاء شهر أيلول/ سبتمبر، والاستعدادات مكتملة، أو على وشك الاكتمال، عقدت اللجنة الإدارية دورتها وقررت عقد المؤتمر الوطني الثالث أيام ٨، ٩، ١٠/ ١٩٧٨.

ومع أن المؤتمر قد انعقد في ظرف بلغت فيه المشاكل الداخلية الحزبية أوجَها، وخاصة على صعيد العلاقة بين بعض أعضاء اللجنة الإدارية وعضو من المكتب السياسي[١]، فإن أدبيات المؤتمر، وبكيفية خاصة، ما كان لي شرف كتابتها بتكليف من المكتب السياسي ككل أو بطلب من المرحوم عبد الرحيم، وأقصد البيان السياسي والتقرير التوجيهي العام الذي ألقاه

(١) سترد بعض التفاصيل عن هذه المشاكل في الفصل القادم.

المرحوم باسم المكتب السياسي، لم تكن لها قط أية علاقة بتلك المشاكل. صحيح أنني كنت مكلفاً من طرف المكتب السياسي بأجمعه، وبتفويض خاص من طرف المرحوم عبد الرحيم، بمحاولة حل تلك المشاكل، كما سيرد بيان ذلك لاحقاً، وصحيح أيضاً أني كنت ضد دعوى «الصرامة» في التعامل مع المناضلين المخالفين أو المختلفين مع المكتب السياسي أو مع أعضاء منه، وصحيح كذلك أني كنت مكلفاً بالإشراف على سير المؤتمر والجو داخله متوتر. . . إلخ، ولكن ذلك كله لم يكن له أي تأثير في نص كل من البيان السياسي والتقرير التوجيهي العام، لا شكلاً ولا مضموناً.

أما التقرير فقد قرأته على المرحوم ووافق عليه، ولم يطّلع عليه أحد قبله ولا بعده، قبل إلقائه، إلا من كُلّف بطباعته. وكذلك الشأن في البيان السياسي، فقد كتبته وأعطيته للمرحوم وبقي عنده أياماً ثم رده إلي قائلاً: «لقد تصفحته ومن الأحسن أن تعطوه للترجمة حتى لا يفوت الوقت». وهذا ما حصل، فقد أعطيته للأخ اليازغي واتفقنا على أن يتولى الأخ عليوة ترجمته. وفي اليوم التالي سألت اليازغي: «هل قرأت البيان؟» فأجاب بتأثر: «نعم. . . رائع!». وإذاً فلم يكن هناك أحد، غير المرحوم عبد الرحيم واليازغي وعليوة، اطّلع على البيان أو عرف شيئاً عنه. وحتى «لجنة البيان» التي شكّلها المؤتمر والتي كانت تتألف ـ إن لم تخني الذاكرة ـ من الأخ أحمد بنجلون والأخ محمد ملوك والمرحوم الأستاذ الفاروقي وكاتب هذه السطور، فقد اقتصر الاجتماع الوحيد الذي عقدته والذي لم يتجاوز بضع دقائق على تفويض أمر كتابة البيان إليّ. وفي زحمة أشغال المؤتمر لم يكن من الممكن اطلاعهم على نصه قبل إلقائه، وإنما استمعوا إليه عند قراءتي له أمام المؤتمرين كافة.

أقول هذا لأن بعض الإخوان الذين تنقصهم المعرفة بحقائق الأمور قد نسبوا لهجة البيان، التي اعتبروها ـ ربما ـ «أقوى مما يجب»، إلى تأثير هذه الجماعة أو تلك من الجماعات التي كان بينها صراع وشنآن، أو إلى تأثير بعض القادة التاريخيين المغتربين (عبد الرحمن اليوسفي بالتحديد، عند لقائي معه في مدريد). وهذا محض تخمين لا علاقة له بالواقع إطلاقاً. إن لهجة البيان السياسي ومضمونه العام كانا جواباً عن إجهاض المسلسل الديمقراطي الذي كانت تندرج فيه الانتخابات التي جرت خلال السنتين اللتين سبقتا المؤتمر. كانا جواباً عن التزوير الذي طال معظم النتائج التي حصل عليها الاتحاد في تلك الانتخابات، التزوير الذي بلغ مداه في مدينة آسفي سنة

١٩٧٦ وفي أكادير سنة ١٩٧٧؛ التزوير المنهجي الذي كان تنكراً للوعود التي أطلقت كما ورد في البيان نفسه، التزوير الذي سبقته محاولة «رشو» الاتحاد بـ «جقيبة الملايين»، ومحاولة طعن الأخلاق السياسية التي طبعت كاتبه الأول حينما طُلب منه «التفاوض» حول عدد المقاعد..!

ليس هذا وحسب، بل لقد كان البيان السياسي بلهجته ومفرداته جواباً عن الحملة الصحافية التي شنّتها صحافة الحكم، وغالباً بقلم من كان يوقع بـ «مولاي أحمد العلوي»، والتي دأبت على الترويج، بعد إجهاض المسلسل الديمقراطي الموعود، لما كانت تدعوه بـ «الملكية الرئاسية»، كشعار يلغي الأحزاب والديمقراطية. وهذا ما رد عليه البيان السياسي بطرح شعار «الملكية البرلمانية». وغني عن البيان القول إن المرحوم عبد الرحيم كان أعلم الناس بمضمون البيان وبخلفياته، وأعرف الناس بمن كان البيان يخاطب...

والتقرير التوجيهي العام ـ الذي تقدم به المرحوم عبد الرحيم إلى المؤتمر ـ والبيان السياسي نصان متكاملان: فبينما يعرض التقرير إلى عملية إجهاض المسلسل الديمقراطي (الذي كان موضوع اتفاق ووعود صريحة)، في إطار استعراضه النشاط العام للاتحاد، اقتصر البيان السياسي على تحليل الوضعية القائمة وتقديم البديل.

ثانياً: التقرير العام:
الانتخابات... والمنظمات الجماهيرية

تعرض التقرير التوجيهي العام لمختلف القضايا التي كانت مطروحة وطنياً وحزبياً، ولكنه ركّز بصفة خاصة على أهم حدثين عرفتهما المرحلة التي تفصل المؤتمر عن سابقه (المؤتمر الاستثنائي) وهما: إجهاض المسلسل الديمقراطي بالتزوير المنهجي للانتخابات من جهة، وميلاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من جهة ثانية.

١ ـ الإدارة زوّرت الانتخابات بتعليمات صدرت إليها...

وهكذا، فبعد التذكير بدور الشهيد عمر في المؤتمر الاستثنائي والتنويه بنضاليته وتفانيه، وبعد التأكيد على ضرورة القيام بالنقد والنقد الذاتي، حتى «نستطيع التغلّب على مختلف العراقيل والعوائق التي تواجهنا حالياً وستواجهنا مستقبلاً، وبالتالي القيام بمهامنا الثورية الحقيقية»، وبعد استعراض النشاط

الإعدادي للمؤتمر، من مؤتمرات إقليمية وندوات وطنية، انتقل إلى موضوع الانتخابات فذكّر بأن السنوات الماضية شهدت انتخابات جماعية وانتخاب البرلمان. ثم أضاف:

«وهنا لا بد من التذكير بأن السلطات العليا في البلاد كانت قد قطعت على نفسها وعوداً صريحة، قاطعة بضمان سلامة الانتخابات ونزاهتها، وذلك باحترام حرية التصويت. فقد تم التصريح رسمياً بأن «الانتخابات السابقة كانت ملطخة بالتزوير والمخالفات»، و«أن حرية التصويت سيتم احترامها هذه المرة من طرف رجال الإدارة»، و«أن مغرباً جديداً وديمقراطياً هو أحسن ضمان لتبلور وحدة وطنية تكون قادرة على الدفاع عن وحدة ترابنا الوطني»، و«أن ميثاقاً جماعياً جديداً سيمكّن المنتخبين المحليين من سلطات واسعة». . إلى آخر الوعود التي تم التصريح بها علنياً ورسمياً قبيل الانتخابات الأخيرة. إن مضمون هذه التصريحات الرسمية، مضمونها الواضح الصريح، بالإضافة إلى الظروف الوطنية والدولية التي رافقتها لم يكن من الممكن إلا أن نقدّرها وأن نسارع في ضوئها إلى تحمّل مسؤولياتنا». وأضاف: «لقد كان الاعتراف والتنديد بالتجاوزات التي وقعت في الماضي مبعث أمل حقاً. لكن ها هي الأحداث الملموسة تؤكد اليوم، كما أوضحنا ذلك في بياناتنا الحزبية، أننا كنا على حق عندما نظرنا إلى تلك الوعود والتصريحات بعين اليقظة والحذر».

وبعد أن استعرض المرحوم ظروف اتخاذ الاتحاد قرار المشاركة في الانتخابات وما تم خلال الحملة الانتخابية من تجاوزات. . . وبعد الإشارة إلى التدخّل السافر الذي قامت به الإدارة بالنسبة إلى دائرة أكادير التي كان مرشحاً فيها قال: «وبالجملة يمكن القول إنه باستثناء بضع دوائر فإن أعوان الإدارة قد تصرفوا خارج القانون، وأعلنوا عن النتائج حسب ما تقتضيه التعليمات التي صدرت إليهم قبل الشروع في الانتخابات. نعم، نقول: «التعليمات التي صدرت إليهم قبل يوم الانتخابات»، لأن المفاوضات والاتفاقيات كانت قد تمت قبل يوم الاقتراع مع مختلف الهيئات المشاركة. وكان حزبنا هو الوحيد الذي رفض الدخول في هذه العملية اللامشروعة اللاأخلاقية. وذلك هو السر في كون الاتحاد الاشتراكي لم يحصل في الانتخابات التشريعية سوى على ١٥ مقعداً. لقد رفضنا التفاوض في عدد المقاعد فتركت لنا الإدارة ما أرادت أن تترك».

وبعد أن شرح الاعتبارات التي جعلت الاتحاد الاشتراكي يشارك في

الانتخابات وفي البرلمان ولم ينسحب منه ولا من المجالس المحلية قال: «إن بعض المناضلين يلجأون في بعض الأحيان إلى نوع من محاسبة النفس. إنهم يتساءلون عما إذا لم نكن نزكّي فعلاً هذه المؤسسات التمثيلية المزورة بوجودنا فيها؟». ثم يرد قائلاً: «إن مثل هذا التساؤل كان سيكون مبرراً ومقبولاً لو أننا قبلنا، أو نقبل الآن، السقوط في ما من شأنه أن يناقض أيديولوجيتنا أو يخالف اختيارنا في الميادين الأساسية التي تهم جماهير شعبنا بكامله. إنه لا يمكن تزكية جهاز ما بفضحه والتشهير بأخطائه واختياراته اللاشعبية وبتقديم الدليل الملموس وبالأرقام على الظلم الاجتماعي الذي خلّفته اختياراته وتصرفاته التي جعلت كمشة من المحظوظين يستفيدون وحدهم من إمكانيات شعبنا وخيراته، في هذا الإطار لا يمكن الحديث عن التزكية بل عن الفضح».

٢ ـ الشبيبة والتنظيم النسوي . . . وميلاد الكونفدرالية

ثم انتقل بعد ذلك إلى الشبيبة الاتحادية وإلى التنظيم النسوي وما تم في مجالهما من إنجازات منذ المؤتمر الاستثنائي، ليخلص إلى الإنجاز الكبير الذي تم في الميدان النقابي بتأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، موضحاً العلاقة بين الحزب والنقابة كما يراها الاتحاد (انظر نص الفقرة الخاصة بهذا الموضوع في الفصل السابق)، هذا إضافة إلى دور الاتحاد المتميز في العمل الوطني لإنقاذ صحرائنا لينتهي بتأكيد موقف الاتحاد من القضايا العربية والدولية. لقد كان التقرير التوجيهي العام يتحرك في دائرة الإحاطة والشمول، الأمر الذي أعطى الأرضية المرجعية للبيان السياسي الذي اقتضى بطبيعته اعتماد منهج التحليل والتركيب.

ثالثاً: البيان السياسي: نقد وبديل . . .

١ ـ تحليل الوضعية

يتألف البيان السياسي الذي خرج به المؤتمر الوطني السادس من مقدمة قصيرة تذكّر بالمرجعيات التي استحضرها واعتمدها في التحليل الذي قدّمه (التقرير التوجيهي العام للكاتب الأول، تقارير الندوات الوطنية التي انعقدت في إطار الإعداد للمؤتمر، استخلاص الدرس من المرحلة التي عاشها الاتحاد منذ المؤتمر الاستثنائي)، يليها القسم الأول وموضوعه: تحليل الوضعية

العامة بالبلاد مع التركيز على أصولها ومظاهرها العامة. ثم القسم الثاني وهو خاص بالبديل الذي يطرحه الاتحاد الاشتراكي بناء على ذلك.

أ ـ اختيارات لاشعبية لاديمقراطية وراء الأزمة. .

وهكذا، فعلى مستوى تحليل الوضعية العامة بالبلاد ينطلق البيان من التشديد على: «أن الاختيارات اللاشعبية اللاديمقراطية التي تمسّك بها الحاكمون منذ ثمانية عشر عاماً، والتي طالما ندد بها حزبنا وحذّر من نتائجها وعواقبها في مختلف بياناته ومواقفه، قد أصبحت الآن أمام أفق مسدود وحكمت على نفسها بالفشل في الميادين كافة وأدّت إلى ما كانت ستؤدي إليه حتماً، فتحققت بذلك توقعاتنا وتأكدت صحة تحليلاتنا واستنتاجاتنا. وها هو الاعتراف بخطورة التحديات التي تواجهها بلادنا في مجال استكمال وحدة ترابنا، وبتفاقم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية واستفحال الفوارق الطبقية وفساد السياسة التعليمية المتبعة، يحظى الآن بالإجماع الوطني، لا فرق في ذلك بين الحاكمين والمحكومين».

بعد التأكيد على اعتراف الجميع باستفحال الأزمة في جميع هذه الميادين ينتقل البيان إلى إبراز مظاهر الأزمة في كل ميدان:

ـ ففي موضوع استكمال وحدة ترابنا الوطني يسجل البيان أنه إذا كان المغرب قد استطاع، بفضل التحرك الوطني الذي شارك فيه الاتحاد بفعّالية، أن يسترجع مجمل أراضينا في الصحراء الغربية، فلقد: «ظلت أراضينا المسترجعة مسرحاً لعدوان سافر متكرر ومتعاظم، وظل ملفها مفتوحاً أمام جميع المؤتمرات الدولية كملف نزاع بين ما يسمى بـ «الأطراف المعنية» التي يزيد تردد الحاكمين في بلادنا من كونها «معنية». وإذا أضفنا إلى ذلك خلوّ سياسة الحاكمين من أية استراتيجية حقيقية بالنسبة إلى الأراضي التي ما زالت خارج السيادة الوطنية، أدركنا مدى عجز السياسة المتبعة منذ الاستقلال إلى اليوم عن استكمال وحدة ترابنا الوطني داخل حدوده الحقيقية».

ـ وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي: «برهنت الاختيارات اللاشعبية اللاديمقراطية عن عجزها عجزاً لم يعد من الممكن تغطيته بالوعود والمسكّنات». فالوضعية في هذه المجالات «تهدد الآن بانفجار محقَّق، لن يقتصر هذه المرة على ميدان دون آخر، لأن الميادين كلها تعيش أوج أزمتها».

ب ـ الطبقات المحظوظة تستولي على أجهزة التسيير!

وبعد أن يشرح البيان مظاهر الأزمة وأبعادها في كل ميدان من الميادين المذكورة، كلاً على حدة، مبرزاً أن الأزمة قد طالت قضايا وطنية أساسية، يسجّل أن: «الطبقات المحظوظة» بدلاً من أن «تبادر إلى التخفيف، ولو نسبياً، من استغلالها الفاحش راحت تُمعن في تعميق مسلسل التفقير الذي تتعرض له الجماهير الشعبية الكادحة، فشنّتها حرباً اجتماعية استغلالية بشعة امتدت آثارها العميقة والخطيرة حتى إلى الطبقات المتوسطة التي عانت وتعاني نتائج المضاربات العقارية والتجارية من جهة، وتجميد الأجور وارتفاع الأسعار من جهة أخرى».

أما وسيلتها في ذلك فهي «أجهزة التسيير والتنفيذ». فهذه الأجهزة هي «التي كانت مصدر ثرائها ومنبع قوتها الاقتصادية»، وهي الآن تستعملها «على مرأى ومسمع، من الجميع، لفرض قوتها السياسية المزعومة». «وهكذا وجد الجهاز الحاكم نفسه ينكث جميع العهود التي قطعها على نفسه علانية حول ما أسماه بـ «نزاهة الانتخابات وسلامتها»: فقد رأت الجماهير بأم عينها كيف تُزوَّر أصواتها وتُشوَّه إرادتها. لقد قضى الجهاز الحاكم بنفسه على ذلك البصيص من الأمل الذي بعثه في نفوس شعبنا الكادح العمل الوطني الجماعي من أجل تحرير الصحراء، وما رافقه من وعود قاطعة واضحة بإجراء انتخابات نزيهة، فكانت النتيجة أن فقدت الجماهير الشعبية من جديد الثقة في هذا الجهاز، وتأكد بما لا يقبل الشك أن الطبقات المستغلة توجه السلطة وتستغلها مثلما توجه الاقتصاد وتستغله، الأمر الذي يعني أن الحياد الإداري مستحيل في أوضاع تسمح وتشجع كل مستغل، وكل طفيلي وكل انتهازي، بركوب أجهزة التسيير والتنفيذ، والاستظلال بظل أعلى مراتب السلطة في البلاد».

ج ـ «أغلبية» من أقليات متنافسة متناحرة. . .

ويؤكد البيان أنه: «بهذه الطريقة تمكّن التحالف الإقطاعي البورجوازي البيروقراطي الانتهازي من انتزاع أغلبية مزوّرة في البرلمان، كما تمكّن قبل ذلك، وبالأسلوب نفسه، من السيطرة على معظم المجالس البلدية والقروية وعلى جميع المجالس الإقليمية والغرف المهنية». ثم يتساءل: «ولكن هل تمكّن هذا التحالف الهجين من السيطرة على نزواته، وتجاوز تناقضاته،

وتحقيق الانسجام بين أطرافه، والظهور بمظهر القوة السياسية الوطنية القادرة على قيادة البلاد، في هذا الاتجاه أو ذاك، وتجنيبها الفوضى والاضطراب، ومن ثمة الكوارث والهزات»؟

والجواب: «كلا. إن الحياة السياسية الراهنة مثلها مثل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تؤكد العكس تماماً. فالمجالس المحلية والمهنية التي تسيطر عليها الأغلبية المزعومة أصبحت مرتعاً للتنافس حول كسب الامتيازات وتحقيق المصالح الفئوية والفردية. والأغلبية البرلمانية المزعومة ظلت كما كانت منذ اللحظة الأولى أغلبية من الأقليات المتنافسة المتناحرة، لم تستطع، ولن تستطيع، حتى التفكير في برنامج حدّ أدنى يجمعها، نظراً لتضارب مصالحها وتنافس أفرادها على اغتنام الفرصة التي هي موقنة أكثر من غيرها أنها ستفلت منها في يوم من الأيام. إن الأمر الوحيد الذي استطاعت هذه الأغلبية المزعومة فعله هو الوقوف أمام كل نقد يوجّه إلى الحكومة، وعرقلة المشاريع والاقتراحات التي تقدمها المعارضة الاتحادية. لقد أصبحت مهمتها الوحيدة التصويت برفع الأيدي لما تريده الحكومة التي صنعتها وتسهر على تأطيرها حتى لا تنفجر تناقضاتها ويتشتت شملها».

د ـ حكومة تصنع أغلبية، لا أغلبية تصنع حكومة!

ويستخلص البيان النتيجة بعبارات قوية بليغة تصوّر المفارقة الغريبة التي تطبع الوضع الحكومي بالبلاد، فيقول: «هكذا إذاً، تتميز الحياة السياسية الراهنة بمفارقة عجيبة: فبدلاً من أغلبية برلمانية تصنع الحكومة وتوجهها وتراقبها نجد حكومة تصنع أغلبية برلمانية مزيفة وتعمل جاهدة للحفاظ عليها بالترضيات تارة، وبالتهديد والوعيد تارة أخرى. إنها الديمقراطية المزيفة في أبشع صورها وأقبح مظاهرها. وواضح أن حكومة من هذا النوع، الحكومة التي تجد نفسها مضطرة إلى أن تتفقد في كل لحظة الرمال الهشة التي تقف عليها، لا يمكن أن تكون إلا حكومة ضعيفة خائرة عاجزة، تعيش أزمة وزارية دائمة. إن العزلة الديبلوماسية التي أصبح المغرب يعيشها اليوم عربياً وإفريقياً ودولياً، والعدوان المستمر الذي تتعرض له بلادنا، والأزمة المالية الخانقة التي تم الاعتراف بها رسمياً أكثر من مرة، والوضعية الاجتماعية المتفاقمة في كل لحظة، والموسم الدراسي الذي اكتسى هذه السنة طابع المأساة التي لا يمكن التنبؤ بأبعادها ونتائجها، كل ذلك، وغيره كثير، لا يدع مجالاً للتردد

في الحكم على الحكومة الحالية وصنيعها البرلمان الحالي بالعجز الواضح والإخفاق المبين».

هـ ـ أصول الاختيارات اللاشعبية اللاديمقراطية . .

من هنا ينتقل البيان من تحليل «الجزء» إلى النظر إليه في إطار الكل، من تحليل معطيات الظرف الراهن إلى إبراز أصولها في المعطى العام، فيقول: «على أن هذا العجز والإخفاق ـ اللذين يطبعان الحكومة وصنيعها الحالي ـ لو كانا راجعين إلى الأشخاص أو إلى تجربة قصيرة لهان أمرهما، ولكان هناك أمل في إعادة تصحيح الوضع، ولكنهما في الحقيقة إنما يتوّجان فشل الاختيارات اللاشعبية اللاديمقراطية التي فرضت على البلاد فرضاً منذ أكثر من ثمانية عشر عاماً، اختيارات طالما نبّهنا إلى فسادها وخطورة عواقبها. ولذلك فلا أمل في الإصلاح ما لم يتم التخلي نهائياً عن هذه الاختيارات التي عرقلت تطور المغرب ونموّه وازدهاره. ولقد آن الأوان للكشف عن جذورها ومنابعها التي تتمثل في نظرنا في ظاهرتين اثنتين رافقتا الإعلان عن استقلال بلادنا:

● انبعاث الأساليب المخزنية في الدولة المغربية عقب الاستقلال مباشرة: الأساليب التي كانت مسؤولة عن تفكك وانحلال هذه الدولة في أواخر القرن الماضي وأوائل هذه القرن، مما أدى إلى رهن السيادة المغربية بواسطة عقد حماية فُرض على الشعب المغربي فرضاً نتيجة التفسخ الذي استشرى في مرافق السلطة المركزية والذي جعل هذه السلطة تنعزل كلياً عن الشعب وقواه الحية، وتسقط في أيدي الانتهازيين والسماسرة وجميع الساعين إلى الإثراء وإرضاء نزواتهم الشخصية بواسطة التملق والنفاق. إن انبعاث المظاهر المخزنية من جديد، غداة الاستقلال، وبإيحاء من دهاقنة الاستعمار وأذنابه، قد فتح المجال مرة أخرى لتسرّب كثير من العناصر الانتهازية إلى مراكز التوجيه والتقرير والتنفيذ، مما أدى إلى نشوء طبقة بورجوازية جديدة، بيروقراطية وطفيلية، وضعت يدها بالتدريج على المرافق الاقتصادية كافة، مُمَغْرِبة لفائدتها الخاصة، الاقتصاد الاستعماري الموروث، مستعملة في ذلك سلطة الدولة لاستغلال الدولة والشعب في آن واحد.

● ولقد كان من الطبيعي أن يؤدي انبعاث الأساليب المخزنية تلك، وتسرب العناصر الانتهازية الجشعة إلى مراكز المسؤولية، إلى إحداث هوة تزداد عمقاً واتساعاً مع الأيام، بين الجماهير الشعبية والدولة، وبالتالي تكريس

الشعور بعدم الثقة بين الطرفين. وهكذا، فعلى الرغم من أن شعبنا قد برهن عن وعي وطني عالٍ أثناء الكفاح ضد المستعمر، وعلى الرغم من أن القوى الوطنية قد وقفت آنذاك سداً منيعاً أمام المستعمر الذي حاول ركوب سياسة «فرّقْ تَسُد» (= محاولة الفصل بين الملك والحركة الوطنية)، وعلى الرغم كذلك من أن جماهير شعبنا قد برهنت خلال الفترة الماضية من استقلال بلادنا عن وعيها ونضجها وتمسكها بالتعقل والحكمة والحذر في أكثر من مناسبة (= مثل مناسبتَي انقلاب الصخيرات وانقلاب أوفقير...)، فإن الشعب المغربي ظل مع ذلك يعامل معاملة أقلّ ما يقال عنها إنها لا ترقى إلى مستوى الثقة التي برهن دائماً على أنه جدير بها وخليق بأن يعامل على أساسها».

ويضيف البيان: «هكذا إذاً انزلقت البلاد، تحت تأثير هذين العاملين المتلازمين المتداخلين إلى تكريس اختيارات لاشعبية لاديمقراطية، قوامها مغازلة الاستعمار والسماح للعناصر الانتهازية بركوب أجهزة التسيير والتنفيذ لإشباع نهمها ونزواتها، وبالتالي الإعراض عن الجماهير الشعبية وقواها الوطنية المخلصة المكافحة من أجل إقامة مجتمع متقدم ديمقراطي ومتحرر، فكانت النتيجة هذه الوضعية المتدهورة التي حلّلنا معالمها قبل».

٢ ـ البديل: «بناء الدولة الوطنية والديمقراطية»...

أ ـ الأفق الاستراتيجي: تحرير، ديمقراطية، اشتراكية

ويخلص البيان السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى طرح البديل الذي يراه جديراً بالتعبير عن الثقة في الشعب، وعن الرغبة الحقيقية في إقامة مجتمع متقدم ديمقراطي ومتحرر، فيقول: «والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي جسّم، ويجسّم، استمرار حركة التحرير الشعبية في هذه البلاد، إذ يفضح هذه الوضعية ويجدد إدانته للاختيارات الفاسدة التي أنتجتها والعوامل الحقيقة التي خلقتها، يرى من واجبه في هذه الظروف الخطيرة الدقيقة، أن يطرح البديل الوطني التقدمي تحت شعار «بناء الدولة الوطنية والديمقراطية»، كبرنامج عمل وطني سياسي مرحلي لإنقاذ بلادنا من الأخطار المحدقة بها خارجياً ومن الانحلال الذي يتهددها داخلياً.

إن شعار «بناء الدولة الوطنية والديمقراطية» الذي نطرحه اليوم، على

طريق استمرار حركة التحرير الشعبية في المغرب، كبديل وطني تقدمي لإدارة المخزن التي انبعثت من جديد بعد الاستقلال، رغم العقد الذي وقعه الملك الراحل محمد الخامس وشعبه الوفي بنضالهما المشترك في مرحلة الكفاح الوطني من أجل استرجاع السيادة وإقرار الديمقراطية الحقيقية، هذا الشعار الذي يستجيب في نظرنا لمتطلبات الإنقاذ، يجب أن يستمد أفقه الاستراتيجي من اختيارنا المبدئي الذي يربط ربطاً جدلياً بين التحرير والديمقراطية والاشتراكية، والذي يحمل في المرحلة الراهنة من نضال شعبنا المضامين التالية:

ـ التحرير الذي يعني تصفية رواسب الاستعمار وبقاياه التي ما زالت حدودنا وأراضينا واقتصادنا وثقافتنا تعانيها وتئنّ تحت وطأتها.

ـ الديمقراطية التي تعني إلغاء جميع أساليب المخزنة في دولتنا وتحويلها إلى دولة وطنية وديمقراطية تعتبر الشعب مصدر السلطات وتبني مجتمعها بمساهمة الجماهير الشعبية في التقرير والتنفيذ ومراقبتها مراقبة فعّالة لجميع مستويات المسؤولية.

ـ الاشتراكية التي تعني ـ في المرحلة الراهنة ـ تصفية الهياكل الإقطاعية والبنيات الرأسمالية التي غرسها المستعمر في بلادنا وعملت سنوات الاستقلال على مغربتها وتنميتها على حساب القوت اليومي لجماهير شعبنا، على حساب تقدمه وازدهاره، والشروع في تشييد صرح اقتصاد وطني متوازن ومتحرر يخضع فيه القطاع الخاص لتوجيه ومراقبة القطاع العام الذي يجب أن يستهدف خلق قاعدة صناعية وزراعية وتكنولوجية متينة صلبة، والعمل على توزيع الدخل القومي وفائض الإنتاج الوطني توزيعاً عادلاً يضع حداً لمسلسل التفقير ويفتح الطريق للقضاء على الفوارق الطبقية.

ب ـ المهام المستعجلة: مراجعة الدستور، حكومة مسؤولة..

«على أساس هذا الأفق الاستراتيجي الواضح، وانطلاقاً منه، وسعياً إلى توفير الشروط الضرورية للشروع في تحقيق مضامينه وأهدافه، يطرح البيان السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المهام المستعجلة التالية كخطوات أولى ضرورية على طريق بناء الدولة الوطنية والديمقراطية:

(١) مراجعة الدستور الحالي مراجعة شاملة تستهدف تحويل نظام الحكم في بلادنا من ملكية رئاسية مخزنية تستظل بظلها الطبقات المستغلة والفئات الانتفاعية الانتهازية للكسب والإثراء والتهرب من المراقبة الصارمة والمحاسبة الدقيقة من طرف السلطات المختصة، التشريعية منها والتنفيذية، وتحويلها إلى ملكية برلمانية دستورية ديمقراطية تتحمل فيها الحكومة وجميع أجهزة التسيير والتنفيذ مسؤوليتها كاملة أمام ممثلي الشعب الحقيقيين ويتولى فيها الملك رئاسة الدولة كحَكَم فوق الأحزاب والطبقات.

(٢) تأسيس حكومة قوية مسؤولة تعكس بصدق، القوى الحقيقة في البلاد وتجسّم في رجالها إرادة الإنقاذ والتغيير، وتكلّف خلال فترة محدودة من الزمن بالمهام الرئيسة التالية:

- اتخاذ التدابير الضرورية الهادفة إلى إيقاف مسلسل التدهور والتفقير...

- إجراء انتخابات حقيقية يضمن فيها التعبير الديمقراطي الحر لجميع المواطنين البالغين سن الثامنة عشرة من عمرهم فأكثر، مع اتخاذ جميع التدابير والإجراءات الفعلية تطهير الإدارة من العناصر الفاسدة وضمان حياد الجهاز الإداري...

- سلوك سياسة خارجية مبنية على استراتيجية وطنية تقدمية متفتحة وثابتة تعيد للمغرب مكانته الطبيعية بين الدول القائدة لحركة التحرر العالمي وعدم الانحياز عربياً وإفريقياً ودولياً.

- تمتين علاقات التضامن والأخوّة مع الشعب الموريتاني الشقيق في المجالات كافة.. في إطار بناء وحدة المغرب العربي الديمقراطي المتحرر.

- جعل حد حاسم لحرب الاستنزاف التي تُشن على بلادنا جنوباً بإصدار الأمر إلى قواتنا المسلحة الملكية لتعقّب كل معتد إلى مراكز وقواعد انطلاقه..».

ج ـ ضرورة إصدار عفو شامل...

ويختم البيان السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالمطالبة بإصدار عفو شامل، كما يُعلن «استعداد الاتحاد لتحمل مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج مع أية قوة وطنية حقيقية توافق عليه...».

بعد انتهاء المؤتمر مباشرة بدأت في نشر سلسلة مقالات في **المحرر** بعنوان: «حقائق أكدها مؤتمرنا الوطني الثالث» (ست مقالات تشرح مضمون هذا البيان)[٢]، لا يتسع لها المجال هنا.

على أن ما قد ينبغي تسجيله هنا هو أن من يقرأ هذا البيان في ضوء الأدبيات السياسية للاتحاد، سيجده مجرد تكرار لمطالب ومواقف سابقة صدرت عن قيادة الاتحاد[٣]. أما من يقرأه من دون ذاكرة «اتحادية»، أو بذاكرة يعمرها النسيان فقد يجد فيه كلاماً يُزعج راحة النسيان وأوهامه، كما حدث لبعضهم.

---

(٢) أشير أيضاً إلى أنني كتبت مقالة تحليلية مطولة بعنوان «مفهوم الدولة الوطنية والديموقراطية» في البرنامج المرحلي للاتحاد الاشتراكي، وذلك في العدد الأول من مجلة **المشروع** التي بدأ الاتحاد يصدرها بعد عام من المؤتمر الوطني الثالث. وقد توقفت عن الصدور إذ لم يصدر منها سوى بضعة أعداد.

(٣) نذكّر هنا بصفة خاصة بالنصوص التي ينتقد فيها الاتحاد الحكم الفردي وبصفة أخص المذكرة التي رفعها الاتحاد إلى جلالة الملك الراحل الحسن الثاني بمناسبة المشاورات التي قام بها عقب وفاة الغفور له محمد الخامس. انظر: محمد عابد الجابري، **في غمار السياسة: فكراً وممارسة (الكتاب الأول)**، سلسلة مواقف؛ الأعداد ١ ـ ٤ (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩)، ص ٢٦٨ ـ ٢٧٢، والتصريح المشترك الذي أدلى به الشهيد المهدي والمرحوم عبد الرحيم لمجلة **جون أفريك** ونقلته **التحرير**. انظر: محمد عابد الجابري، **في غمار السياسة: فكراً وممارسة (الكتاب الثاني)**، سلسلة مواقف؛ الأعداد ٥ ـ ٨ (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩)، ص ٧٠ ـ ٧٢.



الفصل السابع والعشرون

جوانب من الحياة الداخلية في الاتحاد
السيد عبد الرحيم كما عرفته...

أولاً: مشاكل شغلت ٩٠ في المئة من زمن المكتب السياسي!

لا شك في أن من لم يعش الحياة الداخلية للاتحاد واقتصر في تصوره لها، عقب المؤتمر الاستثنائي، بناء على ما قام الاتحاد من نشاط سياسي ومواقف حزبية ووطنية ـ كما عرضنا لأبرز معالمها ومساراتها في الصفحات الماضية من هذا الكتاب ـ سيبدو له هذا الحزب كمنظمة تسير بانتظام، كالقطار على السكة، هو هو، في كل مناسبة وطنية وفي كل معركة وقضية، لا يعاني أية مشاكل داخلية. غير أنه عندما ينتهي القارئ من قراءة هذا الفصل الأخير الذي عرضنا فيه لجوانب من هذه المشكل، على صعيد المكتب السياسي واللجنة الإدارية، دع عنك التنظيمات المحلية، فإنه قد لا يتمالك نفسه من التساؤل: كيف أمكن هذا الحزب أن يكون حاضراً على مستوى الريادة في الحياة الوطنية والسياسية المغربية، وهو يعيش هذه المشاكل على مستوى قيادته وتنظيماته؟

وللجواب عن هذا السؤال نقول: إن المشاكل التي عاناها الاتحاد داخلياً لم تكن لها جذور في صفوف جماهير الحزب وقواعده، لأنها لم تكن تعكس أي خلاف أو اختلاف، لا على مستوى الخط الاستراتيجي والتحركات التكتيكية للحزب، ولا على التركيبة السكانية للمجتمع المغربي، إلا بشكل باهت جداً لا تخلو منه أية حياة جماعية، عائلية كانت أو اجتماعية أو سياسية.

وإذاً، فالمشاكل الحزبية داخل الاتحاد الاشتراكي كانت منحصرة ـ تقريباً ـ في مجال «الإدارة والتسيير». وإذا كان الصراع في هذا المجال يكتسي في بعض الأحيان مظهر «صراع النخب»، بما يطبعه من سلوك انتهازي، فإن جوهر المشاكل الداخلية التي عاناها الاتحاد يرجع إلى غياب الممارسة الديمقراطية على صعيد التسيير.

ولهذا أسباب، بعضها يتعلق بالأشخاص وبعضها ينتمي إلى الموروث الحزبي الذي يرجع إلى المدة الطويلة التي كان الاتحاد فيها حزباً مقموعاً مما جعله يعتمد في هياكله التنظيمية على النضالية والثقة. وهذا أدى، وكان لا بد من أن يؤدي، إلى مركزية وتمركز، وإلى ضيق مجال الثقة، وبالتالي إلى نوع من السلوك التنظيمي الذي تطغى فيه الحلقية والزبونية و«الصحبة».

هذا كان ينطبق بدرجات متفاوتة على مستوى المكتب السياسي واللجنة الإدارية، كما على مستوى التنظيمات في الأقاليم. وبخصوص هذه الأخيرة يجب إبراز أن جُلّ المشاكل التي عانتها في الفترة التي نتحدث عنها إنما نشأت، أو على الأقل، تغذّت من عدم نجاح قيادة الحزب في وضع قانون ينظم العلاقة بين التنظيم الحزبي والتنظيم الجماعي (المجالس البلدية والقروية والغرف). لم تكن هناك أية مسطرة حزبية تنظم العلاقة بين الاتحاديين المنتخبين في المجالس المحلية وبين مكاتب فروع الحزب. وقد كان هذا مصدراً لجلّ المشاكل على صعيد التنظيمات الإقليمية. . .

وقد لا يتصور القارئ ما استهلكته هذه المشاكل الداخلية في الاتحاد الاشتراكي من وقت وجهد، لمناقشتها والبحث عن «حلول» لها، غالباً ما كانت حلولاً مؤقتة. وبخصوص المكتب السياسي مثلاً يمكنني التأكيد، مع الاطمئنان إلى عدم المبالغة أو الوقوع في الخطأ، على أن حصة المشاكل الداخلية من زمن اجتماعاته خلال المرحلة موضوع الحديث هنا، كانت تتجاوز ٩٠ في المئة.

لقد كنا نقرر في الأمور السياسية في دقائق معدودة، إذ نادراً جداً ما يكون هناك خلاف أو اختلاف. أما مناقشة المشاكل الداخلية فكانت تستغرق ساعات وساعات، حتى إذا انتهينا إلى حل، كان هذا الحل مؤقتاً، وقد لا يُطبّق أصلاً.

ثانياً: السي عبد الرحيم:
الرائد الذي لا يكذّب أهله...

أشرت قبل قليل إلى أن المشاكل التي عاناها الاتحاد داخلياً لم تكن لها جذور في صفوف جماهير الحزب وقواعده، وأن هذا كان من العوامل التي جعلت الاتحاد الاشتراكي يسير على «سكته» متراصاً متحكماً في سرعته، على مستوى القضايا الوطنية السياسية والاختيارات الحزبية... إلخ. وهذا صحيح. ولكن صحيح أيضاً أنه كان لشخصية السي عبد الرحيم الدور الأكبر في منع المشاكل الداخلية من الانفجار ـ على الأقل خلال المرحلة التي نتحدث عنها هنا. أما على صعيد المواقف السياسية فقد كان بحق «الرائد الذي لا يكذب أهله». لقد كان النقاش في المكتب السياسي في هذا المجال يتم باختصار وبصورة مركّزة لأن جميع أعضاء المكتب كانوا يفكرون تفكيراً واحداً. وحينما يكون هناك موقف يعرف المرحوم عبد الرحيم أنه سيثير خلافاً، فقد يبادر إلى طرح وجهة النظر المخالفة مقدماً لها في صورة الموقف الذي يجب أن يُتخذ، ثم يشرع في مناقشتها وإبراز ما يجعلها غير ملائمة «في الوقت الراهن»، لينتقل بعد ذلك إلى وجهة النظر التي يراها ملائمة، دائماً ـ «في الوقت الراهن» فقط. أما عندما يتعلق الأمر بقرار في أمور هي «خلافية أصلاً» داخل المكتب السياسي فقد كان يعرف مع من يناقشها أولاً، قبل عرضها في اجتماع المكتب السياسي. هذه الطريقة في التسيير على صعيد اتخاذ المواقف السياسية هي التي جعلت قرارات المكتب السياسي واللجنة الإدارية تتم بالإجماع أو ما يشبه الإجماع مع استعداد الجميع من دون استثناء لتطبيقها والنضال من أجلها.

هذا على صعيد اتخاذ القرار السياسي. لكن الأمر لم يكن كذلك البتة على صعيد «الإدارة والتسيير» لشؤون الاتحاد الداخلية. والسبب الرئيس هو أن السي عبد الرحيم لم يكن يمارس بنفسه شؤون التسيير والإدارة. فهو بطبعه «رجل دولة»، ولذلك كان يترك هذا الجانب الأساسي من حياة الحزب لمن يتولاه من أعضاء القيادة: المرحوم عمر بنجلون قبل المؤتمر الاستثنائي، ومع اليازغي بعد هذا المؤتمر، ليبقى هذا الأخير بمفرده بعد غياب عمر...

أما لماذا؟ وكيف؟ فذلك ما يخرج عن نطاق هذا الكتاب، وأنا أعتقد أن القارئ لا ينتظر مني هنا الدخول في تفاصيل، أو القيام بتحليل أو تقديم

تأملات في الموضوع. ذلك أن نطاق هذا الكتاب محدود بحدود «ملفات من الذاكرة السياسية»، تماماً مثلما أن مجال التحرك فيه هو مجرد تقديم شهادات وإيضاحات. وإذاً فسنقتصر هنا على إيراد شهادات وتقديم إيضاحات.

وكما فعلنا في الموضوعات السابقة، فإن الشهادات التي سنقدمها هي نصوص. وبما أن النصوص الخاصة بالحياة الداخلية في كل حزب نادراً ما تُنشر في الجرائد، إذ هي في الغالب «رسائل» أو «مذكرات» للهيئات المسؤولة، فإن الشهادات التي سنقدمها هنا لن يكون مصدرها الوحيد جريدة **المحرر** وبيانات الاتحاد، بل سنستلّها أيضاً، وبالدرجة الأولى، من الوثائق الخاصة بالمؤلف. أما الإيضاحات التي ستصاحبها على صورة تعليقات أو حواشٍ، فمصدرها الذاكرة... عسى أن أكون قد التزمت الموضوعية بالقدر الكافي الذي يشهد لها بالنزاهة والصدق.

ثالثاً: السي عبد الرحيم كما عرفته...

لنبدأ بوثيقة سبق أن نشرت في **المحرر** في عدد ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٣ بمناسبة الذكرى الأولى لوفاة المرحوم عبد الرحيم بوعبيد. إنها عبارة عن مقالة بعنوان: «السي عبد الرحيم كما عرفته» يتحدث في الأساس عن خصال الفقيد، من خلال أمثلة مستقاة من الحياة الداخلية للحزب. فهو شهادة في حق المرحوم تقدم إضاءات حول بعض مشاكل الحزب الداخلية.

تقول المقالة: «لم يقدّر لي أن أعرف المرحوم السي عبد الرحيم عن قرب إلا مع بداية السبعينات حينما قرر المناضلون الحزبيون من أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بقيادة السي عبد الرحيم نفسه، القيام بـ «انتفاضة» ثانية (٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٢) تكسر الجمود الذي كان قد أصاب الهيأة التنفيذية للاتحاد (الكتابة العامة) منذ منتصف الستينات (بعد اختطاف المهدي وغربة البصري واليوسفي غربة اضطرارية). ومع أنني كنت حاضراً في الاتحاد منذ تأسيسه سنة ١٩٥٩، قريباً من قيادته السياسية، حيث تعرفت عن قرب من خلال عملي في جريدة **التحرير** على مديرها محمد البصري ورئيس تحريرها عبد الرحمن اليوسفي، ومع أن علاقتي بالسي المهدي ترجع إلى سنة ١٩٥٧، فإن انشغال السي عبد الرحيم في العمل الحكومي في تلك الفترة قد جعلنا نحن الاتحاديين المترددين آنذاك على الكتابة العامة. في الدار البيضاء، أو العاملين في **التحرير** بالمدينة نفسها

بعيدين عن السي عبد الرحيم، إذ لم نكن نراه إلا في مناسبات محدودة، وبالتالي لم نحتكّ به احتكاكاً مباشراً في ذلك الوقت.

لقد كنا نعرفه ـ بالخصوص ـ من خلال ما كنا ننشر في الجريدة عن نضاله من أجل تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية وإرساء أسس تنمية اقتصادية وطنية مستقلة. وعندما غادر الحكومة (عند إقالة حكومة عبد الله إبراهيم في أيار/ مايو ١٩٦٠) كان لا بد للسي عبد الرحيم من أن يأخذ قسطاً من الراحة، حتى إذا انعقد المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني (٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٢) وأسفر عن تفاقم «الأزمة» بين القيادة السياسية والمناضلين السياسيين وبعض النقابيين من جهة، والجهاز المهيمن على الاتحاد المغربي للشغل من جهة أخرى، وما تبع ذلك من تعرض الاتحاد لحملات من الاعتقالات الجماعية والمحاكمات المتوالية (ابتداء من «مؤامرة» تموز/ يوليو ١٩٦٣ إلى اختطاف المهدي ١٩٦٥ إلى محاكمات ١٩٧٠)، تولى السي عبد الرحيم إدارة تلك الأزمات سياسياً وقضائياً إلى أن كانت أحداث الصخيرات عام ١٩٧١ وما أعقبها من شبه انفراج سياسي مكّن من بقي من المناضلين خارج السجون والمعتقلات من العمل على استئناف المسيرة مرة أخرى بقيادة السي عبد الرحيم.

في هذا الوقت بالذات بدأت أتعرف عليه عن قرب من خلال عضويتي في اللجنة الإدارية الوطنية، التي كانت الجهاز التنفيذي والتقريري، انطلاقاً من «انتفاضة» ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٢، الانتفاضة التي كرست بصورة نهائية القطيعة مع الجهاز النقابي وقيادته في الاتحاد المغربي للشغل. لقد أخذت معرفتي بالسي عبد الرحيم تزداد وتتعمق منذ ذلك التاريخ إلى يوم أن زرته، آخر مرة، قبل وفاته بثلاثة أيام، وكانت آثار العياء بادية عليه بوضوح، ولكنه كان في كامل وعيه، وكان هو هو، كما عرفته دائماً، صابراً صامداً رافع الرأس.

ليس المقام هنا مقام الحديث عن السي عبد الرحيم بوصفه أحد أبرز شخصيات الحركة الوطنية المغربية ساهم قبل الاستقلال وبعده في صنع تاريخ المغرب، ولا بوصفه الرجل الذي عانى «الزمان» بعد الاستقلال معاناة قل مثيلها من خلال قيادته لأكبر حزب للمعارضة الذي جعل شعاره: استمرار حركة التحرير الشعبية، في ظل ظروف معروفة قاسية استهلكت ثلاثين سنة من عمره. إن الوقت ربما لم يحن بعد للحديث عن هذا الجانب من تاريخ السي عبد الرحيم النضالي، ولذلك سنقتصر هنا على إبراز جوانب من شخصيته

كقائد حزبي، وبالتالي فالمادة التاريخية التي ستوظف في هذا الحديث سنستقيها من تاريخ الحزب وليس من تاريخ الوطن.

مبدئياً، ليست هناك شخصية واحدة ثابتة للإنسان. فالإنسان كائن يتشخصن باستمرار، حسب المقام وتبعاً للزمان، فهو إذاً، ذو «شخصيات». وعندما يتعلق الأمر برجل يمارس السياسة، فإنه يكون ذا شخصية سياسية، إلى جانب شخصياته الأخرى. والحديث هنا يدور حول شخصيته السياسية التي يمكن القول عنها منذ الآن إنها قمعت شخصياته الأخرى وهيمنت عليها هيمنة مطلقة، على الأقل بعد أن تولّى ـ بمفرده ـ قيادة الاتحاد منذ ١٩٧٢. ومع ذلك فإن شخصيته كقائد لحزب المعارضة، وبالتالي سلوكه السياسي بوصفه كذلك، لا يمكن أن تفهم إلا باستحضار شخصياته «التاريخية» الأخرى: شخصيته كمناضل وطني في صفوف الحركة الوطنية خلال سنوات الكفاح من أجل الاستقلال أولاً، ثم شخصيته كرجل دولة تقلد مناصب عليا أثناء مساهماته القيادية في مفاوضات الاستقلال وخلال عمله داخل الحكومة بعد ذلك ثانياً، ثم أخيراً وثالثاً شخصيته كمحام كرّس القسم الأعظم من حياته المهنية في الدفاع عن المعتقلين السياسيين سواء على عهد الحماية أو على عهد الاستقلال.

إن شخصية المناضل الوطني، وشخصية رجل دولة، وشخصية المحامي الوطني، هي في الحقيقة ـ كما تبدو لي شخصياً ـ المفاتيح الضرورية لفهم شخصيته السياسية كقائد. وعليه، فعندما نقول مثلاً إن السي عبد الرحيم كان رجل الوطنية، أو كان رجل الديمقراطية، أو كان الرجل الذي يمارس السياسة بأخلاق، أو عندما نلاحظ أن بعض الناس يعتقدون أنهم يفهمون السي عبد الرحيم وأن آخرين يعتقدون أن السي عبد الرحيم لا يفهمهم، أو عندما يؤاخذه بعضهم بأنه يغلّب التكتيك على حساب الاستراتيجية، وأنه رجل لا يحسم في الأمور بسرعة ولا بكيفية نهائية، وأنه بالتالي مستعد دائماً للحلول الوسطى... فإن صاحب هذه الأقوال والاعتقادات لا يستطيع أن يدّعي لها الصحة والصدقية إلا إذا برهن على أنه صادر عن نظرة ترى شخصية السي عبد الرحيم السياسية، تلك، على أنها جماع وتركيب لشخصياته «التاريخية» التي ذكرنا: شخصيته كرجل قانون، كمحام... إلخ.

تلك هي الخلاصة العامة التي استخلصتها من معاشرتي الحزبية لهذا

الرجل ـ الرجل بكل معاني الكلمة ـ والتي تحكم ما أدّعيه من المعرفة بشخصيته السياسية. والأمثلة التالية توضح هذه الدعوى وتشهد بصحتها في ما نعتقد.

١ ـ المثال الأول: ١٩٥٩

معروف أن السي عبد الرحيم لم يبدأ في الظهور على مسرح «انتفاضة» ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩ إلا بعد بضعة أشهر. وكنت قد سألت في ذلك الوقت، وأنا بجريدة **التحرير**، أحد أعضاء قيادة «الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال» (عبد الرحمن اليوسفي) عن السبب في «غياب» السي عبد الرحيم عن الواجهة، فأجابني: «الأخ عبد الرحيم من عادته «يتأخر» ولكنه في النهاية «يفهم ويتقدم القافلة». وفعلاً أكدت التجربة ذلك، فما إن دخل السي عبد الرحيم «المسرح» حتى صار أحد أبطاله، ليكون بعد ذلك بطله الأول خلال السنوات العشرين الماضية (١٩٧٢ ـ ١٩٩٢).

ومع ذلك فقد بقيت هناك أشياء كنت أجهلها بصدد موقف السي عبد الرحيم من انتفاضة كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩. لقد علمت في ما بعد أنه كان هو والسي المهدي غير متحمسين بالمرة للقيام بالعملية في ذلك الوقت، لقد كان رأيهما أن الوقت لم يكن قد حان بعد، وأن مصلحة التيار التقدمي داخل حزب الاستقلال تقتضي عدم الاستعجال، بل عليه أن يواصل العمل داخل الحزب إلى أن لا يبقى هناك مجال للعمل. لقد كانا يريان أن هناك معركتين لا معركة واحدة، معركة الحزب ككل ضد خصومه، والمعركة داخل الحزب، وأن الوقت لم يكن قد حان بعد لجعل هذه تقوم مقام تلك. كان هذا هو رأي كل من السي المهدي والسي عبد الرحيم. غير أن قيادة الاتحاد المغربي للشغل وبعض قادة المقاومة كانوا يرون أن لا فائدة في الانتظار بعد فشل محاولات حل أزمة الحزب ـ وكانت لجنة قد كلفت بذلك فلم تصل إلى نتيجة ـ فضغطوا. . . ووافق السي المهدي «والدموع في عينيه» كما حكى لي شاهد عيان، ووافق السي عبد الرحيم موافقة المتضامن غير المقتنع، معززاً قرار الموافقة بقوله: «لا يمكن أن أكون إلا مع الطبقة العاملة».

وتمر سنوات وسنوات، والسي عبد الرحيم يسيّر أزمات الاتحاد ويقود نضاله السياسي، إلى أن دار الحديث في يوم من الأيام في المكتب السياسي،

وكنت لا أزال عضواً فيه، حديث حر لا أذكر موضوعه، وإذا بالسي عبد الرحيم ـ الذي نادراً ما يتحدث عن نفسه ـ يقول لنا: «قلت لهم إذا كان لا بد من العملية (أي انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩) فلتقوموا بها انطلاقاً من القاعدة بدلاً الإعلان عنها من القمة كما تعتزمون. ابدأوا أولاً بمؤتمرات إقليمية كمرحلة أولى، ثم بعد ذلك يأتي المؤتمر على المستوى الوطني». وذلك ما حصل بالفعل. فقد عقدت اجتماعات في القاعدة ـ في دور السينما والقاعات العامة ـ بمعظم المدن المغربية أُعلن خلالها عن تأسيس «الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال»، ثم اجتمعت هذه الجامعات المستقلة، بعد أسابيع، وشكّلت «الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال»، ثم تشكّل منها وممن انضم من أحزاب أخرى (حزب الشورى والحركة الشعبية) الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩. وعندما تمت العملية بهذه الصورة أخذ السي عبد الرحيم كامل مكانه ومكانته في القيادة. فجعل حداً نهائياً لذلك «الغياب» الذي أشرنا إليه قبل.

كيف نفهم هذا الموقف من جانب السي عبد الرحيم في ضوء مفاتيح شخصيته السياسية، كما حددناها قبل؟ إنه موقف ثلاثي الأبعاد: إن إلحاح السي عبد الرحيم على مواصلة العمل داخل «الحزب»، ما دام ذلك ممكناً، آخذاً بعين الاعتبار معركة الحركة الوطنية ككل قبل أي شيء آخر، لا يمكن تفسيره إلا في ضوء شخصيته كمناضل وطني يعطي الأولوية لـ «العامّ» على «الخاص»، للقضايا العامة قبل غيرها. أما إلحاحه على «التريّث» وعدم الاستعجال فلا يمكن تفسيره إلا من خلال شخصيته كرجل دولة ينظر إلى «العواقب» قبل القيام بأي عمل، مستحضراً إمكانية وقوع «الأسوأ»، وليس «الأفضل» فقط. وأما إلحاحه على أن تتم العملية ـ إذا كان لا بد ـ انطلاقاً من «القواعد»، وابتداء بالمؤتمرات الجهوية، فيجد تفسيره في شخصيته كمحام، كرجل قانون يلتمس الشرعية القانونية لتحركاته، والشرعية القانونية في السياسة مرادفة للديمقراطية. والحوار داخل فكر عبد الرحيم كان يجري دائماً بين هذه الأركان الثلاثة: أولوية للعام على الخاص، النظر إلى العواقب، الحرص على الشرعية الديمقراطية. كان رحمه الله مشغولاً دوماً بإيجاد معادلة تجمع بين هذه الأركان الثلاثة في تحركاته السياسية، سواء على الصعيد الحزبي أو الصعيد الوطني. ومن هنا كانت ممارسته للسياسة معاناة حقيقية، معاناة فكرية ووجدانية، وأيضاً عصبية في كثير من الأحيان.

٢ ـ المثال الثاني: ١٩٧٢

عندما بدأت تظهر بوادر الانفراج السياسي، بعد أحداث الصخيرات ١٩٧١ بادرت جماعة من المناضلين في الدار البيضاء والرباط إلى العمل في القواعد استعداداً لاستئناف الاتحاد نشاطه السياسي، ولكن بمعزل عن الجهاز النقابي الذي برهنت التجربة (تجربة ١٥ سنة) على أن إشراكه أو الاشتراك معه في قيادة النضال السياسي للاتحاد عملية غير ناجحة. وعندما تمكنت هذه الجماعة ـ التي كان المرحوم عمر بنجلّون في مقدمتها ـ من بعث الحياة في بعض الأجهزة الحزبية، وباتصال مستمر مع السي عبد الرحيم، اقترحَتْ عليه عقد اجتماع للجنة الإدارية الوطنية ـ بدون حضور الأعضاء المنتمين للجهاز النقابي وكانوا أقلية ـ والإعلان عن استئناف الاتحاد نشاطه السياسي التنظيمي في إطار قطيعة نهائية مع الجهاز النقابي المشرف على الاتحاد المغربي للشغل. هنا أيضاً كان موقف السي عبد الرحيم هو الإلحاح على التريث وعدم الاستعجال ومواصلة العمل في القواعد. غير أن الجماعة التي كانت قد أخذت زمام المبادرة كانت قد قطعت أشواطاً هامة في العمل التنظيمي، وكان الانتظار وقتاً أطول يهدد هذا النشاط التنظيمي بالتراخي والانحلال ومن ثمة بنكسة. كان هذا هو رأينا، على الأقل المرحوم عمر وأنا، فقررنا أن يلح الشهيد عمر على السي عبد الرحيم بقبول عقد اجتماع اللجنة الإدارية في أجل لا يتعدى ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٢. ولما تمسّك السي عبد الرحيم بالتريّث ألمح الشهيد عمر إلى أنه لم يعد يستطيع مواجهة المناضلين بقرار التأخير وأنه يفضل الاستقالة على الانتظار. . . حينها وافق المرحوم السي عبد الرحيم على عقد اجتماع اللجنة الإدارية الوطنية المقترح يوم ٣٠ تموز/ يوليو (أي بعد شهر واحد). وهكذا استأنف الاتحاد نشاطه بإصدار قرارات ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٢ الشهيرة التي أعلنت عن القطيعة مع الجهاز البرصوي. وقد قررت اللجنة الإدارية الوطنية إضافة أسماء مناضلين معروفين إلى عضويتها كمساعدين إلى حين انعقاد المؤتمر، وكانت لائحتهم قد أعدت قبل الاجتماع، غير أن السي عبد الرحيم، عندما أخذ يجول ببصره في قاعة الجلسة طلب إضافة آخرين كانوا حاضرين. ثم تمت المصادقة على اللائحة بالإجماع. لقد كان ـ رحمه الله ـ يريد أن تكون اللجنة الإدارية الوطنية هيأة تمثل جميع الفعاليات «المرئية» منها وغير «المرئية» حتى تحقق الديمقراطية في جسمها وهيكلها قبل غيرها، ولذلك اقترح إضافة أشخاص جدد بمجرد أن أجال بصره في صفوف الحاضرين وتبين له حضور «الفعاليات» المختلفة.

هنا أيضاً نجد السلوك نفسه من جانب السي عبد الرحيم: لقد ألحّ على «التريّث» لأنه كمناضل وطني ساهم في تأسيس العمل النقابي الوطني بالمغرب أثناء الحماية، وعمل لخدمة مصالح الطبقة العاملة وهو في الحكومة، لم يكن من السهل عليه «الخروج» بحزب سياسي لا صلة له بالطبقة العاملة، فـ «العامّ» عنده دائماً قبل «الخاص».

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، إن شخصيته كرجل دولة ينظر دائماً إلى العواقب جعله يستحضر في فكره أنه سيكون على الاتحاد، في يوم من الأيام، تأسيس مركزية نقابية خاصة، وهذا ما يتصادم مع مبدأ «وحدة الطبقة العاملة»، فكان لا بد من الاختيار بين «وحدة» في الشكل وتعددية في المضمون، مع جمود، وبين «تعددية» في الشكل ووحدة في المضمون، مع حركية ونضال. ومما ساعد على الاختيار الثاني ـ أعني على اقتناع السي عبد الرحيم به ـ تجربة النقابة الوطنية للتعليم التي كانت قد استقلت عن الجهاز النقابي منذ ١٩٦٦ واستقطبت جميع رجال التعليم ـ تقريباً ـ وحققت داخل صفوفهم مبدأ «وحدة الطبقة العاملة» بحركيتها ونضالها. وهكذا فعندما أدخل السي عبد الرحيم هذا العنصر في المعادلة وجد أن تأسيس مركزية نقابية في المستقبل، تكون نواتها «النقابة الوطنية للتعليم» وتكون مثلها حركة ونضالاً، عمل من شأنه أن يحقق مبدأ وحدة الطبقة العاملة كما يجب أن يتحقق، أي بالنضال وداخل النضال. تبقى بعد ذلك قضية الشرعية القانونية، الشرعية الديمقراطية، ولتحقيقها في القطاعات المهمة، خاصة الاستراتيجية منها، يجب فسح المجال لقيام «نقابات وطنية» مستقلة في أهم القطاعات كلما نضج الوضع فيها، وذلك قبل التفكير في الإعلان عن المركزية النقابية. إنها الشرعية الديمقراطية نفسها، التي ألح عليها السي عبد الرحيم في عملية «الانفصال» عن الجهاز السياسي التنفيذي المسيّر في حزب الاستقلال، يلح عليها من جديد في عملية الاستقلال عن الجهاز النقابي المهيمن على الاتحاد المغربي للشغل.

إن عملية التطور تولّد «الانشطار» وتبرز الجديد الذي لا بد أن «ينفصل» يوماً عن القديم (كانفصال الجنين عن أمه بالولادة). والسي عبد الرحيم كان يحرص على أن يتم «الانفصال» بعد تمام النضج وأن يكون عقد ميلاد المولود الجديد يتوفر على كامل الشرعية، غير قابل للطعن. لقد كان ينظر إلى مسلسل التطور داخل الحركة الوطنية وداخل الحركة النقابية على أنه استمرار لحركة التحرير الشعبية، حركة النضال من أجل الديمقراطية (وبالتالي التحرر من

الوصاية والهيمنة) والنضال من أجل العدالة الاجتماعية (وبالتالي التحرر من الانتهازية النقابية).

٣ ـ المثال الثالث: ١٩٧٣

بعد الاعتقالات الشاملة الواسعة التي تعرض لها مناضلو الاتحاد وأعضاؤه عقب أحداث آذار/ مارس ١٩٧٣، الاعتقالات التي شملت جُلّ أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية وآلافاً من أعضاء الاتحاد ومناضليه في مختلف الأقاليم (لم يكن هناك في ذلك الوقت مكتب سياسي ولا أمانة عامة. كان الجهاز التنفيذي هو اللجنة الإدارية الوطنية نفسها)، أصبح الاتحاد في حكم المنظمة المحظورة فأغلقت مكاتبه بالشمع الأحمر في مختلف الأقاليم ووضعت تحت الحراسة فتوقف نشاطه تماماً إلى أن كان شهر كانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها (١٩٧٣) حينما كانت إسبانيا ماضية في مخططها الرامي إلى فصل الساقية الحمراء ووادي الذهب فصلاً نهائياً عن المغرب بإعطائهما «حكماً ذاتياً»، تمهيداً لخلق دولة مصطنعة تابعة لها. حينئذ وضعت قضية الصحراء نفسها بجد وخطورة على المغرب، فصدرت بعض مؤشرات تشير إلى احتمال وقوع نوع من الانفراج السياسي، إذ رفع الحظر عن مقرات الاتحاد وتم الإعلان على أنه منظمة غير محظورة. إنها الوحدة الوطنية التي أصبحت تفرض نفسها لكي يصبح في الإمكان إنقاذ الساقية الحمراء ووادي الذهب. كان ذاك عقب المقابلة التاريخية التي تمت بينه وبين الملك الراحل جلالة الحسن الثاني في حزيران/ يونيو ١٩٧٤ التي على إثرها جمع السي عبد الرحيم من كان من أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية خارج السجن يومئذ (كان المرحوم عمر والأخ اليازغي وآخرون ما زالوا في سجن القنيطرة). تم الاجتماع في منزل أحد أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية بالرباط، وكان في جدول الأعمال نقطتان: إمكانية استئناف نشاط الاتحاد بعد رفع الحظر، وقضية الصحراء. وبخصوص القضية الثانية أخبر السي عبد الرحيم الحاضرين بأن المسؤولين اتصلوا به في شأن الوحدة الوطنية من أجل استرجاع الصحراء، الأمر الذي يعني أنه على الاتحاد، وعلى السي عبد الرحيم بالذات، أن يتجند للقضية. وبعد المناقشة وافق الحاضرون. وتقرر من جهة أخرى البدء في فتح مكاتب الاتحاد.

وقبل رفع الجلسة ـ وهذا بيت القصيد هنا ـ طرح بعض الحاضرين قضية أحداث آذار/ مارس وما نسبته وسائل الإعلام الرسمية والسلطات القضائية من تهم بشأنها إلى الفقيه محمد البصري، وبالتالي ما ترتب عن تلك الأحداث

من اعتقالات وحظر للاتحاد. . . إلخ. وقد اقترح السي عبد الرحيم تأجيل النظر في هذه القضية إلى اجتماع مقبل لأن جدول الأعمال قد انتهى، ولأن الوقت كان قد قارب منتصف الليل. بعد أسبوع انعقد اجتماع ثانٍ ونوقشت هذه القضية، وحصل اختلاف في شأنها والسي عبد الرحيم ساكت ينصت، إلى أن تحدث كل من رغب في الكلام، ثم قال: «على كل حال. . لا بد من معرفة رأي المناضلين والمقاومين وجميع من له رأي في هذه القضية من الاتحاديين». وتكلف من يقوم بمهمة استطلاع رأي «الجميع» بواسطة الاتصال المباشر. . وكانت النتيجة: صرف النظر عن القضية نهائياً.

هنا أيضاً نجد أنفسنا أمام موقف ثلاثي الأبعاد من طرف السي عبد الرحيم: موقف المناضل الوطني الذي لا يمكن أن يرفض أو يعتذر أو يتلكأ عندما يتعلق الأمر بقضية وطنية (قضية الصحراء) ولا أن يتنكر للماضي الوطني لأي شخص ولا لنضاله من أجل الديمقراطية والعدالة بسبب خطأ ظرفي أو بسبب سوء تدبير أو تقدير مشروط بظروفه. إن «العامّ» هنا وهناك هو المعتبر في نظر السي عبد الرحيم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، هناك دائماً، «النظر في العواقب»: ماذا ستكون العاقبة ـ وطنياً أولاً وقبل كل شيء ـ لو تأخرنا ولو لحظة واحدة في الانخراط في التعبئة من أجل قضية وحدتنا الترابية؟ لا. . إننا يجب أن نكون في المقدمة. . . ثم ماذا ستكون العاقبة ـ وطنياً وحزبياً ـ لو أننا فعلنا شيئاً آخر غير المطالبة بالعفو الشامل على جميع المعتقلين والمغتربين؟ إن ذلك ما يفرضه موقف المناضل الوطني. أما موقف المحامي الذي يطلب دائماً الشرعية القانونية فقد تجلى بخصوص قضية الصحراء، في قبوله السفر إلى عدة أقطار لشرح قضية الصحراء ـ ضمن وفود رسمية وطنية أولاً، ثم ـ وهذا من ابتكاراته ـ اقتراحه طرح القضية على محكمة العدل الدولية بواسطة الأمم المتحدة. وتجلّى موقف المحامي في القضية الثانية بالارتفاع بها من «الخاص» (سلبياً) إلى «العام» (إيجابياً)، بعد استطلاع رأي الاتحاديين (الشرعية الديمقراطية)، فوضع المسألة في إطارها الحقيقي، إطار المطالبة بالعفو الشامل لجميع المعتقلين السياسيين والمغتربين. لقد اعتاد السي عبد الرحيم أن يلبس جبته كمحام للدفاع عن المتهمين في القضايا السياسية، وسبق له أن دافع عن الفقيه البصري حين حكم عليه بالإعدام في محاكمات سابقة التمس له البراءة ثم طالب بالعفو الشامل وتحقق العفو في شخص الفقيه نفسه، فكيف يمكن إذاً أن ينتظر منه أحد أن «يقلب

البذلة»؟ إن وفاء السي عبد الرحيم لرفاقه في الوطنية والنضال لا يعدله أي وفاء، ﴿**فأما الزبد فيذهب جُفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض**﴾[1].

٤ ـ المثال الرابع: ١٩٨١

عندما بدأ «النزاع» يستفحل داخل الحزب بين بعض أعضاء اللجنة الإدارية وآخرين من اللجنة نفسها كُلّفت من طرف المكتب السياسي ـ الذي كنت عضواً فيه ـ ومن طرف السي عبد الرحيم شخصياً بكيفية خاصة، بالعمل على «حل المشكل» في إطار تجاوزه. وكنت أعرف أصول «النزاع» وكنت أراه شيئاً طبيعياً في حزب يريد أن يجعل نفسه بوتقة وطنية تتفاعل فيها مختلف شخصيات المناضلين الذين اختاروا «الاتحاد». . وكنت أعرف أنه لم تكن هناك ـ في نظري ـ قضايا، في هذا النزاع، تستحق مني أن أتخذ موقفاً من هذا الجانب أو ذاك. كان الأمر ـ في نظري ـ يتعلق بسوء فهم لشخصية السي عبد الرحيم وبسوء تفاهم بين مناضلين مرجعه قضايا جانبية في نهاية المطاف. لقد حرصت إذاً على فهم وتفهّم كل طرف، والإنصات للجميع. . شهوراً. وقد كلفني ذلك مزيداً من التدهور في صحتي. وقد تطور الوضع إلى أن اضطر المكتب السياسي إلى إصدار قرار بطرد بعض أعضاء الشبيبة نظراً لممارسات غير مسؤولة، وذلك بعد الإنصات إليهم وتمكينهم من شرح موقفهم والدفاع عن أنفسهم. ومع ذلك كان «حل المشكل» يقتضي ـ في ما يقتضيه ـ تراجع المكتب السياسي عن هذا القرار. وبعد أن درسنا المسألة اتفق المكتب السياسي على التدابير التي من شأنها أن تحقق الحل المطلوب، بما في ذلك إلغاء قرار الطرد ذاك. وكلفت بالعمل على هذا الأساس. وقد حرصت بعد قرار المكتب السياسي على أخذ «التفويض» الكامل من السي عبد الرحيم بوصفه الكاتب الأول، فزرته في منزله وشرطت ذلك، فوافق بكل انشراح وسرور، لأن ما كان يهمه هو الإسراع في تجاوز هذا «المشكل» الذي يعوق اشتغال الاتحاد بما هو أهم. كان «ما هو أهم» هو المعتبر دوماً عند السي عبد الرحيم لدى كل قضية. و«ما هو أهم» عنده هو «العامّ» وليس «الخاص». . هو الكفاح الوطني والصراع داخل المجتمع وليس الصراع داخل الحزب.

سارت الأمور وفق الخطة المرسومة والحلول المقترحة وجاء موعد حل

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الرعد،» الآية ١٧.

المشكل، باتفاق جميع الأطراف. . وقد فوجئت قبيل انعقاد اللجنة الإدارية وأثناء انعقادها، وبعد رفع جلستها الأولى ليلة السبت/ الأحد، فوجئت بأن الأطراف لم تحترم الاتفاق، إذ أصر كل طرف على إدخال تعديلات على مقترح الحل الذي سبق أن وافق عليه، فوجدت نفسي، مرة أخرى، أمام خطر الرجوع إلى نقطة الصفر، وأدركت أني أحاول عبثاً. . . وأن صخرة «سيزيف» ستبقى على حالها، لا تصل إلى قمة الجبل حتى تنقلب منه وتسقط إلى أسفل. . فكان الحل هو الاعتراف بالفشل واستخلاص النتيجة. ومن هنا كتبت رسالة استقالتي من المكتب السياسي واللجنة الإدارية وبعثتها إلى المكتب السياسي وطلبت قراءتها في اللجنة الإدارية. قُرئت رسالة استقالتي على اللجنة الإدارية في صباح «الأحد» وسكت الجميع، وكان ذلك هو «الحل».

بعد يومين أو ثلاثة زرت السي عبد الرحيم في منزله وشرحت له موقفي وحالتي الصحية ورغبتي في الانصراف للعمل الفكري. استمع إليّ طويلاً كعادته، ثم قال: «ولماذا لم تكتف بالاستقالة من المكتب السياسي وحده»، قلت: «إن عدم الاستقالة من اللجنة الإدارية معناه ترك باب خط الرجعة مفتوحاً». فلم يزد على أن قال: «والسلام». ثم أضاف: «الحقيقة أنني لم أكن أعتقد أنك كنت جاداً عندما هددت بتقديم استقالتك» (وذلك أثناء جلسة عقدها المكتب السياسي قبيل الالتحاق باجتماع اللجنة الإدارية المذكور). وعندما خرجت رافقني إلى الباب كعادته وقال لي: «استمر على الأقل في «الإطلال» على الجريدة». فقلت له: «لا أعتقد أنني أستطيع، فصحتي لا تسمح»، فما زاد على أن قال، وهو يودعني: «على كل حال لا تغب عني».

فعلاً حرصت على الاستمرار في زيارته مرة كل أسبوع أو أسبوعين حسب الظروف، إلى أن كانت آخر زيارة قبل وفاته بثلاثة أيام. كان جالساً متكئاً على كرسي في غرفة نومه والعياء بادٍ عليه. تكلم قليلاً، وهو عادة لا يتكلم كثيراً، قال: «لقد أصبحت أشعر بصعوبة التنفس، ولا أمشي إلا بمشقة». وبعد كلام من جانبي توخيت منه الرفع من معنويته ـ والحقيقة أن معنويته كانت مرتفعة فعلاً ـ قال: «على كل حال إن الصراع يجري بين السرطان والجسم». وبعد كلام من جانبي حول الموضوع سكت طويلاً ثم قال، وقد توجه إلي بكامل رأسه: «لقد كلمني الفقيه البصري مرتين من باريس يسأل عن صحتي». ثم سكت وأضاف: «وهذا ما كان».

غادرت السي عبد الرحيم بعد أن ودعته وأنا شبه يائس.

لقد قررت إدراج هذه التفاصيل في هذه المقالة أولاً لأني كنت قد وعدت في رسالة استقالتي أنني سأشرح أسبابها في الوقت المناسب، فكان ذلك وعداً لا بد من الوفاء به. وأعتقد أنه حان الوقت لإنصاف السي عبد الرحيم في هذا الموضوع موضوع «الأزمة» الداخلية التي عاشها الاتحاد والتي أشرت إليها، وما سأقوله عنها بصدد موقف السي عبد الرحيم، ينطبق أيضاً على «الأزمة» المشابهة التي عاشها الحزب بعد ذلك وخاصة بعد المؤتمر الأخير (= نشر هذا النص يوم ٧ شباط/ فبراير ١٩٩٢، وإذاً فالمقصود بـ «المؤتمر الأخير» هو الخامس ١٩٨٩).

إن شخصية السي عبد الرحيم كمناضل وطني جعلته يحرص دائماً على وحدة الحزب، على علاج مشاكله الداخلية بالتي هي أحسن، وبصبر وأناة، واضعاً في اعتباره أن «الاتحاد» هو فعلاً اتحاد بين فئات وعقليات وشخصيات ومصالح. وأنه يعكس بصدق واقع المجتمع المغربي. ولذلك فقد كان «ما هو أهم» هو عنده الأهم. «العامّ» هو الأهم.

أما شخصيته كرجل دولة يستحضر «العواقب» دائما فقد جعلته يتردد طويلاً وطويلاً في اتخاذ أي قرار سلبي داخل، أي كان في الحزب. وهو لم يوافق على قرار «الطرد» في حق أفراد من الشبيبة إلا بعد.. وبعد.. ثم لم يتردد في الموافقة على قرار إلغاء الطرد واستعادة الوحدة داخل فصائل الحزب. ولكنه عندما رأى أن ردود الفعل ستؤدي إلى تجميد أعضاء آخرين نشاطَهم احتجاجاً، اضطر إلى التفكير في تعديلات تجعل رفع قرار الطرد يتم على مراحل وحسب كل حالة!

أما شخصيته كمحام فقد لمستها بعمق حينما جعلني أفهم منه أنه لو كان هو في مكاني لقدم استقالته كما فعلت. لقد نصّب نفسه مدافعاً عني أمام نفسه فاختار أن يقف لجانب «الحق» حتى ولو كان ذلك على حساب رغبته في أن لا أستقيل.

٥ ـ ثوابت في تفكير وسلوك السي عبد الرحيم

تلك كانت أمثلة، مجرد أمثلة، اخترتها من الحياة الداخلية للحزب توضيحاً لخصائص شخصية السي عبد الرحيم السياسية، وآمل أن يأتي «وقت» يسمح باختيار أمثلة من الحياة السياسية الوطنية.

ومهما يكن، فإن احتكاكي بالسي عبد الرحيم طوال السنوات العشرين الماضية، احتكاكاً متواصلاً وعن قرب، يسمح لي ـ في ما أعتقد ـ باستخلاص جملة من الثوابت في شخصيته السياسية، هي:

أ ـ إنه كان يمارس السياسة بأخلاق، بتعفف ومروءة وكرامة. أستطيع أن أشهد شهادة صدق وحق أني لم أسمع منه قط كلمة غير لائقة في حق أي شخص، سواء كان هذا الشخص ينصّب نفسه خصماً سياسياً له على مستوى «الاتحاد» أو على المستوى الوطني. لقد كان يغضب، وكان يتوتر، وكانت معاشرته صعبة أحياناً، ولكن لسانه، في جميع الظروف ومهما كانت الظروف كان لساناً نظيفاً لا ينطق بكلمة سوء في حق أي شخص، بل نادراً جداً ما تسمعه يؤاخذ هذا الشخص أو ذاك على موقفه. لقد كان دائماً يحاول أن يتفهم الآخر ويجد المبررات لسلوكه، وكما يقول الفقهاء كان دائم «الاعتذار» للناس، أي يتلمس لهم أعذاراً فلا يلومهم.

ب ـ مع أن «الكذب» جزء لا يتجزأ من العمل السياسي، كما يقال عادة، وخاصة منذ مكيافيلي، فإن السي عبد الرحيم لم يكن يمارس هذا النوع من السياسة. إنه لم يكن يراوغ، ولم يكن يكذب ولم يكن يهرب. بل كان يتوخى الصدق دائماً ويواجه دائماً، وإذا اقتضى منه الموقف اللجوء إلى التحدي فعل ولم يتردد. وإذا كان خصمه «يلعب» فإن «لعب» السي عبد الرحيم كان كبيراً، كبيراً كـ «لعب» أبطال الشطرنج، وأكثر ما كان يثير اشمئزازه أن يعمد الخصم إلى «خرق قواعد اللعب».. وفي هذه الحالة لم يكن يغضب.. وإنما كان يكتفي بشيء من الابتسامة الساخرة.

ج ـ إن أكثر ما كان يوتره أن يخطئ «الآخر» في فهمه، سواء كان هذا «الآخر» صديقاً حليفاً أم كان خصماً منافساً. تماماً مثلما كان يتضايق جداً، وبصمت، حينما يسمع أحداً يكرر على مسامعه «البديهيات» (كما أشار إلى ذلك السي عبد الرحمن في كلمته التأبينية)، أو يعامله أحد، عند الحديث معه، معاملة من لا يفهم بـ «الغمزة». والحق أن أكثر ما كان يعانيه في صمت وقلق داخلي ـ إزاء الأصدقاء خاصة ـ هو عدم ارتفاع مخاطبه بخطابه إلى مستواه، مستوى السي عبد الرحيم في التفكير والفهم، إلى مستواه في «لاعب الشطرنج»...

أما حرصه على «الشرعية القانونية الديمقراطية» فيمتد حتى إلى آليات

خطابه. كان يلجأ مع المناضلين إلى طريقة في الحوار يتوخى منها أن يأتي من عندهم ما يريد أن يصل إليه من نتائج (حوار سقراطي). وبما أن المناضلين الاتحاديين معارضون في خطابهم ـ في الغالب ـ فقد كان يلجأ في البداية إلى تبني موقف ينتظر منه أن يؤيده طرف ويعارضه طرف. وبدل أن يواجه المعارضين يتبنى مؤقتاً موقف المؤيدين فسيرون معه وهم فرحون ولكن «لا يفهمون». ثم يشرع في إيراد الحجج التي تُضعف من هذا الموقف. فإذا أبدى أحدهم اعتراضاً خارج «الفهم»، يتوتر السي عبد الرحيم ويدور دورة بزاوية ١٨٠ درجة ويتركه وراءه. أما المعارضون فيتنفسون الصعداء ويوافقون من دون الحاجة إلى مناقشة!

كانت له في هذا المجال «لغة» خاصة: كان الشهيد المهدي إذا قال أثناء الحديث أو المناقشة: «والسلام»، فالغالب أنه يريد أحد أمرين: إما الكف عن الكلام لأنه مستعجل يريد الانصراف، وإما الانتقال من الكلام إلى العمل. أما السي عبد الرحيم ـ الذي كان هو الآخر يكثر من «والسلام» ـ فكان يعني بها: «أنا موافق رغم أني غير مقتنع». أما إذا قال: «وهذا ما كان»، فمعنى ذلك أنه على المخاطب أن لا ينتظر جديداً في القريب العاجل. وأما إذا قال: «وعلى كل حال»، فمعنى ذلك أن المسألة ما زال فيها أخذ وردّ، وأن الأمر لم ينته بعد.

إنها لغة رجل دولة، لغة الديبلوماسي من المستوى الرفيع، الديبلوماسي الذي يزن كلامه بميزان الذهب. ولذلك كان يفضل السكوت والإنصات، لا يتكلم إلا بمقدار وعند الحاجة، وبخطاب «مفتوح» يقول الشيء وخلافه في آن واحد! كان الكلام عنده رسالة، فكان يحسب الحساب لكل القراءات والتأويلات التي يمكن أن تخطر في ذهن القارئ. لقد عبّر عن الطيبوبة والحذر اللذين يمتزجان في شخصيته السياسية، عبّر ذات يوم عن ذلك بالقول: «يجب أن نتصرف بحسن نية سيئة»، أي أن نجمع بين الحذر وحسن النية.

حدث ذات يوم أن كنا معه في «حديث حر»، خلال اجتماعنا عنده في منزله ـ كأعضاء المكتب سياسي ـ وفي لحظة من اللحظات سكت وطال سكوته، وهو كمن لا يسمع ما يقال، ووجهه حديدي صلب. ثم فجأة حرك رأسه بهدوء إلى أمام وإلى خلف مرتين أو ثلاثاً، ثم قال: «هذا الزمان لا يوافق ولا يفارق، والعياذ بالله». نظر بعضنا إلى بعض مبتسمين ابتسامة دهشة وتساؤل ثم قال، «وهذا ما كان»! (= هذا كل شيء).



كان رحمه الله رجلاً عظيماً. ومع كل عظمته وشموخه كان متواضعاً محتشماً إلى حد الخجل. لم أسمع منه كلمة تفيد نوعاً من المدح لنفسه ولا لغيره، إذا كان هذا الغير حاضراً. وحتى في غياب الممدوح كان لا يسرف، كان يقتصر على ما قل ودل. كان من أصعب الأمور عليه أن يكون في وضع يجد فيه نفسه مضطراً إلى مدح شخص في وجهه ـ ولو بكلمة ـ وهو لا يفعل ذلك إلا إذا شعر أن الواجب يفرض فرضاً أن يقول تلك الكلمة.

وبعد، فقد قرأت كثيراً من الكلام حول معنى «المروءة» في اللغة العربية، وكانت كلمة «المروءة» في ذهني أغنى من كل الشروح والتفسيرات لأنها في نظري ليست مفهوماً مجرداً قابلاً للحد والتعريف، بل هي جماع صفات وأخلاق لا تدرك إلا مشخصة في شخص. والسي عبد الرحيم هو من الأشخاص القلائل جداً الذين تدفعني شخصيتهم إلى استحضار معنى «المروءة» وقراءتها مشخصة فيهم. رحمه الله، كان يجسم المروءة. . المروءة بكامل معانيها.

الدار البيضاء في ٣/ ٢/ ١٩٩٢.

الفصل الثامن والعشرون

إضافات وملاحق...
مشاكل داخلية.. وثلاث استقالات!

أولاً: إضافات. . .

في إطار الإخلاص لروح المرحوم عبد الرحيم، وإبرازاً لحقيقة مواقفه من «الخلافات» داخل الاتحاد بعد المؤتمر الاستثنائي، أرى من الواجب إضافة الشهادات التالية:

١ ـ الشهيد عمر كان عازماً على تقديم استقالته. . .

عندما صغنا نص القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي في المؤتمر الاستثنائي حرصنا على أن يكون الكاتب الأول هو وحده الناطق باسم الاتحاد، على الصعيد الحزبي وعلى الصعيد الوطني. وقد سارت الأمور على ما يرام في الشهور الستة الأولى التي تلت المؤتمر. لقد كان المرحوم عبد الرحيم يترأس اللجنة الإدارية ويردّ بنفسه على الأسئلة والاعتراضات، إلى أن يرفع الجلسة. بمعنى أنه لم يكن أحد من أعضاء المكتب السياسي يتناول الكلمة إلا نادراً، ويكون ذلك بتكليف سابق من المكتب السياسي ككل، أو بطلب من الكاتب الأول حين الاجتماع. ومع مرور الوقت بدأ الأخ اليازغي يبادر ويأخذ الكلمة مباشرة بعد انتهاء المرحوم عبد الرحيم من عرضه، وذلك من أجل إصدار توجيهات تنظيمية أو الإدلاء بتعليق. . . إلخ.

أما أنا شخصياً فلم يكن يعني ذلك بالنسبة إليّ شيئاً، وإن كنت أرى فيه

فضولاً غير لائق، إذ كنت أتساءل: ماذا سيكون عليه الحال لو سلك كل منا نحن أعضاء المكتب السياسي المسلك نفسه؟!

غير أن الشهيد عمر فاجأني مرة، ونحن في طريقنا إلى الرباط لحضور اجتماع المكتب السياسي وكنا نركب سيارته، بما يلي: قال لي «ما رأيك في سلوك اليازغي؟ وأوضح لي ما يقصد. قلت أنا شخصياً كنت أفضّل أن يسكت إلى أن يُطلب منه أن يتكلم كما نفعل جميعاً. ثم أضفت ولكن لا أعتقد أن المسألة فيها ما يستحق الاهتمام. سكت الشهيد عمر. وفي اجتماع اللجنة الإدارية الموالي صدر عن اليازغي الأمر نفسه. وتكرر الأمر. وذات يوم، قبل شهر تقريباً من اغتياله، أثار معي الشهيد الموضوع بحدة أكبر، ونحن في طريقنا إلى الرباط في سيارتي هذه المرة، وقال لي «أنا أفكر في تقديم استقالتي»، ثم أقسم أنه سيفعل ذلك قريباً، احتجاجاً على مبادرات اليازغي غير المرخص بها. وبصعوبة كبيرة أقنعته على تأجيل المسألة إلى حين. أخبرت المرحوم بالأمر فعلّق قائلاً: مبدئياً، عمر معه الحق. ولكن يجب أن لا يذهب به الأمر إلى هذا الحد. ثم أضاف ما معناه: حاول من جهتك أن تخفف من غضب عمر وسأعمل من جهتي على إفهام اليازغي أن تصرفه غير قانوني. . .

٢ ـ الشهيد عمر يطرح مسألة مالية الحزب. . .

كان الشهيد عمر قد أثار في تلك الأثناء مسألة ميزانية الحزب، إذ لم يكن المكتب السياسي قد تلقّى في شأنها أي تقرير من الأخ اليازغي الذي كان يقوم بمهام «القابض» و«الآمر بالصرف». ولحل المشكل اقترح المرحوم عبد الرحيم تكليف الأخوين عمر واليازغي بعقد لقاءات وتهييء تقرير في الموضوع، لكن الشهيد عمر قاطع تلك اللقاءات بعد مدة قصيرة. ولما سألته عن السبب قال: «لا يمكن الوصول إلى نتيجة مع هذا الرجل».

وفي زيارة خاصة للسي عبد الرحيم اقترح عليّ المرحوم أن أحل محل عمر وأواصل مع الأخ اليازغي المهمة نفسها فاعتذرت. فلما سألني عن السبب قلت له: «لقد قررت أن لا أخوض في المسائل المالية الخاصة بالحزب، وهذا منذ بداية تحمّلي المسؤوليات فيه. ثم أضفت: أما بخصوص المشكل المطروح فأنا أنظر إليه من زاوية أننا كنا، وما زلنا، حزباً يعتمد في ماليته على التبرعات والمساندات، والغالب أن الذين يقدمونها لا يرغبون في أن تُعرف

أسماؤهم، وبالتالي فالذي يتلقى هذه التبرعات والمساندات لا يمكن أن يكون له رقيب إلا ضميره، سواء في الأخذ أو الصرف. فالمسألة إذاً مسألة ثقة. والاتحاديون جميعاً يثقون فيك أنت. قال: «وأنا أيضاً لا أعرف شيئاً عن هذه الحسابات. ليست لدي معلومات دقيقة لا عن المداخل ولا عن المصاريف. المسألة مسألة ثقة كما قلت. وكل موكول إلى ضميره»[1].

٣ ـ عندما اقترحت إسناد إدارة المحرر للأخ منصور. . .

بعد وفاة الشهيد عمر أسند المكتب السياسي إدارة **المحرر** إلى الأخ اليازغي. وبعد بضعة أشهر ظهرت حركة اعتراضية داخل الحزب، وقيل يومها إن بعض القائمين بها كانوا «مرتبطين» بجهات حزبية في الخارج كانت تعارض المكتب السياسي. ومهما كان الأمر فقد أخذ بعض المناضلين من هذا «الجانب المعارض» يركّزون نقدهم للمكتب السياسي على ما كانوا يسمونه بـ «تصرفات» مدير جريدة الحزب، من أنه يتصرف في ميزانيتها من دون رقيب، وأنه يلجأ إلى ما يعبّر عنه بـ «المحاباة» في إطار «الزبونية» و«الاستتباع». . .

ولوضع حد لهذه الادعاءات وسحب البساط من تحت مثل هذه الانتقادات، ناقشت الأمر مع الأخ الحبيب الفرقاني والأخ منصور ونحن في سيارة هذا الأخير في طريقنا إلى الرباط لحضور اجتماع المكتب السياسي. وقد قلت لهما إن أحسن وسيلة لوضع حد لهذه الأقاويل هي تحويل إدارة الجريدة من الأخ اليازغي إليك، الأخ منصور، ورئاسة التحرير إليك، الأخ الفرقاني. وسأبقى أنا كما كنت دائماً مشرفاً على التوجيه. سكت الأخوان منصور والفرقاني، ففهمت من سكوتهما أنهما موافقان. وعندما اجتمعنا في المكتب السياسي طرحت اقتراحي كما أخبرت به الأخوين المذكورين. فلم يعارض أحد. وقال عبد الرحيم موجهاً الكلام للأخ اليازغي: «إذاً قم غداً بالإجراءات القانونية لتحويل إدارة الجريدة للأخ منصور». فأجاب: «طيب». وهنا أخذ الأخ منصور الكلمة ليطلب إعفاءه من هذه المهمة لأن وقته لا يسمح له بذلك. سكت الجميع. وانتقلنا إلى موضوع آخر في جدول الأعمال.

---

(١) أثيرت مسألة «ميزانية الحزب» مرة أخرى بعد وفاة الشهيد عمر وكلف الأخ منصور والأخ الحبيب الشرقاوي بمراجعة الحسابات مع الأخ فرج فلم يصلا إلى نتيجة، لأنه كان يبرر كل مسألة بكونه ينفذ أوامر اليازغي، منه يأخذ وبتعليماته يتصرف!

٤ ـ المرحوم عبد الرحيم يقترح الأخ عبد الرحمن كاتباً أولاً

من المسائل المهمة التي كنا قررنا متابعتها منذ الاجتماع الأول للمكتب السياسي عقب المؤتمر الاستثنائي مسألة عودة المغتربين وعلى رأسهم الذين كانوا يتقلدون مهام حزبية منذ المؤتمر الثاني. وجميعهم كان قد صدر في حقهم أحكام قاسية تصل إلى الإعدام بالنسبة إلى بعضهم. كانت الخطة التي قررنا اتباعها هي أن نكلف هؤلاء الإخوان بمهمة تمثيل الاتحاد في الخارج كوسيلة لإشراكهم معنا وفسح المجال لعودتهم حينما تحين الفرصة. وهكذا بدأنا بالأخ مولاي المهدي العلوي الذي أعلنّا أنه يمثل الاتحاد في الخارج، فقام بهذه المهمة، ثم لما جاءت فرصة المؤتمر الثالث طلبنا منه ـ وله ـ الدخول فدخل. والأمر نفسه كان مع الأخ عبد الرحمن اليوسفي، فقد قررنا في المكتب السياسي قبيل المؤتمر الثالث أن نطلب منه الدخول بمناسبة المؤتمر. واقترح المرحوم عبد الرحيم أن ألتحق به بمدريد لإقناعه بالدخول. كان هذا في اجتماع المكتب السياسي. وقبل أن أغادر إلى مدريد زرت المرحوم عبد الرحيم في منزله وبحثنا مسألة عودة الأخ عبد الرحمن بتفصيل. وكان مما قاله لي وهو في حالة تأثر: «الله يخليك، حاول أن تقنعه ليدخل ويتولى مهام الكاتب الأول، أما أنا فإني أشعر بالتعب، وإذا كان لا بد من استمرار حضوري معكم فعينوني رئيساً شرفياً». عارضتُ هذا الاقتراح وطلبتُ منه البقاء كاتباً أولاً، باعتبار أن دخول الأخ عبد الرحمن ـ إذا وافق ـ لا يلزم عنه مثل هذا التغيير.

سافرت إلى مدريد وفوجئت في المطار بالأخ فرج ذاهباً هو الآخر إلى مدريد ليزور السي عبد الرحمن. فهمت «الموضوع»، فسكت. ولما وصلنا حرصت على لقاء الأخ عبد الرحمن منفرداً وأفهمته مهمة الأخ فرج، فاتفقنا على أن لا نتكلم في أي شيء بمحضره وأن نستيقظ صباح اليوم التالي في الخامسة صباحاً. . . وكذلك كان. حاولت إقناعه بالدخول فاعتذر بكون الوقت لم يحن بعد، وأنه لا بد من اعتبار الأخوين الآخرين المغتربين. . . إلخ. وعندما عدت أخبرت المرحوم عبد الرحيم بما دار بيني وبين الأخ عبد الرحمن. وأطلعته على قصة «مرافقة» الأخ فرج لي. . . ثم طرحت القضية في اجتماع المكتب السياسي بمحضر من بعثه. وكان مني ما كان يجب أن يكون!

٥ ـ قصة البيان السياسي للمؤتمر الثالث. . .

ولما كان الشيء بالشيء يذكر، أجد نفسي أمام حادث مماثل ينبعث من تلافيف الذاكرة انبعاثاً. قبل أن أسافر للقاء الأخ عبد الرحمن في مدريد كنت قد كتبت مشروع التقرير التوجيهي العام الذي سيلقيه المرحوم عبد الرحيم في المؤتمر (الثالث)، كما كتبت البيان السياسي الذي سيُطرح على المؤتمر السياسي وذهبت بهما إلى المرحوم. أما التقرير التوجيهي فقد قرأته عليه رغم طوله، فوافق عليه من دون تعديل يذكر. وأما البيان السياسي فقد تركته عنده على أن أعود إليه قبل سفري ليعطيني رأيه فيه. وعندما عدت إليه قبل سفري وسألته عن رأيه في البيان قال لي: لم أتمم قراءته كله، المهم ادفعوه للترجمة إلى الفرنسية حتى لا نتأخر. ذهبت إلى الأخ اليازغي حاملاً البيان معي وأخبرته بما قال عبد الرحيم واتفقنا على أن يقوم الأخ خالد عليوة بترجمته. ثم التقينا صباح الغد وقلت له كيف وجدت البيان فأجاب بتأثر واضح: «هائل». ثم سافرت إلى مدريد بعد يومين للقاء الأخ عبد الرحمن.

وانعقد المؤتمر وقرأت البيان السياسي، وقامت «هيلالا» في البوليس ولدى بعض أعضاء المكتب السياسي فضلاً عن بعض «الأطر. . .». المهم أني اكتشفت بعد أسبوع أن بعضهم كان يعتقد أن البيان السياسي كتبته بعد لقائي مع الأخ عبد الرحمن وأنه هو الذي يرجع إليه ما اعتبروه في البيان «لهجة عنيفة». . . اجتمعنا كمكتب سياسي، في منزل المرحوم عبد الرحيم، بعد رجوعي من مدريد، وأخبرتهم بموقف السي عبد الرحمن من الدخول في ذلك الوقت. وعندما خرجنا من الاجتماع ونحن على وشك الافتراق في باب منزل المرحوم قلت بصوت مرتفع ـ متعمداً ـ لقد نسيت أن آخذ معي نسخة من البيان السياسي إلى السي عبد الرحمن، ولكني حكيت له مضمونه. . . هنا «قفز» أحدهم وصاح «ها هو يقول إنه كتب البيان قبل أن يسافر إلى السي عبد الرحمن!» ابتسمت. . . وودعت. . . ونحن: «في باب الدار». . . وعندما زرت المرحوم منفرداً بعد أيام وحكيت له الحكاية اقتصر رحمه الله على القول: «ما تديهاش فيهم».

٦ ـ المرحوم عبد الرحيم يقترح بنعمرو في المكتب السياسي!

قبل المؤتمر الثالث بأسابيع فوجئت بالأخ عبد الرحيم يقترح علينا في المكتب السياسي حل المشكل مع الإخوان بنعمرو والآخرين باقتراح كل من الأخ بنعمرو والمرحوم الصادق العربي والأخ أحمد بنجلون أعضاء في المكتب

السياسي، حين المؤتمر الثالث. لم يعترض أحد. كان عليّ أن أبلّغ الاقتراح للإخوان المعنيين كجزء من الحل لـ «الخلاف» داخل الحزب، باعتبار أنهم بعضويتهم في المكتب السياسي سيطرحون وجهة نظرهم. . . إلخ.

قمت بإبلاغهم وإقناعهم فوافقوا. وبعد أيام زرت المرحوم عبد الرحيم لإبلاغه بالنتيجة. ولشدما كانت دهشتي عندما طرح علي هذا السؤال، قال: «ما رأيك في فلان؟». قلت: هذا صديقي من زمان، وهو رجل صادق صدوق. . . فقال: ما معناه: جاءني وأخبرني أن المحامين الاتحاديين يطعنون في الصادق العربي لكونه لا يترفع في المهنة من أخذ قضايا لا تليق. . . لم أنبس ببنت شفة. فقد فهمت ما حدث وكيف حدث! قلت له ليس هناك مشكل. سنقتصر على عضوية بنعمرو وبنجلون في المكتب السياسي. . .

أقنعت الإخوان بالتعديل الذي حصل. فلم يعترضوا، ولم يكونوا على بيّنة من سبب التعديل.

٧ ـ المرحوم عبد الرحيم يقترح إجازة لمدة سنتين لليازغي!

كنت ذات مساء في زيارة خاصة للمرحوم. وبعد مدة دخل علينا الأخ الحبيب الفرقاني في زيارة، فجلس معنا ونحن ندردش وكان الموضوع هو مشكل «الخلاف» في الحزب. قال لي المرحوم عبد الرحيم، والأخ الفرقاني حاضر يسمع: «يظهر لي أنه لحل المشكل يجب أن نطلب من السي محمد (اليازغي) أن يأخذ إجازة لمدة سنتين يترك فيها شؤون الحزب حتى تستقر الأمور»! بادرت في الحين قائلاً: هذا ليس حلاً. ولا أوافق عليه؟ قال: لماذا؟ قلت: «ومن يقوم لك مقام السي محمد؟»، هذا غير ممكن. فهم وسكت. أما الأخ الحبيب فكان ينصت ولم يتدخل. . .

٨ ـ عندما اقترح أحد الإخوان اتخاذ موقف من الأخ البصري

كنا في اجتماع للمكتب السياسي في منزل المرحوم عبد اللطيف بنجلون بالدار البيضاء (سنة ١٩٧٩ ـ إذا لم تخنّي الذاكرة). كان الوقت ظهراً. وعندما انتقلنا إلى مائدة الطعام (على الكراسي) للغداء، واصلنا الدردشة، وكان الفقيه البصري قد نُشِر له حوار في إحدى الصحف العربية خارج المغرب. وقد ورد في هذا الحوار على لسانه ما يُفيد أنه برِّئ من المسؤولية عن مواقف الاتحاد في ذلك الوقت. وتعليقاً على هذا التصريح قال أحد أعضاء

المكتب السياسي: «هذا رجل يتبرأ من الاتحاد فلنبرّئه بإعلان عدم انتمائه له». سكت الجميع. ثم أخذتُ الكلمة وقلت بنوع من الهزل: «الصيد ثمين ولا بد من أن نقبض الثمن أولاً!»، ثم توجّهت لصاحب الاقتراح سائلاً: «هل هناك ثمن؟ الدنيا بيع وشراء!».

تدخّل المرحوم عبد الرحيم وصرف الكلام إلى موضوع آخر.

٩ ـ المرحوم يقترح التحاق الأخ بنسعيد بالمكتب السياسي...

كنت بصدد زيارة باريس ـ أو المرور منها، لا أذكر بالضبط ـ فزرت المرحوم عبد الرحيم وأخبرته بذلك، فكان مما طلبه مني محاولة إقناع الأخ محمد بنسعيد بضرورة مراجعة موقفه من قضية الصحراء. وكان الأخ بنسعيد آنذاك ـ هو ومنظمة ٢٣ آذار/ مارس التي كان يرأسها ـ غير متفق مع موقف الاتحاد من قضية الصحراء الرافض للاستفتاء فيها والمناهض لما سمي بـ «الجمهورية الصحراوية». كان الأخ بنسعيد كما هو معلوم من قادة جيش التحرير، وكان على رأس القوات التي خاضت معارك في الساقية الحمراء ووادي الذهب، وقد حررتهما أو كادت كما هو معروف، كما كان الأخ بنسعيد من العناصر البارزة والهامة التي ساهمت في انتفاضة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩ وتأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فكانت تربطني به منذ ذلك الوقت علاقة صداقة خاصة إلى أن اضطر إلى الغربة.

المهم التقيت الأخ بنسعيد في باريس وعقدنا عدة اجتماعات ناقشنا فيها الموقف الواجب اتخاذه من قضية الصحراء، وصادف أن كان يفكر هو ومنظمته في تغيير موقفهم بما ينسجم مع الإجماع الوطني. وهكذا لم تمر سوى بضعة شهور حتى أعلنت منظمة ٢٣ مارس، وعلى رأسها الأخ بنسعيد بتعديل موقفها من قضية الصحراء والالتحاق بالإجماع الوطني. وفي مناسبة أخرى بعد سنتين تقريباً كنت ذاهباً إلى باريس فأخبرت المرحوم عبد الرحيم فألح علي إلحاحاً أن أقنع الأخ بنسعيد وصحبه بالالتحاق بالاتحاد، وأن أبواب المكتب السياسي مفتوحة للأخ بنسعيد في كل وقت، أما رفاقه فيمكن أن يلتحقوا باللجنة الإدارية والهيئات الأخرى (كان ذلك بعد المؤتمر الثالث). أخبرت الأخ بنسعيد، في اجتماع خاص بيني وبينه، باقتراح المرحوم عبد الرحيم وحاولت إقناعه، فكانت رده أنه يتفق مع الخط السياسي للاتحاد ومواقفه الوطنية، ولكن من الناحية التنظيمية هو يرى أنه «ليس هناك ما يجمع» بينه وبين عضو المكتب

السياسي فلان. قلت: هذا مقياس صعب لأنه لو طبقناه لما بقي في المكتب السياسي أحد، أو يصير كل واحد هو المكتب السياسي.

وبعد أيام طلبت من المرحوم باهي أن يترتب لقاء خلال فترة العشاء يجمعنا بالأخ بنسعيد والأخ المريني والأخ الطالبي، وكانا العضوين القياديين البارزين مع الأخ بنسعيد في منظمة ٢٣ مارس. ودارت دردشة اقترحت عليهم الدخول إلى المغرب والالتحاق مجدداً بتنظيمات الاتحاد، الأخ بنسعيد في المكتب السياسي والأخوان الطالبي والمريني في اللجنة المركزية، مؤكداً أن هناك فقرة خاصة في القوانين الداخلية للاتحاد تسمح بالتحاق المغتربين الاتحاديين بالهيئات المسؤولة بمجرد قرار من اللجنة المركزية. وأن الموافقة على مثل هذا القرار أمر قد جرى به العمل.

لكن الإخوان أجابوا بأنهم يفكرون بالدخول فعلاً، ولكن من أجل تشكيل حزب. فقلت لهم إن تجربتي السياسية تقضي لحد الآن على الأقل أن أقول لكم: «لن يكون لحزبكم شأن في المغرب إلا في حالة واحدة، وهي إذا جعلتم الصدام مع الاتحاد الاشتراكي سياسية لكم: إن مهاجمة الاتحاد الاشتراكي هي المفتاح الذي سيجعل الحكم يسمح لكم بالوجود والحركة. أما في غير هذه الحال فمجال الحركة سيكون ضيقاً جداً أمامكم». أكدوا أنهم لن يكونا أبداً ضد الاتحاد ولا ضد أي حزب وطني... فأعدت القول: «لن تكونوا حزباً ذا شأن..»، وضحكنا وافترقنا في جو أخوي، ولكن لكل طريقه.

١٠ ـ المرحوم يقترح الأخ البصري ممثلاً للاتحاد في الخارج

لم تنقطع زياراتي للمرحوم بعد استقالتي من المكتب السياسي. أخبرته ذات يوم في أواخر الثمانينيات بأني سأسافر إلى باريس. قال لي: إذا أُتيحت لك الفرصة والتقيت الأخ البصري اقترح عليه أن نعلن عن أنه يمثل الاتحاد في الخارج، أو في العالم العربي، كي نمهّد لدخوله، كما كان الشأن مع الإخوان الآخرين. فعلاً التقيت بالأخ البصري وحاولت إقناعه باقتراح عبد الرحيم، لكنه اعتذر بكون المسألة ليست وضعيته شخصياً كفرد، بل المسألة بالنسبة إليه هي قضية الإخوان الآخرين. وأنه لا يمكن أن يدخل ويتركهم وراءه...

١١ ـ المرحوم يقترح ترجمة «العقل السياسي» إلى الفرنسية

لأضيف أخيراً ميزة كان يتحلى بها المرحوم وهي متابعة ما يُنشر، فكثيراً ما كنت أدخل عليه وفي يده كتاب. . . فاجأني ذات مرة حين قال لي: كتابك **العقل السياسي العربي** يجب أن يُترجم إلى اللغات الأوروبية. قلت معتذراً: وهل قرأته، لم ينزل بعد إلى السوق، ولذلك لم آتك بنسخة؟ ابتسم وقال: تابعت ما نشرت منه خلال رمضان فطلبت من المطبعة أن يوافوني بنسخة منه. قلت: ترجمة مثل هذا الكتاب تحتاج إلى مختص، فقال: لماذا لا تحاول مع الأستاذ أركون؟ قلت: هو صديقي، لكن له مشروعه وأشغاله. . .

ثانياً: ملاحق: استقالات

كنت قدمت استقالتي من المكتب السياسي مرتين قبل الاستقالة الثالثة والأخيرة. وفي ما يلي نصوص الرسائل التي طلبت فيها إعفائي، وفيها ذكر المناسبة والسبب.

هذا وسبق أن نشرت نصوص هذه الاستقالات في المذكرة التي كنت وزعتها على أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ضمن نصوص أخرى بمناسبة الذكرى الأربعينية لوفاة المرحوم باهي يوم ٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٦. وكانت المذكرة بعنوان «أوراق من مذكرات لم يحن الوقت بعد لنشرها كاملة». وإخلاصاً لروح الفقيد أعيد هنا نص الكلمة التي كنت قد صدّرت بها تلك المذكرة. وهي كما يلي:

«أيها المرحوم: لم تكن تعرف النفاق ولا سوء الظن، وكنت تردد دائماً قوله تعالى: **﴿أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه﴾**[٢]. ولذلك فضّلت أن أساهم في تأبينك ـ بعد أن حالت ظروف صحية بيني وبين حضور الحفل التأبيني المهيب الذي نُظّم بإشراف صديقك صداقة صافية، كصداقتي لك، أخينا عبد الرحمن اليوسفي ـ بإهدائك هذه النصوص، وهي تحكي جزءاً من الوقائع والأحداث والحقائق التي يمكن أن تساعد على فهم طبيعة «الأسباب والظروف الصحافية الحزبية التي قد تكون لها علاقة سببية من نوع ما بالانهيار العصبي الذي أصابك والذي انتهى بنوبة قلبية حادة فارقت معها

(٢) **القرآن الكريم**، «سورة الحجرات،» الآية ١٢.

الحياة فجر يوم الثلاثاء ٤ حزيران/ يونيو ١٩٩٦ كما قلت في الرسالة المفتوحة التي وجهتها في اليوم نفسه إلى المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، والتي طلبت فيها بتكوين لجنة تحقيق في تلك «الأسباب والظروف»، لافتاً الانتباه فيها إلى ما قد يكون هناك من تشابه بين الظروف التي تسببت لك في ذلك الانهيار العصبي المشؤوم وبين الظروف والوضعيات التي عانيتها شخصياً بالصورة التي تعرفها أنت أكثر من غيرك.

وما جعلني أقرر إطلاع أعضاء اللجنة المركزية على بعض عناصر ملف تجربتي المرة، ولكن الغنية، داخل الاتحاد الذي كنا، أنت وأنا، من المساهمين في تأسيسه والذي عملنا باستمرار داخله بكل تجرد وإخلاص، هو أني أتوقع أن تثار في اجتماع اللجنة المركزية المقبل، قضية الرسالة التي طلبت فيها بالتحقيق في «الظروف الصحافية الحزبية» التي كانت وراء ما تعرضت له. . .

فمن أجل تنوير أعضاء هذه اللجنة التي هي أعلى هيئة مسؤولة في حزبنا، وأيضاً من أجل إعطاء مدلول ملموس للشفافية في حياة حزبنا، قررت وضع هذه النصوص بين أيدي أعضائها.

محمد عابد الجابري.

ـ الاستقالة الأولى:

من محمد عابد الجابري

إلى الأخ المناضل الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ـ الرباط.

تحية أخوية صادقة

وبعد، فيؤلمني ويؤسفني أن أنقل إلى علمكم ما يلي:

لقد شكّلت، كما تعلمون، عقب المؤتمر الاستثنائي، عدة لجان برئاسة أعضاء المكتب السياسي، منها لجنة سُمّيت «لجنة التوجيه والنشر» أُسندت إليّ رئاستها، وكان من بين أعضائها الشهيد عمر بنجلون الذي كان يرأس لجنة أخرى. ورغم أن اللجنة المذكورة قد تبددت بعد أسابيع من تكوينها فقد بقيت

أنا والأخ عمر نتحمل مهمة هذه اللجنة المكلفة بالإشراف على صحافة حزبنا وصياغة بيانات وبلاغات هيئاته المسؤولة. لقد كان الأخ الشهيد يعتبر أن كل ما يُنشر ترجع مسؤوليته السياسية إليّ بوصفي مكلفاً بتطبيق خطة المكتب السياسي في هذا المجال. ولذلك كان لا يكتب أي مقال هام إلا بعد مراجعتي، كما كنت أفعل الشيء نفسه، أعني أراجعه في ما أكتب. وعندما نختلف حول تقدير الأمور كنا نرجع إلى الكاتب الأول لاستشارته ولو بالتلفون. وهكذا كان الكاتب الأول كثيراً ما يبدي رأيه في مسألة من المسائل من دون أن يعلم أنه يفصل في خلاف، إذ كنا نقدم له الأمور وكأنها مجرد استشارة. هكذا سارت الأمور بروح رفاقية عالية، وأعضاء هيئة التحرير شهداء على ذلك.

وعندما اغتيل الشهيد عمر بنجلون بقيت أنا وحدي مسؤولاً عن التوجيه. وبما أن الأخ اليازغي الذي تولى مسؤولية مدير الجريدة، مقيم في الرباط ويقوم بمهام أخرى فلقد كان الاتصال به في شأن ما ينشر محدوداً: إما مباشرة مرة في الأسبوع وإما بالتلفون. كما بقي الاتصال بكم مستمراً كما كان، ولم يحدث قط أن جرى احتكاك بيني وبين الأخ اليازغي حول توجيه الجريدة إلا في أمور بسيطة جداً.

أذكر هذا لأقول إنني كنت فعلاً، أو على الأقل كنت أعتبر نفسي، عضو المكتب السياسي المسؤول عن توجيه صحافتنا. وكانت هذه هي المهمة الرسمية الوحيدة التي كنت أقوم بها داخل المكتب السياسي في إطار توزيع الأعمال، علاوة على المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والتعبير عنها باسم الهيئات المسؤولة في حزبنا.

ورغم عدم رضاي على الشكل الذي تتم به اجتماعات ومناقشات المكتب السياسي، الشيء الذي عبّرت عنه للأخ اليازغي مراراً، ورغم بعض التصرفات التي كنت أتجاوزها بسهولة وبروح نضالية عالية، فإنني أصارحكم أنني لم أستطع تجاوز ما حدث مؤخراً، وهذه هي التفاصيل:

حدث يوم الاثنين الماضي اصطدام بين فريق حزبنا وفريق «الأغلبية» في مجلس النواب، اصطدام لم يخطط له ولا يدخل في خطتنا السياسية الراهنة. لقد حدث هذا الاصطدام صدفة، ولكن تطور إلى حد أعتبره شخصياً خطيراً للغاية بالنظر إلى الظروف الدقيقة التي تهيمن على الوضعية الراهنة. وقد غطى

مراسل **المحرر** وقائع هذا الصدام كما عاشها بحيث عكس في مراسلته جو الانفعال و«النرفزة» والاستفزاز الذي ساد البرلمان خلال تلك الجلسة، وانساق تحت تأثير ذلك الجو إلى إقحام عبارات وكلمات في مراسلته اعتدنا على تجنّب نشرها، وإذا نشر شيء منها في غيابي فقد كنت أتلقى منهم باستمرار تنبيهاً على ذلك إما بالتلفون وإما مباشرة.

لقد كان عليّ إذاً أن أخفف من الصبغة الانفعالية في تلك المراسلة، كما رأيت من واجبي التخفيف من حدة وأبعاد تدخل رئيس فريقنا ـ الذي خيّل إليّ أنه سقط في الاستفزاز ـ من دون تحريف كلامه، بل فقط تلطيف لهجته، حتى لا يؤوِّل الخصوم ما حدث وكأنه خطة منسّقة من جانبنا، بدليل تأكيد جريدتنا حرفياً لما قاله رئيس فريقنا، وذلك بعد أن هدأت العاصفة.

لقد كان هذا تقديري الذي بنيته على ما توافر لدي من معلومات وعلى خطة حزبنا في البرلمان التي لم تتغير. وسواء كان تقديري مصيباً أو مخطئاً فلقد تصرفت بروح المسؤولية، مسؤولية الكلمة التي تنشر وهي أضخم مسؤولية من الكلمة التي تقال في جو انفعالي. ولكن السيد المراسل أبى إلا أن يتصل بي تلفونياً ليحتج عليّ وليدخل معي في كلام حول مسؤولية المشرفين على الجريدة وبأسلوب لا أظن أنه يمكن قبوله من مراسل أو حتى مناضل يوجه الكلام لعضو مسؤول في المكتب السياسي. ورغم ذلك ملكت أعصابي وحاولت إفهامه أن الرقابة التي مارستها على مراسلته شيء عادي وواجب. ثم اتصلت تلفونياً بالأخ اليازغي (بصفته عضواً في البرلمان ومدير الجريدة المسؤول على المراسل) وشرحت له ما حدث، وبيّنت له وجهة نظري في طريقة نشر خبر الحادثة، فوافقني تماماً ووعدني بالاتصال بالمراسل لتنبيهه إلى عدم لياقة تصرفه معي.

لقد اعتقدت أن كل شيء قد انتهى إلى هذه النقطة، ولكنني فوجئت بحملة من جانب أعضاء فريقنا وبضغوط مارسوها حتى يُعاد نشر ما حذفت من المراسلة، وفي الحقيقة والواقع لم أحذف منها سوى عنف التعبير والقذف في أشخاص بأسمائهم.

وهكذا اتصل أحد أعضاء فريقنا بالجريدة قائلاً: إن هذا الفريق سيبعث بمراسلة تعيد حذف ما حذف من الأولى مع مراسلة أخرى يرد فيها فريقنا

على جريدة **العلم**، من دون أن يتنبه السادة أعضاء الفريق الاتحادي إلى أن ما كتبته **العلم** لم يكن موجّهاً إلينا بل إلى فريق الأغلبية وصحافته، وإنما تسترت **العلم** تحت ذكر **المحرر** والمعارضة الاتحادية!

وأمام هذا التحدي الذي يكتسي صبغة عدم الثقة، أو على الأقل عدم الأخذ بعين الاعتبار مسؤوليتي كعضو في المكتب السياسي، وبما أن الأخ اليازغي عضو في فريقنا البرلماني الذي تحدثت المراسلتان باسمه، فقد رأيت من واجبي الرجوع إلى الكاتب الأول، فكلفت الساهر على إخراج الجريدة باستشارتكم في الموضوع، وطلبت منه أن يبلغكم أني عارضت في نشر هاتين المراسلتين.

لقد كنت أعتقد أنكم ستؤجلون اتخاذ القرار في هذا الموضوع إلى حين اجتماعنا اليوم، لنعمل جميعاً على تبادل المعلومات وتقدير الموقف من جديد، ولكنكم أحلتم المسألة على الأخ اليازغي الذي أصدر أوامره في الحين بنشر المراسلتين وهو يعلم معارضتي لهما، أي للهجتهما، من دون أن يراجعني قط.

وهنا لا بد من أن أبدي أسفي وألمي من كون الأخ اليازغي قد أقحم في هذا الموضوع ليقف موقفاً معارضاً تماماً لموقفي بسبب الضغوط التي قام بها بعض أعضاء فريقنا، يؤلمني ذلك ويؤسفني لأن علاقتي مع الأخ اليازغي كانت ولا تزال علاقة مثالية يسودها كامل التقدير وكامل الاحترام وكامل الثقة. ولكني في الوقت نفسه شعرت بالألم والأسف لكون مسؤوليتي وكرامتي وكفاءتي السياسية قد أصبحت، بسبب ما حدث، في الميزان. لقد كنت دائماً أتولى مواجهة المناضلين، سواء داخل الجريدة أو خارجها في ما يتعلق بخطة الجريدة، اقتناعاً مني بهذه الخطة، وتنفيذاً لها لكونها هي خطة المكتب السياسي بأجمعه. ولكن بما أني كنت أتصرف مع المحررين على هذا الأساس فإن ما جرى بشأن الحادث المذكور قد جعلني أشعر أنه لم تبق لي الصلاحية في متابعة القيام بالمهمة التي كنت أقوم بها داخل الجريدة وخارجها.

ولذلك وجدتني مضطراً إلى اتخاذ القرار التالي، وهو التوقف منذ اليوم عن توجيه الجريدة أو المساهمة فيها. ولما كان عملي في الجريدة جزء من

مسؤوليتي داخل المكتب السياسي، مسؤولية الإشراف على تطبيق خطة المكتب السياسي في ميدان التوجيه، فإني قررت بالتالي التوقف عن كل نشاط داخل اللجنة التحضيرية للمؤتمر (الثالث) واللجان التابعة لها، لأن مهمتي داخل هذه اللجان كانت هي نفس مهمتي في الجريدة، أي الإشراف على تطبيق التوجيه الذي قرره المكتب السياسي. وأخيراً، بما أن هذه هي مهمتي الرسمية داخل المكتب السياسي، فإني قررت أن ألتمس منكم ما يلي:

١ ـ إبلاغ اللجنة الإدارية الوطنية التي انتخبت المكتب السياسي الحالي بقرار استقالتي من هذا المكتب.

٢ ـ إصدار منشور مستعجل يُطلع المناضلين في الأقاليم بكون كاتب هذه السطور لم يعد مكلفاً بالتوجيه والنشر حتى لا أستمر في تحمل مسؤولية قررت التخلي عنها، أقصد تحمل هذه المسؤولية أمام المناضلين.

٣ ـ وبما أن تاريخ انعقاد المؤتمر قريب، فإني أحتفظ بعضويتي داخل اللجنة الإدارية الوطنية إلى أن تقدم هذه اللجنة استقالتها الجماعية للمؤتمر.

هذا الموقف من جانبي ليس صادراً عن رد فعل انفعالي، بل هو صادر عن شعور عميق بكون مسؤوليتي وكرامتي قد مُسّتا مساً خطيراً لا أستطيع التغاضي عنه ولا تجاوزه.

لقد كنت دائماً في حزبنا منذ تأسيسه منذ ١٩٥٩ عضواً قيادياً خارج الهيئات «المسؤولة»، وأؤكد لكم أني سأبقى كذلك ما دمت مقتنعاً بصواب اختيارات حزبنا وصلاحية خطته السياسية.

تحياتي لكم من مناضل سيبقى دائماً على اتصال بكم كلما رأى ذلك ضرورياً، ولكن خارج المكتب السياسي، والسلام عليكم وعلى زملائي وأصدقائي في المكتب السياسي، وعلى رأسهم الأخ اليازغي الذي ما زلت وسأبقى صديقاً له، مقتنعاً كامل الاقتناع بسلامة طويته ونزاهة تفكيره واستقامة سلوكه.

الدار البيضاء ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨
التوقيع : محمد عابد الجابري

توضيحان:

١ ـ عدلت عن الاستقالة بعد تدخلات من جانب الكاتب الأول ومن بعثهم إليّ، إضافة إلى تدخلات أعضاء من المكتب السياسي. . .

٢ ـ كان مراسل الجريدة المشار إليه في هذه الرسالة هو الأخ أحمد بنجلون. وكان الأخ اليازغي قد عيّنه في وظيفته ضمن طاقم موظفي مكتب مجلس النواب، ومراسلاً **للمحرر**. وبعد أيام من ذلك قلت للأخ اليازغي في اجتماع المكتب السياسي: «كيف حدث أن عينت أحمد بنجلون في البرلمان؟». فأجاب: هو مناضل مقتدر. قلت: هذا صحيح، ولكنه من أصحاب بنعمرو، قال: أبداً هذا غلط. لم أتمالك من الضحك مقهقهاً! وقلت سترى!

في الاجتماع نفسه طرحت مسألة رسالة التهديد التي كان الأخ اليازغي قد تلقاها قبل ذلك بأيام بالفرنسية، وموقّعة بـ (ORDURE) ومعناها الحرفي: قذارة، «الخرا»). قلت موجهاً له الكلام: أتعرف لماذا هذه الرسالة؟ قال: لا. قلت: في نظري هي جواب على تصريحك مؤخراً لصحافي بمجلس النواب، التصريح الذي قلت فيه: «إننا لن ندخل في الحكومة. . .». ثم أضفت متسائلاً: ومن كلفك بالإدلاء بهذا التصريح؟ الكاتب الأول هو وحده الناطق باسم الاتحاد. إن الذين يسمعون هذا التصريح ممن يهمهم الأمر سيعطونه أبعاداً أخرى ربما أنت لا تتخيلها. ثم توجهت للأخ عبد الرحيم قائلاً: «أليس كذلك؟»، فأجاب والغضب يتطاير من وجهه: «معلوم!».

ـ الاستقالة الثانية:

أما الاستقالة الثانية فكان تاريخها ومناسبتها، كما هما في نصها، كما يلي:

الأخ الكاتب الأول

الإخوة أعضاء المكتب السياسي

تحية أخوية صادقة

وبعد، فلقد علمت أنه أثيرت قضية غيابي عن مسرح الحياة الحزبية أثناء الاجتماع الذي عقدته اللجنة الإدارية بالرباط يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠،

ورغم اقتناعي بأن إثارة هذا القضية كانت داخلةً في جو الجدال والاستفزاز الذي قيل لي إنه كان طاغياً على تلك الجلسة فإني لم أستطع أن أقنع نفسي بأن جواب الكاتب الأول كان كما ينبغي أن يكون. ذلك لأن تجميد نشاطي داخل الحزب كان نتيجة وأسباب شرحتها بتفصيل لجميع أعضاء المكتب السياسي كلّ على حدة. وباستثناء الأخ عبد اللطيف بنجلون الذي لم تتح لي الفرصة لأحدثه لمدة ساعة أو ساعتين كما فعلت مع باقي الإخوان في المكتب السياسي، فإن التقرير الشفهي الذي أدليت به للكاتب الأول بمحضر الأخ الحبابي، والذي استمر إلقاؤه من الرابعة والنصف إلى الثامنة مساء كان واضحاً وصريحاً ومفصلاً. وبما أنني قد أنهيت ذلك التقرير بطلب إعفائي من عضوية المكتب السياسي فقد تركزت تدخلات الكاتب الأول على محاولة إقناعي بالعدول عن الاستقالة حفاظاً على وحدة الحزب، كما قال. فكان جوابي أني سأنسحب من المسرح بهدوء وصمت، خصوصاً وأنا فعلاً أعاني من ظروف صحية لا تسمح لي بالدخول في مشادات مع أي أحد، فضلاً عن أني أمارس السياسة، لا من أجل السياسة بل لأني أشعر أن الحزب ربما قد يستفيد من مجهودي المتواضع. وبما أني قد أصبحت عاجزاً عن بذل مثل ذلك الجهد فلقد صار لزاماً عليّ تقديم استقالتي والانسحاب من المسرح. لقد وعدت الكاتب الأول أني سأزوره من حين لآخر وسأكون رهن إشارته في كل شيء. ولكن حالتي العصبية والصحية لم تعد تحتمل البقاء في المكتب السياسي بعد التجربة التي خضتها والتي انكشفت حقيقتها يوم ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٠، وهو اليوم الذي قررت فيه الاستقالة والعدول عن السفر إلى العراق باسم المكتب السياسي. وعندما زرت الكاتب الأول بعد أسبوعين أثار معي قضية انسحابي وقال إن القضايا التي طرحتها يجب أن نعمل على حلها بالطريقة التي نعالج بها المسائل في المكتب السياسي، فكان جوابي أني غير مستعجل وإن مناسبة العطلة ستتيح للجميع فرصة التفكير في طريقة الحل، مؤكداً رغبتي في الانسحاب من دون ضجيج.

ومنذ ذلك الوقت لازمت منزلي أحاول أن أقنع نفسي بالعدول عن القرار، ولكن من دون جدوى. لقد أخذت الوقائع التي عشتها في المكتب السياسي والتي من بينها الحادثة التي دفعتني إلى تقديم استقالتي برسالة مكتوبة سلّمتها للمكتب السياسي بمنزل الأخ الحبابي يوم ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨، والتي من بينها كذلك الحوادث التي كانت تدفعني إلى

التدخل بعصبية وصراخ أثناء اجتماعات المكتب السياسي التي تطرح فيها المشاكل الداخلية لحزبنا. ليس هذا وحسب، بل إن كثيراً من التساؤلات التي كنت أسمعها أصبحت بعد يوم ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٠، تكتسي في ذهني معنى آخر تماماً... وبعبارة أخرى، لقد أصبحت بعد ذلك التاريخ أتساءل: «هل أنا فعلاً عضو في المكتب السياسي؟». «ألا يمكن أن أقوم بما أقوم به، خارج المكتب السياسي؟».

قد تتساءلون: «ما معنى هذه الأسئلة؟ وأجيب: «لأني أتساءل من يقرر في المكتب السياسي، بل للمكتب السياسي؟». لقد قررنا جماعة أن أسافر إلى العراق، ولكن قرر لي في من سيذهب معي، ولم أخبر إلا مصادفة وفي آخر لحظة! أعتقد أن هناك شيئاً اسمه الكرامة واسمه المسؤولية واسمه المجاملة على الأقل!

نعم كان بإمكاني أن أتجاوز هذه الحادثة البسيطة كما تجاوزت مثيلاتها بروح رفاقية. ولقد كان يمكن أن أبحث لها عن تبرير في إطار التعاون والإخلاص وحسن النية، وهي صفات كانت تجمعنا وتطبع أعمالنا خاصة قبل المؤتمر الثالث. أما بعد المؤتمر فقد أصبحت تدريجياً أشعر أننا لم نعد نمارس السياسة النظيفة فيما بيننا، وهذا ما سبق أن قلته للكاتب الأول بالحرف.

ولشرح هذه العبارة يجب أن أبدأ بنفسي:

يجب أن أعترف لكم أنني منذ أن انتخبت في المكتب السياسي (المؤتمر الاستثنائي) لم يخطر ببالي قط التساؤل عن الكيفية التي يعالج بها الحزب المشاكل المالية. وأذكر أن الشهيد عمر طرح ذات يوم داخل المكتب السياسي هذه القضية، وأن الكاتب الأول كلفه هو والأخ اليازغي بتقديم تقرير للمكتب السياسي حول الموضوع كل شهرين أو ثلاثة، ولكن الأخ الشهيد توفي بعد مدة قصيرة. وأنا أذكر أني عندما كنت في طريق العودة من الرباط إلى الدار البيضاء مع الشهيد في سيارة واحدة عاتبته على طرح القضية بالأسلوب الذي طرحها به، فكان مما أجابني به: «هل أنت مستعد لأن تتحمل مسؤولية أشياء لا تقرر فيها، بل ولا تسمع بها؟».

ومع ذلك فلقد كنت متيقناً من أن المناضلين في حزب يعيش المعارضة

كحزبنا من الأفضل لهم وللحزب أن يجهلوا أكثر ما يمكن من الأمور التي تخص حياة حزبهم الداخلية، وأن المسائل المالية في حزب معارض هي مسألة ثقة، لأنه كيف يمكن أن نحاسب المسؤول عن المالية والمفروض أنه يتلقى مساعدات ربما لا يريد أصحابها أن يعرفهم غير الشخص نفسه.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كان الفصل في كثير من المسائل التي تتعلق بإدارة الحزب وطنياً وإقليمياً يتم من دون أن تُطرح في المكتب السياسي، وكنت دائماً أرى أن ذلك «طبيعي» ولا حاجة إلى إثقال المكتب السياسي بالحديث عن كل شاذة وفاذّة. وهكذا، فإذا تم تعيين فلان للسفر إلى الإقليم الفلاني أو إلى القطر الفلاني وسمعت بذلك من بعد أو لم أسمع، فإن هذا لم يكن يعني بالنسبة لي أي شيء، ولم أكن أتساءل قط هل يأخذ هذا المسافر أو ذاك مصروفاً للجيب، أو أنه أنجز مهمته، وكيف؟... إلخ. كما إنني لم أكن أتساءل قط: لماذا يختص بعض الإخوة دون بعض في أمور لم يقرر فيها المكتب السياسي. مثلاً: من عيّن فلاناً أو فلتاناً للعمل في الشبيبة أو في الكونفدرالية أو في القطاع النسوي أو في الجريدة... باسم المكتب السياسي؟ ومع أنني كنت أكتشف من حين لآخر جهل الكاتب الأول لكثير من هذه المسائل «البسيطة» فلقد وجدت ذلك طبيعياً، لأنه ليست من المفروض أن يطلع الكاتب الأول على كل شاذة وفاذة.

هكذا كنت أفكر...

ولكن اليوم أرى أن ذلك كله كان خطأ: لقد كنا في الحقيقة نهرب من المسؤولية من دون أن نشعر فتركنا شخصاً واحداً يقوم بجميع المهام فتراكمت عليه المسؤوليات... وكان لا بد من أن يُخطئ، وكان لا بد من أن يتعرض للتضليل، وكان لا بد من أن يجرّ إلى نزاعات وخصومات أراد أم كره. وعندما ساءت العلاقة بين بعض المناضلين وكان ذلك منطلقاً للجو الذي نعيشه اليوم داخل حزبنا، أصبح الجميع يرى في الشخص الذي تراكمت عليه المسؤوليات المسؤول الوحيد. ولقد أخذت هذه الصورة تتأكد عندما بدأ المناضلون يكتشفون عن طريق الأسئلة ـ البريئة أو الاستفزازية ـ جهل أعضاء المكتب السياسي لكثير مما يجري. ولا أخفي عليكم أنني أخذت أكتشف جهلي بكثير من الأمور منذ أن بدأ الصراع داخل حزبنا:

ـ رغم أني كنت أُلازم الجريدة يومياً تقريباً فقد كنت، وما زلت،

أجهل تماماً كل ما يتعلق بإدارتها وماليتها، كما أجهل تماماً كل شيء يتعلق بمساهمة الجريدة في شركة التوزيع. إن موظفي إدارة الجريدة يعلمون ما لا أعلم، وعن طريقهم يعلم كثير من المناضلين ما لا أعلم. وحينما يتقدم إليّ مناضل سائلاً أو محتجاً لماذا أُعطي لفلان كذا ولماذا عيّن فلان للسفر إلى كذا، أو كيف هي حالة مالية الجريدة، أجد نفسي غريباً تماماً عن مثل هذه الأشياء.

ـ عندما كان عمال المطبعة مضربين لآخر مرة تدخلت لإقناعهم، وقد سألني عامل قائلاً: لماذا يأخذ بعض أعضاء المكتب السياسي مبالغ معينة كل شهر ومبالغ أخرى كل سنة؟ فوجئت بالسؤال لأني لم أكن أعلم ذلك. فقلت في نفسي ربما لتوفير مبالغ قارة للحزب. ولكن تساءلت أيضاً: لماذا لا أكون أنا وجميع أعضاء المكتب السياسي على علم بذلك؟

ـ ترددت هذه السنة أقوال بين المناضلين مفادها أن صنفاً معيناً منهم تلقّى إعانات أو تعويضات أو يختار للسفر إلى الخارج في مهام حزبية... من دون باقي المناضلين، وأصبح الحديث عن المحظوظين وغير المحظوظين وعن مبلغ كبير قُدّم لزوجة مناضل كمصروف جيب في أحد الأسفار (٦٠٠ ألف فرنك). ورغم أني أحاول دوماً إقناع نفسي بأن هذا كله لا حقيقة له وأنه داخل في إطار تسميم الجو إلا أنى لم أستطع أن أفسر بعض الوقائع الفعلية التي تأكدت منها وعلى رأسها عدم تقديم أي بيان عن مالية الحزب منذ أن أصبحت عضواً في المكتب السياسي، كما إنني لم أستطع تفسير كون بعض خصومنا السياسيين والطبقيين يقولون جهاراً إنهم قدموا كذا مليون إعانة للاتحاد الاشتراكي. لا أستطع أن أكذّب ولا أن أصدّق مثل هذه الأقوال لأنني أجهل فعلاً كل ما يتعلق بهذه المنطقة المحرّمة. استاء الرأي العام الحزبي مؤخراً من صيغة البرقية التي أُرسلت إلى العراق تأييداً له في حربه مع إيران، وقيل «إن العراق هو الذي يمدّ الحزب بـ «المصروف» في الخارج والداخل»، فتساءلت مع نفسي لماذا لا أكون على علم بهذا الموضوع وأنا عضو في المكتب السياسي؟ وأخيراً وليس آخراً، سمعت أن أحد المكلفين بالحسابات في الاتحاد لم يستطع تقديم ما يكفي من البيانات عن عشرات الملايين التي تصرف فيها (٩٠ مليوناً كما يُقال).

لنترك هذا الميدان ولننتقل إلى المهام داخل المكتب السياسي. لقد كنا

كلما طرحت مهمة جديدة داخل المكتب السياسي نسكت لنترك الكاتب الأول يكلّف بها الأخ اليازغي. كنا جميعاً نسكت، ربما لأننا نجد في ذلك راحة أو نعتقد بأن المسألة ترجع إلى تقدير الكاتب الأول وحده. لقد كان هذا خطأ. إن النتيجة هي أن المهام داخل المكتب السياسي غير موزعة وغير مضبوطة. واليوم عندما أتساءل من المسؤول عن هذه القضية أو تلك لا أستطيع جواباً. إن عدم تحديد المسؤوليات وضبطها أدى إلى الفوضى واللبس والغموض وعدم الحسم في القضايا.

نعم لقد قررنا أن يرأس كل عضو من أعضاء المكتب السياسي إحدى اللجان المتفرعة عن اللجنة الإدارية. ولكن عندما سئلت ذات يوم: «لماذا تخلّى الأخ الحبابي عن اللجنة العمالية التي كلّف بها وحل محله الأخ اليازغي» فوجئت، وتساءلت: ألم يكن من حقي كعضو في المكتب السياسي أن أخبر بهذا التعديل في المهام قبل أن يحدث؟

هناك أمثلة عديدة من هذا النوع. من ذلك مثلاً:

ـ أحياناً يسافر عضو من المكتب السياسي في مهام حزبية أو يعود ولا أعلم عن ذلك السفر أي شيء لا قبل ولا بعد... وإذا سُئلت هل رجع فلان أو كيف كانت رحلة فلان لم أدرِ جواباً إذ لا يقدم أي تقرير في مثل هذه المواضيع للمكتب السياسي ككل.

ـ الفريق البرلماني الاتحادي يتخذ مبادرات ومواقف لا أسمع عنها إلا عن طريق الصحافة أو الإذاعة. أوَليس من حقي، بل من واجبي، أن أسمع على الأقل، ما سيقوم به الفريق قبل أن يسمع بذلك كل الناس؟ بل أليس من حقي ومن واجبي أن أشارك في وضع خطة يسير عليها الفريق؟ سئلت ذات مرة: بعض أعضاء الفريق يتكلم على الدوام وبعضهم يسكت على الدوام، فهل هذه سياسة أم خطة؟ فلم أدرِ جواباً.

ـ لقد كنت من بين أعضاء المكتب السياسي الذين انتبهوا إلى أن من بين أسباب الجو المسموم الذي يعيشه حزبنا هو غياب أعضاء المكتب السياسي عن الأقاليم والاتصال بها والقيام بالزيارات الدورية... إلخ. وقد أبديت هذه الملاحظة التي وافق عليها الجميع، ولكن من دون أن ندرس كيفية تدارك الموقف. وتمر أيام وأقرأ في جريدتنا كما يقرأ جميع الناس عن

«لقاءات جماهيرية»، إما مع الأخ اليازغي وإما مع أعضاء آخرين من اللجنة الإدارية وأتساءل: في أي إطار تدخل هذه التنقلات؟ ومن قررها؟ ولماذا وكيف؟ ثم أتساءل: هل أنا عضو في المكتب السياسي أم أن هناك مكتباً سياسياً آخر؟

هذا عن السير الداخلي لحزبنا. أما عن التخطيط السياسي فمع أننا جميعاً نفكر تفكيراً واحداً ونتخذ القرارات السياسية بالإجماع، فلا بد من أن أسجل هنا أننا كثيراً ما نترك الأحداث هي التي تقرر لنا، وكثيراً ما نقع في أخطاء نتيجة عدم التخطيط المسبق، وكثيراً ما نجد أنفسنا نقرر ما قرره الواقع لنا. وأتساءل هل نحن نعرف إلى أين نسير وكيف نسير؟

هنا أيضاً لا بد من التذكير بوقائع تبرز كيف أننا لا نتحمل مسؤوليتنا بكيفية جماعية. لقد كنت مكلفاً بالإشراف على تطبيق توجيه المكتب السياسي في جريدة **المحرر**. ولكني وجدت نفسي، عندما بدأت أراجع مهمتي، أنني أمارس التوجيه بمفردي: فأكتب افتتاحية أو مقالاً أو أتخذ موقفاً من دون مراجعة المكتب السياسي. بل إن الأدهى من هذا كله هو أن كثيراً من بيانات اللجنة الإدارية والمركزية، بل حتى المكتب السياسي، كنت أكتبها ويقرأها زملائي أعضاء المكتب السياسي بعد نشرها في الجريدة. ولا أخفي عليكم أنني تساءلت مراراً مع نفسي قائلاً: هل أصبحت المسؤول الوحيد عن سياسة صحافة الحزب ومواقف هيئاته المسؤولة؟

وبعد، فإن قصدي من التذكير بهذه الوقائع هو الوصول إلى النتيجة التالية: وهي أن الأزمة التي يعيشها حزبنا هي أولاً وقبل كل شيء أزمة المكتب السياسي: لقد تركنا الأمور داخل المكتب السياسي وخارجه تجري كما تشاء لها الصدف. فكانت النتيجة هي الحالة التي نعلمها جميعاً. وعندما بدأنا نتدخل لمعالجة هذه الحالة بدأنا نتصرف وكأن المكتب السياسي في جانب، واللجنة الإدارية (أو بعض أعضائها في جانب آخر). وتطور الأمر إلى أن أصبحت العلاقات بين المكتب السياسي واللجنة الإدارية هي علاقات مواجهة: إما بالمشادات الكلامية وإما بالسكوت. ذلك لأن الذين يسكتون أثناء اجتماع اللجنة الإدارية خلال نقاش معين، قصدوا ذلك أم لم يقصدوا، هم يعبّرون عن موقف. وهو في جميع الأحوال لا يمكن أن يفهم إلا على أنه موقف عدم الرضى، ليس فقط من بعض أعضاء اللجنة

الإدارية المتدخلين، بل ربما أيضاً عن المكتب السياسي نفسه.

لقد قمت مراراً بمحاولات لإصلاح ذات البين، ولكني فشلت. وعندما وجدت نفسي أمام اختيار: إما التضامن مع المكتب السياسي ضد مناضلين، لم تتوافر لديّ المعطيات الكافية لمعاقبتهم، وإما معارضة اتخاذ قرارات «صارمة»، فضّلت الانسحاب، اقتناعاً مني بأن طرد أي مناضل من دون أن تتوافر الحجج الكافية التي تجعله مداناً بشكل لا لُبس فيه ظلم في حقه. فالمكتب السياسي مكلّف بتسيير حزب عمل ويعمل على أساس ديمقراطي وينشد المزيد من العمل الديمقراطي. وفي مجتمع كمجتمعنا يجب أن نكون مستعدين لجميع التضحيات على المستوى الفردي وعلى المستوى الجماعي، من أجل ترسيخ الديمقراطية في حزبنا. لقد فشلت تجربة «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» لأن بعض أعضاء الكتابة العامة كانوا يعتبرون كل من ينتقدهم، أو لا يرتبط بهم ارتباطاً حلقياً، مشبوهاً ومشكوكاً فيه. ونحن في الاتحاد الاشتراكي قد ثرنا على هذه الأساليب التي هي نفسها الأساليب التي ثرنا ضدها يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩. ولذلك فأنا أرى أن من واجب المكتب السياسي أن يحتاط كل الاحتياط حتى لا ينزلق إلى تبني الأساليب نفسها التي ثرنا عليها. وعلى جميع أعضاء المكتب السياسي أن يرتفعوا فوق الصراع والخلاف. ذلك لأنه من المقبول أن يكون هناك خلاف داخل المكتب السياسي، ولكن أن تنزل بنا الأحداث إلى وضعية يكون فيها المكتب السياسي أو بعض أعضائه طرفاً في نزاع بين المناضلين فهذا ما يجعل كل المناضلين المخلصين، بل كل الجماهير الشعبية، تصاب بخيبة أمل.

إخواني: ليس في ما ذكرت في هذا التقرير من جديد، فجميع الأفكار والاحتجاجات والتخوفات الواردة فيه قد عبّرت عنها إما داخل اجتماعات المكتب وإما للكاتب الأول وإما لبعض أعضاء المكتب السياسي كلّ على حدة. وإذا كان لا بد من تلخيص هذا الكلام المتشعب فإني أصارحكم أنني غير راض تماماً عن أمرين اثنين:

ـ **أولهما** عدم وضوح المسؤوليات داخل المكتب السياسي من جهة،

ـ **ثانيهما** الطريقة التي يريد المكتب السياسي أن يعامل بها الوضعية داخل حزبنا من جهة أخرى.

وحتى لا يقال مرة أخرى، مثل ما قيل في اللجنة الإدارية في اجتماعها

الأخير[٣]، فإني أضع بين يديكم هذه الوثيقة للرجوع إليها عند الحاجة.

أما من جهتي فقد عاهدت نفسي على أن لا أتحمل أية مسؤولية في إطار المسؤولية فيه غير واضحة. أما إذا كنتم ترون معي أن المسؤوليات في المكتب السياسي يجب أن تتوضح وتتحدد على أساس من القيادة الجماعية والمشاورات الفعلية في كل صغيرة وكبيرة، وأن الوضعية داخل حزبنا يجب أن تعالج بالحكمة والتفهم والترفع، فإني أؤكد لكم استعدادي للمساهمة في تحقيق هذين الهدفين، ولا يهمني بعد ذلك أن أبقى داخل المكتب السياسي أو أقتصر على عضويتي في اللجنة الإدارية. والسلام.

وحرر بالدار البيضاء في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠.

التوقيع: محمد عابد الجابري

ـ الاستقالة الثالثة والأخيرة:

كانت رسالة استقالتي هذه المرة وجيزة ونصها كما يلي:

«الرباط في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٨١.

إلى الإخوة أعضاء المكتب السياسي وأعضاء اللجنة الإدارية للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

تحية أخوية.

وبعد، فمنذ أن انتخبتُ عضواً في اللجنة الإدارية للاتحاد يوم ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٢، وبالخصوص منذ انتخبتُ عضواً في المكتب السياسي خلال المؤتمر الاستثنائي، وأنا حريص على أن تكون مهمتي في هذه الأجهزة المسؤولة في حزبنا واضحة، في ذهني على الأقل. ولقد حاولت طوال السنوات الماضية القيام بهذه المهمة، ولكني بدأت أشعر منذ المؤتمر الثالث وكأني أكرر محاولات سيزيف. ومع ذلك كنت أعتبر ذلك الفشل فشلاً نسبياً. وأما الآن فلم أعد أستطيع إقناع نفسي بذلك، فالفشل فشل كلّي. لهذا لا أرى

(٣) عندما أجاب المكتب السياسي عن استفسار بعض أعضاء اللجنة الإدارية عن سبب غيابي عن مسرح الحياة الحزبية المشار إليه أعلاه، بالقول: نحن أيضاً لا ندري السبب!

ما يبرر بقائي في المكتب السياسي واللجنة الإدارية. فأنا إذاً أقدم استقالتي منهما لكي أعود كما كنت من قبل مجرد عضو من أعضاء حزبنا. أما أسباب هذا الموقف فقد تقرأونها في مذكراتي عندما يصبح مضمونها مجرد وثيقة تاريخية وليس وثيقة سياسية.

تحياتي لكم جميعاً.

وحرر بالرباط في فجر يوم ٥ نيسان/ أبريل ١٩٨١
أخوكم: محمد عابد الجابري».

* * *

عن جنازة السي عبد الرحيم

لأول مرة ينام السي عبد الرحيم.. من دون هم، من دون أرق!

كانت جنازة المرحوم عبد الرحيم بوعبيد بالرباط مشهداً تاريخياً عظيماً، حضرها ما يقرب من مليون شخص. وبمجرد انتهاء مراسيمها عدتُ إلى منزلي بالدار البيضاء وكتبت المقالة التالية التي نشرت في اليوم التالي بجريدة «الاتحاد الاشتراكي».

تقول المقالة:

«لم أعد أذكر اسم ذلك الأديب أو الشاعر الذي قال: «إن أمنيتي الوحيدة هي أن يبعثني الله حياً لحظات بعد وفاتي لأرى كيف يُشيّع الناس جنازتي». لقد تذكرت هذه القولة عندما كنت في حالة من الذهول يغمرني شعور كثيف بأنني مجرد قطرة في بحر من البشر، مكبّرين مهللين، وراء جثمان ذلك الذي كنا وسنبقى ندعوه دائماً: السي عبد الرحيم.

تذكرت تلك القولة وتمنيت من أعماق قلبي لو أن الله بعث الحياة من جديد في جسم السي عبد الرحيم للحظة من الزمن يجلس خلالها في نعشه، وهو في أعلى هضبة «لعلو»، ليلقي بنظره إلى الوراء ويرى تلك الرؤوس التي تمتد مدى البصر إلى الأفق جنب سور الرباط، متزاحمة متموجة، في منظر يوحي بأن يوم الحشر قد سبق موعده وجاء على عجل ليحتفل بمقدم السي عبد الرحيم... إلى دار البقاء.

تمنيتُ، بل تخيّلتُ، لا بل رأيت السي عبد الرحيم ينظر إلى ذلك «الحشر» من البشر، لا جالساً في نعشه بل واقفاً عليه، كما اعتاد أن يقف على منصة الخطابة، رافعاً كلتا يديه، يحيّي بكل أعماقه هذا الحشد الغفير، كما كان يفعل دائماً لدى انتهائه من إلقاء خطاب أمام الجماهير.

تمنيتُ، بل رأيت بأم عيني السي عبد الرحيم يخطب في «الحشر» على «الدنيا كلها»، من هضبة مقبرة «لعلو» المطلة على المحيط، هاتفاً، بل صارخاً كعادته، قائلاً: «. . البحر أمامكم. . وليس لكم والله إلا الصدق والصبر».

لم أستطع أن أتصور السي عبد الرجيم في حال غير هذه الحال ولا في مشهد غير هذا المشهد، لأن السي عبد الرحيم لا يُرَى، بجانب الجماهير، إلا خطيباً أو رافعاً يديه للتحية، أو قائداً لمظاهرة، أو حاملاً لحقيبة، حقيبة المهنة، يتقدم زملاءه المحامين والجماهير من ورائهم للدفاع عن القضية، قضية المعتقلين السياسيين، قضية الحرية والعدالة، قضية الديمقراطية.

السي عبد الرحيم لا يُرَى، ولم يشاهَد قط، متكئاً على أريكة أو مستلقياً على فراش. . النخل الباسق لا يرتمي على الأرض، لا يعفر وجهه بالتراب. . قد يميل قليلاً ليترك الزوبعة الغاشمة تمر، ولكنه سرعان ما ينتصب كما كان، هامته في السماء وجذوره في الأرض. كذلك كان السي عبد الرحيم: رأسه في السماء، سماء الحرية والمجد للشعب، ورِجلاه في الأرض، في أعماق الأرض، أرض الوطن وأرض الشعب.

السي عبد الرحيم لا يُرَى، ولم يشاهد قط، إلا خطيباً أو منصتاً لخطاب، خطاب زملائه المناضلين: في مؤتمرات الاتحاد، في اجتماعات اللجنة المركزية، في المهرجانات الشعبية. . كان السي عبد الرحيم يتقدم ليفتتح جدول الأعمال بخطاب توجيهي، ثم يعود لينصت إلى تدخلات المناضلين. .

وكذلك فعل اليوم، على هضبة مقبرة «لعلو». لقد خطب وخطب. . وما أن انتهى إلى القول: «. . البحر أمامكم. . وليس لكم والله إلا الصدق والصبر» حتى سلّم ونزل ليدخل مثواه الأخير، ليستمع بهدوء وانتباه إلى «تدخّل» رفيقه الأول في النضال، السي عبد الرحمن اليوسفي. .

لقد سمع السي عبد الرحيم من السي عبد الرحمن كلاماً عن النضال من أجل الديمقراطية، فبقي وجهه حديدياً كعادته. لقد كان يعرف ما النضال وكان

يعرف كم تحتاج الديمقراطية من نضال. . ولكن ما إن استرسل السي عبد الرحمن في خطابه حتى رأيت السي عبد الرحيم، لأول مرة، يبتسم وهو ينصت، يبدو عليه أنه لم يستطع إخفاء انفعاله واستبشاره. كان ذلك عندما استرسل السي عبد الرحمن في خطبته التأبينية ليصرخ بصوته الجهوري: «قسماً يا أخي عبد الرحيم: إنا لجهادك لمواصلين، وبما ضحيت من أجله لمتشبثين، ولتراثك النضالي لحافظين».

عندها رفع السي عبد الرحيم عينيه إلى السماء منشرحاً، ثم قرأ: ﴿**يا أيتها النفس المطمئنة. إرجعي إلى ربك راضية مرضية. فادخلي في عبادي. وادخلي جنتي**﴾[٤]. . وأغمض السي عبد الرحيم جفنيه ونام.

وأشهد جازماً، أنه لأول مرة نام السي عبد الرحيم من دون همّ، من دون أرق. لقد اطمأن، بل لقد عَلِمَ عِلْمَ اليقين، أن الرسالة متواصلة، وأن قافلة التحرير ستواصل شق طريقها بإصرار، كما يعرف، وكما يريدها أن تفعل».

(٤) **القرآن الكريم**، «سورة الفجر،» الآيات ٢٧ ـ ٣٠.

القسم التاسع

قضية الصحراء المغربية
تاريخ ينبغي ألّا يهمله التاريخ

الفصل التاسع والعشرون

الصحراء المغربية وقضية الديمقراطية!

تتشابه قضيتا الصحراء والديمقراطية في مغرب الاستقلال في كثير من الوجوه أهمها بالنسبة إلى موضوعنا هنا هو أنهما عانتا معاً التأجيل والتفريط، خلال العشرين سنة الأولى من الاستقلال (١٩٥٦ ـ ١٩٧٥) وأنهما قد عادتا لتحتلا معاً الواجهة السياسية والوطنية عندما بلغ التفريط في كل منهما درجة من الخطورة أصبحت تهدد كيان الدولة المغربية.

وهكذا، فكما عانت قضية الديمقراطية في المغرب «التأجيل» في السنوات الثلاث من الاستقلال (١٩٥٦ ـ ١٩٦٠) ومن الانقلاب ضدها طوال العشرية التالية (١٩٦٣ ـ ١٩٧٤)، عرفت قضية الصحراء المغربية المحتلة وضعاً مماثلاً طوال الفترة نفسها. وهكذا، فتأجيل الاشتغال بقضية الصحراء التي كانت تحت الاحتلال الإسباني كان من قبيل الأمر الواقع بين سنتي ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ حين كان «الاهتمام» منصرفاً إلى «استرجاع موريتانيا»، ثم أصبح هذا التأجيل سياسة مقصودة ابتداء من سنة ١٩٥٩ حين تقرر حل جيش التحرير العامل في الصحراء، تلت ذلك متابعة خافتة من طرف الحكومة المغربية لقضية صحرائنا في الأمم المتحدة، إلى أن كان صيف عام ١٩٧٤.

فعلاً يشكل صيف عام ١٩٧٤ نقطة انطلاق لمسلسل واحد تشابكت فيه قضية استرجاع الصحراء مع قضية استعادة الديمقراطية. ولذلك، فعندما رفعنا في الاتحاد الاشتراكي، منذ بدء الإعداد للمؤتمر الاستثنائي في خريف سنة ١٩٧٤، شعار «التحرير والديمقراطية» ووضعناه تحت شعار أعمّ هو «استمرار حركة التحرير الشعبية»، لم يكن ذلك من قبيل اختراع الشعارات من أجل الدعاية السياسية، بل كنا في الحقيقة والواقع نشدّد على ضرورة استمرار وإنجاح المسلسل الذي تقرر السير فيه في حزيران/ يونيو ١٩٧٤، مسلسل استكمال تحرير التراب الوطني وبناء الديمقراطية، وبعبارة ألصق بواقع

الأمور: استئناف النضال من أجل استرجاع الصحراء، وهو النضال الذي توقف سنة ١٩٥٩، وفي الوقت نفسه استئناف المسيرة الديمقراطية التي أوقفت سنة ١٩٦٣ (مؤامرة تصفية ١٦ تموز/ يوليو).

لقد أبرزنا سابقاً الأهمية التاريخية التي كانت لذلك اللقاء الذي جرى بين جلالة المرحوم الحسن الثاني والمرحوم عبد الرحيم بوعبيد في حزيران/ يونيو ١٩٧٤. لقد جرى ذلك اللقاء كما هو معروف على إثر قرار إسبانيا إجراء استفتاء في صحرائنا الغربية ـ بعد أن تلكَّأت في ذلك قبلاً ـ وكان الهدف هو إقامة شبه دولة «مستقلة» تابعة لها. ولما تبيّن للمغرب، حكماً ومعارضة، أن هذا المخطط كان بتواطؤ الحكومة الجزائرية التي كانت تطمح إلى الوصول بحدودها الغربية إلى المحيط الأطلسي عبر هذه الدولة المزعومة، اكتست القضية حينئذ مظهراً آخر وبعداً آخر: تطويق المغرب وعزله من الشمال والشرق والجنوب (والمحيط الأطلسي من الغرب). هدف إسبانيا من ذلك ضمان استمرار احتلال سبتة ومليلية وضمان تأييد ـ أو على الأقل سكوت ـ الحكام الجزائريين. أما هدف الجزائر فكان ضمان استمرار استتباع تندوف ومنطقتها والحصول على منفذ إلى المحيط الأطلسي لتسويق معادن هذه المنطقة، خاصة منها حديد «كارت جبيلات»[(١)].

لقد باتت وحدة التراب الوطني مهددة بجد، فكان لا بدّ من الإجماع الوطني. وقيام الإجماع الوطني في ذلك الوقت كان يتطلب تفاهماً وتوافقاً بين الحكم ممثلاً في الملك أساساً، وبين المعارضة ممثلة في الاتحاد الوطني وعلى رأسه المرحوم عبد الرحيم بوعبيد بعد انتفاضة ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٢. والتفاهم بين الحكم والمعارضة معناه حل مشكل الديمقراطية أولاً. فما كان يجعل من المعارضة طرفاً في مقابل الطرف الآخر الحكم (أعني غير مندمجة فيه كبقية الأحزاب) هو ما تعرّض له مسار الديمقراطية في المغرب من انتهاكات وانقلابات سنوات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣، وما تلا ذلك من تبنّي الحكم الفردي المطلق كاختيار. وكما إن قضية الصحراء قد عرفت تطورات سلبية باتت تهدد، بجدّ، وحدة التراب الوطني، فقد عرفت قضية الديمقراطية بدورها وفي الفترة نفسها تطورات باتت هي الأخرى تهدد كيان الدولة. لقد

(١) لم يكن من المفيد اقتصادياً تصدير حديد كارت جبيلات عن طريق موانىء الجزائر على البحر الأبيض المتوسط لطول المسافة (نحو ١٥٠٠ كيلومتر) ولذلك كان المخرج الوحيد هو ضمان منفذ عبر الصحراء المغربية المسترجعة إلى المحيط الأطلسي، (نحو ٣٠٠ كيلومتر أو أقل).

كان من الضروري إذاً استخلاص الدرس والعبرة من محاولة انقلاب الصخيرات ١٩٧١ ومحاولة انقلاب أوفقير ١٩٧٢ وحوادث آذار/ مارس ١٩٧٣، كما كان من الضروري استخلاص العبرة من قرار حل جيش التحرير عام ١٩٥٩ ومن سياسة تهميش قضية استكمال وحدة ترابنا الوطني.

ذلك ما تم في لقاء حزيران/ يونيو ١٩٧٤ بين المرحومين الملك الحسن الثاني وعبد الرحيم بوعبيد. لقد وقع الاتفاق آنذاك على الشروع في مسلسل يؤدي في أقرب وقت إلى وضع مشابه لما عرف في السنوات الخمس الأخيرة بـ «التناوب»، مع هذا الفارق، وهو أن هذا التناوب سيكون «توافقياً»، في الحين، على مستوى قضية الصحراء، وديمقراطياً بعد إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية. وقد كان الطرفان كلاهما في حاجة إلى بعض الوقت ليقوم كل منهما في «بيته» بما هو ضروري من الترتيبات والاستعدادات. وبالنسبة إلى المرحوم عبد الرحيم كانت الخطوة الإعدادية الأولى هي إطلاق سراح المعتقلين، فقد كان جُلّ المسؤولين في اللجنة الإدارية الوطنية في السجن، فضلاً عن عدد آخر من الأطر والمناضلين في الأقاليم...

عندما دعا المرحوم عبد الرحيم الإخوان الستة، من أعضاء اللجنة الإدارية الوطنية، الذين كانوا يومئذٍ خارج السجن (وهم عبد الرحمن بنعمرو والمرحوم محمد الحيحي وفتح الله والعلو وعبد الواحد الراضي والوديع الآسفي وكاتب هذه السطور)، أقول لما دعانا المرحوم عبد الرحيم لعقد جلسة سرية (في منزل بنعمرو) لبحث إمكانية تلبية نداء الملك من أجل قيام إجماع وطني من أجل الصحراء، وبالتالي إمكانية استئناف الاتحاد نشاطه تدريجياً، لم يلقِ في الحاضرين كل ما كان في جعبته. ومن خصاله أنه لا يفرغ جعبته مرة واحدة، ولا يفعل ذلك إلا مع من له معه علاقة خاصة.

إن نقص المعلومات هو الذي دفع بشكل طبيعي بعض الإخوان الحاضرين إلى اتخاذ مواقف «ضد التيار»: فريق ألحّ على ضرورة إطلاق سراح المعتقلين أولاً، وفريق اقترح اتخاذ موقف من الذين ينسب إليهم أمر حوادث آذار/ مارس ١٩٧٣ من القادة التاريخيين. لقد كان هذان الموقفان طبيعيين تماماً، ولكنهما معاً كانا يقعان «خارج اللعبة». ذلك أن مسلسل «التوافق» المقترح كان يقوم أساساً على مبدأين، بمعنى بدايتين، أولهما وعد بإطلاق سراح المعتقلين في أقرب فرصة من جهة، ووعد بجعل الجميع يستخلص الدرس والعبرة من أحداث ١٩٧٣ من جهة أخرى. ولما لم يكن من

الحكمة الكشف عن هذين الوعدين قبل تحققهما، لم يجد المرحوم عبد الرحيم ما يجيب به على الإخوة الذين «وقفوا ضد التيار» غير السكوت، مع التفاتة خفية إلى جاره على يساره يطلب منه أن: «تكلم أنت».

عندما تدخلت اتجهت قصداً إلى الأخوين بنعمرو والحيحي مؤكداً أنه علينا أن لا نضع قضية إطلاق سراح إخواننا كشرط في انخراطنا في العمل لقضية وطنية، وأن تطور الأمور في هذه القضية هو الذي سيؤدي إلى إطلاق سراح المعتقلين بل إلى تبني الخيار الديمقراطي، إذ لا بديل له في مثل هذه الحال. لم يردّ الأخوان عليّ وبدا عليهما وكأنهما موافقان. أما المسألة الثانية التي أثيرت فقد فضلت السكوت عنها. وعندما بدا للمرحوم أن القضية الأولى قد مرت بالموافقة، قال في موضوع المسألة الثانية إنها «ليست مسجلة في جدول الأعمال فلنتركها إلى الاجتماع المقبل». وقد جرى بعد ذلك ما سبق أن حكيته في مكان آخر(*).

لقد فصّلنا القول سابقاً عن جانب المسلسل الديمقراطي في اتفاق حزيران/ يونيو ١٩٧٤ وبيّنا أن «حوادث سير» قد أدت إلى إجهاضه. وسيكون علينا هنا في هذا الكتاب أن نشرح التطورات التي عرفها مسلسل تحرير الصحراء ودور الاتحاد الاشتراكي في كل حلقة من حلقاته. ومن المحتمل جداً أن يندهش كثير من القراء من أهمية هذا الدور في قضية الصحراء كما سنحكي تفاصيله في الصفحات القادمة. غير أن اندهاشهم سيهدأ عندما يتذكرون أني أحكي هنا بكل موضوعية تفاصيل عشتها كجزء من عالمي السياسي يوم كنت فاعلاً سياسياً في هذا الحزب. . . الذي لم يعد في وسع أي كان أن يشكّ بعد الذي رويناه سابقاً، في أنه فعلاً حزب كان له فعل سياسي تركز منذ ١٩٧٤ حول قضيتين وطنيتين، متلازمتين، قضية الديمقراطية وقضية الصحراء المغربية.

إن تاريخ النضال المغربي في سبيل هاتين القضيتين لم يُعرَف بعد بكل تفاصيله. هناك الكثير مما أهمله التاريخ المعروف. . . والهدف من هذا الكتاب هو الهدف نفسه من هذه السلسلة كلها: تمكين الشباب ومن يهمه الأمر من مرجع مكتوب. . . إننا لا ندّعي أننا نعبّر عن الحقيقة كلها ولكننا نطمح إلى التأريخ لما ينبغي أن يهمله التاريخ.

(*) انظر: الكتاب الثاني من سلسلة مواقف؛ الأعداد ٥ ـ ٨ الصادر عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر (٢٠٠٩)، وخصوصاً ص ٢٦٣ وما بعدها.

الفصل الثلاثون

قضية الصحراء المغربية قبل عام ١٩٧٤

أولاً: الوضع التاريخي للصحراء المغربية

يندرج الوضع التاريخي للصحراء المغربية تحت ظاهرة عامة ترجع إلى بدايات القرن الخامس عشر الميلادي حين دشنت كل من البرتغال وإسبانيا، متنافستين، حركة التوسع الاستعماري متجهة صوب الشواطئ المغربية على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، مباشرة بعد سقوط الأندلس. ومنذ ذلك الوقت أضحت معظم المدن الشاطئية المغربية، شمالاً وغرباً، هدفاً للتوسع الاستعماري الأوروبي، نجح المغرب في مقاومته وردّ الغزاة على أعقابهم مرات كثيرة، إلى أن تكالبت عليه الدول الاستعمارية في القرن التاسع عشر متنافسة، ثم متراضية بعد أن تفاهمت واتفقت على تقسيم الأقطار التي تتنافس عليها في إفريقيا، مما كانت نتيجته أن بات المغرب من نصيب فرنسا (ومعها إسبانيا) الأمر الذي كرسته معاهدة الحماية المبرمة بين السلطان عبد الحفيظ ووزير خارجية فرنسا عام ١٩١٢.

اعتبرت كل من فرنسا وإسبانيا أن معاهدة الحماية تخص فقط الأراضي المغربية التي كانت تحت سيادة السلطان حين توقيعها. أما الجانب المغربي وبالتخصيص السلطان عبد الحفيظ ومخزنه فليس واضحاً ما إذا كان قد طرح قبل توقيع معاهدة الحماية الحدود التاريخية للمغرب أو لا. وكيفما كان الحال فقد كان لثورة المغاربة ورفضهم هذه المعاهدة، ثم تنازل السلطان عبد الحفيظ عن العرش محتجاً على كون فرنسا تتصرف كدولة محتلة وليس طبق معاهدة الحماية، أن أصبحت قضية الاحتلال الاستعماري للمغرب مسألة

واحدة في نظر المغاربة: لا فرق في ذلك، لا بين الأراضي التي سبق لفرنسا أن احتلتها شرقاً (مثل تندوف وتوات وكولومب بشار والقنادسة. . . إلخ) وضمّتها لإدارتها في مستعمرتها الجزائر، والأراضي التي اقتطعتها من المغرب جنوباً (شنقيط = موريتانيا) وجعلتها مستعمرة مرتبطة بمستعمرتها السنغال والسودان الغربي (مالي)، ولا بين الأراضي التي كانت تحتلها إسبانيا شمالاً (سبتة ومليلية) وجنوباً (طرفاية وإيفني وطنطان والساقية الحمراء ووادي الذهب)، والأراضي التي أخذت كل من فرنسا وإسبانيا تحتلها بموجب معاهدة الحماية.

ولم تكن هذه الرؤية التي يتحدد فيها المغرب، في نظر أهله ووجدانهم ومؤرخيهم، بحدوده التاريخية الممتدة إلى نهر السنغال وتمبكتو، مبنية على مجرد الذاكرة أو العاطفة، بل كان ذلك مؤسساً على استمرار المقاومة. فمنذ بداية القرن العشرين والمقاومة الشعبية المغربية تتصدى للاحتلال جنوباً وشمالاً. وكانت «ثورة» عبد الحفيظ على أخيه عبد العزيز داخلة هي الأخرى في هذا الإطار، أو على الأقل استمدت شرعيتها من الانخراط في عملية مقاومة الاحتلال الأجنبي.

هذا جانب، وهناك جانب آخر لا بد من إبرازه لفهم التطورات التي حصلت، ويتعلق الأمر باستمرار التنافس بين فرنسا وإسبانيا حتى بعد توقيع معاهدة الحماية واستلام إسبانيا المنطقة الشمالية بموجب هذه المعاهدة. كانت إسبانيا (هي والبرتغال) سباقة إلى التوسع الاستعماري منذ بدايات القرن الخامس عشر كما ذكرنا، ولكن تضاءل شأنها أمام كل من فرنسا وإنكلترا اللتين تقدمتا عليها تكنولوجياً، وبالتالي اقتسمتا العالم فيما بينهما ولم تتركا لإسبانيا في القارة الإفريقية إلا «الفتات». ومن الطبيعي والحالة هذه أن يبقى في «نفس» إسبانيا شيء ضد فرنسا التي هيمنت على المغرب جارها هيمنة تضاءل معها الوجود الإسباني في المنطقة الشمالية التي كانت تديرها إسبانيا، طبقاً لمعاهدة الحماية، باسم سلطان المغرب ممثلاً بخليفته في تطوان.

ثانياً: إسبانيا تقف مع الشرعية في المغرب. . . وتساعد

وإنما ذكّرنا بهذه المعطيات لأنها ضرورية لفهم موقف إسبانيا من إقدام فرنسا على عزل محمد الخامس وتنصيب آخر مكانه. لقد أعلنت السلطات الإسبانية أنها لا تعترف بالسلطان الذي نصبته فرنسا مكان الملك الشرعي

محمد الخامس، وبالتالي فخليفة السلطان لديها هو نفسه الذي كان يمثل السلطان الشرعي. ليس هذا وحسب، بل لقد جعلت إسبانيا من راديو «درسة تطوان» الذي تشرف عليه ـ كما كانت فرنسا تشرف على (راديو ماروك) ـ جعلت منه صوتاً مناصراً للوطنية المغربية، كما سمحت لحزب الإصلاح بزعامة المرحوم عبد الخالق الطريس بالتحرك ضد السياسة الفرنسية وعدوانها على الحركة الوطنية بما فيها العرش ممثلاً في محمد الخامس، فأصبح حزب الإصلاح امتداداً علنياً (بعد أن كان سرياً) لحزب الاستقلال في المنطقة التي كانت تحت إدارة إسبانيا (وقد انضم إلى هذا الحزب عند إعلان الاستقلال).

ليس هذا وحسب، بل لقد فتحت إسبانيا باب اللجوء السياسي أمام رجال حركة المقاومة التي قامت في «المنطقة الفرنسية» غداة نفي محمد الخامس، فكان المقاومون الذين ينكشف أمرهم يهربون إلى المنطقة الشمالية وإلى إيفني (التي كان تحت الإدارة الإسبانية)، وأكثر من ذلك سمحت لهؤلاء المقاومين اللاجئين بتأسيس جيش التحرير تحت مسمعها ومرآها في تطوان، كما كان الذين قصدوا إيفني من المقاومين المغاربة ينشطون في تزويد المقاومة بالسلاح وفي تنظيم المقاومة الشعبية للوجود الفرنسي في المناطق الجنوبية من المغرب. أضف إلى ذلك أن «مركز الاتصال» والتزويد بالسلاح من الخارج كان في مدريد بعلم من السلطات الإسبانية وكان على رأسه المرحوم عبد الكبير الفاسي. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن حاكم تطوان وممثل مدريد فيها كان يمد يد المساعدة للمقاومين المغاربة القائمين على تأسيس جيش التحرير...

ثالثاً: مفارقة: موريتانيا قبل الطريق إليها!

أعتقد أننا الآن في وضع يمكّننا من الجواب عن سؤال قلّما يُطرح مع أنه أساسي في فهم التطورات اللاحقة التي عرفتها قضية صحرائنا! هذا السؤال يمكن صياغته كما يلي: لماذا اتجه المغرب عند بداية الاستقلال إلى المطالبة بموريتانيا ولم يتجه أولاً إلى تحرير المناطق الجنوبية التي تفصله عنها: إيفني طرفاية طنطان وبالخصوص الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهي المناطق التي لا بد من المرور عبرها إلى موريتانيا!؟

فعلاً إنها مفارقة شبيهة بتلك التي تُحكى عن جحا حينما سئل «أين أذنك اليسرى؟» وأشار إلى أذنه اليسرى بيده اليمنى! (وقد ينتج عن ذلك حجب

النظر بالذراع!). إنها مفارقة تاريخية فعلاً، كما يبدو لنا الأمر الآن! غير أن المفارقات التاريخية كثيراً ما تكون في وقتها خططاً سياسية مقصودة، وفي كثير من الأحيان معقولة ومبررة! وفي الفقرة التالية «شيء» من البيان.

كانت الحركة الوطنية في المغرب على صلة بسكان الأقاليم الجنوبية التي وضعتها فرنسا خارج معاهدة الحماية، ومنها تندوف وإقليم شنقيط (موريتانيا) الذي يليها. ومعلوم أن السلطات الفرنسية لم تضم إقليم تندوف إلى إدارتها في الجزائر إلا في أواخر الأربعينيات، وكان هذا الضم بدوافع اقتصادية واستراتيجية[1]. أما موريتانيا فقد كانت مستعمرة فرنسية ولكنها ظلت على صلة بالمغرب منذ القدم، وقد تكفي الإشارة إلى أن المؤسسين للدولة المغربية ـ بعد إمارة الأدارسة ـ هم المرابطون الملثمون وهم من الصحراء الجنوبية التي تمتد إلى السودان (السنغال ومالي حالياً)، أي من موريتانيا الحالية. ومعروف أن الملك المغربي أحمد المنصور السعدي قد فتح السودان في أوائل القرن السادس عشر. وقد بقي هذا الإقليم تابعاً للمغرب، يحكمه باشاوات إلى سنة ١٨٩٣، سنة احتلال فرنسا تلك المنطقة.

كان المغرب حاضراً إذاً في المناطق الصحراوية التي تمتد إلى النيجر، حضوراً معنوياً تارةً وفعلياً تارة أخرى، وهذا نتج عنه أمران: فمن جهة، كانت حدود المغرب تمتد، على صعيد الذاكرة الحية، إلى ما وراء نهر السنغال، ومن جهة أخرى، كان سكان الصحراء إلى السنغال مرتبطين بالمغرب دينياً (البيعة، الخطبة باسم ملك المغرب، الطرق الصوفية... إلخ)، وسياسياً وعاطفياً وتجارياً، لأنه لم يكن ينافس المغرب على هذه الناحية غير الأجنبي الأوروبي (الاستعمار الفرنسي).

وكما كان لثروات الأقاليم الجنوبية وثورات الريف والأطلس أصداء واسعة في مختلف ربوع الصحراء، كان لإقدام فرنسا على عزل الملك الشرعي محمد الخامس صدى كبيراً في المناطق الصحراوية عموماً. وكان ذلك منطلقاً لنشأة حركة وطنية في موريتانيا ذات توجه مغربي عربي إسلامي ضداً على حركة أخرى أنشأتها فرنسا. وعندما أعلن استقلال المغرب كان على

---

(١) مما يذكر في هذا الصدد أن المقاوم الأخ سعيد بونعيلات كان في أوائل الخمسينيات يشتغل سائقاً لشاحنة كانت تنقل البضائع إلى تندوف، وأنه رفع العلم المغربي هناك عندما علم بقرار السلطات الفرنسية بضم تندوف إلى إدارتها في الجزائر.

رأس الحركة الأولى (حزب النهضة) المرحوم حرمة ولد بابانا (خال المرحوم باهي محمد)، وعلى رأس الحركة الأخرى المضادة والمنافسة حزب المختار ولد دادده الذي كان عضواً في البرلمان الفرنسي وموالياً للسياسة الفرنسية.

كان من الطبيعي أن تتوافد الوفود الصحراوية من موريتانيا وغيرها على الرباط عند إعلان الاستقلال للتهنئة وتأكيد الولاء للمغرب. وكان أهم وفد هو الوفد الموريتاني برئاسة حرمة ولد بابانا الذي قدم ليس للتهنئة وحسب، بل لإعلان ولاء الشعب الموريتاني للمغرب وملكه وطلب المساعدة لتأسيس جيش للتحرير لمقاومة الوجود الفرنسي في موريتانيا والصحراء. لم يكن من الممكن أن يرفض محمد الخامس تجديد البيعة له من أهل شنقيط ولم يكن من الممكن أن تتغاضى الحركة الوطنية التي كان على رأسها علّال الفاسي ذو المرجعية التاريخية المغربية العربية الإسلامية عن مبادرة أهل شنقيط. وهكذا تبنّى حزب الاستقلال ـ تحت تأثير الزعيم علال ونفوذه ـ قضية موريتانيا. وعندما أعلن الجنرال ديغول عن تنظيم استفتاءات في الأقطار الإفريقية التي تستعمرها فرنسا لتقرير مصيرها والاختيار بين الانفصال عن فرنسا أو الاستقلال مع الارتباط بفرنسا، هبّ المغرب ملكاً وحكومةً وشعباً يطالب رسمياً ودولياً بموريتانيا بوصفها أرضاً مغربية لا ينطبق عليها ما ينطبق على المستعمرات الفرنسية. لقد كان هناك إجماع وطني على هذا الاختيار الذي كان يفرض نفسه.

رابعاً: وجهة نظر سياسية براغماتية بقيت يتيمة!

صوت واحد ارتفع يقرر خياراً آخر أفضل وأقرب إلى تحقيق المطلب المغربي هو المرحوم المهدي بن بركة، وفي الاتجاه نفسه كان رأي المرحوم عبد الرحيم بوعبيد[٢]. يتلخص هذا الرأي في القول إنه من غير الممكن للمغرب وهو لم ينتهِ بعد من ترتيب علاقته مع فرنسا التي اعترفت باستقلاله

(٢) عبّر المرحوم عبد الرحيم عن رأيه لاحقاً بالعبارات التالية: إن الشعب المغربي في موريتانيا قد اختار الحرية، وقد قاوم الاستعمار في سبيلها، وهو اليوم يكافح الاستعمار. وما دام قد آمن بالحرية إلى هذا الحد، فليس من المعقول أن يقبل العبودية تحت أي شكل من أشكالها. وإذاً فلإثارة حماسة الشعب المغربي في موريتانيا من جديد لقضية الوحدة الوطنية يجب أن تسود الحرية في الوطن الأم، يجب أن نكون نحن هنا أحراراً ليكون من حقنا أن ندعو إخواننا في موريتانيا إلى الحرية التي نتمتع بها. . .

أن يخوض حرباً ضدها في منطقة تبعد عن مركز الثقل المغربي بآلاف الكيلومترات، بينما هي قريبة من مركز ثقل الوجود الفرنسي في السنغال وتندوف. ولذلك كان من الأجدى القبول بالاستفتاء ودفع حزب النهضة لخوض معركة الاستقلال خلال الاستفتاء، حتى إذا لم يفز ـ وهو ما كان متوقعاً ـ فسيكون في إمكان المغرب التعاون معه بوصفه معارضة قوية في عين المكان. ولا شك أن مسؤوليات الاستقلال ومشاكله ومطالبه ستجعل الحزب الحاكم (حزب ولد داده) يعاني تراجعات قد تنتهي بفوز حزب النهضة في انتخابات لاحقة تحت شعار الاتحاد مع المغرب.

بقيت وجهة النظر هذه، التي تنطلق من منطق سياسي براغماتي، يتيمة معزولة أمام الواقع الذي فرض نفسه بعد تجديد أهل شنقيط البيعة لملك المغرب وتجنّد الزعيم علال للقضية غير عابئ بنطاق الاستقلال الذي تحقق عبر مفاوضات إيكس ليبان التي عارضها منذ البداية. أضف إلى ذلك كون القسم الأكبر والأهم من قيادات جيش التحرير كانت تعارض حل هذا الجيش ـ كما كان يطالب بذلك الفرنسيون ـ وتطالب بنقله إلى الجنوب لتحرير الأراضي المغربية التي لم تعترف بمغربيتها مفاوضات إيكس ليبان ولم تذكر في اتفاقية الاستقلال.

وهكذا تقررت تلبية طلب الوفد الموريتاني برئاسة حرمة ولد بابانا ورغبة قادة جيش التحرير في الانتقال إلى الجنوب. . .

خامساً: جيش التحرير في الجنوب ومحاولة تحييد إسبانيا

انتقلت فصائل من جيش التحرير إلى الجنوب: فريق اتجه إلى الحدود الشرقية وقد اتخذ مقراً لقيادته مدينة أرفود بالرشيدية، وكان على رأس هذا الفريق المقاوم المعروف الفقيه محمد بوراس الفكيكي، وفريق آخر اتجه إلى أكادير التي كانت منطقة تندوف تابعة لها ومنها سيتجه إلى تندوف المطلة على الأراضي الموريتانية التي كانت هي الهدف الرئيسي. من قادة هذا الفريق المقاوم المعروف محمد بن سعيد آيت إيدر.

بدأ جيش التحرير بفتح باب الانخراط لأبناء الجنوب ولما أكمل استعداداته بدأ حملاته على القوات الفرنسية المرابطة قريباً من تندوف. وفي

الوقت نفسه تحركت جماهير السكان بقيادة أطر الحركة الوطنية بعرقلة تحركات الجيش الفرنسي بإقليم أكادير ومنعه من مغادرة هذه المدينة، كما قامت جماهير الجنوب بمحاصرة القوات الفرنسية في ثكناتها وتنظيم عملية إمداد جيش التحرير بالمؤونة والمتطوعين.

أما الفريق من جيش التحرير الذي عسكر في أرفود ونواحيها فقد كانت مهمته القيام بمناوشات ضد القوات الفرنسية لعرقلة تحركاتها إلى تندوف من الجزائر، فكان الخطة تقتضي أن يتكامل عمل الفريقين.. غير أن الثقل الأكبر كان على الوحدات التي تتحرك من الجنوب الغربي إلى منطقة تندوف.

لم يكن المسار بين أكادير وتندوف تحت السيادة المغربية، بل كان معظمه تحت حكم إسبانيا (إيفني، طنطان، طرفاية، الساقية الحمراء ووادي الذهب). وقد اعتمد المغاربة في هذا المجال على السابقة التي وقعت في الشمال. فكما إن إسبانيا قد ساعدت المغاربة ـ أو على الأقل غضّت الطرف عن ـ على تأسيس جيش التحرير في المنطقة التي كانت تحكمها ضداً على فرنسا، فقد كان المغرب يعتقد أن الموقف نفسه ستقفه إسبانيا في الجنوب للسبب نفسه. ومن هنا بادر قادة جيش التحرير إلى ربط الصلات مع الحاكم الإسباني في سيدي إيفني والساقية الحمراء، خصوصاً والمسافة من قواعد جيش التحرير إلى موريتانيا كانت نحو ٧٠٠ كيلومتر. كان لا بد إذاً من محاولة «تحييد» إسبانيا في هذه المعركة المتجهة في البداية إلى محاربة فرنسا بالصحراء الشرقية بتندوف وموريتانيا، وقد احتاج الإسبان بدورهم إلى هذه العلاقة ليخففوا، عن طريقها، من حدة التوتر بينهم وبين الجماهير المنتفضة بآيت باعمران والصحراء الغربية من أجل الاستقلال. وبذلك كانت الرغبة في العلاقة متبادلة بين السلطات الإسبانية وجيش التحرير»[٣].

كان المغرب الرسمي وجيش التحرير يعتقدان أنه يمكن تكرار ما حدث في الشمال حينما ترك الإسبان جيش التحرير يتأسس ويتحرك ضد الفرنسيين، وأن ما حدث في الشمال يمكن أن يحدث في الجنوب! وهكذا غادرت قوات جيش التحرير كولميم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ ولم تصل إلا في بداية كانون الثاني/يناير بعد أن قطعت مسافات شاسعة كان الجيش الإسباني خلالها

(٣) انظر التفاصيل في: محمد بنسعيد آيت إيدر، **صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي**، تقديم عبد الله إبراهيم (الدار البيضاء: المنشورات المواطنة، ٢٠٠١).

يراقب تحركاتها. وعند وصولها إلى حدود موريتانيا لم تكن قد أنشأت لها بعد قواعد تصلح لانطلاق عملياتها العسكرية، فتعرضت للانكشاف أمام القوات الفرنسية التي هاجمت جيش التحرير قبل أن يستقر، فخسر المعركة عسكرياً، ولكن الجانب السياسي كان له دوره في موريتانيا حيث خلق جواً جديداً. ولم تمر سوى أيام حتى وقعت معركة أخرى مع القوات الفرنسية في الجانب الشرقي من موريتانيا في المنطقة المجاورة لتندوف فانتصر جيش التحرير فيها وأسر ضابطاً وجنوداً. ويضيف الأخ بنسعيد الذي ننقل عنه هذه المعطيات قائلاً: وأمام هذا الخطر الذي شعرت القوات الفرنسية بكونه يهددها جرت اتصالات بين العسكريين الفرنسيين والعسكريين الإسبان فتمكنت فرنسا من جر إسبانيا معها. وقد ترددت الحكومة الإسبانية لأنها كانت تنتظر أن يعترف لها المغرب بموقفها من ٢٠ [غشت] آب/أغسطس ولكن الحكومة المغربية لم تهتم بالموضوع، وعبثاً حاول قادة جيش التحرير من جهتهم الإبقاء على إسبانيا خارج الصراع، فقد غيرت وجهتها وعمدت إلى قمع الوطنيين الصحراويين في سيدي إيفني والمناطق الخاضعة لها.

سادساً: الاصطدام مع القوات الإسبانية.. وعملية إيكوفيون

هكذا حدث ما كان لا بد من أن يحدث: الاصطدام مع القوات الإسبانية. لقد نظّم جيش التحرير الهجوم على القوات الإسبانية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧ بمنطقة سيدي إيفني، فحرر المناطق السبع التابعة لمدينة إيفني، كما تم تحرير كل من طنطان والسمارة وقرية أوسرد، وحوصرت القوات الإسبانية في طرفاية والعيون ووادي الذهب. وقد استمرت المعارك إلى حدود ١٠ شباط/فبراير ١٩٥٨ وهو تاريخ الهجوم المشترك بين فرنسا وإسبانيا والمعروف بـ «إيكوفيون» (المكنسة) الذي استعملت فيه الدولتان، علاوة على السلاح الثقيل والطائرات، بعض القبائل، الأمر الذي أدى إلى هزيمة جيش التحرير.

هنا دخلت الحكومتان المغربية والإسبانية في مفاوضات أدت إلى تنازل الحكومة الإسبانية للحكومة المغربية عن طرفاية وطنطان، وفي المقابل قررت الحكومة المغربية وضع حد لنشاط جيش التحرير وبالتالي إنهاء مهمته وتصفيته.

سابعاً: الانتقال بقضية الصحراء إلى هيئة الأمم المتحدة

انتقل المغرب بقضية الصحراء إلى اللجنة الرابعة المكلفة بتصفية الاستعمار والتابعة لهيئة الأمم المتحدة، وكان موقف إسبانيا طوال هذه المدة هو الرفض، وموقف المغرب الانتظار، إلى أن كانت سنة ١٩٧٤ حين اكتشفت إسبانيا الفوسفاط في بوكراع قريباً من العيون. حينها قبلت مبدأ تقرير المصير للصحراء على أساس تكوين دولة مصطنعة تحت النفوذ الإسباني. ويضيف الأخ بنسعيد: ولما كانت تندوف هي البداية فقد تحركت الجزائر للانتقام بحشر يدها في الصحراء، وكانت هناك محاولات مع إسبانيا لاستغلال مشترك لفوسفاط الصحراء بين الجزائر وإسبانيا لمدة ٥٠ سنة تحت علم دولة مصطنعة تعيش تحت النفوذ الإسباني والجزائري. وفي هذا الإطار احتضنت الجزائر حركة البوليساريو.

تلك كانت خلاصة مسلسل الأحداث التي عرفتها قضية الصحراء المغربية في الفترة الواقعة ما بين السنة الأولى للاستقلال إلى سنة ١٩٧٤، السنة التي ستعرف فيها هذه القضية مسلسلاً جديداً قام فيه الاتحاد الاشتراكي بدور رائد، كما سنبين في الفصول التالية.



الفصل الحادي والثلاثون

تأزم الموقف المغربي الرسمي
والاتحاد يقترح اللجوء إلى محكمة العدل الدولية

أصبح الوضع خطيراً إذاً مع اكتشاف فوسفاط بوكراع قريباً من العيون، وظهر نوع من التفاهم بين الحكم في الجزائر والحكم الفرنكووي في مدريد على حساب المغرب ووحدة أراضيه. لقد قررت إسبانيا منح نوع من الاستقلال الذاتي لأقاليمنا الصحراوية وضمنت، أو كادت، تحالف الحكم في الجزائر معها مقابل ممر إلى المحيط الأطلسي وحصة في فوسفاط بوكراع. وبالنسبة إلى المغرب لم يكن يتعلق الأمر بحسابات اقتصادية، فالخطر كان أعظم من ذلك. إنه تطويق المغرب من الجنوب وفصله عن الصحراء وموريتانيا وإفريقيا. أما «الاستفتاء» الذي كانت تريد إسبانيا الركوب عليه لإضفاء الشرعية على الدويلة التي تريد صنعها، معتمدة في ذلك على مبدأ «تقرير المصير» الذي أقرته الأمم المتحدة، فقد كانت نتائجه معروفة سلفاً. كان هناك في الساقية الحمراء ووادي الذهب ٨٠,٠٠٠ جندي إسباني مقابل ٥٠,٠٠٠ من السكان لا يمكن أن يصوت منهم إلا النصف أو نحوه. هذا في حين كان أكثر من هذا العدد قد لجأ إلى الشمال، هروباً من القمع الذي مارسته القوات الإسبانية خلال عمليات جيش التحرير ضدها. لقد كان «الاستفتاء» عملية مفضوحة يراد منها إضفاء الشرعية الدولية على وضع مزور من الأساس.

تلك هي الأخطار التي وعاها الملك الحسن الثاني، خصوصاً أن الملك في المغرب يستمد شرعيته، أولاً وقبل كل شيء، من كونه المؤتمن على وحدة المغرب أرضاً وشعباً. إن الأمر يتعلق إذاً، بقضية وطنية لا يجوز

التخلي عنها ولا وضعها في مقابل مطالب حزبية حتى ولو كانت هذه المطالب تتعلق برفع الظلم والمنع والقمع. لقد كان الاتحاد مقتنعاً بأن مسلسل الإنقاذ لقضيتنا الوطنية سيطول، وأن الفرصة ستتاح خلاله لربط قضية التحرير بقضية الديمقراطية.

قبل الاتحاد إذاً خوض معركة استرجاع الصحراء. وكانت المشكلة التي لا بد من إيجاد وسيلة للتخلص منها، أو على الأقل لربح الوقت فيها، هي الاستفتاء الذي كانت إسبانيا تعتزم إجراءه تحت مظلة الأمم المتحدة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٧٥، بينما كان المغرب ينادي باستمرار بأن الصحراء جزء من ترابه الوطني، وأن مسطرة تصفية الاستعمار بواسطة الاستفتاء لا تنطبق عليه. غير أن هذه الدعوى، وإن كانت صحيحة، فهي لا تصمد أمام مناورات الخصوم، خصوصاً وهم متمسكون بشعار «تقرير المصير» الذي كان مبدأً أممياً معتمداً لا نقاش حوله.

فما العمل إذاً؟

هنا تأتي مبادرة الاتحاد الخلاقة. لقد اهتدى المرحوم عبد الرحيم بوعبيد الذي كان يحمل همّ الصحراء على كتفه منذ لقائه التاريخي مع الملك الحسن الثاني في حزيران/ يونيو ١٩٧٤، اهتدى إلى فكرة خلّاقة اقترحها على الملك الحسن الثاني فوافق عليها: فكرة عرض القضية على محكمة العدل الدولية. وكاتب هذه السطور ما زال يذكر كيف شرح لنا المرحوم الفكرة وأبعادها قبل أن يقرر عرضها على الملك. قال المرحوم: نحن نقول إن الصحراء الغربية أرض مغربية وإسبانيا تدعي أنها وجدتها أرضاً خلاء غير منضوية تحت أي حكم أو دولة، وبالتالي فالصحراء الغربية في نظرها مستعمرة كباقي المستعمرات ينطبق عليها مبدأ تقرير المصير كما ينطبق على غيرها! ويضيف المرحوم عبد الرحيم: هناك إمكانية للطعن في هذه الدعوى والخروج من المأزق. ذلك أنه يمكن طبقاً للقوانين الدولية وللقوانين المنظمة الأممية أن نقدم طلباً إلى الأمم المتحدة نفسها نطلب فيه بأن تطلب رأي محكمة العدل الدولية في هذا الأمر، أن تفصل بين دعوى إسبانيا ودفوعات المغرب. ومع أننا لا نطمع في أن تنصفنا المحكمة مئة في المئة نظراً لاعتبارات متعددة، فإن إحالة القضية على محكمة العدل الدولية سينتج عنها تأخير «الاستفتاء»، إذ لا بد من وقت لكي يحضّر كل طرف ملفه ولا بد من وقت للمرافعات ثم لا

بد من وقت للقضاة كي يدرسوا الملف. وهكذا ـ يقول المرحوم ـ سنربح الوقت، ونحن في حاجة ماسة إليه.

بمثل هذه العبارات شرح لنا المرحوم فكرته قبل أن يقدمها لجلالة الملك. وقد نالت منه القبول والاستحسان فصدر الأمر بالعمل على تنفيذها. وهكذا رفعت الحكومة المغربية بتاريخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ طلباً إلى الأمم المتحدة تطلب فيه تحكيم محكمة العدل الدولية، الأمر الذي فاجأ خصوم وحدتنا الترابية. فعلاً، وجهت الأمم المتحدة في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ سؤالاً إلى هذه المحكمة مضمونه كما يلي: هل كانت الصحراء الغربية، قبل احتلال إسبانيا لها، أرضاً تابعة لإدارة المغرب وواقعة تحت سيادته أم أنها كانت أرضاً خلاء لا مالك لها؟ وقد طلب القرار الأممي الذي يخص طرح هذا السؤال من إسبانيا أن تكف عن القيام بأية مبادرة خاصة، أي أن توقف إجراء الاستفتاء. وكان هذا هو الكسب الأول، كسب الوقت.

رفعت القضية إذاً إلى محكمة العدل الدولية. وبدأ كل طرف يعد ملفاته. والأمر الأول الذي كان لا بد من الانشغال به هو موقف جيران المغرب الذين لا بد من أن تطلب محكمة العدل شهادتهم، والجيران المعنيون هم الجزائر وموريتانيا. أما حكام الجزائر فقد كانوا متواطئين مع إسبانيا كما ذكرنا، فلا مجال للانشغال بهم. وإذاً كان لا بد من كسب موريتانيا إلى جانبنا. ولكن كيف، والعلاقات معها «باردة» يكسوها ضباب كثيف من عدم الثقة من جانب المسؤولين الموريتانيين منذ أن كان المغرب يطالب بها؟

هنا أيضاً سيقوم المرحوم عبد الرحيم بوعبيد بمبادرة ستغير ميزان القوى لصالح المغرب. فعندما شارك المرحوم في الوفد المغربي لدى الأمم المتحدة التي كانت تناقش القضية، استطاع أن يقنع الوفد الموريتاني وبالتالي حكومته، على الوقوف إلى جانب المغرب. كانت الحكومة الموريتانية في وضعية حرجة إزاء مصير الصحراء الغربية، إذ كان عليها أن تختار بين جار هو المغرب، لم يتم بعد ترتيب علاقات معه بكيفية نهائية تبعث على الاطمئنان، وبين جار آخر هو دولة مصطنعة تسيرها إسبانيا والجزائر، وبقيام هذه الدولة ستصبح موريتانيا محاصرة، عملياً، من الشمال ومن الشمال الشرقي بالجزائر التي كانت منخرطة في سلك «الأنظمة الثورية» والتي لن تتردد بالتالي في قلب الوضع في موريتانيا نفسها وتنصيب دولة مصنوعة فيها. ولقد كان هذا الاحتمال وارداً

على الأقل في ذهن الموريتانيين لما خبروه في الحكام الجزائريين من ميولات إلى الهيمنة خلال السنوات السابقة.

كان المرحوم عبد الرحيم يدرك وقع هذه المعادلة الصعبة على الإخوة الموريتانيين. والحل الذي سيكون في صالح المغرب يكمن في تقديم ضمانات حقيقية لموريتانيا تزيل مخاوفها من جارها المغرب. وهكذا اقترح المرحوم أن تدخل موريتانيا كشريك في القضية لأن الصحراء لا حدود لها وسكان الصحراء الغربية كانوا يتنقلون بين المغرب وموريتانيا كما يتنقل الإنسان في وطنه. ولذلك ارتأى المرحوم عبد الرحيم أنه لا مانع من تلبية طلب الرئيس ولد داده بوضع الجزء المجاور لموريتانيا من الصحراء تحت إدارة الحكومة الموريتانية، وبذلك تنضم موريتانيا الشقيقة إلى المغرب فتدافع أمام محكمة العدل الدولية عن القضية نفسها مع المغرب. لا مانع لدى المغرب أن تتولى موريتانيا إدارة وادي الذهب كفاصل بينها وبين المغرب إذا كانت ترغب في هذا الفاصل. بل إن هذا الفاصل يمكن أن يتحول إلى وسيلة للاتصال بين المغرب وموريتانيا وذلك بإقامة تداخل اقتصادي وثقافي بين الدولتين في اتجاه المصلحة المشتركة. وافق الملك الراحل على هذا الاقتراح الذي رأت فيه الحكومة الموريتانية أنه سيجنبها الوقوع تحت ما تتوقعه من مشاكل لو نجحت إسبانيا والجزائر في اقتطاع الصحراء من المغرب. وحصل الاتفاق التاريخي بين المغرب وموريتانيا، الاتفاق الذي سيغير من معطيات القضية، بل من الخريطة السياسية في المنطقة كلها.

كان ذلك إذاً هو مضمون اتفاق نيويورك الذي سهر عليه المرحوم عبد الرحيم بعد موافقة جلالة المرحوم الحسن الثاني عليه. وقد رد المرحوم عبد الرحيم على من كان يرى في هذا الاتفاق «تنازلاً» عن حق المغرب في وادي الذهب فقال: «هناك من يقول إن هذه المناطق هي للمغرب لا لموريتانيا التي خلقت بالأمس. ونحن نعتقد أنه من الخطأ أن نسير اليوم في هذا الاتجاه. إن وطنية القرن العشرين وطنية متفتحة تأخذ بعين الاعتبار الوضع الدولي في القارة الإفريقية. إن التداخل بين المغرب وموريتانيا نأمل أن يتطور إلى قيام كونفدرالية بيننا وبينها»[1].

---

(١) محاضرة للمرحوم عبد الرحيم حول الصحراء نشرت في: **المحرر**، ١١/ ٣/ ١٩٧٥.

وهكذا تقدم المغرب وموريتانيا أمام محكمة العدل بخطة موحدة. وقد وضع المغرب ملفه لدى محكمة العدل الدولية يوم ٢٥ آذار/ مارس ١٩٧٥. ولم يكن من الممكن أن يستمر الحكام الجزائريون في التستر تحت الشعارات، لقد اضطروا إلى إعلان وقوفهم إلى جانب إسبانيا لدى محكمة العدل الدولية. وقد استغلت الجزائر وجود الأستاذ المحامي البجاوي الجزائري الجنسية عضواً في المحكمة فقام بكل ما يستطيع القيام بها لفائدة موقف حكومته. وهكذا أخذ يتضح مع الوقت أن الكسب المضمون الذي حصل عليه المغرب من تقديم القضية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي هو ربح الوقت. ولكن ربح الوقت ليس هدفاً في ذاته، إنما هو وسيلة تمكّن من التفكير والعمل في مجالات أخرى.



الفصل الثاني والثلاثون

من مسيرة الاتحاد بأكادير.. إلى المسيرة الخضراء
الاتحاد ينادي: لا بديل لجيش التحرير...

أولاً: لجنة تقصي الحقائق. . .
ومسيرة أكادير

ليس ثمة شك في أن «المسيرة الخضراء» التي نظّمها الملك الراحل الحسن الثاني ستبقى علامة بارزة في نضال المغرب شعباً وملكاً من أجل استكمال وحدة ترابه الوطني، ولن يكون بإمكان أي مؤرخ لهذا النضال تجاهل هذا الحدث التاريخي الذي كانت له أصداء عالمية واسعة، والذي يرجع إليه الفضل في ما حدث من نكسة في مناورات خصوم وحدتنا الترابية ومن تقدم على صعيد مسلسل نضال المغرب من أجل استرجاع صحرائه.

ذلك أمر لا شك فيه. ولكن مهمتنا هنا ليست كتابة التاريخ على الطريقة التي يسلكها التاريخ الرسمي. إن المجال هنا مجال الذكريات، مجال النبش في ملفات الذاكرة، من أجل إحياء ما يهمله التاريخ الرسمي عادة.

أصدرت الأمم المتحدة قراراً بتاريخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٤ يطلب من محكمة العدل الدولية ـ وفقاً لطلب المغرب ـ النظر في ما إذا كانت الصحراء الغربية قبل الاحتلال الإسباني مرتبطة بالمغرب، كما يؤكد هذا الأخير، أم أنها كانت أرضاً خلاء كما تدّعي إسبانيا؟ وفي إطار هذا القرار طلب المغرب وموريتانيا من الأمم المتحدة (١٥ ـ ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٧٥) إرسال لجنة لتقصي الحقائق في الصحراء ومحيطها لمساعدة محكمة العدل

الدولية. وعندما علمت الحكومة الجزائرية بذلك وجّهت الدعوة إلى اللجنة نفسها لتتقصى الحقائق عندها بوصفها جارة معنية. شكّلت الأمم المتحدة اللجنة المطلوبة، وكلفت بمهمة تقصّي الحقائق في الجهات المعنية في الفترة ما بين ٢٢ و٢٧ أيار/ مايو ١٩٧٥. وأن تبدأ بإسبانيا لتصل إلى المغرب يوم ٢٣ أيار/ مايو ١٩٧٥ وتنزل في أكادير. وبهذه المناسبة قرر الاتحاد الاشتراكي، في إطار تعبئة الجماهير الشعبية لإظهار إجماع الشعب المغربي على استرجاع صحرائه، تنظيم مسيرة شعبية كبرى في أكادير، وعقد مؤتمر إقليمي للاتحاد بالمناسبة نفسها تعبّر فيه الأقاليم الجنوبية عن موقفها من قضية وحدتنا الترابية.

هكذا صدرت جريدة **المحرر** يوم ٢٣ أيار/ مايو ١٩٧٥ وهي تعلن ما يلي على ثمانية أعمدة:

«في إطار التعبئة العامة لتحرير الأراضي المغتصبة:

الاتحاد الاشتراكي ينظم اليوم مسيرة شعبية بأكادير.

المؤتمر الإقليمي الاستثنائي بإقليم أكادير ينعقد تحت شعار النضال الملموس من أجل تحرير الصحراء».

وفي عدد الغد صدرت **المحرر** بالعناوين التالية على ثمانية أعمدة:

«مسيرة شعبية ضخمة ينظمها الاتحاد الاشتراكي أمس في أكادير.

المؤتمر الإقليمي الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي بأكادير يطالب بخوض حرب تحرير شعبية لاسترجاع أراضينا المغتصبة».

المؤتمر يشدّد على ارتباط العمل الجماهيري للتحرير بتصفية الجو السياسي وإقرار ديمقراطية حقيقية».

وقد وصف مراسلنا هذا الحدث الكبير ـ أعني مسيرة أكادير ـ فكان مما ورد في تقريره ما ملخصه:

نظم فرع الاتحاد بأكادير بمناسبة المؤتمر الإقليمي الاستثنائي مسيرة ضخمة انطلقت من مقر الاتحاد وعلى رأسها عبد الرحيم بوعبيد ومسؤولون اتحاديون وعدد كبير من قدماء المقاومين وجيش التحرير، إضافة إلى وفود من مدن آسفي وطنطان وكوليمين مع جماهير غفيرة من مدينة أكادير والناحية.

لقد جالت المسيرة معظم شوارع المدينة لتلتحق في النهاية بفندق الأطلس حيث كانت تقيم اللجنة المكلفة بتقصي الحقائق. وكانت الجماهير تهتف بشعارات التحرير من بينها «حرب التحرير الشعبية هي طريق الحرية».

أما البيان الذي أصدره المؤتمر الإقليمي، فبعد أن سجل مناورات الحكم الإسباني والحكم الجزائري، وبعد أن ذكر بالدور الذي قام به جيش التحرير المغربي في أواخر الخمسينيات من أعمال بطولية مكنت من تحرير أراضينا الصحراوية، باستثناء جيوب شاطئية احتمى بها الجيش الإسباني، وبعد أن أبدى تخوفه من المناقشات والمناورات التي تتخذ موضوعاً لها قضيتنا الوطنية، سجل إجماع الجماهير المغربية ومنظماته مؤكداً:

«أن تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب والمناطق المحتلة في الشمال لا يمكن أن يتم بالاعتماد على المساعي الدبلوماسية ومقررات المنظمات الدولية مهما كانت حججنا التاريخية والجغرافية والسياسية سليمة ومهما كانت مساندة القوى الديمقراطية والتحررية عبر العالم. ويؤكد أن هذا التحرير لن يتم إلا بتعبئة الجماهير الشعبية لمواجهة الاستعمار المباشر وغير المباشر وذلك بخوض حرب تحرير شعبية. كما يؤكد أن هناك ارتباطاً جدلياً ما بين تحرير المناطق المغتصبة وتحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية لضمان مساهمة الجماهير في وضع استراتيجية صحيحة... كما يطالب بالإسراع بتصفية الجو السياسي في البلاد بإطلاق سراح جميع المعتقلين... ويوجه نداءً حاراً للمواطنين بإقليم أكادير وطرفاية وأبناء الصحراء للعمل على تعبئة شعبية حقيقية لجماهير الأقاليم المتاخمة للصحراء المغتصبة وداخل الساقية الحمراء ووادي الذهب تعبئة في إطار الوطنية الصادقة والاختيار الديمقراطي الاشتراكي التحرري ويطلب من كل فروع الاتحاد الاشتراكي أن يشكلوا لجاناً لليقظة قصد الإعداد لمواجهة المستعمر وأعوانه»[1].

كانت لجنة تقصّي الحقائق قد زارت مدريد قبل مجيئها إلى أكادير، وصادف ذلك أن أعلنت محكمة العدل الدولية عن قبولها تعيين المغرب مندوباً عنه في المحكمة، وفي الوقت نفسه بدأت منظمة «الاتحاد الوطني الصحراوي» المنادية بمغربية الصحراء تقوم بمناوشات عسكرية ضد القوات

(١) يقول العارفون إن فكرة المسيرة الخضراء مستوحاة من المسيرة التي نظمها الاتحاد في أكادير.

الإسبانية وجماعة البوليساريو التي كانت قد سقطت في تلك الفترة أيضاً في حضن الحكام الجزائريين. . . في هذه الظروف التي يلفها غموض كثيف وبالضبط في اليوم الذي حدده الاتحاد لمسيرة أكادير (٢٣ أيار/ مايو ١٩٧٥) فاجأت الحكومة الإسبانية برئاسة فرانكو الجميع بتصريح تعرب فيه عن «رغبتها في الانسحاب من الصحراء بكيفية تلائم السكان وتسليمها إلى أي مطمح شرعي في البلدان المعنية في المنطقة، مع العمل على الحفاظ على مصالحها». وبعد أيام سيتضح الموقف عندما طرحت منظمة البوليساريو[٢] في ندوة بباريس، ولأول مرة، فكرة الانفصال عن المغرب وتكوين دولة مستقلة، وهو الموقف نفسه الذي عبّرت عنه المنظمة نفسها لبعثة تقصي الحقائق الأممية عندما زارت الجزائر وقادتها الحكومة الجزائرية إلى تندوف حيث كانت مخيمات البوليساريو. لقد تبين أن التحالف الإسباني الجزائري، فضلاً عمن يتفق معهما في الخفاء، سيشوش على رؤية محكمة العدل الدولية، وبالتالي فالقرار لن يكون حاسماً لفائدة المغرب، بل لا بد من أن يكون فيه «ولكن. . !». وقد صار ذلك شبه مؤكد بعد أن بعثت الأمم المتحدة إلى الصحراء لجنة لتقصّي الحقائق، والصحراء لا تزال تحت الإدارة الإسبانية، الأمر الذي أثار مخاوف المغرب. وقد تأكدت هذه المخاوف عندما تسرب مضمون التقرير الذي أعدته، وتبيّن أنه في غير صالح المغرب مئة في المئة.

ثانياً: الاتحاد يتحفظ ويؤكد:
لا بديل عن جيش التحرير. .

لم تمر سوى أسابيع حتى أخبرنا المرحوم عبد الرحيم، في المكتب السياسي، أن جلالة الملك الراحل قد أخبره عن نيته في تنظيم مسيرة سلمية،

(٢) معروف أن العناصر الأولى التي شكلت ما عُرف بجبهة البوليساريو كانوا من أبناء المناضلين الصحراويين الذين شاركوا في عمليات جيش التحرير المغربي بالصحراء سنة ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩. وقد عملت منظمة المقاومة وجيش التحرير على نقل هؤلاء الأبناء إلى الدار البيضاء للدراسة. ولما كبروا وصاروا شباناً جامعيين أخذوا يطالبون بتحرير الصحراء ويقومون بتحركات ومظاهرات في سبيل ذلك، فطاردتهم الشرطة زمن أوفقير وتعرض كثير منهم للقمع، ما حدا ببعضهم إلى الهجرة إلى ليبيا حيث تبنّاهم الرئيس القذافي بوصفهم ثواراً يطالبون بتحرير الصحراء من الاستعمار الإسباني. وعندما انتقل هؤلاء إلى الجزائر ليتمكنوا من العمل في الصحراء ضد القوات الإسبانية احتضنهم الحكم الجزائري فوقعوا تحت توجيهه وسلطته، فتحولوا إلى دعاة لانفصال الصحراء عن المغرب بدعوى «تقرير المصير».

تضم مئات الآلاف من أفراد الشعب المغربي رجالاً ونساءً، للعبور بصورة سلمية إلى الساقية الحمراء.

درسنا الفكرة وانتهينا إلى نتيجة وهي الطريقة الوحيدة المضمونة لاسترجاع أقاليمنا الصحراوية، الطريقة المعترف بها دولياً، هي حرب التحرير الشعبية، أي تكوين جيش للتحرير يحرر الصحراء من القوات الإسبانية، وقد كانت إسبانيا في وضعية مأزومة داخلياً بعد نجاح ثورة البرتغال وقيام تنظيم ثوري مماثل في إسبانيا نفسها (الأمر الذي سيجعل حداً لنظام فرانكو)، كما سيكون من مهام جيش التحرير قطع الطريق أمام تنظيم البوليساريو الذي صار واضحاً آنذاك أنه قد أصبح مرتهناً لحكام الجزائر.

قررنا إذاً إبلاغ جلالة الملك بعدم اقتناع الاتحاد بفكرة المسيرة وإلحاحه، في المقابل، على تأسيس جيش للتحرير يقوم بتحرير الصحراء وتصفية الاستعمار فيها على غرار ما حصل في المغرب في الخمسينيات وفي غيره من البلدان التي كانت مستعمَرة. استقبل الملك الراحل المرحوم عبد الرحيم الذي شرح له وجهة نظر الاتحاد في الاتجاه الذي اتخذته القضية في محكمة العدل الدولية والمناورات الإسبانية وتواطؤ الجزائر معها وإدخالها «البوليساريو» في المعادلة، البوليساريو الذي لم يعد يدّعي أن هدفه تحرير الصحراء من الاستعمار الإسباني بل لقد بات ينادي بدولة مستقلة... إلخ. وأبلغ المرحوم عبد الرحيم جلالة الملك أن الاتحاد لا يرى بديلاً من تكوين جيش للتحرير.

كان جلالة الملك الراحل واعياً لجميع هذه الأخطار والملابسات، ولكنه كان ينظر أيضاً من زاوية أوضاع وملابسات أخرى محتملة، فكان رأيه أنه ليس من الحكمة توزيع السلاح في الصحراء، فقد يرحل به بعض الناس إلى الشمال! ولذلك فهو يفضل انتظار النتائج الدبلوماسية والمضيّ في تنظيم المسيرة الخضراء.

أما نحن فقد كنا ننظر إلى المسيرة التي تضم مئات الآلاف من المغاربة، والتي سيكون عليها أن تقتحم الحدود، بوصفها سلاحاً ذا حدين: ذلك أنه من المحتمل جداً أن القوات الإسبانية ستعترض طريقها، وفي هذه الحالة سيكون على الجيش الملكي أن يهبّ للدفاع عن المواطنين العزل فكيف سيكون مصير هؤلاء وهم يعدّون بمئات الآلاف إذا حصل اشتباك حقيقي بين القوات المغربية

والقوات الإسبانية؟ ثم إن اقتحام الحدود بواسطة المسيرة لن يتعدى كيلومترات معدودة، إذ من المستبعد أن تصل المسيرة إلى العيون والسمارة وبوجدور! فماذا سيكون عليه الموقف إذا قامت الجزائر بمؤازرة من إسبانيا بدفع جبهة البوليساريو إلى استيلاء على المناطق التي لن تصلها المسيرة وأعلنت فيها عن دولتها؟ في هذه الحالة سيكون المغرب قد حرر بضع كيلومترات بواسطة المسيرة في مقابل دولة مصطنعة تساندها إسبانيا والجزائر وتستولي على معظم الأراضي في الصحراء؟

لهذه الاعتبارات وغيرها ولاطلاع الهيئات المسؤولة ومن ورائها الجماهير الشعبية على الأخطار التي تتهدد وحدتنا الترابية قرر المكتب السياسي استدعاء اللجنة الإدارية الوطنية للانعقاد قصد دراسة الموقف. بالفعل عقدت اللجنة الإدارية يوم ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ دورة استثنائية وأصدرت بياناً نشرته **المحرر** في اليوم التالي، إلى جانب نص التقرير التوجيهي القوي، والواضح جداً، الذي ألقاه المرحوم عبد الرحيم في أعضاء اللجنة. لقد ذكّر المرحوم بتطورات قضية الصحراء منذ الاستقلال، كما ذكّر بالظروف التي انخرط فيها الاتحاد في مسلسل استرجاع الصحراء، محللاً الوضعية كما كانت في تلك الظروف الحرجة، فأخبر اللجنة الإدارية بطلب المكتب السياسي بإنشاء جيش للتحرير تشرف عليه هيئة عُليا تضم عسكريين من الجيش الملكي وممثلين عن المقاومة وجيش التحرير وآخرين عن الأحزاب، هيئة تضع استراتيجية متكاملة للعمل السياسي والدبلوماسي والعسكري بواسطة جيش للتحرير. وقد أخبر المرحوم أعضاء اللجنة أن المكتب السياسي أعد مشروع بيان يعرضه عليهم للمناقشة والمصادقة. وجاء هذا البيان ضافياً يتناول مختلف التطورات التي كانت قد عرفتها قضية وحدتنا الترابية إلى ذلك التاريخ. وقد ركز بالخصوص على اقتراح تكوين هيئة وطنية للتحرير الوطني وتشكيل جيش التحرير. . . وقد نشرت **المحرر** ذلك البيان تحت عناوين منها:

اللجنة الإدارية الوطنية للاتحاد: «لندخل معركة التحرير فوراً، فالوقت لا يرحم، وليتحمّل الجميع مسؤوليته.

الأخ عبد الرحيم يقول: رغم المأزق الحالي يمكن إنقاذ الموقف بالدخول فوراً في معركة التحرير».

وتتوالى الأيام بسرعة وتطورات القضية تسير باتجاه معاكس: مناورات،

تحالفات، تصريحات. . . كلها تنال من حق المغرب في استرجاع صحرائه واستكمال وحدة أراضيه. ويطلب المرحوم عبد الرحيم مقابلة جلالة الملك ليؤكد له أن الطريق الوحيدة لتحرير الصحراء بعد التطورات الأخيرة هي تكوين جيش التحرير. كما أعرب المرحوم لجلالته عن استعداد الاتحاد الاشتراكي لتأسيس جيش للتحرير تحت مسؤوليته يكون تحت المراقبة المباشرة للجيش الملكي. لكن رد جلالته كان أن القوات المسلحة الملكية مستعدة للتدخل عندما يقتضي الأمر ذلك، وأنه لا بد من تنفيذ المسيرة أولاً.

استدعى المكتب السياسي اللجنة الإدارية الوطنية مرة أخرى لعقد اجتماع طارئ يوم السبت ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥. كان الهدف من الاجتماع إخبار المناضلين والرأي العام الوطني بالتطورات المستجدة. وعلى رأسها اطلاع الاتحاد على وثيقة خطيرة قدمت إلى الأمم المتحدة تكشف عن المخطط الذي اتفقت عليه إسبانيا مع حكام الجزائر بخصوص صحرائنا المغتصبة. وهذه الوثيقة عبارة عن بيان وجّهته إلى الأمين العام للأمم المتحدة المجموعة التي كانت تسمى بـ «مجموعة الكويرة» المنتمية إلى البوليساريو والتي اضطرت إلى الفرار إلى دكار بعد القمع الوحشي الذي تعرض له أفراد من البوليساريو احتجوا على استحواذ الشرطة السياسية الجزائرية على قضية الصحراء.

ونشرت **المحرر** نص الوثيقة ولخّصت مضمونها في عناوين كبيرة جاء فيها: «وثيقة تفضح أسرار وخطورة معاهدة التواطؤ بين الحكام الجزائريين والفاشية الإسبانية. معاهدة عسكرية ضد المغرب في الشمال ومن أجل الحماية العسكرية لكيان مصطنع في الصحراء. توزيع الغنيمة اقتصادياً بين الجزائر وإسبانيا من حيث المعادن والصيد البحري. توفير ممر للجزائر إلى المحيط الأطلسي عبر الساقية الحمراء من أجل نقل حديد تندوف. موظفون سامون جزائريون مستعدون للإدلاء بشهادتهم أمام الهيئات الدولية. استحواذ الشرطة العسكرية الجزائرية على البوليساريو».

ثالثاً: الاتحاد مستعد لتكوين جيش للتحرير يتحمل مسؤوليته

خصص المرحوم عبد الرحيم خطابه لشرح هذه الوثيقة الخطيرة. كما أخبر اللجنة الإدارية عن توقيع اتفاق في العيون بين المدعو ولد سيدنا والوالي زعيم البوليساريو على مقاومة المغرب. وأن عناصر من البوليساريو أخذت تحل محل

القوات الإسبانية. ثم تعرض للوثيقة المشار إليها فلخص مضمونها وشرح أبعادها وانتهى إلى القول:

«إننا في سباق مع الزمن والموقف يتطلب الدخول فوراً في معركة التحرير». وأضاف: «إن الموقف جِدّ حرج ولم يعد يتحمل الانتظار. إننا نعتقد أن المعركة ستطول. ولكن ينبغي أن تبدأ من اليوم. إننا نؤكد بأن جيش التحرير هو الجهاز الذي سيقوم بما يمكن إنجازه في ظرف وجيز جداً، وأنه لا بديل لهذا الحل. وإذا كانت هناك حلول مقدمة وفيها فعالية فإننا لا يمكن إلا أن نساندها وأن نعمل على نجاحها ولكن لحد الساعة لم تظهر أية حلول أخرى مقنعة، حلول من شأنها أن تضعف الجيش الاستعماري وتحبط مخططه في المدى القريب. لذلك، فإننا نطالب بتكوين جيش التحرير في أقرب وقت. إن الظرف مُواتٍ جداً خصوصاً واتخاذ مبادرات ضد الجيش الاستعماري ستخلق ظروفاً مواتية داخل إسبانيا نفسها وتجعل الطامعين يكشفون عن مخططاتهم ونيّاتهم الحقيقية في وقت تتم فيه مداولات الأمم المتحدة حول شعار «تقرير المصير». إننا مقتنعون كل الاقتناع بضرورة الاستعجال وتكوين جيش التحرير فوراً. ونعتقد أن تأسيس جيش التحرير يطرح المسؤولية التاريخية. ونضيف بأن إلحاحنا على هذا الحل لا دافع له سوى الغيرة على بلادنا وتوفير شروط الانتصار الذي هو انتصار وطننا وشعبنا بأجمعه. ونؤكد للجميع أنه ليس لدينا نيّات ولا حسابات حزبية ضيقة. ومن هذا الإطار، ونظراً لضخامة المسؤولية المطروحة على عاتق كل مواطن في هذه البلاد، فإن الاتحاد الاشتراكي يؤكد أنه لا يتردد في القول بأنه لو أتيحت الفرصة لتحمل مسؤوليته في هذه المهمة الوطنية الكبرى، ولو مكّنته الدولة من الوسائل المادية الضرورية لما تردد في تحمل مسؤولية تكوين جيش للتحرير، ولما تردد في القبول المسبق بجميع المتطلبات والتضحيات التي يستلزمها الكفاح التحريري». ثم أضاف «وأؤكد أننا مستعدون لتحمل كل المسؤوليات التي يقتضيها تحرير أراضينا المغتصبة».

تلك فقرات من خطاب المرحوم عبد الرحيم في اللجنة الإدارية الوطنية المنعقدة يوم السبت ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥[٣].

(٣) نشر في: **المحرر**، ١٢ ـ ١٣/ ١٠/ ١٩٧٥.

رابعاً: محكمة العدل الدولية تقول:
نعم... ولكن!

وتأتي التطورات اللاحقة بعد أيام فقط لتؤكد صحة توقعات الاتحاد وصدق مخاوفه! فقد وضعت اللجنة الأممية لتقصّي الحقائق تقريراً ألحّت فيه على «ضرورة استشارة السكان ليقودوا مستقبلهم حسب طرق قد تحددها لجنة أممية أخرى». وكان ذلك في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥! وقد أعقبه مباشرة (يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر) قرار لمحكمة العدل الدولية تقول فيه: نعم... ولكن! نعم: «الصحراء لم تكن أرضاً سائبة، هناك علاقات بيعة لبعض القبائل إزاء سلطان المغرب»، لكن: «ليست هناك علاقات سيادة ترابية قد تؤثر على تطبيق مبدأ تقرير المصير وتعبير السكان عن إرادتهم».

كان هذا الموقف المزدوج من طرف محكمة العدل الدولية منتظراً، ولذلك جاء رد فعل المغرب مباشرة بعد الإعلان عنه رسمياً: فقد ألقى جلالة الملك الراحل خطاباً تاريخياً على أمواج الإذاعة والتلفزيون، أعلن فيه أن اعتراف محكمة العدل الدولية بوجود روابط بيعة بين ملك المغرب وأهل الصحراء يبرر تنظيم مسيرة شعبية إلى هذه الصحراء. كان ذلك مساء يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، مباشرة بعد إعلان محكمة العدل الدولية قرارها.

كانت المسيرة حدثاً شعبياً عظيماً برهن من خلاله الشعب المغربي عن تشبثه بمغربية الصحراء. ومع ذلك لا بد من القول إننا في الاتحاد الاشتراكي لم نكن نرى أنها يمكن أن تقوم مقام جيش التحرير، وأن ما سيحدث خلال المسيرة أو بعدها ليس معروفاً ولا ممكناً توقّعه. ولكي يظهر الاتحاد تحفّظه إزاء التطورات السياسية والعسكرية التي ستفرض نفسها بعد المسيرة قرر المكتب السياسي عدم الدخول في منافسة مع الأحزاب الأخرى التي قفزت إلى الواجهة بمناسبة المسيرة، ولذلك لم يرسل وفداً حزبياً رسمياً، بل اكتفى بدعوة مناضليه وجماهيره للمشاركة الفردية المكثفة في المسيرة. وهذا ما حدث فعلاً. أما على صعيد المكتب السياسي، فلم يشارك سوى الأخ محمد منصور بصفته الشخصية. وقد أدلى عند عودته بتصريح لجريدة **المحرر** قال فيه: «بعد نداء الاتحاد بشأن التطوع للمسيرة تسجلت مثل المواطنين لأن حزبنا لم يشكّل وفداً رسمياً»[٤].

---

(٤) **المحرر**، ١٧ ـ ١٨/ ١١/ ١٩٧٥.

انطلقت المسيرة فعلاً يوم ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ كما كان منتظراً، وأحدثت رجّة إعلامية كبرى، في إسبانيا وفي العالم أجمع، فكان لا بد للحكومة الإسبانية من أن تردّ الفعل. وقد تمثل رد فعلها في ما هددت به من قبل في رسالة إلى الأمم المتحدة من أنها ستسلم إدارة الصحراء إلى «أي مطمح شرعي». وبالفعل سلّمتها إلى المغرب وموريتانيا بموجب اتفاقية أبرمت بين البلدان الثلاثة في مدريد بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥ وقد تم ذلك في إطار من الشرعية الشعبية تمثلت في حضور أغلبية «الجماعة» التي هي بمثابة برلمان لسكان المنطقة. ثم بدأت إسبانيا في إجلاء قواتها، بينما أخذ المغرب في إرساء إدارته في الساقية الحمراء. أما وادي الذهب فقد تسلمته موريتانيا.

الفصل الثالث والثلاثون

الاتحاد طالب باللامركزية في الصحراء منذ عام ١٩٧٦

أولاً: حصار دبلوماسي وحرب استنزاف. . .

لم تمنع التطورات والمظاهر التي رافقت المسيرة الخضراء وتلتها الجهات الأخرى، من مواصلة التحرك ضد حق المغرب في استرجاع صحرائه، بل لقد أخذ يتضح يوماً بعد يوم أن انسحاب إسبانيا من الصحراء لم يكن من أجل إرجاع الحق إلى أهله بل كان يحمل في طياته مؤامرة خطيرة على هذا الحق. لقد أبرز خصوم وحدتنا الترابية جبهة البوليساريو كجبهة تحرير «أرغمت قوات الاحتلال الإسبانية على الانسحاب»، و«تناضل» ضد ما أسمته «احتلال المغرب». ثم أعلنت هذه الجبهة عن قيام ما سُمي بـ «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية» بمباركة، بل تحت حضانة وبتوجيه من حكام الجزائر، وكان ذلك يوم ٢٧ شباط/ فبراير ١٩٧٦. . وبسرعة البرق أصبح لهذه الجمهورية ممثلون في عواصم العالم وسفارات تموّلها وتوجهها وتقدمها للعالم وللمحافل الدولية الحكومة الجزائرية التي دخلت بالمكشوف في عملية مواجهة المغرب.

وتوالت تحديات الحكم في الجزائر للمغرب على الصعيدين الدبلوماسي والعسكري وشنتها عصابات البوليساريو المسلحة بأحدث الأسلحة بتدعيم مكشوف من القوات الجزائرية حرب استنزاف قاومتها القوات الملكية المغربية بكل ثبات وصبر في أرضية لم تكن قد اعتادت عليها من قبل ولم

يكن لديها من السلاح الملائم ما يكفي. وأصبح الوضع يتأزم يوماً بعد يوم على الصعيدين العسكري والدبلوماسي.

كان لا بد إذاً من استدعاء اللجنة الإدارية الوطنية للاتحاد لاطلاعها على تطورات الموقف واتخاذ ما يلزم من القرارات. اجتمعت اللجنة يومي ١٧ و١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، وقد استهلت أشغالها بالاستماع كالعادة إلى تقرير المكتب السياسي الذي ألقاه المرحوم عبد الرحيم الذي عرض فيه مستجدات الوضع. ومن جملة ما ورد في هذا التقرير قوله:

«ولا أخفي عليكم أننا قبل الإعلان عن المسيرة طالبنا بتكوين جيش شعبي للتحرير يتحمل كل مسؤولياته وأعطينا الدليل بالنسبة لإخواننا أننا ربطنا فعلاً ما تتوق إليه جماهيرنا في المغرب بما لا زالت تريده إلى الآن لأن قضية التحرير وتوحيد التراب الوطني ليست وليدة ١٩٧٤. إنها المشكل الجوهري الذي بقي مطروحاً في بلادنا والذي يثبت عدم استكمال تحريرها وعدم تصفية الوجود الاستعماري في المغرب».

ثم أبدى تحفظات ومخاوف من التطورات المتتابعة وما يحاك ضد المغرب في الخفاء.

ولم يمرّ إلا أسبوع واحد حتى أخذت تلك التخوّفات تتأكد! فقد أعلن الرئيس الجزائري المرحوم هواري بومدين في تصريح له لجريدة **لومتانيتي** الفرنسية، أعلن أن: «الصحراء جزء من منطقة أمن الجزائر»، ثم قارن المغرب بإسرائيل، واصفاً وجوده في الصحراء بـ «احتلال توسعي»[1]، كما أعلن عن رفضه لبناء المغرب العربي على أساس الدول، مكرراً الشعار الذي كان قد رفعه قبل ذلك، شعار: «بدلاً من مغرب الدول مغرب الشعوب»!

وتزامن مع ذلك كله تكثيف جبهة البوليساريو لعملياتها داخل الصحراء، تلك العمليات الرامية إلى تهجير السكان بالقوة إلى تندوف. وبدلاً من أن تتبنى الإدارة المغربية الحديثة العهد بالمنطقة سياسة تُشعر السكان فعلاً بأنهم قد تحرروا من الحكم الأجنبي، أخذت تُمارس في الأراضي المسترجعة «السياسة الأمنية» نفسها التي سلكها أوفقير من قبل والتي دفعت بالشباب

---

(١) **لومتانيتي**، ٢١/ ١١/ ١٩٧٥، ونقلته **المحرر**، ٢٥/ ١١/ ١٩٧٥.

الصحراوي في أوائل السبعينيات إلى الهروب إلى الجزائر. وكان ذلك مما سهّل على البوليساريو عملية تهجير السكان إلى تندوف.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى أخذ الحكم في الجزائر يكثف من خلال البوليساريو هجماته المسلحة على صحرائنا المسترجعة في حرب استنزاف مكشوفة. وقد تتورط القوات الجزائرية مباشرة في هجوم سافر على حامية أمغالا، ما اضطر معه الملك الراحل إلى توجيه رسالة إلى الرئيس بومدين يخيّره فيها بين الحرب والسلم، مؤكداً أن المغرب لن يقبل حرب استنزاف وحيدة الجانب.

ثانياً: الاتحاد يقترح اللامركزية في الصحراء...

وبالنظر إلى هذه التعقيدات استدعى المكتب السياسي اللجنة المركزية للانعقاد يوم ٥ نيسان/ أبريل ١٩٧٦ للنظر في أمر المشاركة في الانتخابات الجماعية من جهة، وفي المستجدات التي تعرفها قضية الصحراء من جهة أخرى. والجدير بالذكر هنا أن المرحوم عبد الرحيم ربط قضية الصحراء بقضية الديمقراطية، مقترحاً قيام نوع من اللامركزية في أقاليمنا الصحراوية. قال في تقريره إلى اللجنة المركزية في ما يخص قضية الصحراء:

«... وبطبيعة الحال يجب علينا أن نعطي لإخواننا الصحراويين صورة عن المغرب غير الصورة التي يعرفونها اليوم، صورة التي تجعلهم يطمئنون على مستقبلهم. نعم إن على إخواننا في الصحراء أن يندمجوا في الشعب المغربي في كفاحاته، ولكن ليس من السهل التغلب على الرواسب التي خلفتها ثمانون سنة من الفراق. وفي هذا الإطار نرى أنه يجب التفكير منذ الآن في نوع من اللامركزية الواسعة التي يجب إقامتها في الصحراء، تجعل سكانها يقتنعون بأنهم يمارسون بكل اطمئنان صنع مستقبلهم كجزء لا يتجزأ من الشعب المغربي. إننا إذا فعلنا ذلك سنضع حداً للدعايات المغرضة التي تشوّه نيات الشعب المغربي. إن إقامة نظام لامركزي ديمقراطي في الصحراء شيء أساسي وضروري لأن الوضع الجغرافي والاقتصادي والبشري يفرض ذلك»[٢].

---

(٢) **المحرر**، ٦/ ٤/ ١٩٧٦.

ومن الجدير بالإشارة أن جريدة **العلم** انتقدت اقتراح المرحوم عبد الرحيم، وقالت عنه إنه «فكرة خطيرة»، وإنها «من إملاء الحزب الاشتراكي الفرنسي»، وإنها «كلام مصنوع»... إلخ. وفي اليوم التالي لنشر مقالة **العلم**، كتبتُ مقالة افتتاحية مطولة في **المحرر** للرد عليها(٣). ونظراً للطابع السجالي لتلك المقالة نقتصر هنا على الفقرات التي تشرح موقفنا، وهي كما يلي:

«١ ـ إن الصحراء كانت دائماً، وستظل دائماً مغربية، ولكن هناك واقعاً تاريخياً جغرافياً اجتماعياً لا يمكن نكرانه وإلا كنا كمن يدفن رأسه في الرمال، والصحراء مليئة بالرمال.

أ ـ فمن الناحية التاريخية كانت الصحراء المغربية تابعة للسلطة المركزية. كان السلطان يعين نائباً عنه هناك يكلّفه مع المواطنين الصحراويين بالسهر على الأمن والقيام بمختلف الواجبات الوطنية، سواء تعلق الأمر بصد هجمات المعتدين أو بجمع الضرائب والالتزامات أو بتقديم البيعة وتجديدها، أي الإعلان عن الولاء والتبعية للوطن، للمغرب ككل، أي الإقرار بسيادة السلطان هناك في الصحراء حين يصبح مجسّداً للسيادة الوطنية ككل. وفي ما عدا ذلك كانت هناك لامركزية تفرضها طبيعة المنطقة. نعم كان هذا شأن كثير من المناطق النائية في المغرب قبل الحماية، وكان ذلك سمة من سمات الدولة في القرون الوسطى. والدولة الحديثة تختلف عن الدولة الوسطوية بإحلال المركزية محل اللامركزية. ولكن هناك مركزية ومركزية! هناك المركزية الاستغلالية الاستبدادية، وهناك المركزية الديمقراطية.

ب ـ من الناحية الجغرافية لا أحد ينكر أن إقليمنا الصحراوي واسع شاسع تستحيل مراقبة كل نقطة ترابية منه من طرف السلطة المركزية مهما بلغ عدد موظفيها ورجال الأمن العاملين بإمرتها. فلا يمكن إذاً مقارنة إقليمنا الصحراوي بأقاليم الشمال كإقليم طنجة. إن الإقليم الصحراوي صحراء مترامية الأطراف قليلة العمران، صعبة المواصلات فكيف يمكن عملياً السيطرة مركزياً على إقليم من هذا النوع؟

ج ـ ومن الناحية الاجتماعية ما زال معظم سكان الصحراء المغربية بدواً

---

(٣) **المحرر**، ١١ ـ ١٢/ ٤/ ١٩٧٦.

رحلاً يتنقلون بإبلهم وخيامهم في هذه الصحراء المترامية الأطراف، تنتظمهم نظم وعادات وتقاليد وأعراف هي نسيج وحدتهم الاجتماعية. إنهم وحدة في كثرة وكثرة في وحدة. فهل يمكن للحاكم المركزي أو لمساعديه أن ينتقل مع هؤلاء المواطنين الذي يرحلون بخيامهم وإبلهم باستمرار عبر مسافات طويلة؟ إن الحياة الاجتماعية والاقتصادية والبشرية في الصحراء تشكل نمطاً خاصاً: لا يمكن مثلاً منع الصحراويين في إقليمنا المسترجع من الاتصال بالمصاهرة أو بالتجارة أو بغيرها مع السكان الصحراويين في موريتانيا أو في الجزائر، ولا يمكن إقامة حدود جمركية، ولا يمكن الإشراف على الحدود التي تربطنا مع الجزائر وموريتانيا إشرافاً تاماً. ومن يدّعي ذلك فهو يجهل طبيعة الصحراء بسكانها وإبلها ونوعية المواصلات السائدة فيها.

د ـ ومن هنا ضرورة نوع من اللامركزية الإدارية. فأهل الصحراء أعرف الناس بشعاب الصحراء وتنقلات سكانها وعلاقاتهم ببعضهم. والموظف الذي يرسل إلى الصحراء لن يتمكن من القيام بواجبه إلا إذا اندمج هو نفسه في حياة الصحراء، أي إلا إذا أصبح هو نفسه صحراوياً. فهل تعترض الزميلة **العلم** على إسناد الوظائف الإدارية للمواطنين الصحراويين في إقليمنا الصحراوي؟ بطبيعة الحال لا نطالب بذلك الآن. فالوضعية هناك ما زالت تعاني تشويشَ الجيران، ولكن لا بد من هذا بعد أن تستقر الأمور نهائياً.

٢ ـ ونأتي الآن إلى الناحية الاقتصادية، وهي الأهم. وهنا لا بد من شيء من الصراحة. إن المغرب، و**العلم** تندد بهذا كل يوم، يعاني كمشة من المضاربين والسماسرة و«الخطافين» الذين يريدون أن يستظلوا بظل شعار «الليبرالية» ولا يمانعون، بل يرغبون في أن يطلق عليهم اسم «البورجوازية الوطنية»، هؤلاء ينهبون خيرات الشعب ويتصرفون فيها في ميادين غير منتجة، ميادين الاستهلاك الرفيع (اللوكس)، وتهريب الأموال إلى الخارج و... و...

فهل تقبل **العلم** أن تمتد أيدي هؤلاء إلى صحرائنا المسترجعة ليمتصوا خيراتها ودماء سكانها، مثلما فعلوا في المناطق الأخرى باسم المركزية أو مساعدة النظام الإداري والاقتصادي المركزي القائم الآن؟ وهل نسيت **العلم** أن الدولة نفسها عمدت في السنين الأخيرة إلى تقسيم البلاد إلى مناطق اقتصادية وبناء التنمية على أساس تصاميم جهوية؟ لا شك أن **العلم** تنتقد الشكل الذي تقرر وتنفّذ به هذه التصاميم، ونحن معها في ذلك، لأنها تصاميم لا تصدر عن إرادة السكان المحليين الذين لا يساهمون في إقرار الاختيار والسهر على

تنفيذها والمساهمة الفعالة النشطة في إنجازها. لماذا؟ أليس ذلك راجعاً إلى أن التصاميم الجهوية تُملى من فوق وتخضع للمركزية الاستغلالية؟ إن السؤال الوحيد المطروح هو التالي: هل سنترك إقليمنا الصحراوي سقط فريسة يمتص دمها كمشة من التجار والمضاربين والسماسرة وأصحاب المشاريع «الليبرالية» خارج الصحراء وداخلها، داخل المغرب وخارجه، أم أنه من الواجب علينا أن نفكر منذ الآن في تجنيب إقليمنا الصحراوي السقوط في حبائل هؤلاء كما سقطت فيها مختلف المناطق المحررة منذ ١٩٥٦؟

«. . . حاصل الكلام أن مسألة المركزية واللامركزية يجب أن ننظر إليها من زاوية الاستغلال وعدم الاستغلال. إن اللامركزية المتفتحة التقدمية هي التي بمقدورها أن تحمي الجماهير الشعبية من الاستغلال. . ».

الفصل الرابع والثلاثون

قضية الصحراء...
في أبعادها الداخلية والخارجية

تحت عنوان: «الأخ محمد عابد الجابري يدشن البرنامج الجديد لنشاط الاتحاد بمحاضرة حول «موضوع «قضية الصحراء: معطيات الوضع الراهن»» نشرت **المحرر**، نص المحاضرة التي كنت قد ألقيتها قبل ذلك بأيام في سينما روايال بالرباط. وقدّمت لها **المحرر** بالفقرة التالية: «ألقى الأخ محمد عابد الجابري عشية يوم الخميس الماضي محاضرة في موضوع «قضية الصحراء: معطيات الوضع الراهن»[1]، مدشناً بذلك السلسلة الجديدة للعروض الجماهيرية التي قرر الاتحاد الاشتراكي القيام بها خلال هذا الربيع، ومواصلاً بذلك العمل الدائب الذي ما فتئ يقوم به لطرح وتوضيح مختلف القضايا التي تهمّ بلادنا في الوقت الراهن».

وفي ما يلي نص هذه المحاضرة.

أولاً: الصحراء... القضية

«أيها الإخوان،

قد يتساءل الكثير منكم: لماذا الحديث عن الصحراء الغربية كقضية وهي الآن جزء لا يتجزأ من التراب الوطني؟ لقد تركزت الإدارة المغربية في جميع المراكز السكنية بهذه الصحراء وقسمت إلى أقاليم ثلاثة تم تنصيب عمالها

---

(١) **المحرر**، ٢٧/ ٤/ ١٩٧٦.

وهي الآن تبني هياكلها الإدارية وربما الاقتصادية والاجتماعية. وأكثر من هذا وذاك تم التوقيع على اتفاقية الحدود الصحراوية بين المغرب وموريتانيا وعلى اتفاقية أخرى مكملة للأولى ومرتبطة بها، اتفاقية التعاون المشترك لبناء الأقاليم الصحراوية، الساقية الحمراء ووادي الذهب، بناء مشتركاً، أضف إلى ذلك كله أن المغرب أعلن مراراً أن ملف الصحراء قد أغلق، فلماذا الحديث إذاً عن الصحراء؟ وهل ما زالت تشكل قضية أو مشكلة؟

هناك حقيقة يجب أن نضعها نصب أعيننا، وهي أن مشكل الصحراء قد تطور من مشكل جزء من الأرض المغربية كان إلى عهد قريب تحت السيطرة الإسبانية، إلى مشكل الأخطار التي تتعرض لها وحدة وطننا في الصحراء ذاتها! من مشكل استعماري صرف إلى مشكل عدوان من الجيران، عدوان متواصل يهدد بانفجار عامّ. في هذا الإطار يقوم المغرب الآن بتحركات دبلوماسية واسعة حيث ينتقل رؤساء الأحزاب والوزراء عبر القارتين الافريقية والآسيوية وكذلك الأوروبية لشرح هذه الحقيقة لرؤساء الدول والحكومات بها. ومن واجبنا أن نقوم بالعمل نفسه داخل بلادنا وأمام جماهير شعبنا، لا لكسب التأييد، فالشعب المغربي كله مجند للدفاع عن وطنه، بل لجعل جماهير شعبنا تدرك بوعي حقيقة الوضع القائم وملابساته وآفاقه التي تفرض نفسها عليه أو التي يجب أن يفرض هو على الواقع الراهن. وإذاً فما زال هناك مجال للحديث عن الصحراء، وربما بشكل أكثر إلحاحاً لأن القضية هذه المرة لا تخص منطقة مستعمرة من ترابنا الوطني، بل تخص وحدة هذا التراب نفسه وتمسّ مستقبل المغرب العربي كله.

فما هي عناصر القضية كما تبدو الآن من خلال المعطيات الراهنة؟ ما هي الاحتمالات الممكنة بالنسبة إلى المستقبل؟

ثانياً: أبعاد القضية . . .

لقد اكتست قضية صحرائنا المسترجعة منذ أن طرحها المغرب بكيفية جدية ملحّة قبل عامين ثلاثة أبعاد رئيسية: بُعد دولي، وبُعد مغربي ـ عربي، بالإضافة إلى بعدها الوطني الداخلي.

١ ـ البعد الدولي: كانت القضية في أصلها، سواء يوم كان جيش التحرير المغربي يخوض معارك مظفرة ضد القوات الإسبانية في أواخر

الخمسينيات أو عندما طرحتها الحكومة المغربية على أنظار هيئة الأمم المتحدة، قضية واضحة تماماً، قضية وجود استعماري في جزء من ترابنا الوطني. لقد طرح المغرب يومذاك هذه القضية بمفرده سواء على ساحة المعركة أو في أروقة الأمم المتحدة قبل أن يكون هناك وجود للجزائر كدولة ولا لموريتانيا كدولة. كان الاستعمار يحيط بنا من كل جانب: من الشرق الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ومن الجنوب الاستعمار الفرنسي الممتد على موريتانيا، والاستعمار الإسباني في الساقية الحمراء ووادي الذهب.

لقد كان طرح المغرب لقضية الصحراء ومنذ عام ١٩٥٣ جزءاً من القضية العامة، قضية الاستقلال. واكتسى هذا الطرح منذ البداية بعدين: بُعد سياسي دبلوماسي، وبُعد نضالي وطني تطور إلى حرب تحريرية وطنية. وإذا كان العمل في ساحة المعركة قد توقف في أوائل الستينيات بتصفية جيش التحرير في الظروف والملابسات المعروفة، فلقد استمر المغرب في طرح القضية على الأمم المتحدة، وكان لا بد أن يطلب المغرب من الدولتين الشقيقتين الجزائر وموريتانيا مساندتهما قبل أن يطلب المساندة من أية دولة أخرى شقيقة أو صديقة. لقد كان الخصم في ذلك الوقت واضحاً: إنه الاستعمار الإسباني وحده. لقد قبل المغرب يومذاك مبدأ تقرير المصير. ربما يمكن أن يكون هذا القبول، قبول المغرب مبدأ تقرير المصير في الصحراء، موضوع مناقشة ومعارضة على الصعيد الوطني، ولكن على الصعيد الخارجي كان الأمر واضحاً:

ـ إن قبول المغرب مبدأ تقرير المصير في الصحراء، وهو يواجه خصماً واحداً، هو الدولة المستعمرة وحدها، كان يعني قبول مسطرة دولية، الهدف الوحيد منها تصفية الوجود الاستعماري في المنطقة، وبالتالي الرجوع إلى الوطن. ذلك لأنه لم يكن هناك في ذلك الوقت أي طرف ينادي باستقلال الصحراء.

ـ فإسبانيا كانت تعتبر أرضنا الصحراوية جزءاً من ترابها ولم تطرح في ذلك الوقت مسألة منح الاستقلال للصحراء بشكل من الأشكال.

ـ ولم يكن هناك في ذلك الوقت ما يُسمى الآن بالبوليساريو، أي لم يكن هناك داخل الصحراء من ينادي بالاستقلال أو يفكر فيه. كان الاختيار الوحيد الموضوع هو إما قبول الاستعمار وإما التحرر منه والرجوع إلى الوطن

الأب. وقد اختار مواطنونا بالصحراء بطبيعة الحال التحرر من الاستعمار والعودة إلى الوطن وبرهنوا عن إرادتهم هذه بكفاحات تراوحت ما بين مظاهرات وأعمال عنف أخرى، مما كانت نتيجته خروج آلاف من اللاجئين إلى الجزء المحرر انضافوا إلى اللاجئين الذين غادروا الصحراء بعد تصفية جيش التحرير.

ولقد كانت إسبانيا نفسها مقتنعة بهذا المصير للصحراء، أي رجوعها إلى المغرب، ولذلك أبدت استعدادها في وقت من الأوقات لتسليم الصحراء للمغرب مقابل تنازله عن سبتة ومليلية، فرفض المغرب هذه المساومة وما كان له إلا أن يرفض.

وإذاً لقد كانت القضية واضحة، قبل اكتشاف الفوسفاط وبعده، فكيف تعقدت الأمور؟ وكيف خرجت إلى الوجود حكاية الأطراف المعنية، أو الأطراف المهتمة؟ وبعبارة أخرى، كيف نشأ «مشكل الصحراء»؟

إن المشكل في الحقيقة ليس مشكل الصحراء، بل هو مشكل الحدود مع الجزائر، وبالذات مشكل تندوف. والحكام الجزائريون هم الذي عملوا ويعملون على تحويل الحدود إلى «مشكل الصحراء». ومن هنا اكتست القضية بعداً آخر، على صعيد المغرب العربي.

٢ ـ البعد الإقليمي: إن الخلاف بين المغرب والجزائر معروف دولياً بخاصة منذ ١٩٦٣، وهو خلاف طرح على صعيد المغرب العربي منذ الاستقلال خصوصاً منذ عام ١٩٦١. ولا أحد يجادل، وحتى المسؤولين الجزائريين أنفسهم، في أن فرنسا كانت قد اقتطعت أراضي شاسعة من الجنوب الشرقي المغربي وضمتها إلى إدارتها الاستعمارية في الجزائر لأسباب استراتيجية واقتصادية وسياسية. ولا أحد يجهل اليوم الاتفاق المبرم بين الحكومة المغربية والحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية حول الطريقة التي يجب أن تعالج بها قضية الحدود بين البلدين. المهم هو أن المغرب تقاعس لهذا السبب أو ذاك عن المطالبة العملية باسترجاع المناطق التي سلختها منه الإدارة الاستعمارية في الجزائر. وفي الوقت نفسه حرص على أن يظل ملف الحدود مفتوحاً حتى بعد الاتفاقية المعروفة باتفاقية إفران التي بقيت معلقة بموافقة البرلمان المغربي. لقد كان تعليق الاتفاقية المذكورة بموافقة البرلمان

المغربي مصدر خوف وانزعاج من طرف الحكام الجزائريين، ولذلك عملوا ما في وسعهم للإبقاء على القوى الوطنية المغربية خارج مجالات التقرير والتسيير. وهذا شيء معروف.

كانت أحداث البرتغال إنذاراً شديد اللهجة لنظام فرانكو فكان لا بد لهذا الأخير من أن يسارع إلى تلافي ما حدث في البلد المجاور له نتيجة كفاح الشعب الأنغولي. هذا بالإضافة إلى أن إسبانيا وجدت نفسها في نهاية الأمر الدولة المستعمرة الوحيدة التي ما زالت تحتفظ في افريقيا بوجود استعماري كلاسيكي أصبح غير مقبول دولياً.

وهكذا أعلنت إسبانيا الفرانكوية تحت ضغط الظروف الداخلية والدولية عن عزمها على منح الاستقلال الذاتي لإقليمنا الصحراوي، وكانت هي المرة الأولى التي ارتبطت فيها كلمة الاستقلال بكلمة الصحراء، وكان ذلك سنة ١٩٧٤ ومن ثمة برزت إلى الوجود معطيات جديدة:

- المغرب مهدد بأمر واقع.

- إسبانيا تجتهد في خلق قوة داخلية تبرر بها طرح شعار الاستقلال.

- ظهور جماعة البوليساريو كقوة تريد أن تتسلم من إسبانيا هدية الاستقلال.

- بروز الأطماع الجزائرية التي أخذت تحرك هذه العناصر الجديدة.

هنا وجد المغرب نفسه مضطراً للتحرك بجد حتى لا يوضع أمام الأمر الواقع. لقد تأزمت العلاقات بين المغرب وإسبانيا، وهبت ريح الصحراء على سبتة ومليلية، وتجند الرأي العام الوطني المغربي من أجل تحرير جميع أراضيه المستعمرة. وهكذا أدرك الحكام الجزائريون أن مطالبة المغرب بالصحراء مطالبة جدية هذه المرة. وأدركوا أنه إذا استرجع المغرب صحراءه ضاع حديد تندوف، وأصبحت اتفاقية الحدود غير ذات موضوع، وبالتالي تتهاوى أحلام الحكام الجزائريين في العظمة والهيمنة على المنطقة كلها، فدخلوا في مناورات ومؤامرات على جميع الجبهات: على الجبهة الموريتانية والجبهة الإسبانية والجبهة الصحراوية والجبهة المغربية الداخلية.

- الجبهة الموريتانية. . . كان التركيز، ولا يزال، على موريتانيا وذلك لأسباب واضحة:

كان المغرب قد تبنى في وقت من الأوقات مفاهيم الوطنية الضيقة فراح يطالب بموريتانيا بأسلوب غير ملائم وفي ظرف غير ملائم. وهكذا فبدلاً من أن يقبل تقرير المصير في موريتانيا، كما طالبنا بذلك في حينه، في وقت كان فيه الرأي العام الموريتاني منقسماً بين مؤيدين للانضمام إلى المغرب ومفضلين الاستقلال عنه، فيكسب المغرب بذلك على الأقل معارضة وطنية داخلية لا شك أن مشاكل الاستقلال كانت ستعطيها مناخاً ملائماً للعمل، بدلاً من أن يقبل المغرب بذلك فضّل المطالبة المباشرة بموريتانيا في وقت كانت تفصله عنها مسافات شاسعة من الصحراء التي تحتلها إسبانيا. وكانت النتيجة أن خسر المغرب قضية كانت لا بد من أن يؤدي الأسلوب الذي عالجها به إلى الخسران.

واستقلت موريتانيا وحدثت القطيعة بينها وبين المغرب، قطيعة نهائية وتامة، فحلت الجزائر محل المغرب هناك بمساعداتها، بموظفيها وضباطها ومعلميها وتقنييها، وعمل الحكام الجزائريون على تعميق الهوة بين الشعبين الشقيقين، الموريتاني والمغربي، وأصبح الحكم في موريتانيا يخشى المغرب باستمرار وينظر إليه بحذر حتى بعد أن تم الاعتراف بها.

وعندما طرح المغرب مشكل الصحراء بجدية، نتيجة التهديد الإسباني الملوّح بالاستقلال لجزء من ترابنا الوطني، حرّك الحكام الجزائريون موريتانيا بدعوى أن المغرب سيبتلعها إن هو استرجع الساقية الحمراء ووادي الذهب. وهكذا دخلت موريتانيا تحت ضغط أحوال نفسية معينة كطرف معني يطالب بقسم من الصحراء بحجة وجود روابط بين سكان هذه الصحراء وسكان موريتانيا. ولقد كانت هناك بالفعل روابط، ليس فقط بين سكان موريتانيا وسكان الصحراء، بل بين سكان المغرب كله وسكان الأراضي الموريتانية.

المهم هو أن موريتانيا أخذت تطالب هي الأخرى بالصحراء وكانت استراتيجيتها أول الأمر تهدف إما إلى المساهمة في إفشال مساعي المغرب وفصل الصحراء عنه وإما الحصول على الأقل على «حيّز أمني» بينه وبينها. ولا شك أن هذا كان بإيحاء من الحكام الجزائريين، إيحاء وجد أصداء مناسبة في نفوس الأشقاء الموريتانيين نتيجة الأخطاء التي ارتكبها المغرب من قبل.

ونحن في الاتحاد الاشتراكي فهمنا اللعبة منذ بدايتها وأدركنا أن هناك

اختيارين لا غير: فإما معالجة المسألة بوطنية متفتحة تتدارك أخطاء الماضي وتتجه إلى المستقبل، وإما إضاعة كل شيء من جديد بسبب الرغبة الخيالية في الحصول على كل شيء.

لقد اخترنا الوطنية المتفتحة، الوطنية المؤمنة بوحدة المغرب العربي كضرورة تاريخية، والمؤمنة أكثر بوحدة الشعبين الموريتاني والمغربي، ولذلك قلنا إنه إذا كانت مسافة ٧٠ أو ٨٠ كيلومتراً تُضاف إلى موريتانيا الحالية ستحمل هذه الأخيرة على الثقة بنا والتعاون معنا فلنجعل من هذه الكيلومترات جسراً لتحقيق وحدة البلدين في المستقبل على أساس الإرادة الحرة لشعبيهما. ودفعنا الأمور في هذا الاتجاه، وأخذت موريتانيا تدرك شيئاً فشيئاً أن وجهتها الطبيعية والتاريخية والمستقبلية هي المغرب. أدركت ذلك نتيجة الموقف الحكيم المتبصر الذي تبناه المغرب إزاءها، وأيضاً، وهذا هو العامل الحاسم، نتيجة تأكدها من طبيعة النيات التي تحرك استراتيجية الحكام الجزائريين.

ـ الجبهة الجزائرية. . . لقد كان الجزائريون يدركون أنه لا بد من عزل المغرب عن الصحراء، وبالتالي عن موريتانيا، لتحقيق مشروعهم في الاستئثار بحديد تندوف وخيرات الصحراء والهيمنة على المنطقة كلها. ومن هنا أعلنوا أنهم طرف مهتم، وأنهم لا يطالبون إلا بشيء واحد هو تقرير المصير للصحراء الذي يعني من منظورهم الخاص استقلال الصحراء استقلالاً صورياً.

من أجل هذا تبنّوا بعض الشباب الصحراوي المهاجر الذي كان يسعى بمساندة ليبيا إلى القيام بأعمال مسلحة في الصحراء، فجعلوا منهم «قوة ثالثة»! تبنى الجزائريون هذه الجماعة بعد أن عملوا أول الأمر على عرقلة تحركاتها، وفي الحين بدأوا يوجهونها، لا إلى محاربة إسبانيا، بل إلى محاربة المغرب. كان الهدف لدى الحكام الجزائريين واضحاً، وهو إقامة دولة صحراوية صورية يشرفون عليها إشرافاً تاماً. ولا بأس عندهم إذا تقاسموا مع إسبانيا، وبالتالي مع الإمبريالية العالمية، خيرات الصحراء.

إنه بإنشاء هذه الدولة الصحراوية سيتمكن الحكام الجزائريون ليس فقط من تصريف حديد تندوف عبر المحيط الأطلسي، بل أيضاً من تعزيز نفوذهم في موريتانيا نفسها وعزل المغرب نهائياً عن المنطقة.

ولما كان للرأي العام العالمي منطقه، كان لا بد أن يكشف الجزائريون

عن بعض أوراقهم فقالوا إن سكان الصحراء ليسوا ستين ألفاً ـ كما قالت إسبانيا بعد إحصاء أجرته ـ بل تسعمئة ألف! وهنا بدا واضحاً أن الدولة التي كان الحكام الجزائريون ينوون إنشاءها ستضم بالإضافة إلى الساقية الحمراء ووادي الذهب قسماً من شمال موريتانيا وقسماً آخر من جنوب المغرب. وهكذا اتضح للمسؤولين الموريتانيين أنهم مهددون في عقر دارهم من طرف الجزائر نفسها، فلم يكن أمامهم والحالة هذه إلا التعاون مع المغرب الذي برهن عن حسن نيته إزاءهم. إنه التعاون الذي دفعنا إليه ووثّقناه باتفاقية نيويورك التي دشنت المسلسل العملي لاسترجاع الصحراء.

ـ الجبهة الإسبانية. . . بقيت الجبهة الإسبانية الفرانكوية التي عملت الجزائر الاشتراكية على التعاون معها ضد المغرب أولاً، وضد المغرب وموريتانيا ثانية. غير أن التحرك الشعبي الضخم الذي قام به المغرب والذي توّج بالمسيرة، حمل إسبانيا على التردد في الرضوخ للتهديدات الجزائرية، فقررت الانسحاب، فكانت اتفاقية مدريد التي تلاها مباشرة الشروع في عملية تسليم السلطة في الصحراء الغربية للمغرب وموريتانيا.

في هذا الوقت كان حكام الجزائر قد ذهبوا بعيداً في مخططهم، ففقدوا إمكانية التراجع، ولذلك اضطروا إلى المضي في عدوانهم على المغرب وموريتانيا. العدوان الذي يشكل في الوقت الراهن أهم معطيات القضية.

ـ استراتيجية الحكام الجزائريين. . . لقد أعلن الحكام الجزائريون عن تأسيس ما أسموه بـ «الجمهورية الصحراوية»، وهم الآن يواصلون العمل لكسب الدعم والتأييد لها. والأهم من ذلك دخولهم فعلاً في حرب استنزاف ضد المغرب وموريتانيا!

فماذا تعني هذه الحرب الاستنزافية، وما هي أهدافها؟

إن الحكام الجزائريين يريدون الاحتفاظ بحالة عدم الأمن والاستقرار في الصحراء لتحقيق أحد الاحتمالين التاليين: إما قلب الوضع في موريتانيا وجر البلد الشقيق مجدداً إلى جانبهم حتى يتسنى لهم تطويق المغرب من الصحراء نفسها، أي من القسم الذي تسلّمته موريتانيا بالإضافة إلى تطويقه من الشرق، وإما حمل المغرب على التنازل والدخول في المساومات. والحكام في الجزائر في هذه الحالة لا يهمهم أن يساوموا على حساب البوليساريو فهم، مستعدون

للإلقاء بهم في البحر أو تسليمهم إلى من يرغبون في استقبالهم، إذا كان ذلك سيحقق لهم حلمهم في الحصول على منفذ إلى المحيط الأطلسي وإنقاذ حديد تندوف وإنهاء مشكل الحدود مع المغرب على أساس الأمر الواقع. فأي الاحتمالين سيكتب له النجاح؟

إننا لا نعتقد أن هناك في المغرب اليوم رجلاً واحداً يقبل التنازل للحكام الجزائريين عن شبر من الأراضي المغربية المسترجعة ولا المساومة من جديد في حق المغرب في حل مشكلة الحدود مع الجزائر وضمنها تندوف بالشكل الذي يرضي الشعب المغربي ويرسي دعائم المغرب العربي.

الاحتمال الثاني، إذاً: مستبعد تماماً في الظروف الراهنة على الأقل.

يبقى الاحتمال الأول وهو وارد فعلاً. فموريتانيا دولة ضعيفة ورواسب النفوذ الجزائري وغير الجزائري لا بد من أن تكون باقية، وإمكانات العمل الجزائري هناك لا تزال متوافرة، ولذلك طالبنا بالتعاون الكامل مع موريتانيا في جميع المجالات ليس فقط من أجل إفشال مخطط الحكام الجزائريين، بل أيضاً من أجل تقوية أسباب التضامن والوحدة بين الشعبين الشقيقين، المغربي والموريتاني. وسواء تمكن الحكام الجزائريون من تغيير الوضع في موريتانيا أو لم يتمكنوا فالمشكلة بالنسبة إلى المغرب ستظل قائمة ما دام في وسع الحكام الجزائريين الاستمرار في شن حرب استنزاف ضد المغرب. نعم إن الحكام الجزائريين يفضلون الآن أن يكون منطلق هذه الحرب الاستنزافية من الجنوب، أي من القسم الذي استعادته موريتانيا من وادي الذهب، ولذلك لن يدّخروا جهداً في التركيز على موريتانيا بالذات إما مباشرة وإما بواسطة تحالفات معينة. وإذا تعذر عليهم الحصول على ذلك قريباً فإنهم سيكونون مضطرين إلى مواصلة شن هذه الحرب الاستنزافية من الأراضي التي تحت إدارتهم أي من تندوف بالذات. إذاً، فالقضية التي خلقت مشكلة الصحراء دولياً وعلى صعيد المغرب العربي هي تندوف. والمشكلة التي تهدد وحدة ترابنا وتهددنا بحرب استنزافية طويلة المد هي تندوف نفسها. تندوف كانت البداية وتندوف «كانت» الخاتمة!

ـ قضية تندوف. . . كانت البداية. . . إن موقف الاتحاد الاشتراكي من قضية تندوف ومشكل الحدود عموماً موقف واضح: إن مشكل الحدود المغربية الجزائرية لا يمكن حله إلا بتجاوزه، ولذلك نادينا منذ أوائل الستينيات بضرورة جعل المنطقة ميداناً للتعاون المشترك من أجل بناء مغرب

عربي موحد على قاعدة اقتصادية واجتماعية متينة. إن حديد تندوف من دون منفذ إلى المحيط الأطلسي لا قيمة له، والمغرب غير مستعد لمنح التسهيلات الضرورية إلا إذا كان ذلك يدخل في إطار الاستغلال المشترك في اتجاه جدي لبناء المغرب العربي. إن حكام الجزائر يرفضون الآن كل نقاش في هذا الموضوع، وأكثر من ذلك يصرون على المضي في العدوان.

ولكن إلى متى؟

إنه مهما طال صبر المغرب، فقد يجد نفسه مضطراً إلى الدفاع عن نفسه، وحسم الداء من أصله. والدفاع عن النفس في هذه الحالة يعني شيئاً واحداً هو تصفية القواعد التي ينطلق منها العدوان، ومعلوم أنها موجودة في تندوف، وبالتالي الدخول في صدام مسلح عام مع الجزائر على طول الحدود من البحر الأبيض المتوسط إلى أمغالا. إن المعطيات الراهنة تشير كلها إلى أن هذا الاحتمال ليس مستبعداً. إن قوة الأشياء تفرض نفسها. تلك هي النتيجة الأساسية التي أسفرت عنها تطورات القضية. إن تندوف التي كانت سبباً مباشراً لحرب سنة ١٩٦٣ هي نفسها التي كانت سبباً في قيام مشكل الصحراء في المغرب العربي، وهي نفسها المشكلة التي تهدد اليوم بقيام حرب مدمرة بين الجزائر والمغرب. فهل أصبحت الحرب ضرورة حتمية من أجل تندوف مرة ثانية؟

إذا كان من الصعب التنبؤ بنتائج الحرب فمن الصعب التنبؤ كذلك بوقت اندلاعها. والمهم هو العمل بسرعة. وبالتالي فالسؤال الذي يطرح نفسه هو التالي: ما هي آفاق العمل الذي من شأنه أن يجنب المغرب العربي كارثة محققة؟

ثالثاً: قضية الصحراء والوضع الداخلي في بلدان المغرب العربي

هناك معطيات أخرى تمكننا من إلقاء المزيد من الأضواء على الآفاق المحتملة، على الجانب الإيجابي منها بكيفية خاصة. ويتعلق الأمر هذه المرة بالأوضاع الداخلية في كل من موريتانيا والجزائر والمغرب وارتباط هذه الأوضاع بتطورات قضية الصحراء.

ـ بالنسبة إلى موريتانيا نؤكد مرة أخرى أنها ما زالت مهددة من طرف استراتيجية حكّام الجزائر. ولكن هناك نتيجة إيجابية لا بد من تسجيلها وهي

تجاوز الحواجز النفسية التي فصلت موريتانيا عن المغرب. إن الشباب الموريتاني يدرك اليوم أن مستقبل بلاده سيكون، كما كان في الماضي، مرتبطاً بالمغرب، بمعنى التعاون والتضامن والبناء المشترك الذي لا بد أن يتطور نحو آفاق أوسع وأعمق. لقد تفهّم كل من المغرب وموريتانيا أخيراً هذه الحقيقة، وهي أنه لا مناص لهما من التعاون بروح الإخلاص والوفاء، ونحن نشجع هذا الاتجاه ونطالب بتوسيعه وتعميقه إلى أبعد مدى.

ـ أما بالنسبة إلى الأوضاع الداخلية في الجزائر فلقد تحركت كما هو معلوم مختلف القوى الوطنية والتقدمية هناك وتوالت البيانات والبلاغات من داخل الجزائر وخارجها تدين السياسة الحالية للحكام الجزائريين وسياستهم إزاء المغرب وسياستهم الداخلية. هذا بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية التي يعانيها الشعب الجزائري نتيجة «الاشتراكية» التكنوقراطية التي تُفرض من فوق. والنتيجة هي أن الوضع هناك أصبح مهزوزاً، ولكن ليس معنى هذا أنه سينفجر اليوم أو غداً. إن الوضع المهزوز يمكن أن يستمر سنوات طوالاً إذا لم تحدث مفاجآت، وكثيراً ما يكون الوضع المهزوز في حاجة إلى حرب لاتقاء المفاجآت وإخفاء المشاكل. المهم بالنسبة إلينا هو أن تسترجع القوات الشعبية التقدمية في الجزائر مكانتها في قيادة السفينة الجزائرية ومساهمتها في قيادة سفينة المغرب العربي.

تبقى بعد ذلك علاقة الحكام الجزائريين بالبوليساريو. لقد أصبح الحكام الجزائريون سجناء صنيعتهم الجمهورية الصحراوية المزعومة داخلياً ودولياً، ومجموعة الشباب الصحراوي في البوليساريو أصبحت هي الأخرى سجينة الاستراتيجية الجزائرية. ولا شك أنهم يشعرون الآن بذلك. لذلك فلا يستبعد أن يبحثوا لهم عن مخبأ آخر وسند آخر. ولا شك أن أنظارهم متجهة أكثر من أي وقت مضى إلى موريتانيا بالذات. إنهم يلتقون الآن مع الاستراتيجية الجزائرية إزاء موريتانيا ولكن لكل منهما أهداف خاصة.

ـ بالنسبة إلى البوليساريو، هم الآن في حاجة إلى التخلص ولو نسبياً من قبضة الحكام الجزائريين، في حاجة إلى إزالة لعنة الانفصال التي تلاحقهم على الصعيد العربي. ولذلك فهم يتمنون تغيير الوضع في موريتانيا لينضموا إليها وليشنوا من هناك حرباً ضد المغرب قد تتخذ هذه المرة هدفاً لها لا الوحدة الترابية المغربية، بل أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد

يذهب بهم الأمر إلى تبنّي شعار وحدة موريتانيا والصحراء، وبذلك يتحولون من جماعة انفصالية إلى جماعة «وحدوية» ستتردد أصداؤها في أكثر من مكان في الوطن العربي.

ـ أما بالنسبة إلى الحكام الجزائريين، فهم لا يكرهون التخلص من ربيبتهم «الجمهورية الصحراوية» ومشاكلها ليعودوا إلى إحكام الغطاء الذي يتغطون به منذ سنين، غطاء التقدمية والاشتراكية ومحاربة الأنظمة الرجعية. ولا شك أن شعار «مغرب الشعوب» الذي أطلقه الرئيس بومدين ستتردد أصداؤه يومذاك أكثر مما تتردد اليوم.

نعم كل ذلك مجرد احتمال. ومن واجب الحركة الوطنية التقدمية كحركتنا أن لا تهمل الاحتمالات، ولكن من واجبها أيضاً أن لا تتخذ من الاحتمالات واقعاً متحققاً، فقد تكون النتائج أسوأ كثيراً من المقدمات ومناقضة تماماً للأحلام والآمال.

ولذلك كان من الواجب أن نعالج الأمور بعين الواقية الثورية بجدية ومسؤولية.

يجب أن لا نرهن آمالنا ومطامح شعوبنا بالسراب، فنصاب بعطش قاتل.

إن الهدف واضح. وهو يفرض نفسه اليوم أكثر من أي وقت مضى. إنه بناء مغرب عربي موحد، مغرب عربي متحرر ديمقراطي اشتراكي. علينا أن نعمل في واضحة النهار لهذا الهدف.

ونحن نعتقد أن بإمكان المغرب أن يجنب نفسه ويجنب المنطقة كلها الدخول في مغامرات وحسابات غير مضمونة النتائج لأية جهة وليس من سبيل إلى ذلك إلا الرجوع إلى الطريق الذي من شأنه وحده أن يجعل بلادنا تستقطب بحق آمال شعوب المغرب العربي في التحرير والديمقراطية والاشتراكية.

رابعاً: الربط بين قضية تحرير الصحراء وقضية الديمقراطية

لقد ربطنا وأكدنا ضرورة الربط بين تحرير الصحراء وبين إقامة ديمقراطية فعلية حقيقية.

ـ إن تصفية الجو السياسي بإصدار عفو شامل على المعتقلين والمغتربين

كافة سيسحب من حكام الجزائر كثيراً من الأوراق التي يلعبون بها. إنه سيساعد على تدعيم التعاون مع موريتانيا من جهة، وعلى ممارسة ضغط معنوي على الحكام الجزائريين من جهة ثانية، وسيدفع بالقوى الوطنية والتقدمية في الجزائر إلى مزيد من الحركة من جهة ثالثة، كما إنه سيكون، من جهة رابعة، وسيلة تمكّن من شلّ مقاومة الخصم من الداخل، داخل جماعة البوليساريو نفسها. هذا بالإضافة إلى كسب المزيد من التأييد الدولي.

ـ إن إقرار ديمقراطية حقيقية في إطار تصفية الجو السياسي وإجراء انتخابات نزيهة فعلاً تمكّن الشعب المغربي من ممارسة حقه في بناء مستقبله الديمقراطي الاشتراكي سيعطي المغرب وجهاً جديداً أمام العالم أجمع وأمام شعوب المنطقة بكيفية خاصة، فتصبح محط الأنظار من الجنوب والشرق ويهيئ بالتالي الظروف الموضوعية لبناء مغرب عربي موحد، مغرب الشعوب التي تختار بنفسها حكّامها ومستقبلها.

إن قضية الصحراء وبالتالي مشكل تندوف كمحرك أساسي لهذه القضية إنما نشأت بسبب واحد وهو الفراغ الديمقراطي في المنطقة.

ـ فلو أن الشعب الجزائري يمارس حقه في اختيار ممثليه وحكومته لما دخلت الجزائر في سياسة اللعب بالنار.

ـ ولو أن الشعب الموريتاني يمارس حقه في اختيار ممثليه وحكامه في جو من الاطمئنان النفسي إزاء المغرب لما وجدت موريتانيا نفسها في يوم من الأيام مضطرة للتعامل مع الحكام الجزائريين ضد المغرب.

ـ ولو أن الشعب المغربي يمارس حقه في اختيار ممثليه وحكومته لما وجد الحكام الجزائريون ذريعة يبررون بها سياستهم وغطاء يغطون به أطماعهم، ولما كانت بالشعب الموريتاني حاجة إلى الاطمئنان النفسي إزاء المغرب، بل لما تأخر تحرير الصحراء إلى اليوم ولما بقيت مشكلة تندوف من دون حل.

وإذاً فالاختيار الموضوع على المغرب في الظروف الراهنة واضح لا لبس فيه:

ـ إما حرب مدمرة تفرض نفسها عاجلاً أو آجلاً.

ـ وإما تجاوز أسباب هذه الحرب وتخطّي الظروف التي تغذيها وذلك بالشروع فوراً في بناء المغرب الجديد الذي أساسه العفو الشامل والديمقراطية الحقة.

إن تغيير المعطيات الراهنة لقضية الصحراء يتوقف اليوم أكثر من أي وقت مضى على مدى قدرة المغرب على أن يغير نفسه، على تجاوز سلبيات الماضي وبناء مغرب جديد فعلاً.

في هذا الاتجاه نعمل، وعلى هذه الطريق نناضل.

الفصل الخامس والثلاثون

تأرجح في السياسة الموريتانية
وقصة عودة وادي الذهب إلى المغرب

أولاً: هجوم البوليساريو على نواكشوط...
دشن قطيعة مع الجزائر!

بقي الصراع على أشده بين المغرب وحكام الجزائر وربيبتهم البوليساريو. وإذا كان الحكم في الجزائر قد استطاع أن يكسب كثيراً من الدول إلى جانب فكرة «تقرير المصير»، نظراً للضعف المقيت للدبلوماسية المغربية، فإن المغرب استطاع مع ذلك أن يحتفظ بعنصر مهم في الصراع، أقصد بذلك صمود موريتانيا أمام الضغوط التي مارستها عليها الدولة الجارة: الجزائر. ولما لم تنفع الضغوط السياسية والتهجمات الكلامية في النيل من عزيمة موريتانيا لجأت جبهة البوليساريو إلى الهجوم العسكري على نواكشوط يومي ٨ و٩ حزيران/يونيو ١٩٧٦ فضربت بمدافع الهاون القصر الجمهوري والبنايات القريبة منه.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم تتردد الحكومة الموريتانية في فضح مصدر العدوان وأهدافه، فقد أدلى وزير الداخلية الموريتاني بتصريح «يفضح النيات التوسعية للقادة الجزائريين». كما أدلى الرئيس الموريتاني ولد داده بتصريح في الموضوع نفسه نشرته **المحرر** جاء فيه: «الحقيقة أن بلادنا تعرضت لاعتداء من طرف بلد شقيق ومجاور هو الجزائر. إننا أمام اعتداء من النوع الاستعماري المعروف. إن علاقتنا مع الجزائر كانت إلى عهد قريب ودية

وأخوية، ومنذ لقائي مع الرئيس بومدين في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي تبينت أن هذا الأخير يريد أن يملي عليّ سياسته في ما يتعلق بالموقف الذي يجب اتخاذه إزاء مسألة تصفية الاستعمار في الصحراء المغربية. وقد قلت بصراحة للرئيس بومدين إنني لست متفقاً معه في هذه القضية. وأضاف الرئيس الموريتاني: هناك إرادة في التحرر من الزعامات الإقليمية والميولات التوسعية، ولكن هناك أيضاً رغبة في إخضاع موريتانيا لأنها أحبطت محاولة الجزائر جعلها دولة تدور في فلكها»[١].

ثانياً: الاتحاد يحذر من استيلاء البوليساريو على وادي الذهب

وأمام هذه التطورات التي برهنت عن إصرار الحكام الجزائريين على تأزيم الموقف مع كل من المغرب وموريتانيا أكد الاتحاد الاشتراكي مرة أخرى مواقفه السابقة من ضرورة تشكيل جيش للتحرير في الصحراء، وكان ذلك بمناسبة انعقاد لجنته المركزية في دورة استثنائية يوم ١٧ تموز/ يوليو ١٩٧٦ لدراسة ما ورد في الخطاب الملكي بمناسبة عيد الشباب (٩ تموز/ يوليو) بشأن الانتخابات وقضية الصحراء. فقد شدّد المرحوم عبد الرحيم بوعبيد في تقريره أمام اللجنة المركزية[٢] على «أن الموقف في الصحراء يتطلب عملاً ملموساً ووحدات شعبية متحركة». وأشار المرحوم إلى الهجوم الذي تعرضت له العاصمة الموريتانية وقال: «إن هدف الحكام الجزائريين منه هو الضغط على موريتانيا لتنسحب من وادي الذهب وتتركها للبوليساريو يقيم فيها دولته المزعومة، وبذلك يحقق الحكام الجزائريون هدفهم في الحصول على ممر إلى المحيط الأطلسي. ونبّه المرحوم عبد الرحيم إلى خطورة ذلك فقال: «ربما سيركن البعض في المغرب بسهولة ويقولون: «إذا تنازلت موريتانيا عن قطعة من الصحراء الغربية فهذا شأن موريتانيا وليس شأن المغرب

---

(١) انظر: **المحرر**، ٢٣/٦/١٩٧٦. كان الرئيس الموريتاني ولد داده قد تعرض لإهانة مشينة من طرف الرئيس الجزائري هواري بومدين، وذلك عند لقائهما في مدينة بشار. وكان ذلك التصرف من الرئيس الجزائري جرحاً لم يكن ليندمل أبداً ما دام ولد داده في السلطة. كان الأمر يتعلق بقطيعة نهائية، الأمر الذي جعل وقوف موريتانيا مع المغرب على عهد ولد داده مسألة لا تقبل التراجع.

(٢) نشرته **المحرر**، ٢١/٧/١٩٧٦.

ما دام المغرب محتفظاً بالقطعة التي استرجعها وركز فيها إدارته. لكن في الحقيقة هذه ستكون لعبة خطيرة بالنسبة إلى المغرب وموريتانيا وبالنسبة إلى المغرب العربي، فيجب أن ننتبه لذلك، ويجب أن نعلن أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقبل وضعية مثل هذه. فإذا أرادت الجزائر أن تعمل مع المغرب وموريتانيا من أجل المغرب العربي فنحن مستعدون لذلك. أما إذا أرادت أن تقتطع جزءاً من الصحراء المغربية لصالحها، فهذا شيء لا يمكن الشعب المغربي ولا الشعوب التقدمية أن تقبله ولو كان هذا جزءاً من التراب الذي أصبح اليوم تحت السيادة الموريتانية. هذا الحل (الذي يقوم على تسلم البوليساريو الجزء من الصحراء الذي لدى موريتانيا: وادي الذهب) هو حل إمبريالي، والبعض يدّعي أنه حل للتوفيق بين الأطراف. ولكن في الحقيقة سيكون حلاً على حساب المغرب. وبطبيعة الحال لا يمكن أن يتنازل المغرب عن هذه القطعة. ذلك أن المقصود عند خصوم وحدتنا الترابية هو «فتح» القطع الأخرى والمسّ بكرامة المغرب العربي الكبير الذي نريده بكل أفئدتنا وبكل عقولنا، ونحن مستعدون لتحمل مسؤوليتنا في هذا الميدان حتى نتجنب الحالة الخطيرة الراهنة التي يمكن أن تنفجر بين وقت وآخر».

ثالثاً: تصعيد الهجومات والضغوط على موريتانيا

ثبات الموقف الموريتاني أدّى إلى تصعيد حكام الجزائر والبوليساريو حملتهم عليها، وقد تطور الأمر سنة ١٩٧٧ إلى هجومات عسكرية على شكل حرب استنزاف متواصلة: هجوم على مدينة الزويرات الموريتانية وشنقيطي شرق أطار... إلخ. ثم اختطاف مهندسين فرنسيين من شركة كومينوف قرب الزويرات وأخذهم كرهائن للضغط على فرنسا كي تضغط بدورها على موريتانيا لتنصاع لإرادة حكام الجزائر.

وفي الوقت نفسه تصاعدت الاعتداءات على المغرب بشكل مثير وتجاوزت الاعتداءات منطقة الساقية الحمراء إلى الأراضي المغربية التي تقع خارج النزاع، ما جعل الملك الراحل يعلن يوم ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، أنه أمام تصاعد الاعتداءات الجزائرية تحت إطار ما يسمى بالبوليساريو سيجد المغرب نفسه مضطراً «لاستعمال حق المطاردة، ولو أدى ذلك إلى اختراق حدود وسيادة الجيران». وقد أكدت **المحرر** بدورها أنه «لا يمكن المغرب أن يسكت أمام قوافل من الدبابات تخترق حدودنا وتقوم بالعدوان ثم

تعود سالمة». وفي ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ أكد جلالته أمام ممثلي الصحافة الوطنية والدولية أن المغرب «سينفذ قراره باستعمال حق المطاردة إذا ما هوجمت حدوده أو حدود موريتانيا».

ومن جهة أخرى واصلت عصابات البوليساريو استعمال عنصر الضغط على الدول المجاورة فاختطفت في أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ ثلاثة صيادين إسبان من المياه الموريتانية، وهاجمت في العشرين منه القطار الرابط بين الزويرات ونواديبو والحامل للمعدن الذي تستخرجه الشركة الفرنسية والذي كان يشكّل المصدر الأهم للعملة الصعبة لموريتانيا.

وكان من نتائج ذلك أن اضطُر المغرب إلى إمداد موريتانيا بقوات وأسلحة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، وقد بلغت القوات المغربية العاملة في موريتانيا نحو ٧,٠٠٠ جندي، كما تم تشكيل مجلس أعلى للدفاع المشترك مغربي موريتاني ما مكّن موريتانيا من أن تتصدى لهجومات البوليساريو بفعالية أكبر. وقد كان ذلك في إطار اتفاق للدفاع المشترك بين البلدين كان قد تم توقيعه في ١٣ أيار/ مايو ١٩٧٧.

رابعاً: الاتحاد يخبر بقرب حدوث انقلاب في موريتانيا

واستمرت الاعتداءات على موريتانيا على شكل حرب استنزاف كان القصد منها الضغط على الجيش الموريتاني للقيام بانقلاب على الرئيس ولد داده، بعد أن تبيّن أن هذا الأخير لن يخضع للضغوط العسكرية لكون المسألة بالنسبة إليه قد باتت مسألة كرامة شخصية منذ الإهانة التي تلقاها وجهاً لوجه من الرئيس الجزائري بومدين والتي أشرنا إليه قبل. وكان الهدف الذي يرمي إليه خصوم وحدتنا الترابية من تشديد الضغط على الشقيقة موريتانيا حملها على «الجلاء» من منطقة تيرس الغربية (وادي الذهب) وتسليمها للبوليساريو ليقيم عليها دولته، الأمر الذي سبق للمرحوم عبد الرحيم أن حذّر منه.

وكان من الطبيعي أن يثار نقاش داخل الجيش الموريتاني حول الطابع الشخصي الذي اكتسته المسألة عند ولد داده ونتائج ذلك. ويبدو أنه كان هناك من بين الضباط الموريتانيين من كان يدعو إلى إقالة ولد داده والتخلص بالتالي من الجانب الشخصي في الصراع. بعضهم كان يميل إلى جانب المغرب وبعضهم كان يميل إلى جانب الجزائر. وحتى لا يظهر الجيش

الموريتاني في موقف المنهزم أو الراغب في التخلص من ولد داده تقرباً للجزائر أو خضوعاً لها قررت قيادة هذا الجيش القيام بإزاحة ولد داده مع إعلام المغرب بذلك حتى لا تصدر منه ردود أفعال معادية قبل أن يتبين الموقف. وقد فضلت القيادة الموريتانية أن يكون الاتصال بواسطة الاتحاد الاشتراكي.

وهكذا اتصل أحد الإخوة الموريتانيين من معارفنا، وكان من المرتبطين بالمغرب عاطفياً منذ حركة حرمة ولد بابانا، وطلب من صديق بالرباط أن يخبرنا بقرب حدوث انقلاب في موريتانيا موالٍ للمغرب. وقع الاتصال بي في الموضوع فأبلغت بدوري المرحوم عبد الرحيم. وبعد مناقشة الموضوع طلب المرحوم مقابلة الصديق الموريتاني، وكان هذا الأخير يرغب هو أيضاً في ذلك فتمت المقابلة. وبعد مناقشة المسألة من جديد ارتأى المرحوم أنه من الواجب إخبار جلالة المرحوم الحسن الثاني حتى لا يتسرع المغرب ويتخذ موقفاً خطأ من الانقلاب.

ولم تمرّ سوى أيام حتى صدرت **المحرر** يوم ١١ تموز/يوليو ١٩٧٨ بعنوان كبير يقول:

«أحداث خطيرة في موريتانيا: لجنة عسكرية تستولي على السلطة وتعتقل ولد داده». كان الأمر يتعلق إذاً بانقلاب قاده يوم ١٠ من الشهر نفسه العقيد مصطفى محمد السالك رئيس القيادة العليا. وفي اليوم التالي، أعني يوم ١١ تموز/يوليو، كتبنا افتتاحية بعنوان: «من أجل مزيد من التعاون والتضامن مع موريتانيا»، رحبّنا فيها بالقادمين الجدد... وفي ١٢ من الشهر نفسه أدلى الرئيس الموريتاني الجديد بتصريح قال فيه: «إننا سنواجه مع المملكة المغربية الشقيقة مشكل الصحراء»، مؤكداً «أن إفلاس الدولة والحالة الاقتصادية الخطيرة هو الذي جعل الجيش يتسلم السلطة».

خامساً: الموريتانيون يحاولون الإمساك بالعصا من الوسط!

كان من الطبيعي أن تثور ثائرة الحكام الجزائريين الذين كانوا يتوقعون، بل ينتظرون حدوث انقلاب موالٍ لهم، فجاء رد فعلهم ينطق بمدى شعورهم بالخيبة. وهكذا قامت فرقة من القوات النظامية التابعة للجيش الجزائري يوم ٢١ آب/أغسطس ١٩٨٧ بهجوم في قلب التراب المغربي بوادي درعة. وقد

صادف ذلك انعقاد اللجنة الإدارية للاتحاد فعبّر المرحوم عبد الرحيم عن رد فعل القوات الشعبية بهذه العبارات: «لا سلام في المنطقة إلا إذا أجبر المهاجمون على الكفّ عن العدوان. إن حرب عصابات توجه ضدنا من الخارج فلا بد من حرب عصابات مضادة نقوم بها».

كانت أول زيارة قام بها العقيد ولد السالك إلى الخارج هي التي قام بها إلى الرباط يوم ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨. ثم تلاها بعد أسبوع لقاء مع عناصر من جبهة البوليساريو أعلنت بعده هذه الأخيرة عن وقف إطلاق النار مع موريتانيا، الأمر الذي رد عليه ولد السالك بكلام ذكر فيه «السلم» و«الشعب الصحراوي». ثم توالت الاتصالات السرية بين موريتانيا والبوليساريو، وفي الوقت نفسه توالت اعتداءات القوات الجزائرية على المغرب، ما دفع الملك الراحل إلى توجيه إنذار جديد لرئيس الدولة الجزائرية وضعه فيه أمام مسؤولياته. وكان ذلك في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨، فأخذت الأمور تتطور في اتجاه خطير وبات شبح الحرب بين المغرب والجزائر يخيم على الجو في منطقة المغرب العربي في وسط تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨. غير أنه حدث في أواخر الشهر نفسه ما لم يكن في الحسبان. لقد أعلن في الجزائر العاصمة عن مرض الرئيس بومدين، ونشر بلاغ يوم ٢٧ يخبر بأن الرئيس الجزائري فقدَ صوته. واستمرت حالته في التدهور إلى أن دخل في غيبوبة تامة توفي بعدها يوم ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨.

بعد وفاة بومدين مباشرة أدلى بوتفليقة وزير الخارجية بتصريح أكد فيه على الاستمرار في نهج بومدين وأنه لا تغيير في موقف الجزائر من قضية الصحراء. وأكثر من ذلك، رفضت السلطات الجزائرية حضور وفد مغربي في جنازة الرئيس الجزائري الراحل.

أما موريتانيا فقد مالت فيها الكفة مع الضباط الذي يرغبون في التخلص من التحالف مع المغرب كوسيلة للخروج من المشكل برمته، مغتنمين في ذلك ظروف وفاة بومدين. . . وهكذا أعلن في نواكشوط في ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ عن أن موريتانيا قد قررت الخروج من الحرب. وقد تلا ذلك بعد يومين تصريح آخر يؤكد بأن موريتانيا «وضعت حداً نهائياً للموقف العدائي الذي كان يبديه النظام البائد تجاه الجزائر». وبعد أسبوع (١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩) أعلن الرئيس الموريتاني استعداد موريتانيا لإجراء استفتاء في

المنطقة التي تراقبها من الصحراء. تلا ذلك تصريح يعترف فيه «بحق الصحراويين في تقرير المصير».

سادساً: الاتحاد الاشتراكي يعلن أن الحل سيكون في الميدان..

وعلى إثر هذه التطورات دعا المكتب السياسي اللجنة الإدارية للانعقاد لدراسة الموقف، وكان ذلك يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩. وقد بدأ الاجتماع بكلمة الكاتب الأول المرحوم عبد الرحيم قال فيها: «إن الأخطار الجسيمة التي تتعرض لها وحدة ترابنا الوطني تتطلب الدخول فوراً في استراتيجية جديدة. إن الاتحاد الاشتراكي لا يقبل ولن يقبل الاستسلام، وهو لا يرى مبرراً لوجوده إذا كان سيقف مكتوف الأيدي أمام الأخطار التي تتهدد وحدتنا الترابية».

ثم ذكّر بتوقعات الاتحاد وتخوفاته التي عبّر عنها قبل عدة أشهر من أن تخلّي موريتانيا عن تيرس الغربية. وأضاف: «إذا حدث أن تنازلت موريتانيا عن المنطقة التي استرجعتها من الصحراء فإن ذلك سيمسّ مساً خطيراً بالاتفاقية الثلاثية المغربية الموريتانية الإسبانية التي حُلّت على أساسها وفي إطار قانوني دولي قضية الصحراء التي كانت تسمى الصحراء الإسبانية. ومن المحقق أنه إذا حدث هذا التنازل من طرف موريتانيا، فإن المغرب سيصبح في عزلة خانقة، وسيكون هناك من يطالب بأن يجري على القسم الشمالي من الصحراء ما جرى على القسم الجنوبي. وسيزداد من يطالب بهذا حتى من الدول التي تناصرنا أو تقف موقفاً محايداً. على أن الخطورة لا تتمثل فقط في العزلة التي ستفرض على المغرب، بل أيضاً في إنشاء دولة مصطنعة في المنطقة التي استرجعتها موريتانيا بموجب اتفاقية مدريد. وهذا سيشكل خطراً لا على المغرب وحده بل أيضاً على موريتانيا نفسها التي ستجد نفسها حينئذ تحت رحمة الجزائر... هذه الحالة محتملة جداً، ونتساءل كمواطنين مغاربة ما العمل؟ هنا نعود إلى ما أكدناه مراراً: لقد قلنا إن العمل الدبلوماسي وحده لا يكفي، بل لا يأتي بثماره المرجوّة إلا إذا كان مكملاً للعمل في الميدان. ولذلك فالحل الحقيقي سيكون في الميدان لا خارجه. ولذلك نرى أنه من الضروري رسم استراتيجية جديدة إدارية وعسكرية تتناسب مع الوضع الخاص بالصحراء ومع طبيعة جغرافيتها، ولذلك طالبنا بإنشاء جيش للتحرير قوامه وحدات صغيرة متحركة يكون أعضاؤها عارفين بالأرض والطرق

والمكونات الجغرافية والبشرية. لكن هذا الاقتراح الذي أدلينا به منذ سنوات وكررناه مراراً لم يؤخذ به». ثم قال: «نحن نطالب المسؤولين أن يتحملوا مسؤوليتهم فالموقف خطير وخطير جداً. والحل لن يكون هذه المرة عن طريق الأمم المتحدة ولا عن طريق منظمة الوحدة الافريقية. يجب أن لا نرهن مصيرنا مع السراب. الوضعية أخطر مما يتصور البعض». ثم أكد المرحوم «أننا لن نسكت. وأن الاتحاد الاشتراكي لا يقبل ولن يقبل الاستسلام، وهو لا يرى مبرراً لوجوده إذا كان سيقف مكتوف الأيدي أمام الأخطار التي تتهدد وحدتنا الترابية».

سابعاً: البوليساريو يرفضون الاستفتاء في وادي الذهب. . .

تسكن منطقة وادي الذهب قبائل مغربية صميمة لم تكن راضية بانضمام أرضها إلى موريتانيا، وبالتالي كان أي استفتاء يجرى هناك سيسفر عن تأكيد السكان مغربيتهم ورغبتهم في العيش جزءاً من المغرب. ولذلك بادرت جبهة البوليساريو إلى رفض اقتراح موريتانيا إجراء استفتاء هناك، وطالبت الحكومة الموريتانية بالجلاء عن المنطقة. ومن أجل صرف الأنظار عن وادي الذهب والاستفتاء المقترح، اتجهت عصابات البوليساريو بتوجيه من الحكام الجزائريين إلى الأراضي المغربية فقامت بعدوان غادر على طنطان في ٥ شباط/ فبراير ١٩٧٩، أصدر المكتب السياسي على إثره بلاغاً يطالب فيه الحكومة تفسير موقفها من هذا الهجوم الذي حدث في عمق الأراضي المغربية. ومن الطبيعي أن يخلف هذا الاعتداء جواً من الاستياء والاستنكار في نفوس جميع المغاربة، فكان من جملة ردود الفعل التي حدثت مطالبة قدماء المقاومين وجيش التحرير بإنشاء جيش للتحرير، وباسترجاع منطقة وادي الذهب إذا تخلت عنها موريتانيا».

وتتوالى اعتداءات البوليساريو على الأراضي المغربية من جهة، وتقوم السلطات الموريتانية، بعد فشل مخطط الاستفتاء في وادي الذهب، بمبادرات واتصالات تشير إلى أن الكفة قد مالت تماماً لجهة الضباط الموالين للجزائر، الأمر الذي تأكد علنياً بتأسيس لجنة الإنقاذ الوطني وتقليص سلطات ولد السالك، وبروز المقدم ولد هيد الله المعروف بميوله مع الحكام الجزائريين كـ «صاحب الوقت» في موريتانيا.

وكجواب عن هذا الاتجاه، أعلن الملك الراحل (آذار/ مارس ١٩٧٩) أن

الحالة في جنوب المغرب أصبحت لا تطاق، مؤكداً عزم المغرب على وضع حد لحالة «لا حرب ـ لا سلم». كما أعلن جلالته عن قراره إنشاء مجلس وطني مواز للحكومة يضم ممثلين عن جميع التيارات السياسية المنظمة، يسهر على وضع استراتيجية جديدة للدفاع عن وحدة التراب الوطني». وهو المجلس الذي سبق للاتحاد الاشتراكي أن طالب به قبل أزيد من سنة، كما أشرنا إلى ذلك من قبل.

وتتوالى اعتداءات البوليساريو على المغرب وموريتانيا خصوصاً بعد أن أعلنت لجنة الحكماء التي شكلتها منظمة الوحدة الافريقية للنظر في الخلاف حول الصحراء الغربية، عن تقريرها الذي أكدت فيه أطروحة «تقرير المصير» (٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٩). وتتحرك موريتانيا بين باريس ومدريد ويشكّل ولد هيد الله حكومة جديدة تخلّص فيها من العناصر الموالية للمغرب ونادى بـ «الحوار مع البوليساريو» أولاً، ثم يعلن عن عزم موريتانيا على تسليم تيرس الغربية إلى البوليساريو، الأمر الذي اكتسى صبغة رسمية بتوقيع اتفاق في الجزائر يوم ٦ آب/أغسطس تنازلت بموجبه الحكومة الموريتانية عن وادي الذهب للبوليساريو.

ثامناً: وادي الذهب يعود للمغرب. . .
وتحول في ميزان القوى

ويأتي رد فعل المغرب بالإعلان يوم ٩ آب/أغسطس أنه يعتبر الاتفاق بين موريتانيا وحكام الجزائر لاغياً ولا قيمة له. وقد تلا صدور الأوامر إلى القوات المغربية المرابطة بموريتانيا بالعودة إلى المغرب، في الوقت الذي تحرك سكان وادي الذهب ضد الاستسلام.

وتتوالى الأحداث بسرعة:

ـ في ١٠ آب/أغسطس ١٩٧٩ وفد موريتاني برئاسة الوزير الأول المقدم ولد هيد الله يصل إلى المغرب.

ـ وبعد ذلك بأربعة أيام (١٤ آب/أغسطس) يصل إلى الرباط وفد مهم يمثل مختلف قبائل وادي الذهب لتأكيد انتماء السكان إلى المغرب.

ـ وفي اليوم نفسه تعلن موريتانيا عن انتهاء إدارتها لوادي الذهب رسمياً. . .

- والقوات المغربية تنسحب من موريتانيا إلى الحدود الموريتانية سنة ١٩٦٠، أي إلى حدودها مع وادي الذهب الذي عاد للمغرب.

- ثم ينتهي الأمر بتأكيد موريتانيا على حيادها التام في نزاع الصحراء.

رافق هذه التطورات الإيجابية تحوّل في ميزان القوى على الساحة العسكرية لفائدة المغرب، وقد بدأ ذلك منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٩ واستمر في النمو والتحسن سنة ١٩٨٠ خصوصاً عندما شرعت القوات المسلحة الملكية في بناء الجدار الأمني الذي عزل عصابات البوليساريو في الحدود مع الجزائر.

غير أن هذا التحول الإيجابي في الميدان لصالح المغرب ستعقبه نكسة على الصعيد الدبلوماسي ما زال المغرب يعانيها إلى الآن.

الفصل السادس والثلاثون

نكسة مؤتمر نيروبي
واعتقال المكتب السياسي للاتحاد
وإجهاض مبادرة لتجاوز المحاكمة

أولاً: نكسة على الصعيد الدبلوماسي. . .

بينما كانت القوات المسلحة الملكية قد بدأت في الهيمنة على ساحة المعركة قبل إنجاز الجدار الأمني، وبينما أصبح الوضع مختلفاً تماماً بعد إنجاز هذا الجدار، بحيث تراجعت تحركات البوليساريو والقوات التي تساندهم إلى الصفر، واصلت الدبلوماسية المغربية سباتها مبرهنة عن عجز لا مثيل له. لقد حصلت الجمهورية الصحراوية المزعومة على اعتراف عشرات الدول. وباستثناء الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والدول العربية ودولة هنا ودولة هناك) كانت معظم الدول التي تتشكل منها منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة، تعترف بالجمهورية المزعومة. أما أطروحة «تقرير المصير» بواسطة الاستفتاء فقد كانت تحظى بالإجماع الدولي، بما في ذلك «الدول الصديقة للمغرب»، باستثناء بعض الدول العربية. . . مع العلم أن الجامعة العربية قد «نأت بنفسها» عن هذه القضية وتركتها للقمة الافريقية والأمم المتحدة، مع أن الأمر يتعلق بنزاع عربي عربي، بين المغرب والجزائر. وقد سبق للاتحاد الاشتراكي منذ عام ١٩٧٥ أن طالب بوضع القضية على الجامعة العربية، ولكن المغرب الرسمي لم يرد في ما يبدو إحراج أصدقائه من الدول العربية، أو أنه لم يكن

متأكداً من أنه شرح قضيته للدول العربية بما يكفي لضمان تأييدها.

ولم تكن هذه العزلة الدولية التي عاناها المغرب راجعة فقط إلى عجز الدبلوماسية المغربية، بل كانت راجعة كذلك إلى تدهور سمعة المغرب في الخارج نتيجة السياسة اللاشعبية اللاديمقراطية التي نهجها حكامه طوال عقود من السنين والتي كانت لها انعكاسات على سياسته الخارجية التي لم تكن تحظى بالقبول لا من القوات الحية في الداخل ولا من حركات التحرير والتيارات التقدمية في الخارج، الأمر الذي استغله أيما استغلال الحكم في الجزائر الذي كان يقدم نفسه كمناصر للحرية والتحرر في جميع أنحاء العالم.

ثانياً: قمة نيروبي والمرحوم عبد الرحيم يعتذر ويعترض

وأمام هذا الحصار الدولي الذي لم يعد من الممكن للمغرب الرسمي أن يواجهه بسياسة «دفن الرأس في الرمال»، كما اعتاد أن يفعل، والذي تطور إلى تهديد حقيقي بقبول «الجمهورية الصحراوية» المزعومة في منظمة الوحدة الافريقية من جهة، وإلى ضغوط قوية من «أصدقاء» المغرب الأمريكان والأوروبيين من جهة أخرى، هؤلاء الذين باتوا «يوصون» بل يلحّون على ضرورة قبول المغرب إجراء استفتاء بالصحراء طبقاً لقرار الأمم المتحدة. . . أقول في ظل هذا الحصار الدولي أعلن الملك الراحل في ندوة صحافية يوم فاتح حزيران/ يونيو ١٩٨١ عن عزمه على حضور مؤتمر القمة الافريقي السابع والثلاثين الذي كان قد تقرر انعقاده في نيروبي (عاصمة كينيا) ما بين ٢٤ و٢٧ من الشهر نفسه. وقد أعلن الملك في هذه الندوة الصحافية أنه سيحمل معه اقتراحاً معيناً.

كنت في ذلك الوقت مستقيلاً من المكتب السياسي واللجنة المركزية (منذ ٧ نيسان/ أبريل) ومع ذلك كنت أزور المرحوم عبد الرحيم كل أسبوع تقريباً. وعندما زرته بعد تصريح الملك الراحل لاستطلاع الأمر أخبرني أن الملك عازم على الإعلان في مؤتمر القمة عن قبوله إجراء الاستفتاء في الصحراء. وقد أخبرني المرحوم أيضاً أن الملك طلب منه أن يرافقه ضمن الوفد المغربي إلى نيروبي وأنه اعتذر، معبّراً عن رأيه في الاقتراح الملكي[1].

---

(١) ليس صحيحاً ما ذكره أحد أعضاء المكتب السياسي في تصريح له للصحافة من أن الملك لم يستشر الاتحاد في موضوع قمة نيروبي والمبادرة بقبول الاستفتاء. لقد استشير المرحوم عبد الرحيم وطلب منه مرافقة الملك. وكان رد المرحوم ما ذكرنا أعلاه.

كان المرحوم يرى أن عزم المغرب على الإعلان، هكذا بكيفية مسرحية، عن قبول قيام الأمم المتحدة بإجراء الاستفتاء في الصحراء، مبادرة تنطوي على مغامرة كبيرة. كان رحمه الله يرى أن «القبول» بإجراء الاستفتاء، إذا كان لا بد منه، يجب أن يأتي نتيجة مفاوضات يتم الاتفاق فيها على مصير الصحراء أولاً، بحيث يكون الاستفتاء مجرد تزكية لقرارات متخذ وبضمانة دولية، وليس فسحاً للمجال لما لا يمكن حصره من احتمالات. كان بعض المتخاذلين يروّجون لحلم كاذب مضمونه أن الإعلان عن القبول بالاستفتاء في مؤتمر القمة الأفريقي سيرفع المغرب إلى أعلى مراتب «الأخلاق»، وأن «الجميع»، الخصوم قبل الأصدقاء، سيعتبرون للمغرب هذه «الأريحية»، فيعمدوا إلى إنصافه. وإلى جانب هذا الرأي «الساذج» إن لم يكن «الخادع» الذي كان يروّج له بعض من كان يتكلم في مثل هذه الأمور، كان هناك من يروّج لفكرة أخرى وهي أن المغرب أصبح الآن بفضل الجدار الأمني متحكماً في الساحة العسكرية، وأن خصوم المغرب، وفي مقدمتهم حكام الجزائر، سيأخذون ذلك بعين الاعتبار وسيفاتحون المغرب ويأتون للتفاوض وبالتالي يقبلون بـ «الاستفتاء» كما يريده المغرب إنقاذاً لماء الوجه.

هذه التحليلات الواهية التي تعبّر عن غفلة وغباء هي التي أشار إليها بلاغ المكتب السياسي الذي صدر عقب مؤتمر نيروبي وقبول المغرب «الاستفتاء» بذلك الشكل الذي فاجأ الجميع، ما عدا الذين أفتوا به من «أصدقاء» المغرب في الخارج و«أصحاب الفتوى» في الداخل الذي اعتادوا أن يفتوا من غير علم بدقائق الأمور.

ثالثاً: اعتقال المكتب السياسي . . . و«مرسول» لحل المشكل

لقد تم تحرير بلاغ المكتب السياسي بالفرنسية، ولم يكن محبوك العبارة كما ينبغي، ما جعل «أصحاب الفتوى» في «الداخل» يؤوّلونه تأويلاً مغرضاً، فصرفوا كلمة فيه إلى غير مكانها وجعلوها تفيد مساً بشخص الملك. وهكذا جاء رد الفعل باعتقال أعضاء المكتب السياسي بمن فيهم المرحوم عبد الرحيم الذي عومل معاملة لا تليق لا بمنزلته الوطنية ولا بدوره في الكفاح من أجل استرجاع صحرائنا المغتصبة، هذا الدور الذي أبرزنا بعض جوانبه في الصفحات الماضية.

كان واضحاً أن الأمر باعتقال المرحوم عبد الرحيم وأعضاء المكتب السياسي كان نتيجة انفعال. وكان واضحاً تماماً أن هذا الحدث سيثير احتجاجات دولية واسعة، وذلك ما حدث. وقد ذهب الأمر بالحكومة الفرنسية التي تشكلت نتيجة فوز الحزب الاشتراكي الفرنسي في الانتخابات أن طالبت في بلاغ أصدرته بإطلاق سراح أعضاء المكتب السياسي مستعملة كلمة تفيد «وجوب إطلاق سراح...»، وهو تعبير لا يستعمل عادة في الخطاب الدبلوماسي...

بقي أعضاء المكتب السياسي في سجن العلو بالرباط أسابيع قبل محاكمتهم. خلال ذلك، أعني قبل المحاكمة اتصل بي «مرسول» زارني في منزلي حاملاً معه نص بيان الكتب السياسي بالفرنسية. قال: إنه مكلّف من طرف وزير الداخلية بالاتصال بي ليطلعني أولاً على نص بيان المكتب السياسي (الذي كان محجوزاً وممنوعاً توزيعه) كي «أقول رأيي فيه»، ثم لأرى ما يمكن فعله لتدارك الأمر وإنهاء المشكلة وإطلاق سراح أعضاء المكتب السياسي قبل محاكمتهم.

فهمت أن المطلوب مني هو إصدار بيان يوضح موقف الاتحاد ويعترض على التأويل الذي أُعطي للعبارة التي أثارت المشكل. شرحت للأخ «المرسول» كيف أن الأمر يتعلق بتأويل مقصود وأن المسألة تؤول في نهاية الأمر إلى محاكمة النيات... إلخ. هذا في ما يتعلق بفهمي لبلاغ المكتب السياسي. أما مسألة قيامي بالمبادرة المطلوبة فقد أكدت للأخ «المرسول» ما يلي. قلت: أنا مستقيل من المكتب السياسي ومن اللجنة المركزية كما تعلمون، وبالتالي فليست لدي أية صفة أتحدث بها باسم الحزب. وأضفت: إن الناطق باسم الاتحاد هو الكاتب الأول وهو عندكم في السجن، ويمكنكم الاتصال به في هذا الأمر.

رابعاً: «بعض الظن إثم» ولكن ما العمل مع «المشكاكين»!

عندما غادر «المرسول» أخذت أفكر في الأمر من جديد، وانتهيت في الأخير إلى الاقتناع بوجوب التحرك لإنقاذ الإخوان من حكم محقق قد يكون سنة أو سنتين حسب ما كان يروّج في أوساط المحامين. حينها جال بخاطري ما يلي: بما أن استقالتي من المكتب السياسي واللجنة المركزية (وكان قد مر عليها بضعة شهور فقط) لا تعني بالضرورة استقالتي من «لجنة التوجيه» التابعة

للمكتب السياسي والتي كنت رئيساً لها وكانت تضم أعضاء من اللجنة المركزية ومن خارجها، فمن الجائز أن أطلب من هذه اللجنة عقد اجتماع لأعرض عليها مضمون ما أبلغه لي الأخ «المرسول»، وفي الوقت نفسه أتصل بالأخ عبد الرحيم في السجن بواسطة المحامي لأخبره بالأمر، مقترحاً أن تصدر لجنة التوجيه بياناً في الموضوع.

اتصلت فعلاً بالهاتف بالأخ الحبيب الشرقاوي المدير الإداري لشؤون الحزب وطلبت منه أن يستدعي لجنة التوجيه لاجتماع خاص. فقال لي سأخبر الأخ عبد الرحيم، فقلت: «طبعاً». ومن جهة أخرى ذهبت إلى الرباط للاتصال بالأخ الأستاذ الصديقي المحامي وطلبت منه أن يخبر الأخ عبد الرحيم بأن «مرسولاً» اتصل بي مقترحاً إصدار بيان لتدارك الأمر وتجاوز المشكل.

ماذا كانت النتيجة؟

أخبرني الأخ الحبيب الشرقاوي أنه اتصل بـ «المكتب السياسي» في السجن، وأن هذا الأخير لا يرى ضرورة للقيام بأية خطوة. وعلمت من جهة أخرى أن هذا «المكتب السياسي» اعترض على المبادرة بدعوى أن الأمر يتعلق بـ «محاولة السيطرة على الحزب» من طرف «جماعة بنعمرو». وكان الأخ بنعمرو والأخ أحمد بنجلون من أعضاء لجنة التوجيه وقد ألححت على ضرورة دعوتهما حتى يكون القرار بالإجماع. أما الأخ عبد الرحيم فكان جوابه من نوع «صار بالبال». الشيء الذي يعني ترك القرار لي.

لم يكن من الممكن أن أصدر قراراً بمفردي بعد إجهاض المبادرة من ذلك «المكتب السياسي». وبطبيعة الحال كان الذين يهمهم الأمر من «أهل الوقت» يتتبعون تحركاتي وتحركات الإخوان، ولا شك أنهم علموا بتفاصيل ما حدث. فكان رد الفعل هو الحكم على الإخوان بسنة سجناً، كما تقرر نفيهم إلى ميسور. كان ذلك في الأسبوع الأول من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨١.

بقي الإخوة أعضاء المكتب السياسي في السجن إلى أن صدر في حقهم عفو ملكي في شباط/فبراير ١٩٨٢. زرت المرحوم عبد الرحيم في منزله بالرباط لتهنئته بالمناسبة وحكيت له تفاصيل المبادرة التي أجهضت. ففهمت منه أنه قد وضع أمام الأمر الواقع. بمعنى أنه لم يكن يمكنه الاعتراض على المبادرة. والمرحوم عبد الرحيم كله إباء وشمم. فما كان يسمح لنفسه أن تسجل عنه جدران السجن أنه يرغب في مغادرة السجن. غادرت منزل

المرحوم وقصدت منزل الأخ اليازغي لتهنئته بالمناسبة. وبالمصادفة وجدت عنده الأخ الحبيب الشرقاوي فاغتنمتها فرصة حكيت لهما تفاصيل «المبادرة»، وقلت: «السي محمد قضيتم عدة شهور في السجن وفي منفى»، ولا شك أن الحكم هو المسؤول، ولكن لا بد من القول: «إن بعض الظن إثم»، تبسم الجميع... وأضفت بيني وبين نفسي: «ولكن ما العمل مع المشكاكين»؟!

خامساً: سجن الاستفتاء، مستراح لخصوم وحدتنا الترابية

كان من الضروري حكاية تفاصيل هذه الحادثة، للتاريخ فقط.

لم تمض سوى أيام حتى بدأ يتضح أن قبول المغرب بإجراء استفتاء لم يأت بما كان يتخيل بعضهم أنه سيأتي به. بل بالعكس لقد صار هذا «القبول» سجناً للمغرب ومستراحاً لخصوم وحدته الترابية.

وتوالت هزائم الدبلوماسية المغربية.. وكان أقساها قبول منظمة الوحدة الافريقية للجمهورية الصحراوية المزعومة، عضواً فيها في أواخر شباط/ فبراير ١٩٨٢... تلا ذلك اعتراف موريتانيا بالبوليساريو ١٩٨٤. ثم انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الافريقية... ثم قبوله أن تتولى الأمم المتحدة الإشراف على الاستفتاء... ثم قبوله بـ«مخطط السلام الأممي» الذي اجتاز مراحل على طريق التطبيق، إلى أن تعثر عندما طلب المغرب بحق التصويت للصحراويين الذين لجأوا إلى المغرب طوال الحكم الإسباني في المنطقة، وبخاصة خلال المدة التي كان جيش التحرير يطارد فيها القوات الإسبانية سنتي ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩.

وهنا لا بد من القول إن فكرة المطالبة بحق التصويت لهؤلاء اللاجئين كان من اقتراح المرحوم عبد الرحيم. ليس وحسب، بل إن «المسطرة» الضرورية لذلك كانت من اقتراحه أيضاً. وهذا ما لا يجوز البوح به الآن ما دام المشكل قائماً.

الفصل السابع والثلاثون

خاتمة الاستفتاء المزعوم في الصحراء منكر سياسي يجب تغييره بالرجوع إلى الموقف الوطني(*)

سبق لي أن ميّزت، في حوار نشر بهذه الجريدة منذ أزيد من سنة، بين موقفين من قضية «الاستفتاء» ـ المزعوم ـ في صحرائنا المسترجعة: موقف وطني، وموقف سياسي. وقلت آنذاك إنني أتحدث في إطار الموقف الوطني وانطلاقاً منه، ولذلك فأنا لا أستسيغ أن يجري استفتاء في الصحراء بعد أن تم استرجاعها، إذ لا يُعقل ولا يُقبل أن يجري استفتاء في جزء من الأرض المغربية ليقال لسكانه هل أنتم مغاربة أو غير مغاربة؟ وكنت قد أرفقت إلى هذا الموقف الوطني المبدئي اعتباراً آخر أملى على الساسة في المغرب قبول مبدأ الاستفتاء، وقلت آنذاك: إن المواقف السياسية من شأن المسؤولين السياسيين وليس من شأني أنا الذي أتحدث كمواطن ـ لا غير ـ ومن موقف وطني.

واليوم، ومن خلال الحملة الوطنية التلفزيونية القائمة الآن حول موضوع «الاستفتاء» المزعوم، يمكن أن يلاحظ المرء، من وراء الخطاب الإعلامي الإشهاري الفج الذي طغى لحد الآن على هذه الحملة، ما يمكن التعبير عنه بعودة «الوطني» في موقف المغرب السياسي من قضية الاستفتاء. . لماذا هذه العودة؟

عندما قبل المغرب الرسمي مبدأ إجراء استفتاء في صحرائنا المسترجعة

(*) في الأصل مقال نشرته تحت هذا العنوان في: **الاتحاد الاشتراكي**، ٢٠/ ٩/ ١٩٩١. وأعيد نشره في هذا الكتاب ضمن سلسلة مواقف.

كان واضحاً في ذهن المغاربة أن الأمر يتعلق بموقف تكتيكي قد يحقق المغرب من ورائه مكاسب استراتيجية. لقد كان من المنتظر ـ في تصور الرسميين المغاربة ـ أنه بمجرد ما يتنازل المغرب ويقبل بمبدأ الاستفتاء سيبادر «الآخرون» (= بالجمع: ابتداء من البوليساريو والمسؤولين الجزائريين إلى منظمة الوحدة الافريقية، إلى رؤساء الدول الشقيقة والصديقة. . .)، إلى بلورة مبادرات تستجيب للمبادرة المغربية وتدفع بالقضية إلى حل لن يكون معه الاستفتاء ضرورياً.

غير أن ما حدث هو العكس تماماً، لقد تلقّف خصوم وحدتنا الترابية إعلان المغرب الرسمي بالقبول بمبدأ الاستفتاء وحوّلوه من موقف تكتيكي من جانب المغرب إلى مكسب استراتيجي لصالحهم. ومن هنا وضعوا السياسة المغربية في مأزق: لقد كان عليها أن تقبل ـ في إطار قبولها بمبدأ الاستفتاء وكنتيجة مباشرة لهذا القبول ـ الدخول في مسلسل الإعداد للاستفتاء، وهو مسلسل انتهى بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذي ابتلع ابتلاعاً جميع العناصر والمظاهر التي يقوم عليها الموقف الوطني المغربي من قضية الصحراء المسترجعة.

هكذا، نجد أنفسنا اليوم أمام الحقيقة التالية: إن «السياسي» في قضية الاستفتاء حول قضية الصحراء قد ابتلع «الوطني» ابتلاعاً. . وشعور المغرب الرسمي والحزبي بهذا التحوّل الخطير هو الذي يقف وراء الحملة الوطنية القائمة والتي كان من أبرز عناصرها تلك «الخطب» (ولا أريد أن أصفها بشيء لأنها تحتوي على كثير من لا شيء) التي أُلقيت في الدورة الاستثنائية التي عقدها «مجلس النواب» مؤخراً. وإذا كانت العودة إلى الموقف الوطني أمراً محموداً، بل ضرورياً وواجباً، فإن من المؤسف حقاً أن يُلاحظ المرء أن الخطاب السياسي الرسمي الحزبي البرلماني لم يرقَ بعد إلى مستوى القضية أولاً، لأنه يتبنى استراتيجية «الدفاع» وكأننا في موقف المنهزم، وكأن الصحراء ليست في أيدٍ مغربية أمينة (الجيش)، زاهرة بعمرانها ومظاهر التنمية فيها التي يشهد بها حتى الخصوم أنفسهم. وثانياً لأنه خطاب يخلط بين «شعبان» و«رمضان»: هذا يركز على انتقاد السيدة ميتران، وهذا يركز على «قضية» مومن الديوري. . وهذا يربط القضية بالمطالبة بأن تكون الانتخابات المقبلة نزيهة، وهذا يطالب بتعديل الدستور، وآخر يطالب بأن تفتح الحكومة الحوار مع العمال لتلبية المطالب الاجتماعية. . . إلخ.

أعتقد أن العودة إلى «الموقف الوطني»، أعني دفع خطر ابتلاع «السياسي»

لـ «الوطني» في موقف المغرب من قضية الاستفتاء، يجب أن تكون عودة حذرة، وذلك بطرح الإشكالات الحقيقية وإبراز الحقائق التي تجعل من الاستفتاء المزعوم استفتاء في غير محله، ولا معنى له.

من هذه الحقائق والإشكالات ما يلي:

١ ـ إن الاستفتاء الذي تجريه الأمم المتحدة وتشرف عليه، استفتاء يقع في إطار «تصفية الاستعمار». وهو إطار يتحدد بوجود دولة مستعمرة أوروبية تحكم بالقهر والقوة شعباً احتلت أرضه في فترة من فترات المد الاستعماري الأوروبي. والهدف من الاستفتاء الذي تجريه الأمم المتحدة في هذا الإطار ليس معرفة رأي الشعب المستعمَر هل يريد أن يكون هو نفسه أم يريد أن يكون شيئاً آخر، بل الهدف من الاستفتاء هو «تصفية الاستعمار»، أي تنظيم عملية «رحيل المستعمر وإقامة حكم وطني».

وقضية صحرائنا المسترجعة ليست من هذا القبيل: فلقد استرجعها المغرب من إسبانيا المستعمرة كما استرجع إيفني من قبل وكما سيسترجع سبتة ومليلية من بعد. ما حدث هو أن قسماً من أبناء الصحراء غادروا المغرب في ظروف معروفة وانخرطوا في عملية معروفة، عملية انتزاع الصحراء من المغرب. .

إذاً، لا يجوز مطلقاً للمغرب أن يقبل بأن يجري في أي بقعة من الصحراء المسترجعة استفتاء يدخل في إطار «تصفية الاستعمار». وكل قبول لهذا الإطار سينجم عنه حتماً ابتلاع «السياسي» «للوطني»، كيف لا، ومجرد القبول بهذا الإطار هو في حد ذاته تنكر مسبق للموقف الوطني!؟

إذاً، قبل الدخول في الإجراءات التطبيقية للاستفتاء المزعوم يجب أن توضح الأمم المتحدة الإطار الذي تضع فيه هذا الاستفتاء. فإذا كانت تضعه في إطار «تصفية الاستعمار»، فإن المغرب لا يمكن أن يقبل به. وإذا كان هناك إطار آخر فلنبدأ بتحديده وتوضيح أسسه ووسائله: فإذا كنا سنجري الاستفتاء في إطار حكم محكمة العدل الدولية حول الصحراء الذي أصدرته بطلب من الأمم المتحدة نفسها، فيجب أن يعمل المغرب والأمم المتحدة أولاً وقبل كل شيء على إيجاد إطار للاستفتاء يجمع بين ما أكدته محكمة العدل الدولية من وجود علاقة بيعة تاريخية بين الصحراء وملوك المغرب من جهة، وبين «حق تقرير المصير» من جهة أخرى.

والحق أن حكم محكمة العدل الدولية كان عادلاً حقاً (إذا وضعنا شعورنا

الوطني بين قوسين ونظرنا إلى الأمر نظرة موضوعية، فإننا سنجده كذلك بالفعل). ذلك لأن الصحراء هي من الناحية التاريخية صحراء مغربية. و«البيعة» التي أكدت محكمة العدل الدولية وجودها تاريخياً بين سكان الصحراء وملوك المغرب، لم تكن مجرد ولاء للأشخاص، بل «البيعة» في حقيقتها التاريخية، العربية الإسلامية، هي قبل كل شيء الإعلان عن الانتماء للوطن الذي يكون هذا الملك أو ذاك على رأس هرم السلطة السياسية فيه. وانتماء الصحراء للوطن المغربي حقيقة تاريخية، بل الصحراء كانت تاريخياً هي قلب هذا الوطن.

إذاً، لم يكن من الممكن لمحكمة العدل الدولية أن تتجاهل هذه الحقيقة، ولذلك أكدت مغربية الصحراء في حكمها.

غير أنه إلى جانب هذا الواقع التاريخي كان هناك واقع آخر مؤقت فرضه الاستعمار الإسباني الذي فصل الصحراء عن المغرب قبل فرض الحماية الفرنسية والإسبانية على أجزاء أخرى منه. وعندما استقل المغرب، كان استقلاله من الناحية القانونية مؤسساً على إلغاء معاهدة الحماية، وبالتالي فلم يشمل الاستقلال المناطق التي استعمرت قبل إبرام معاهدة الحماية. وهكذا حصل «فراغ» في علاقة المغرب بالصحراء.. وهو «الفراغ» الذي لم تنظر إليه محكمة العدل الدولية من المنظور التاريخي، بل نظرت إليه من المنظور السياسي، فقالت: إنه إلى جانب علاقة البيعة التاريخية، هناك ما يبرر تطبيق مبدأ تقرير المصير.

هذه الازدواجية، بل هذا الجمع بين «التاريخي» و«السياسي» الذي حرصت عليه محكمة العدل الدولية التي استشارتها الأمم المتحدة، تجاهلته الأمم المتحدة تماماً، فسكتت عن العنصر الأول (وجود علاقة بيعة، أي الانتماء التاريخي) وأخذت بالعنصر الثاني وحده، فخرجت بالقضية من إطارها الخاص المتميز (بالجمع بين الانتماء للمغرب ومبدأ تقرير المصير) ووضعتها في الإطار الذي اعتادته أروقة الأمم المتحدة، إطار «تصفية الاستعمار».. وهذا خطأ. وهذا تحريف للقضية لا يمكن ولا يجوز للمغرب أن يقبله. وفي هذه النقطة بالذات أتساءل: ألا يمكن المغرب أن يطالب بالعودة إلى محكمة العدل الدولية محتجاً بكون قرارها قد تم تحويله عن إطاره الأصلي إلى إطار آخر؟ إن خبراء القانون الدولي يمكن أن يبحثوا المسألة. ومهما يكن، فالمغرب قبل مبدأ الاستفتاء بناء على قرار محكمة العدل الدولية، أي بوصفه يمثل جزءاً من حقيقة كلية قوامها: وجود علاقات بيعة، أي انتماء وطني، وإمكانية تقرير

المصير. والاستفتاء يجب أن يجري ـ إذا كان لا بد من إجرائه ـ في إطار خاص يسمح باحترام قرار محكمة العدل الدولية بعنصريه معاً.

٢ ـ هذه الازدواجية التي تلازم قضية الصحراء المغربية والتي عبّرت عنها محكمة العدل الدولية في حكمها ذي الشقين، تكرّست بعد عودتها إلى السلطة المغربية على إثر انسحاب إسبانيا. فمن جهة بقيت أغلبية أعضاء «الجماعة» (برلمان الصحراويين) في المغرب ونفذت مبدأ «تقرير المصير» بتصويتها برجوع الصحراء إلى المغرب. وهكذا بقي معظم سكان الصحراء في بلدهم المغرب بينما «خرج» آخرون وكونوا البوليساريو..

إذاً، هنا أيضاً عنصران: صحراويون بقوا في المغرب كمغاربة، وآخرون يعملون من أجل فصل الصحراء عن المغرب. ولما جاءت الأمم المتحدة بـ «الاستفتاء» تجاهلت تماماً أن أغلبية سكان الصحراء قد بقوا في الصحراء وأنهم قرروا مصير الصحراء بموجب ما أكدته محكمة العدل الدولية من وجود علاقة بيعة بين الصحراء والسلطة المركزية في المغرب، وهو أمر يعرفونه أباً عن جد.

إن إشراك الصحراويين الذين بقوا في المغرب بوصفهم مغاربة واستناداً إلى إيمانهم بأن بلدهم الصحراء جزء من المغرب، أقول إن إشراك هؤلاء في الاستفتاء لا معنى له ولا يجوز ولا يقبل، وإلا فلماذا لا نشرك سكان المغرب كله في هذا الاستفتاء؟

إذاً، أعتقد أن من حق المغرب، ومن واجبه، أن يرفض قيام الأمم المتحدة بالتدخل في شؤونه الداخلية. إن شأن الصحراويين الذين بقوا في المغرب وكذلك الذين رجعوا إليه، شأن مغربي لا يحق للأمم المتحدة أن تتدخل فيه ولا أن تراقب أي شيء فيه، وهذا طبقاً لميثاق الأمم المتحدة نفسها.

٣ ـ هناك واقع جديد جاء ليؤكد الواقع التاريخي والوطني، وهو عودة شخصيات سياسية وأطر مهمة إلى المغرب وقد كانوا من المؤسسين للبوليساريو ومن أطره العليا. هؤلاء اقتنعوا في النهاية، بالعودة وعادوا، وبذلك مارسوا حق تقرير المصير بحرية ونزاهة وكرامة، فلماذا نطلب منهم بعد هذا كله أن يقولوا رأيهم: هل هم مغاربة أم لا؟ أعتقد أن في هذا شيء من العبث، إن لم يكن العبث كله.

على أن عودة هؤلاء الرجال إلى وطنهم قد كشفت، بل أكدت، حقيقة أن

في صفوف البوليساريو عناصر كثيرة، من القاعدة والقمة، تريد العودة إلى المغرب ولكنها منعت وتمنع، وهناك أخبار عن سجون ومعتقلات. وإذاً، فإذا كان هناك مكان يجب أن يجري فيه استفتاء لتقرير المصير فهو معسكرات تندوف، وإذا كان للأمم المتحدة من دور في قضية الصحراء فدورها في نظري يجب أن يبدأ بتندوف: بتنظيم استفتاء هناك لتمكين من يريد الرجوع إلى المغرب من تحقيق رغبته في العودة. والأمم المتحدة بإجرائها استفتاء من هذا النوع في تندوف تكون قد بدأت من النقطة التي يجب أن تبدأ منها وهي مضمون الشق الأول من حكم محكمة العدل الدولية. إن السؤال الأول في الاستفتاء يجب أن يطرح على المحتَجَزين في تندوف: هل تعترفون بوجود علاقة بيعة تاريخية بين الصحراء وسلاطين المغرب؟ وهل تريدون تقرير مصيركم على أساس هذه الحقيقة التاريخية؟

وبعد إجراء استفتاء من هذا النوع في معسكرات تندوف، وبعودة من يعود، ينظر في من بقي، وما هي أصولهم؟ هل هم صحراويون حقاً؟ وإذا بقي فيهم صحراويون حقيقيون فيجب أن يسألوا عن الكيفية التي يريدون بها ممارسة «تقرير المصير»: هل على أساس خضوع الأقلية لاختيار الأغلبية وهم (أقلية من الآن)، أم على أساس الانفصال؟ ولنفتح بعد ذلك ملف إمكانية «الانفصال» وهل هو «حكم ذاتي» أم «كامل»؟ وأين؟ وما هي البقعة من «الأرض» التي سيستحقونها بعددهم وانتمائهم القبلي؟ . . إلخ.

وبعد، فالموقف الوطني يقتضي من المغاربة، جميعاً رفض تطبيق «استفتاء تصفية الاستعمار» في بلدهم المستقل الموحد.

ومن حق الصحراويين الذين لم يغادروا الصحراء، سواء منهم الذين نزحوا إلى الشمال عام ١٩٥٨ أو الذين بقوا هناك بعد استرجاعها، أو الذين عادوا إليها من مؤسسي البوليساريو وأطره ومناضليه. . من حق هؤلاء جميعاً أن يقوموا اليوم في المغرب، منادين: اللهم إن هذا منكر! لقد قررنا مصيرنا ورجعنا إلى وطننا، فكيف تطلبون منا أن نشارك في استفتاء مفروض، فقط إرضاء للجماعة الانفصالية التي تركناها وراء ظهورنا؟ كيف تعطون «الحق» للانفصاليين وتتجاهلون العائدين؟

منكر «سياسي» يجب تغييره بالرجوع إلى الموقف الوطني.

القسم العاشر

من أزمة الاشتراكية في البلدان المتخلفة...
إلى الدولة الوطنية الديمقراطية



الفصل الثامن والثلاثون

نصوص تسجل مرحلة البداية في مساري الفكري!

أولاً: الذاتي والموضوعي في مساري الفكري

اهتم كثير من الزملاء والأصدقاء الذين تابعوا أعمالي الفكرية بمساري ككاتب. وقد برز هذا الاهتمام، بصفة خاصة، منذ ظهور كتابي **نحن والتراث** (١٩٨٠) الذي يعتبره الكثيرون تدشيناً لانطلاقة نوعية جديدة في حياتي الفكرية. غير أن باحثاً، زميلاً وصديقاً، قد تبين له من خلال الرجوع إلى أعمالي السابقة على **نحن والتراث** أن الإرهاصات الأولى لهذه الانطلاقة، قد ظهرت واضحة في كتابي **من أجل رؤية تقدمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية** (١٩٧٧) وبخاصة في المقدمة التي صدرتُه بها بعنوان «في البحث عن رؤية جديدة». لقد طرحت هذه المقدمة قضايا المنهج والرؤية التي سُيعاد طرحها بتفصيل في مقدمة **نحن والتراث.** هذا مع الإشارة إلى أن الدراسة التي أنجزتها عن الفارابي عام ١٩٧٥ ـ وكنت ساهمت بها في مهرجان الفارابي ببغداد في تلك السنة ـ والتي تصدرت المواد المنشورة في الطبعة الأولى من «**رؤية تقدمية**...»، تشكّل الإنجاز الأول في هذا المجال[1].

أعتقد أن هذا الرجوع إلى ما قبل **نحن والتراث** مبرر تماماً، حتى لا أقول إنه أقرب إلى الحقيقة. ومع أنه يقال عادة «يجب أن لا يؤخذ رأي

---

(١) محمد وقيدي، «نقد العقل العربي في مشروع الجابري،» **الوحدة**، العددان ٢٦ ـ ٢٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦).

«الإنسان في نفسه»، لأن المرء لا يستطيع أن يلتزم الموضوعية الكاملة عندما يتحدث عن نفسه، لأنه قد يزيد أو ينقص عن وعي أو غير وعي، فإن ذلك إنما يصدق على ما يقع خارج «السيرة الذاتية». أما في «السيرة الذاتية» التي يجب أن يسود فيها كلام الذات عن نفسها فالموضوعية مطلوبة، ما في ذلك شك، ولكن بمعنى آخر. إن الموضوعية في معناها العام تعني عدم التدخل في الموضوع والتزام الحياد التام إزاءه، وواضح أن هذا لا يتأتى إلا إذا كان الموضوع يقع خارج الذات. أما عندما تكون الذات نفسها هي الموضوع فإن المطلوب حينئذ هو الصدق. والصدق يفرض علي هنا أن أقول إني أجدني عاجزاً عن إقامة فاصل بين الذاتي والموضوعي في مساري الفكري ككل، وبالتالي في جميع ما كتبت، وذلك منذ أن بدأت في ممارسة «الثقافة في السياسة» في خضمّ تلك «التجربة المؤسسة»[2] التي خضتها في جريدة **التحرير**، انطلاقاً من ٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٩، إلى أن انتقلت إلى ممارسة «السياسة في الثقافة»[3]، حين تحررت من المسؤوليات السياسية عام ١٩٨١.

فخلال هذه المرحلة كنت أكتب من موقع ما أسماه غرامشي بـ «المثقف العضوي». كنت عضواً في حركة سياسية مناضلة، ولكن عضويتي لم تكن تتحدد بحمل «ورقة العضوية» التي يصدرها الحزب ـ ولا أتذكر أني حملتها يوماً ـ بل كانت عضوية على مستوى آخر: «عضوية التشريع للحزب» إذا جاز هذا التعبير. أعني بذلك: المساهمة في بناء رؤاه الفكرية والسياسية وشرحها والدفاع عنها. وبما أنني كنت أفعل ذلك عن اقتناع واجتهاد مع الأخذ بزمام المبادرة، في إطار من الاستقلال الفكري التام، إذ لم يحدث قط أن كتبت حرفاً من دون أن يكون ذلك جزءاً من تفكيري الشخصي المستقل، فإن كتاباتي كلها، حتى تلك التي تبدو «موغلة في التجريد»، كانت موضوعية وذاتية في آن واحد: موضوعية بمعنى أنها من أجل القضية الوطنية العامة كما يناضل من أجلها الحزب الذي أنتمي إليه، وذاتية بمعنى أنها تعبّر عن رأيي وتفكيري الخاص. إن التداخل بين هذين الجانبين كان يتم بصور يستحيل علي فيها التمييز بين الموضوعي والذاتي فيهما. وإلى الآن لا أستطيع

---

(٢) انظر: محمد عابد الجابري، **في غمار السياسة: فكراً وممارسة (الكتاب الأول)**، سلسلة مواقف؛ الأعداد ١ ـ ٤ (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩)، ص ٨٥.

(٣) من مثقف يكتب في القضايا السياسية بخطاب يعلو على توجيهات الظرفية السياسية، إلى صاحب تجربة سياسية يكتب في قضايا فكرية مستحضراً بطانتها السياسية.

أن أفصل في ما كتبت في المرحلة التي أتحدث عنها (١٩٥٩ ـ ١٩٨١) بين ما هو «حزبي» وما هو «ذاتي» شخصي في إنتاجي الفكري، وربما حتى في حياتي العملية كلها!

هذا الاعتراف الذي لا بد منه، يزكي جانباً من ذلك «النقد» الذي وجهه بعض الزملاء إلى كتاباتي الفكرية اللاحقة، والذي عبّروا عنه تارة بـ «حضور الأيديولوجيا» في أبحاثي العلمية، وتارة بـ «عدم الفصل بين الأيديولوجي الإبيستمولوجي»، وتارة أخرى بكون كتاباتي كلها مسكونة بـ «هاجس النهضة». وواضح أن الأمر يتعلق بمسمى واحد. أنا لا أنكر ـ ولا أجد في نفسي داعياً إلى ذلك ـ أن المرحلة الأولى من حياتي الفكرية/الحزبية (١٩٥٩ ـ ١٩٨١) قد تركت أثرها في المرحلة الثانية (١٩٨١ ـ...)، فهذا شيء طبيعي. وأكثر من ذلك أستطيع أن أؤكد أن تلك الملاحظات لم تضايقني في يوم من الأيام! لقد أكدت مراراً على أن ممارسة السياسة في الكتابة بوعي أفضل ألف مرة من ممارستها من دون وعي. هذا فضلاً عن أن «العزم» على عدم ممارسة السياسية ـ في الكتابة كما في الحياة العملية ـ هو نفسه موقف سياسي.

لم يكن هذا الموقف مني نتيجة تأمل أو بحث، لم يكن من قبيل القرارات التي يتخذها المرء عن إرادة واعية وعزم مبيّت. كلا! لقد كان موقفاً يعبّر عن اقتناع أشبه بـ «الإيمان». وأستطيع الآن أن أقول إنه كان صادراً عن كلية التجربة التي خضتها، الأمر الذي منحه في نفسي طابع الحكم الموضوعي. لست أنا الذي أردت واخترت أن أسلك السبيل الذي سلكته، ولكني كنت أشعر أن أساسيات مساري الفكري ومكوناته هي التي أملته، وبما أنها هي التي أملته فهو بالنسبة إليّ يمثّل ما كان يجب أن يكون!

ثانياً: مسار جيل بأكمله...

ذلك كان تصوري للمرحلة الأولى من تجربتي الفكرية حين كنت أخوضها. وكما هو واضح، فقد كان تصوراً عاماً حدسياً أكثر منه تصوراً مدققاً معززاً بمعطيات تشهد له. واليوم، وأنا استنطق تلك التجربة من خلال الحفر في «ملفات الذاكرة الثقافية»، أكتشف أنه تصور صحيح تماماً وأن دوري الآن سيكون، بالتالي، هو توضيحه بنقله من مستوى الحدس والاقتناع الداخلي إلى مستوى التجربة المعززة بالشهادات، مستوى ما سبق أن عبّرت عنه بـ «التأريخ

الميداني». وسنرى أن عملية النقل هذه ستكشف عن حقيقة كون المسار الذي سلكته، منذ بدأت خطوتي الأولى في كتابتي التنظيرية، هو في الحقيقة والواقع مسار جيل بأكمله، جيل المثقفين الذين تفتّح وعيهم الثقافي العام، السياسي الاجتماعي الاقتصادي الحضاري... إلخ، مع «الحصول على الاستقلال».

إن مقالة «مسؤولية المثقفين في البلدان المتخلفة» التي نشرتها في مجلة **أقلام** بتاريخ نيسان/أبريل ١٩٦٤ والتي تصدّرت النصوص المنشورة في الطبعة الثانية من كتابي **من أجل رؤية تقدمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية** (١٩٨١)، لم تكن ـ كما سبق أن قلت عنها ـ «أول محاولة تنظيرية كتبتها بدون «تناصّ» مع أحد، ما جعل المجهود الشخصي يبدو واضحاً فيها» فحسب، بل كانت تعكس أيضاً «وعي المثقفين الملتزمين من جيلي في منتصف الستينيات». لقد تميز النصف الأول من الستينيات بحصول معظم البلدان المستعمَرة على استقلالها، (كما سنوضح في كتاب لاحق من سلسلة مواقف) فإن الوصف الذي عبّر عن وضعية هذه «البلدان المستقلة حديثاً»، بالقياس إلى الدول الصناعية «المتقدمة»، هو «التخلّف»، ومنه الاسم الذي غلب عليها آنذاك: «البلدان المتخلّفة». ومن هنا كان التفكير في المستقبل، في هذه البلدان، محكوماً بـ «مشكلة التخلف»، وهو ما يطلق عليه اليوم «مشكل التنمية»! ويهمنا هنا أن نقدم للقارئ الذي لم يعش تلك المرحلة صورة عن الكيفية التي كان يتم بها التفكير في المستقبل آنذاك، من طرف أولئك الذين كانوا يفكرون بذاكرة وطنية، وبالتالي يشرّعون للمستقبل على أساس فك الارتباط مع الاستعمار والقضاء على مخلفاته والتحرر من قيوده.

ثالثاً: نصوص تسجل مرحلة البداية في مساري الفكري!

تدور نصوص الستينيات حول محور واحد هو: مسؤولية المثقفين إزاء وضعية التخلف الذي حل محل وضعية الاستعمار. ومن هنا كان السؤال الأساسي الذي يفرض نفسه هو التالي: «كيف الخروج من التخلف؟». وقد بدأ البحث عن جواب لهذا السؤال بطرح مسألة «الوعي بالتخلف»، وهي مسألة تخص المثقفين قبل غيرهم، الأمر الذي يطرح بالتالي «مسؤولية المثقفين في البلدان المتخلفة». و«مسؤولية المثقفين» تطرح بدورها مسألة التزام المثقف بقضايا مجتمعه ووطنه، الأمر الذي يطرح قضية «الحرية

والالتزام» بالنسبة إلى المثقف! كما يطرح قضية «الثقافة الوطنية»... «وأخيراً وليس آخراً، فإنه لما كان المثقفون المعنيون بالأمر هم الذين أخذوا بنصيب من الثقافة الأوروبية الحديثة، إذ من خلال الاحتكاك بها حصل لهم الوعي بالتخلف ـ ولما كان هؤلاء من «الشباب» وكانت مشكلة الخروج من التخلف تَختصِر مشكلة المستقبل، فقد كان طبيعياً أن يطرح للنقاش «دور الشباب في الخروج من التخلف».

ذلك هو السياق المنطقي التاريخي، وهو سياق يخص مرحلة البداية في مساري الفكري، وأحسب أنها تعكس في الوقت نفسه «مرحلة البداية» في الفكر العربي «المعاصر» ككل (إذا نحن اصطلحنا على جعل «المعاصر» يحيل إلى مرحلة منتصف الخمسينيات وما بعدها، و«الحديث» يحيل إلى ما قبلها، إلى منتصف القرن التاسع عشر). ومهما يكن من شأن علاقة تلك النصوص بمسار الفكر العربي ككل، فإن كونها قد كتبت ما بين ١٩٦٦ و١٩٧١، لا يعني أن البحث عن جواب للسؤال الأساسي في فكر تلك المرحلة، سؤال «كيف الخروج من التخلف» قد وقف عند مسألة «الوعي بالتخلف» و«دور المثقف»... إلخ، بل إن التفكير في «طريق الخروج من التخلف» كان جزءاً لا يتجزأ من تعميق «الوعي بالتخلف»، أعني التعرف إلى أسبابه القريبة والبعيدة من جهة، ورسم الإطار النظري لطريق الخروج منه.

رابعاً: الاشتراكية كطريق وحيد للخروج من التخلف!

وبما أن «التخلف» كان ظاهرة تعبّر عن الوضعية التي أوجدها الاستعمار في البلدان المستقلة حديثاً من خلال غرسه بنياتٍ «حديثة» وسط جسم لم يعش بعد لا «الحداثة» ولا «التحديث»، بنيات اقتصادية وإدارية وسياسية وثقافية تخدم المستعمر ومشدودة إليه بألف وثاق، فلقد كان من الطبيعي أن يتجه البحث عن «الطريق للخروج من التخلف» إلى جهة أخرى غير جهة الاستعمار، بل إلى الجهة المعادية للاستعمار تحديداً. وبما أن العالم آنذاك كانت تتقاسمه أيديولوجيتان: أيديولوجيا رأسمالية وأيديولوجيا اشتراكية، وبما أن الاستعمار قد خرج من جوف الرأسمالية، فلقد كان من الطبيعي أن تنصرف أنظار المثقفين الملتزمين في البلدان المتخلفة المنشغلين بالبحث عن «الطريق للخروج من التخلف»، كان من الطبيعي أن يتجهوا إلى الاشتراكية وليس إلى الرأسمالية. وهذا ليس فقط لكون الاستعمار هو الذي أنتج التخلف، بل أيضاً

لأن طبيعة الاقتصاد الذي خلّفه الاستعمار في البلدان المستقلة حديثاً كان «اقتصاد دولة»، ولم يكن اقتصاداً رأسمالياً حراً. فدولة الاستعمار هي التي أنشأت بنيات الاقتصاد الحديث في تلك البلدان. والرأسمال لم يكن في يد طبقة بورجوازية وطنية، فهي لم تكن موجودة، بل كان بيد المعمّرين والشركات الأجنبية، أي إنه كان رأسمالاً غير وطني، وبالتالي كانت الخطوة التحريرية الأولى تقتضي تأميمه، أي نقل ملكيته من الأجانب إلى الدولة. وإذاً فالدولة في «البلدان المستقلة حديثاً» هي التي كانت تملك وسائل الإنتاج، بخاصة الكبرى منها، وهي التي كانت مطالبة بالقيام بـ «التنمية» للخروج من التخلف. وواضح أن هذا النوع من الاقتصاد هو أقرب إلى الوضع الاشتراكي منه إلى الوضع الرأسمالي.

ومن هنا كان «الخروج من التخلف» يتطلب «حتماً» سلوك الطريق الاشتراكي. وبقطع النظر عن الأحزاب الشيوعية التي كان طريقها إلى الاشتراكية ناتجاً من تبعيتها الأيديولوجية للحركة الاشتراكية العالمية، فإن الذين اختاروا الطريق الاشتراكي من فصائل الفكر الوطني قد بنوا اختيارهم هذا على أساس المعطيات الموضوعية السابقة وليس على أساس انتماء أيديولوجي أممي. ومن هنا كان الاختيار الاشتراكي لدى الحركات الوطنية يفتقر إلى الأساس النظري الذي يبرر هذا الاختيار. ومن هنا برزت الحاجة إلى نظرية في موضوع «الطريق إلى الاشتراكية في البلدان المتخلفة»!

خامساً: طموح جامح . . .
كان يجد تبريره في معطيات ثلاثة!

وبإمكان كاتب هذه السطور أن يدّعي، وهو صادق مع نفسه، أن وعيه بهذه المسألة (مسألة البحث عن الطريق إلى الاشتراكية في البلدان المتخلفة) هو الذي كان يقف وراء مقالته التنظيرية الأولى التي عنوانها: «مسؤولية المثقفين في البلدان المتخلفة». لقد كان «العنوان الظل» فيها هو «مسؤولية المثقفين في الخروج من التخلف، أي في تشييد الاشتراكية في البلدان المتخلفة».

تلك هي «القضية» التي كانت تسكنني، في واقع الأمر، عندما كتبت تلك المقالة. ومع أن هذه المسألة كانت مطروحة في ذلك الوقت بصورة أو

بأخرى ـ ولكن في حدود ـ فقد كنت أحس أن الإخلاص لمسؤوليتي كمثقف، تقتضي مني وضع نظرية في الطريق إلى الاشتراكية في المغرب بوصفها الحل الوحيد والحتمي للخروج من التخلف! ومع أنني كنت أعي أن هذا طموح جامح، ينطوي على قدر غير قليل من الغرور، فإني كنت أشعر بثقة في نفسي لا تتزعزع، لعلها راجعة إلى العناصر الثلاثة التالية:

١ ـ وجودي في قلب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي حمل على عاتقه النضال من أجل الديمقراطية السياسية والاجتماعية، والذي لا يُخفِي اختياره الاشتراكي، علاوة على متابعتي أدبيات التجربة المصرية التي كانت قد تبنت «حتمية الحل الاشتراكي» في الميثاق الوطني الذي قدّمه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٢ من جهة.

٢ ـ انتمائي إلى تخصص الفلسفة في دراستي الجامعية، من جهة أخرى، وهو تخصص مكنني من دراسة الفكر الاشتراكي دراسة أعمق، لكون النظريات الاشتراكية مؤسسة كلها على أرضية الفكر الأوروبي، الفلسفي والاجتماعي[٤].

٣ ـ انكبابي، من جهة ثالثة، منذ السنة الجامعية التي قضيتها في سوريا (١٩٥٧ ـ ١٩٥٨)، على قراءة الأدبيات الاشتراكية، قراءة دارس الفلسفة وليس قراءة «المتحزّب» ضد أو مع. . . لقد قرأت ما بين ١٩٥٨ و١٩٦٥ معظم أمهات الفكر الاشتراكي بما في ذلك جُلّ مؤلفات ماركس وإنغلز ولينين، وكثيراً من المؤلفات التي تناقش أفكارهم وتعترض عليها، فضلاً عن مؤلفات الاشتراكيين الإنكليز أمثال: أنورين بيفان وهرولد لاسكي، وج. هـ. كول وغيرهم (وكانت قد ترجمت إلى العربية). أضف إلى ذلك معظم

(٤) لا بد من الإشارة هنا إلى دور كتاب أحد أساتذتنا هناك في تفتحي على مختلف الاتجاهات الفلسفية والاجتماعية منذ ذلك الوقت المبكر، أقصد كتاب الدكتور عبد الكريم اليافي **تمهيد في علم الاجتماع** الذي كان مقرراً علينا في تلك السنة، وهو كتاب ضخم، عرض تطور الفكر الفلسفي/ الاجتماعي منذ فلاسفة اليونان، ومروراً بالفلاسفة والمفكرين العرب، إلى الفكر الأوروبي الحديث منذ قيامه إلى أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، متناولاً مختلف الاتجاهات، محللاً مناقشاً. سلك فيه مسلك عالم الاجتماع الشهير سوروكين، مع انفتاح على الفكر العربي والفكر التقدمي عامة.

المؤلفات التي نشرتها «المطبوعات الاجتماعية» في فرنسا ومؤلفات «الماركسيين المجتهدين» أمثال الهنغاري جورج لوكاتش والفرنسيين هونري لوفيفر ومكسيم رودنسون وأقطاب الفكر الليبرالي المعادي للماركسية أمثال ريمون آرون، ومنشورات دار ماسبيرو التي كانت متخصصة في نشر الفكر اليساري التقدمي، وكانت قد نشرت في ذلك الوقت كتاباً بعنوان **ابن خلدون: ميلاد التاريخ، ماضي العالم الثالث** للكاتب التقدمي إيف لاكوست. وقد لقي كتابه هذا انتشاراً واسعاً في المغرب العربي (سأعود إليه لاحقاً)[٥]، كما كان كتابه **جغرافية التخلف**[٦]، من الكتب الرائدة في موضوعه... إلخ.

سادساً: مشروع «غير مسبوق»... والوقوف في منتصف الطريق!

وغني عن البيان القول إنني لم أكن الوحيد ـ لا في المغرب ولا في العالم العربي ـ الذي كان منكبّاً على هذه الكتب وأمثالها، ولكنني أعتقد أن انخراطي في قلب تجربة سياسية نضالية في منظمة جماهيرية كانت استمراراً لحركة التحرير الشعبية وذات طموحات معلنة إلى بناء مجتمع جديد على أساس من الديمقراطية والاشتراكية من جهة، وانخراطي من جهة أخرى في سلك دارسي الفلسفة، قد جعلا اهتمامي بالأدبيات الماركسية والاشتراكية على العموم اهتماماً تحركه الحاجة النظرية والعملية معاً.

ذلك، في ما أعتقد، ما يفسر ذلك الطموح الذي دفعني إلى الإعلان عن مشروع «غير مسبوق» يهدف إلى تشييد نظرية في الاشتراكية «العلمية» مبنية على معطيات البلدان المتخلفة، وتستجيب لطموحاتها في إقامة مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية، ويشق طريقه نحو التقدم المطرد. بدأت العمل في هذا المشروع، فنشرت ثلاث مقالات بعنوان «أزمة الاشتراكية في البلاد المتخلفة» في مجلة **أقلام** عام ١٩٦٦ (الفصل التالي من هذا الكتاب). لم أكن أعني بـ «الأزمة» أزمة التطبيق الاشتراكي، بل أزمة التنظير للاشتراكية في البلد المتخلف. وبما أن التنظير للاشتراكية ـ على أساس المنهج العلمي الذي يقوم

---

(٥) Yves Lacoste, *Ibn Khaldoun: Naissance de l'histoire, passé du Tiers-Monde* (Paris: F. Maspéro, 1966).

(٦) Yves Lacoste, *Géographie du sous-développement*, [introduction par Pierre George] (Paris: Presses universitaires de France, 1965).

على «التحليل الملموس للواقع الملموس» ـ كان يتم داخل الماركسية واعتماداً على مقولاتها، فقد اكتشفت، وأنا في منتصف الطريق إلى إنجاز ذلك «المشروع الطموح»، أن النظرية الماركسية أو الاشتراكية العلمية تقع في أزمة حقيقية عند التفكير بواسطتها في تشييد الاشتراكية في البلدان المتخلفة، أزمة تتمثل في كون النظرية الاشتراكية كما صاغها ماركس، انطلاقاً من دراسة المجتمع الأوروبي، لا تجد ما يحملها في واقع البلاد المتخلفة، لا يمكن التفكير بواسطتها كما هي في حل المسألة الاجتماعية في العالم الثالث. فالأزمة التي شعرت بها والتي أردت أن أعرضها هي أزمة على مستوى النظرية، ولذلك كان من الضروري عرض النظرية وتبين أصولها ومصادرها وما منه تتكون. . حتى يمكن بيان أنها، بالمقارنة مع أوضاع العالم الثالث، تحتاج إلى إعادة نظر.

صحيح أنه كان هناك شعور عام بأن النظرية الماركسية لا تنطبق على أوضاع العالم الثالث! وما كنت أريد القيام به هو الكشف عن السبب في ذلك. وبما أن ماركس قد بنى نظريته على «التحليل الملموس للواقع الأوروبي كما كان في زمنه، وبكيفية عامة كما تطور إلى زمنه، فإن بيان السبب في عدم إمكانية تطبيق الماركسية على مجتمع ما يتطلب بيان أن أوضاع هذا البلد والصورة التي تطورت بها تختلف عن تلك التي عرفتها أوروبا. وإذاً فالتحليل الاجتماعي التاريخي للبلدان المتخلفة ـ والمقصود هنا العالم العربي جملة ـ يجب أن يسبق كل تفكير في تطبيق الاشتراكية فيه.

هذه المهمة التي تنمّ عن طموح كبير، الطموح إلى أن أفعل بالنسبة إلى البلدان المتخلفة (المغرب والعالم العربي تحديداً) ما فعله ماركس بالنسبة إلى البلدان المتقدمة (الأوروبية)، اكتشفت في وسط الطريق أنني لا أستطيع، في ذلك الوقت، القيام بها، وأن الحاجة تدعو إلى أن أنصرف أولاً إلى دراسة تطور المجتمع العربي، والمجتمع المغربي تخصيصاً. لذلك قررت التوقف عن الكتابة في الموضوع. وعبثاً حاول بعض الأصدقاء إقناعي بمواصلة الكتابة لما وجدوا في المقالات الثلاث التي نشرتها والتي توخيت فيها الوضوح والتبسيط مع الاحتفاظ للمضمون على هويته وخصائصه، من خدمة للفكر التقدمي في المغرب بخاصة في أوساط الشباب. . . إلخ. لقد أصررت على التوقف لأنه لم يكن من الممكن الانكباب على دراسة التاريخ

الاجتماعي للمغرب والعالم العربي وفي الوقت نفسه التنظير لتطور هذا التاريخ وللصراعات التي عرفها.

سابعاً: ابن خلدون. . وضرب عصفورين بحجر واحد!

لقد صادف ذلك، أعني قراري بالتوقف عن مواصلة الكتابة في موضوع «أزمة الاشتراكية في البلاد المتخلفة»، أنني كنت قد سجلت في كلية الآداب بالرباط مع أستاذنا المرحوم محمد عزيز الحبابي، موضوعاً لنيل دبلوم الدراسات العليا، وكان حول نقد ابن خلدون مناهج المؤرخين الذين سبقوه والتبشير بعلم جديد أسماه «علم العمران البشري»، عرضه في **مقدمته** الشهيرة. لقد أراد ابن خلدون من هذا «العلم» أن يكون «معياراً» في يد المؤرخين يساعدهم على التمييز بين الخطأ والصواب في الأخبار والروايات، باعتبار أن العمران البشري له «طبائع في أحواله»، أي «قوانين»، إذا عرفها المؤرخ صار في مستطاعه التمييز «في الواقعات» بين ما يمكن وقوعه وأسبابه، وما لا يمكن وقوعه بالمرة أو يمكن وقوعه على صعيد الذهن فقط، لقد اكتشفت من خلال الإعداد لدبلوم الدراسات العليا أن المشروع الذي تحمله مقدمة ابن خلدون يلتقي مع مشروعي، بل ربما يؤسس له.

ومن هنا كان اشتغالي بابن خلدون في ذلك الوقت يحقق لي «ضرب عصفورين بحجر واحد»، كما يقول المثل: تحضير الدبلوم الذي يمكّنني من الالتحاق بالجامعة أستاذاً باحثاً من جهة، والتعرف إلى حقيقة آراء ابن خلدون في التاريخ والمجتمع العربي والإسلامي، من جهة أخرى، كان إيف لاكوست قد قرأ فيها ماركس، فجعل من صاحب **المقدمة** رائداً للمادية التاريخية (في كتابه **ابن خلدون: ميلاد التاريخ، ماضي العالم الثالث**). وهكذا فما إن أنهيت مسألة الدبلوم والتحقت بالجامعة (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧) حتى رجعت إلى ابن خلدون أعيد دراسة **مقدمته** في ضوء مشاغلي الفكرية الحرة (أعني خارج تحضير الدروس)، مركّزاً على فهم واستيعاب نظريته في التاريخ الإسلامي، توجهني في ذلك الرغبة في اكتشاف ما لم يكن من الممكن التعرف إليه في الأدبيات الماركسية والاشتراكية على العموم، أعني «أسلوب الإنتاج» في الحضارة العربية، وهو ما كان ينقصني في مشروعي الذي بشرت به مقالات «أزمة الاشتراكية في البلاد المتخلفة»!

فعلاً، هيّأت بحثاً أكاديمياً بعنوان «علم العمران الخلدوني» وكنت أطمح

في طبعه ككتاب في مصر، وبالتحديد في إحدى دور النشر المعروفة، كـ «دار المعارف»، وفي هذه الحالة كان لا بد من تزكية من أستاذ معروف عند الدار. ذلك ما جعلني أقدم مشروع الكتاب لأستاذنا الدكتور نجيب بلدي، وهو من أساتذة الجامعات في مصر وأستاذ في إحدى الجامعات الفرنسية أيضاً، وطلبت منه النظر فيه مع التلميح إلى أنني أتطلع إلى أن يقبل كتابة مقدمة له.

ومرت أسابيع وإذا بالدكتور بلدي يفاجئني بالقول: «كتابك ليس مجرد كتاب للنشر، بل هو رسالة لدكتوراه الدولة...». فعلاً سجلت مع المرحوم الدكتور بلدي ذلك البحث كرسالة دكتوراه تحت عنوان أكاديمي «بارد» كما تقتضي التقاليد الجامعية («علم العمران الخلدوني») ونلت به شهادة دكتوراه في الفلسفة. وعندما قدمته للنشر غيّرت عنوانه بالصورة التي تجعله أكثر استجابة لمشروعي الأصلي فطبع باسم **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**.

ثامناً: تاريخ ابن خلدون انتهى... لكن لم ينته!

ماذا خرجت به من دراستي ابن خلدون من نتائج؟

سأقتصر هنا على الإشارة إلى ما يتصل مباشرة بمشروع «أزمة الاشتراكية في البلاد المتخلفة». لقد أنهيت خاتمة أطروحتي بهذه العبارات. قلت: «وهكذا يكون تاريخ ابن خلدون قد انتهى مع نهاية تجربة ابن خلدون! لقد انتهى تاريخ «وحدة العصبية والدولة ليقوم مكانه تاريخ الزوايا والتكايا، تاريخ الانكماش الذاتي والتدخلات الأجنبية الخارجية... العثمانية فالاستعمار». ومع حرصي على إثبات هذا التحفظ الذي يتجه إلى أولئك الذين كانوا يرون في ابن خلدون «ماركس التاريخ العربي الإسلامي» لينبههم إلى أن تفسير ابن خلدون للتاريخ العربي إذا كان يصدق على المراحل التي سبقت عصره فهو لا يصدق ـ بالدرجة نفسها على الأقل ـ على المراحل اللاحقة، وذلك بسبب تدخل عنصرين جديدين أولهما حركات التصوف التي تحولت معها «عصبية القبيلة» إلى «عصبية الطريقة»، وثانيهما التدخل الخارجي الذي بدأ بـ «فتوحات العثمانيين» لينتهي بالتدخلات الاستعمارية... أقول مع حرصي على إثبات هذا التحفظ فإني لم أنفض اليد نهائياً من ابن خلدون، بل عدت لطرح السؤال الذي كان يهمني في مشروعي، السؤال المتعلق بنوع «أسلوب

الإنتاج» الذي عرفته الحضارة العربية! وهكذا أضفت إلى التحفظ السابق سؤالاً استدراكياً ختمت به خاتمة الكتاب، فقلت: «هل هناك انقطاع حقاً بين تاريخ ابن خلدون وعهد ما بعد ابن خلدون؟ ألا يوجد في تحليلات ابن خلدون ما يلقي بعض الأضواء على جوانب من تاريخنا الحديث وواقعنا الراهن؟ ألا نجد ملامح ذلك التناقض المزمن في حياتنا الجارية الآن؟ ثم أضفت: «إنها مسألة أخرى، موضوع آخر..!»

تاسعاً: اقتصاد الغزو... أسلوب «الإنتاج» غير منتج!

سؤال يبدو في ظاهره كواحد من تلك الأسئلة التي نصادفها في آخر الرسائل الأكاديمية والتي يقصد بها ترك آفاق البحث مفتوحة والاعتراف بأن هناك جوانب أخرى لم يتناولها الباحث. غير أن هذا السؤال كان في الحقيقة، وبالنسبة إليّ، إشارة إلى «النتيجة الأساسية» التي خرجت بها من البحث والتي كنت أعتز بها بيني وبين نفسي لكونها تستجيب للمشروع الذي كان يملك علي تفكيري ولأنها كانت ـ في ما كان يخيل إليّ ـ جديدة تماماً بالنسبة إلى «الاجتهادات» الماركسية التي كانت تطرح كتفسير لنوع «أسلوب الإنتاج» في الحضارة العربية الإسلامية.

أما هذه «النتيجة الأساسية» فهي ما أشرت إليه في السؤال الختامي السابق بعبارة «التناقض المزمن في حياتنا الجارية الآن»، وأعني به التناقض بين ما أسماه ابن خلدون بـ «خشونة البداوة» وما عبّر عنه بـ «رقة الحضارة». والذي كنت لخصت مضمونه قبل ذلك في العبارات التالية، قلت: «نحن هنا إذاً أمام وضع غريب شاذ: أمام «حضارة» استهلاكية غير منتجة أقيمت على أساس اقتصادي واهٍ وأسلوب في «الإنتاج» غير طبيعي، أسلوب يمكن وصفه بأنه: أسلوب الإنتاج الخاص بالاقتصاد القائم على الغزو. والتناقض الأساسي الذي يكشف عنه هذا النوع من الاقتصاد، ليس بين «قوى الإنتاج» و«علاقات الإنتاج»، بل إنه التناقض بين حضارة استهلاكية ومؤسسات فوقية مصطنعة، وبين بنائها التحتي ـ الاقتصادي الاجتماعي الذي أقامت نفسها عليه بشكل تعسفي، بناء لا يتحملها ولا يقدر على حملها لأنها لم تكن نمواً طبيعياً ولا تطوراً تدريجياً له». ثم أضفت: «وقبل أن نشرح مفعول هذا التناقض وانعكاساته على تجربة الحضارة العربية الإسلامية وامتداداته إلى الواقع الراهن، علينا أن نوضح أولاً وبإيجاز ما نقصده بما أسميناه «أسلوب الإنتاج

القائم على الغزو». ثم أخذت أعدّد مظاهر الاختلاف بينه وبين «أساليب الإنتاج» التي تحدّث عنها ماركس، بما فيها ما أسماه بـ «النمط الآسيوي للإنتاج»، موضحاً كيف أن ابن خلدون كان يعتبر ذلك النمط من الإنتاج مسؤولاً عن النمط العام للحضارة العربية الإسلامية: سياسياً واجتماعياً وعمرانياً وثقافياً، معرّجاً على دور «الفئات الوسطى» التي كانت تقع بين «خشونة البداوة التي يختص بها البدو الرحل» و«رقّة الحضارة التي يؤول إليها أمر هؤلاء البدو بعد استيلائهم على السلطة وتأسيس الدولة»، مبيناً كيف أن «هذه الفئات الوسطى ـ طبقة العامة ـ وبكيفية خاصة الفلاحين منها» قد «تعرضت للاستغلال الفظيع أحياناً»، وأن «المستغل لم يكن طبقة اجتماعية بل كان «الدولة»! ذاك «أن اقتصاد الغزو ثروة تتجمع عند الدولة بوسائل الدولة لينفقها أهل الدولة»، وكما يقول ابن خلدون فـ «الدولة تجمع أموال الرعية وتنفقها في بطانتها ورجالها فيكون دخل تلك الأموال من الرعايا وخرجها في أهل الدولة، ثم في من تعلق بهم». وهكذا: «فالمال، مال الدولة، وثروة البلاد، يدور في الفراغ: الأخذ والعطاء، والعطاء والأخذ: فلم يكن المال ينمو ذاتياً ولا كان الاقتصاد اقتصاداً ذا جذور عميقة، بل كان اقتصاداً مهزوزاً، اقتصاداً غير قادر على تحمّل أية هزة أو رجّة. فإذا حدثت المجاعة بسبب من الأسباب الطبيعية (الجفاف مثلاً)، أو إذا تحوّلت الطرق التجارية، أو إذا قامت فتن هنا أو هناك، تضعضعَ كيانُ الاقتصاد وسقطت الدولة في أزمة اقتصادية، غالباً ما كانت تؤدي إلى سقوط الدول وزوال حضارتها و«فساد» عمرانها على الشكل الذي أوضحناه آنفاً»[7].

ومع تسجيلنا أهمية العامل الاقتصادي في تحليلات ابن خلدون نبهنا إلى الحقيقة التالية وهي «أن العامل الاقتصادي عند ابن خلدون ليس دوماً سبباً، بل قد يكون كذلك كما هو الشأن بالنسبة إلى بعض مظاهر البداوة والحضارة، كما قد يكون نتيجة، كما هو الأمر بالنسبة إلى السلطة. إن السلطة عند صاحب **المقدمة** ليست نتيجة السيطرة الاقتصادية، بل إن السيطرة الاقتصادية، أو

---

(٧) انظر الخاتمة، في: محمد عابد الجابري، **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي** (الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٧١). هذا، وننصح القراء الذين ليست لهم ألفة مع المصطلحات الماركسية والأسس النظرية للاشتراكية العلمية أن يعودوا فيقرأوا هذه الفقرات (أو خاتمة الكتاب كلها) بعد الفراغ من قراءة النصوص الثلاثة التي تلي هذا المدخل (أزمة الاشتراكية في البلدان المتخلفة) ففيها عرض وافٍ للتحليل الماركسي للتاريخ.

الثروة على العموم، هي نتيجة للسلطة أي لقوة العصبية». ومن ثم خلصت إلى القول: «وهكذا يتضح لنا أنه من الشطط والتعسف في التأويل القول إن ابن خلدون كان من رواد المادية التاريخية (رداً على إيف لاكوست)»[٨]. والحق أنه لا تحليلات ابن خلدون ولا ظروف عصره، الاجتماعية منها والاقتصادية، ولا منطق التفكير السائد آنئذ، لا شيء من ذلك يسمح لنا بمثل هذا الاستنتاج. إن الصراع الاجتماعي أيام ابن خلدون، وبخاصة في المجتمع الذي عاش فيه واتخذه موضوعاً لدراسته، مجتمع المغرب العربي في القرن الرابع عشر الميلادي، لم يكن صراعاً طبقياً. إن الاقتصاد آنذاك لم يكن من القوة بحيث يطغى على العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الاقتصادي. وكما يقول جورج لوكاتش: إن الاقتصاد في مجتمعات ما قبل الرأسمالية لم يكن قد وصل بعد إلى مستوى «الكائن من أجل ذاته» l'être-pour-soi. ومن أجل ذلك، فإن «الوعي الطبقي لم يكن قادراً بسبب من طبيعته ذاتها، لا على الظهور بمظهر واضح ولا على التأثير بوعي في الحوادث التاريخية»[٩].

تلك هي مجمل الأفكار التي خرجتُ بها في أطروحتي لدكتوراه الدولة من دراستي لابن خلدون التي جعلت خاتمتها بعنوان **معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**. ومع أن هذه «المعالم» مستقاة فعلاً وبكيفية مباشرة من نصوص صاحب **المقدمة**، فمن الواضح أن صياغتها بالشكل الذي صغتها به لم يكن ليتأتى لي لو لم أكن مسكوناً على مستوى الوعي واللاوعي معاً بالمشكل الذي واجهني وأنا أكتب في مجلة **أقلام** عام ١٩٦٦ عن «أزمة الاشتراكية في البلاد المتخلفة»! لم أصرح حينذاك بفحوى هذا المشكل، وإنما اكتفيت بالتوقف عن الكتابة، ربما لأني لم أكن حينها قادراً على التصريح به، لسبب بسيط وهو أنني لم أكن أملك عنه من المعرفة ما يجعلني قادراً على تعريفه وإصدار حكم بشأنه.

أما بعد أن درست **مقدمة** ابن خلدون، موجهاً بالرغبة في اكتشاف حقيقة هذا المشكل، فإنني لم أتردد في التصريح به وتفصيل القول فيه، حين كتبت أقول في خاتمة رسالتي، وكلي يقين بصحة ما أقول: «هذا التناقض (بين خشونة البداوة ورقة الحضارة)، المسؤول عن «الدورات العصبية» التي أشرنا

---

(٨) Lacoste, *Ibn Khaldoun: Naissance de l'histoire, passé du Tiers-Monde,* p. 201.

(٩) Georg Lukacs, *Histoire et conscience de classe: Essais de dialectique marxiste*, traduit de l'allemand par Kostas Axelos et Jacqueline Bois (Paris: Les Editions de Minuit, 1960), pp. 81-82.

إليها، هو نتيجة أسلوب في «الإنتاج» شاذّ، نتيجة «مذهب غير طبيعي في المعاش» (حسب عبارة ابن خلدون)، يختلف عن أساليب الإنتاج التي تحدّث عنها ماركس، بما فيها ما أسماه بالنمط الآسيوي في الإنتاج. ولذلك كان النظام الاجتماعي الناشئ عنه يختلف عن الأنماط التي عرفها التاريخ حسب التصنيف الماركسي: المشاعة البدائية، نظام العبودية، النظام الإقطاعي، النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي».

وهكذا يمكن القول إن أطروحتي لدكتوراه الدولة التي ناقشتها يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ كانت امتداداً مباشراً للمقالات الثلاث التي نشرتها تحت عنوان «أزمة الاشتراكية في البلاد المتخلفة»، في مجلة **أقلام** عام ١٩٦٦. لقد جاءت لتشرح حقيقة تلك «الأزمة» بصورة غير مسبوقة. نعم، كانت هناك دراسات وأبحاث في موضوع «أزمة الماركسية» لكون التطورات التي عرفتها الرأسمالية في أوروبا لم تؤدِ إلى قيام الاشتراكية فيها، كما كان يتوقع ماركس، بل بالعكس لقد تغلّبت الرأسمالية فيها على تناقضاتها وواصلت شق طريقها (والمقالة الثالثة من المقالات الثلاث تلخص أهم وجهات النظر في هذا الموضوع ـ انظر لاحقاً). كما كان قد بدأ الاهتمام في الوقت نفسه بما أسماه ماركس بـ «أسلوب الإنتاج الآسيوي» ولكن مع الشعور بأن هذا «الأسلوب» لم تعرفه الحضارة العربية الإسلامية. أما الكلام عن «اقتصاد الريع» فقد بدأ متأخراً. . . إذاً كانت أطروحتي حول «الاقتصاد القائم على الغزو» المستخلصة من **مقدمة** ابن خلدون أطروحة جديدة تماماً. وهذا ما وقع الاعتراف به لاحقاً، عربياً ودولياً[١٠].

عاشراً: استئناف الكلام في «الأزمة» على مستويات أخرى

لقد كان من الممكن إذاً أن أستأنف الكلام في «أزمة الاشتراكية في

(١٠) طبع الكتاب أول مرة لدى دار الثقافة في الدار البيضاء ودار الغرب الإسلامي في بيروت ١٩٧١، ثم في دار النشر المغربية بالدار البيضاء عدة طبعات (الطبعة الرابعة ١٩٨٤)، ثم في دار الشؤون الثقافية في بغداد، ثم دار الطليعة في بيروت، ثم مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، حيث لا يزال يطبع منذ ١٩٩٢. انظر: محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي**، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

البلاد المتخلفة» سنة ١٩٧٠، بعد النتيجة المهمة التي خرجت بها من دراستي عن ابن خلدون، ولكنني لم أفعل. فقد يمكن كاتب الرواية أن يتوقف لسبب من الأسباب عن مواصلة الكتابة مدة... ثم يعود لاستئناف الحكي من النقطة التي توقف عندها... ولكن الكاتب الباحث الذي يكتب من موقع فلسفي تنظيري لا يستطيع أن يستأنف التفكير، بعد سنوات، من النقطة التي كان قد توقف عندها. ذلك لأن الروائي يبدع عالمه في ذهنه فهو يتصرف بحرية، أما الكاتب الباحث فهو مقيَّد بزمن البحث: أعني بالتطور الذي يكون قد حصل على صعيد المعرفة والمنهج والاهتمامات والتراكمات... إلخ.

لكن إذا كنت لم أستأنف الكلام في «أزمة الاشتراكية في البلاد المتخلفة» بعد أطروحتي عن ابن خلدون، فإن اهتمامي بهذا الموضوع بقي متواصلاً من خلال مقالات ومحاضرات من أهمها محاضرة بعنوان «الماركسية في الفكر العربي» (آذار/ مارس ١٩٧٠) وأخرى بعنوان «الازدواجية في الفكر العربي الحديث وجذورها الاجتماعية» (شباط/ فبراير ١٩٧٢)، وثالثة بعنوان «التاريخ والفلسفة: ملاحظات حول إشكالية الأصالة والمعاصرة في فكرنا المعاصر» (حزيران/ يونيو ١٩٧٦)، وقد نشرت كلها في كتابي **من أجل رؤية تقدمية لبعض مشكلاتنا الفكرية والتربوية.**

على أن أهم نتائج اهتمامي بموضوع «أزمة الاشتراكية في البلاد المتخلفة»، وما تفرّع عنه من الاشتغال بابن خلدون، قد ظهرت واضحة في التقرير الأيديولوجي الذي خرج به المؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي عام ١٩٧٥. والحق أني مدين كثيراً في مساهمتي في هذا التقرير، سواء على مستوى ما أضفته إلى ما ساهم به الشهيد عمر بنجلون والأخ أحمد الحليمي، أو في إقامة جسور بين المساهمتين، أو على مستوى الصياغة التي حرصت فيها على صب التعدد في وحدة متناسقة الأجزاء متماسكة الأطراف، أقول إني مدين في ذلك كله إلى تلك «الأزمة» التي شغلتني منذ ١٩٦٦، «أزمة الاشتراكية في البلاد المتخلفة». ولا شك أن الذي يعيد قراءة ذلك «التقرير الأيديولوجي» الذي كان بحق أهم إنجاز فكري حققه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بل ربما أي حزب في العالم الثالث، أقول إن من يعيد قراءته في ضوء ما تقدم، سيلاحظ أن ابن خلدون كان هو «المساهم» الرابع فيه. ليس هذا وحسب، بل إن التحليل الذي ضمّنته البيان السياسي الذي خرج

به المؤتمر الثالث سنة ١٩٧٨ والمقالة التي ساهمت بها في العدد الأول من مجلة **المشروع** الصادر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ (يجد القارئ نصه في هذا الكتاب)، كل ذلك يجد أصوله وفصوله في الخط الفكري الذي انطلق من مقالات «أزمة الاشتراكية. . .» عام ١٩٦٦[١١].

وسيتم تتويج هذا الخط بكتابي **العقل السياسي العربي**. فمن جهة استعادت المقدمة الطويلة التي صدرت بها هذا الكتاب مضمون مقالات ١٩٦٦ ولكن بصورة أرقى وأرفع (بالمعنى الهيغلي للكلمة) مستفيدة مما تراكم من أبحاث في موضوع «مجتمعات ما قبل الرأسمالية» خلال ربع قرن من الزمان. أما فصول الكتاب فقد تجاوزت ـ تجاوزاً ديالكتيكياً ـ «معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي» إلى تقديم تفسير لهذا التاريخ من خلال محددات العقل السياسي الذي صنع هذا التاريخ وقد حصرتها في ثلاث: القبيلة، الغنيمة، العقيدة. من دون إغفال تجلياته التي أفرزها هذا التاريخ نفسه: الملك السياسي، ميثولوجية الإمامة، «كلام عصر الأنوار الإسلامي»، الأيديولوجيا السلطانية وفقه السياسة. ولم يقف ابن خلدون في رحلته معي عند صدور **العقل السياسي** عام ١٩٩٠، بل واصل الرحلة معي إلى **العقل الأخلاقي العربي** الصادر سنة ٢٠٠١!

حادي عشر: رؤية التعدد داخل الوحدة. . . !

وبعد، فربما يرى بعض القرّاء أني قد قمت بإعادة بناء لمسار لم يكن بهذا الشكل من الاتصال والترابط، من سنة ١٩٦٤ إلى سنة ٢٠٠١، وهذا صحيح تماماً. فمساري الفكري كان مطبوعاً بتعدد الاهتمامات: كتابات تميزت بممارسة الثقافة في السياسة أو السياسة في الثقافة كما هو شأن التي ذكرنا، وكتابات تناولت قضايا التربية والتعليم، أو مسائل فلسفة العلوم، وأخرى تتناول موضوعات الساعة، موضوعات الديمقراطية والهوية وحقوق الإنسان والعولمة. . . إلخ، ثم المؤلَّف الرئيس الذي استغرق أربعة مجلدات، موضوع «**نقد العقل العربي**» وتواصل العمل فيه لمدة عشرين سنة!

---

(١١) يمكن أن يتبين القارئ ذلك بسهولة في الفقرات التي خصصناها للبيان السياسي في الفصل الثامن والعشرون من هذا الكتاب.

ومع هذا كله، فإن تعدد الاهتمامات لا يعني بالضرورة تعدد المسارات. هناك من الكتّاب من يمكن الفصل في إنتاجهم بين مسارات متعددة: كأن يكون الواحد منهم مهتماً مثلي بقضايا الفكر النظري، ولكن يكون في الوقت نفسه شاعراً أو روائياً أو كاتب قصة قصيرة، أو رساماً... إلخ، وقد يجمع بين عدد من هذه التخصصات! أما كاتب هذه السطور فهو لا يحس ولا يعترف بتعدد المسارات لديه. إنه يشعر أن التعدد عنده يقع داخل هذا المسار الواحد وليس خارجه. ليس هذا وحسب، بل إنه ينتبه الآن إلى خاصية في فكره كان يشعر بها حاضرة في رؤاه الحسية والنظرية، أما الآن فهو يعي أنها هي التي توجه تلك الرؤى. إنها خاصية «رؤية التعدد دوماً داخل الوحدة».

الفصل التاسع والثلاثون

أزمة الاشتراكية في البلاد المتخلفة(*)

أولاً: المقالة الأولى: الفكر الاشتراكي، نشأته وتطوره

مقدمة

لم تعد قضية الاشتراكية اليوم محتاجة إلى الدعاية والتبشير بمقدار ما هي في حاجة إلى التوضيح والتحديد، توضيحاً وتحديداً يتطلبان إعادة النظر في المنظومة الفكرية الجدلية التي جعلت منها ضرورة حتمية، تتحقق بطريقة معينة. لقد غدا شعار الاشتراكية شعاراً يتغنى به الجميع، ولا يتردد حتى أولئك الذين ستمسّ الاشتراكية مصالحهم حتماً من تبنّي هذا الشعار وادعاء العمل لتحقيقه. بعبارة أخرى، لقد أصبحت الاشتراكية اليوم تحتل مكان تلك الشعارات التي عرفها التاريخ، والتي فرضت نفسها في أوقات معينة، إلى درجة أن أي أحد، مهما كانت علاقته الحقيقية بتحقيق مدلولاتها سلبية، لا يستطيع المجاهرة بالعداء لها أو التنقيص منها.

وليس ضرورياً أن يكون تبنّي شعار من الشعارات من طرف الجميع مما يسهل تطبيقه أو ييسر نماءه، بل العكس ربما كان أحياناً هو الصحيح. ذلك أنه عندما يتعلق الأمر بمصلحة عامة، والمصلحة العامة لا تتحقق غالباً إلا على حساب مصالح أخرى، فإن إجماع الناس عليها لا يوحي بالاطمئنان ولا

(*) يمثل هذا الفصل ثلاث مقالات نشرت في مجلة **أقلام** في التواريخ التالية على التوالي: شباط/ فبراير ١٩٦٦، آذار/ مارس ١٩٦٦، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٦. ويرجع الفاصل الزمني بين المقال الثاني والثالث إلى ظروف المجلة التي لم تكن تصدر منتظمة بسبب وضعيتها المالية.

بالشعور بالجدية، لأنه ما يبعث الشك أن يكون المدَّعي والمدَّعى عليه على وفاق، فلو كان الأمر كذلك حقاً، لما كانت هناك دعوى على الإطلاق.

وقضية الاشتراكية اليوم هي من هذا القبيل! فتسليم الناس، جميع الناس، بها واتخاذهم إياها كشعار، وإن كان ذلك يدل على قوة الشعار، فإنه من جهة أخرى يدل على أنه قد فقد بعض وضوحه، أو أنه على الأقل معرّض لخطة تستهدف تمييعه، وبالتالي التشكيك فيه وفي إمكانية تحقيقه. إن الاشتراكية اليوم، وإن كانت قضية مسلماً بها، خاصة في البلدان المسماة متخلّفة، فإن هذا لا يعني أنها قد انتصرت ولو كفكرة على الأقل، لأن الفكرة إنما تُعَدّ منتصرة إذا كانت تحتفظ عند انتصارها بمدلولاتها الحقيقية وبارتباطها الوثيق بالواقع المستمدة منه. أما عندما تطلق الفكرة كشعار من فوق، من دون أن يكون هناك وضوح تام في ما يشدها إلى الواقع، فإن الأمر هنا لا يعدو أحد أمرين: إما التمني وإما التضليل. وقضية الاشتراكية اليوم، في البلدان المتخلفة على الأقل، معرضة في ما يبدو لي إلى الأمرين معاً. فهي من جهة تكتسي المناداة بها في غالب الأحيان، وعند نهاية التحليل طابع الأمنية، وهي من جهة ثانية يكتنفها طابع التضليل، خاصة عندما نجد الملوِّحين بها هم أولئك الذين ستقوم الاشتراكية لتصفية مصالحهم. ومن هنا مصدر ما يتعرض له شعار الاشتراكية من الخلط والغموض والتشويش. على أن الذي يوسّع مجال هذا الخلط والغموض والتشويش ويغذّيه هو أن الأمر هنا يتعلق بأوضاع اجتماعية اقتصادية تختلف من حيث التركيب عن الأوضاع التي كانت، أساساً، الباعث الأول للأفكار الاشتراكية. ففي هذه الحالة قد لا يجد الكثيرون أنظومة من العلاقات والتطورات الاجتماعية التي تجعل من الاشتراكية قضية حتمية ونتيجة لا بد منها يقررها التحليل العلمي على الصورة والنسق نفسيهما اللذين أقرهما بهما من قبل.

ولربما يكون بعض السبب في ذلك الغموض راجعاً إلى أن «رواد» الفكر الاشتراكي ودعاة الاشتراكية في البلدان التي نحن بصددها ـ البلدان المتخلفة ـ إنما صدروا في دعايتهم وتبشيرهم عن نظريات جاهزة هي وليدة أوضاع خاصة وأرادوا بسطها من فوق على أوضاع اجتماعية جديدة تختلف في كثير من الوجوه عن الأوضاع الأولى.

إن مثل هذا الموقف يوحي من دون شك على اعتبار الاشتراكية العلمية في صيغتها التقليدية عقيدة لا تقبل التغيير أو التعديل، إنْ في مضمونها أو في وسائل تحقيقها. ولا شك في أن هذا الاعتبار يحمل في طياته انحرافاً، بل سوء

فهم، لأنه يسقط من الاشتراكية العلمية علميتها أي صفات العلم الأساسية، كالحركية والمرونة والقابلية الدائمة للتجدد المستمر.

بعبارة أخرى، إن بعض «الماركسيين»، في البلاد المتخلفة خاصة، يفهمون الاشتراكية العلمية، وبالتالي الماركسية، كعقيدة يجب أن يكون لها ما للعقائد المنزلة، في حين أن الماركسية كما وصفها بناة صرحها إنما هي «دليل للعمل» لا أقل ولا أكثر.

من هنا، وانطلاقاً من هذه الاعتبارت التي أوردناها بإيجاز، يمكن القول، بل يجب التشديد على أن الاشتراكية في البلدان المتخلفة تعيش أزمة. وهدفنا من هذه الدراسة أن نجلو بعض مظاهر هذه الأزمة. معنى ذلك أننا سنحاول وضع قضية الاشتراكية في هذه البلدان وضعاً يتناسب مع ما تعيشه من أوضاع داخلية وما يكتنفها من أوضاع خارجية.

ستتناول هذه الدراسة جانبين أساسيين تتفرع عنهما جوانب أخرى.

الجانب الأول: الاشتراكية كحل للتناقض القائم بين جماعية الإنتاج وبين الملكية الفردية المحدودة لوسائل الإنتاج.

الجانب الثاني: الاشتراكية كحلّ ممكن، ووحيد، لمشكل التخلف، أي لمشكل قلة الإنتاج وفوضى تملّك وسائله.

وواضح أننا نشير إلى أن دراستنا ستتناول الاشتراكية في صورتها التقليدية، أي كنتيجة من نتائج الثورة الصناعية من جهة، وفي صورتها الجديدة، أي كضرورة تفرضها متطلبات التنمية في البلاد القليلة النمو التي لم «تحضر» الثورة الصناعية من جهة، وكحل ـ من جهة ثالثة ـ للتناقض القائم بين الدول النامية المتصنِّعة والدول غير النامية المتخلفة، أي التناقض القائم بين عالمية الإنتاج وبين احتكار وسائل الإنتاج وأرباحه من طرف أقلية من الدول، تتحكم فيها بدورها الملكية الفردية أو شبه الفردية لوسائل الإنتاج.

وبصورة تفصيلية ستتناول هذه الدراسة الموضوعات التالية:

١ ـ الفكر الاشتراكي، نشأته وتطوره:

ـ الاشتراكية الطوباوية.

ـ مصادر الاشتراكية العلمية.

٢ ـ الاشتراكية العلمية:

ـ التفسير المادي للتاريخ: صراع الطبقات.

ـ حتمية الحل الاشتراكي.

٣ ـ المعطيات المستجدة بعد صياغة الأساس النظري للاشتراكية العلمية:

ـ الإمبريالية، كأعلى مراحل الرأسمالية.

ـ الضغط الديمقراطي كحل مؤقت لأزمة الرأسمالية..

ـ من الصراع الطبقي على صعيد المجتمع إلى صراع «طبقي» تكتلي على الصعيد العالمي.

٤ ـ مشكلة التخلف وضرورة الحل الاشتراكي.

٥ ـ مصاعب تحقيق الحل الاشتراكي في البلاد المتخلفة.

واضح أن هذا مشروع كبير ضخم، وأن ادعاء طَرقِه كما ينبغي قد لا يعدو أن يكون مجازفة كلامية. ولكن هذا لا يمنعنا على كل حال من القيام بمغامرة، بمحاولة مهما كانت بسيطة متواضعة. والمحاولة التي سنقوم بها وإن كانت قد سطّرت لنفسها هذه المهمة الكبرى، ليست في واقع الأمر إلا خلاصة مطالعات يكتنفها ما يكتنف الخلاصات عادة من غموض ونقصان وربما أخطاء، بالإضافة إلى بعض ملاحظات وآراء لا أعتبرها نهائية، وإنما هي أشبه ما تكون بخواطر يمكن أن تتطور وتتعزز بما يجعل منها رأياً، كما يمكن أن تتلاشى وتتبدد مثلما يتلاشى ويتبدد كل خاطر غلبته صلابة الواقع وقوته.

بعد هذا، لندخل توّاً في الموضوع: الموضوع الأول.

١ ــ الاشتراكية الطوباوية

قال إنغلز: «لم تولد من العدم الأفكار الاشتراكية العالمية في هذا العصر، فهي ليست إلا نتيجة طبيعية وردّ فعل مباشر في الوعي الإنساني للفوضى التي تغمر التنظيم الاقتصادي في الإنتاج والتوزيع من جهة أولى، ومن الجهة الثانية هي نتيجة للانقسام الطبقي، والصراع الناشئ بين البورجوازيين، أصحاب الثروات والأملاك، وبين العمال المحرومين الذين لا يملكون سوى كدّهم وشقائهم في العمل».

معنى هذا أن الاشتراكية يمكن اعتبارها إما كردّ فعل ضد الظلم الاجتماعي، وإما كشكل تاريخي حتمي للمجتمع يفرضه ديالكتيك الحركة الاجتماعية، عندما يبلغ المجتمع والعلاقات الاجتماعية درجة من التطور معينة.

والاشتراكية بالاعتبار الأول ليست وليدة وقت معين وإنما ترجع إلى ماض سحيق، إلى بداية التفكير الاجتماعي لدى الإنسان؛ أي إلى الوقت الذي بدأ الناس يحسون فيه بالتفاوت، وبالتالي ينشدون العدالة والمساواة. وهكذا نجد بذوراً للفكر الاشتراكي، أو أفكاراً اشتراكية واضحة، وأحياناً دعوة إلى نوع من الشيوعية، عند جلّ المفكرين والفلاسفة على مرّ العصور والأحقاب. غير أن المسألة الاجتماعية لم تصبح الشغل الشاغل للمفكرين إلا عندما تفاقمت واحتدّت، أي عندما تطورت وسائل الإنتاج تطوراً كبيراً تطور معه وعي الناس للتفاوت بين الفئات الاجتماعية. ومعلوم أن هذا التفاوت، وبالتالي ذلك الوعي، لم يكتسِ صفته الواضحة المركّزة إلا في أعقاب الثورة الصناعية التي شهدتها أوروبا ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر تقريباً.

فلقد أحدثت الثورة الصناعية انقلاباً خطيراً في العمل ووسائله وفي طرق النقل، وعلى العموم في شكل الحياة الاقتصادية والاجتماعية. لقد كان لاختراع الآلة البخارية ولنشاط صناعة التعدين ولتطور وسائل المواصلات أكبر الأثر وأعظمه في حياة الناس وعلاقاتهم بعضهم مع بعض.

وهكذا، وفي فترة تاريخية وجيزة جداً، حلت المصانع الكبيرة الضخمة محل دكاكين الحرفيين، وأصبحت هذه المصانع، بما تدفعه من أجر محدود وشبه مضمون، أكبر مُغرٍ للملايين البشرية التي كان همها الأكبر ولا يزال هو الحصول على لقمة العيش. فكان من نتيجة ذلك أن حدثت هجرة كبيرة واسعة إلى المدن حيث تراكمت جموع الناس بشكل لم يسبق له مثيل.

ففي انكلترا مثلاً، وهي البلاد التي عرفت الانقلاب الصناعي قبيل جاراتها، كان عدد من يشتغلون بالزراعة عام ١٧٧٠ يبلغ نصف السكان، بينما انخفض هذا العدد إلى أقل من الثلث عام ١٨٣١ وإلى أقل من السدس عام ١٨٧١.

وقد نتج عن هذه الهجرة بطبيعة الحال مشاكل اجتماعية خطيرة: فلقد اضطر العمال إلى السكنى في حجرات أرضية هي عبارة عن غيران كانت

موطناً للأقذار والأمراض. وإلى جانب ذلك كانت الأجور منخفضة، وساعات العمل مرهقة، ومنافسة الأطفال والنساء للرجال في طلب الشغل مدهشة ومثيرة. ولم يكن نظام العمل يراعي قط طاقة العمال ولا الجانب الإنساني، وإنما كانت جموع العمال عرضة لاستغلال فظيع ضيَّق عليهم حتى فرص القيام بالحاجات الضرورية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كان من نتائج هذا الاستغلال اللامحدود لليد العاملة وذلك الاستعمال الواسع للآلة أن ازداد الإنتاج زيادة مذهلة: ففي بريطانيا مثلاً قفز إنتاج الحديد من ٢٥٠ ألف طن عام ١٨٠٠ إلى مليون طن عام ١٨٣٥ إلى مليوني طن عام ١٨٥٠. كما قفز إنتاج الفحم من ٦ ملايين طن عام ١٧٧٠ إلى ٢٦ مليون طن عام ١٨٣٠ إلى ٥٦ مليون طن عام ١٨٥٦. أما في ألمانيا فقد زاد إنتاج الفحم بنسبة ٥٣ في المئة في فترة عشر سنوات (١٨٧٣ ـ ١٨٨٣)، وفي فرنسا ارتفع عدد الأفران الكبرى لصهر الحديد بفحم الكوك من ٢٠ فرناً عام ١٨٣٢ إلى ١٠٦ أفران عام ١٨٤٦[١].

على أن أوروبا لم تكن تعيش تغييرات جذرية في الميدان الصناعي فقط، بل لقد عرفت أيضاً تغييرات مماثلة في الميدان الزراعي تناولت طرق الحراثة ومعالجة الأرض، كما شملت في الوقت نفسه تغيرات سياسية واجتماعية نتيجة الثورة الفرنسية (١٧٨٩).

وفي خضمّ هذه التغيرات بدأ المجتمع الأوروبي ينقسم بسرعة إلى طبقتين لا تزداد الفروق بينهما إلا وضوحاً وتبلوراً: طائفة غنية يقل عدد أفرادها بازدياد غناها، وطائفة فقيرة محرومة يكثر عددها باشتداد بؤسها: الطائفة الأقل عدداً والأكثر غنى هي الرأسماليون، والطائفة الأكثر عدداً والأشد فقراً: الجماهير الكادحة.

وطبيعي أن تثير هذه الوضعية الجديدة والخطيرة انتباه المفكرين وتذكي حماسة دُعاة الإصلاح الاجتماعي، وتوقظ خيال الحالمين بالمدن الفاضلة، مدن الفضيلة والعدالة. وهكذا قامت في أوروبا وخاصة في فرنسا وبريطانيا حركات فكرية عديدة اتخذت القضية الاجتماعية مادة لها، وجعلت من هذه

---

(١) نورمان شارب بوكانان وهوارد سيلفستر إليس، **وسائل التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود فتحي عمر وابراهيم لطفي عمر؛ مراجعة وتقديم محمد علي رفعت، ٢ ج (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين، ١٩٥٨).

القضية وما تجسّمه من ظلم واستغلال أساساً لنشاطها الفكري ومنطلقاً لتأملاتها ومشاريعها. ومن أشهر هذه الحركات: السان سيمونية، والفوريية بفرنسا، والأووينية ببريطانيا. وإنه وإن اختلفت هذه الحركات في بعض التفاصيل والنتائج فإنها على العموم إنما كانت تبحث عن حل للمسألة الاجتماعية التي تجسّم فيها، كما قلنا، الظلم الاجتماعي بأوضح معانيه وأبرز مظاهره.

لقد ذهب سان سيمون (١٧٦٠ ـ ١٨٢٥) إلى أن أصل المشكل الاجتماعي كامن في وجود جماعة من العاطلين المترفهين (Les Oisifs)، أي أولئك الأثرياء والجنود الذين لا يقومون بأي عمل يمكن أن يعتبر مصدراً لما كانوا يتمتعون به من حياة الرفاهية والرغد. لذلك أكد القول على أن الفئة الاجتماعية الوحيدة التي يجب أن تكون لها الكلمة العليا، والنفوذ الكامل، هي فئة أولئك الذين يدعوهم بالصناعيين (Les Industriels) أي العمال وأرباب العمل. لقد كان سان سيمون يرى أن العمال وأرباب العمل لهم مصالح مشتركة، وأنهم تبعاً لذلك يجب أن يقوموا صفاً واحداً ضد تلك الجماعة التي لا تفعل شيئاً، جماعة المترفهين العاطلين، والتي بالقضاء عليها يمكن حل المشكل الاجتماعي. وللوصول إلى هذه الغاية، يجب أن تكون القيادة في هذه المعركة في يد الصناعيين الكبار وأصحاب المصارف، خاصة منهم الذين يزوّدون الصناعة بالاعتمادات المالية، وينهضون بالتخطيط الاقتصادي. ولكي لا يخطئ هؤلاء يجب أن يعملوا على أساس النصح الذي يجب أن يطلبوه من العلماء والمخترعين الذين يجب عليهم التعاون مع الصناعيين على توجيه المجتمع وقيادته.

ولم يكن تلامذة سان سيمون، وخاصة منهم انفانتان (١٧٩٦ ـ ١٨٦٤) وبازار Bazard (١٧٩١ ـ ١٨٣٢) بأقل من أستاذهم اهتماماً بالمسألة الاجتماعية، بل إن شروح التلاميذ وإضافاتهم إلى تعاليم الأستاذ هي التي أبرزت بوضوح النزعة الاشتراكية في هذه الحركة. فلقد طالب أتباع سان سيمون، في مذهبهم، بإلغاء الإرث لأنهم اعتبروا وراثة الثروة تتنافى مع المبدأ القائل «كل امرئ يجب أن لا يكافأ إلا وفقاً لكفاءته كخادم للمجتمع» فبواسطة إلغاء الإرث تنتقل التركات إلى المجتمع، أي إلى الدولة التي ستصبح بالتدريج المصدر الوحيد للرأسمال.

لقد قامت السان سيمونية في جانبها الاقتصادي والاجتماعي، على تمجيد العمل، وشجب التبطل، والمناداة بتحسين أحوال العمال وبالمساواة بين

المرأة والرجل، كما شدّد زعماؤها على ضرورة التخطيط الاقتصادي، معتبرين أن المنجزات الهندسية الكبرى كحفر القنوات وري الأرض وشق الطرق، وأن تنظيم المالية والصناعة، هما الوسيلتان الأساسيتان اللتان تمكّنان من القيام بتخطيط اقتصادي على نطاق ضخم يضمن الرفاه للطبقة الأكثر عدداً، والأشد فقراً، طبقة العمال، والجماهير الكادحة على العموم.

وعلى العكس من سان سيمون وأتباعه، فقد كان فورييه (١٧٧٢ ـ ١٨٣٨) يكره التكنولوجيا والمشاريع الضخمة ذات الإنتاج الواسع. فقد رأى في إقامة المشاعات الصغيرة خير وسيلة لإشباع الحاجات الحقيقية لدى البسطاء من الناس، لأنها السبيل الوحيد لإقامة بيئة اجتماعية تلائم الطبيعة البشرية. والمشاعات عند فورييه عبارة عن مراكز تجمع صغيرة يقيم فيها عدد من الناس محدود حيث يعيشون بصفة مشتركة ويسكنون مبنى ضخماً يشتمل على مآوٍ ذات مطاعم عمومية وغرف مشتركة كذلك. وواضح أن إقامة هذه المشتركات إنما يتوقف على الاعتماد على الفلاحة حيث إنها وحدها تمكّن من إقامة مثل هذه المجتمعات. لذلك أولى فورييه وأتباعه أهمية قصوى لحراثة الأرض على نحو كثيف، معتبراً الصناعة والتجارة مسألتين ثانويتين.

لقد انطلق فورييه في آرائه من اقتناعه بأنه: لا داعي لتغيير طبيعة الإنسان، بل الواجب تغيير بيئته. وهكذا عمل للتأكيد على ضرورة جعل المؤسسات الاجتماعية وفقاً للرغبات الإنسانية الفعلية.

وبينما ألح فورييه على ضرورة العمل وفق الطبيعة البشرية ذهب أوين الإنكليزي (١٧٧١ ـ ١٨٥٨) إلى التأكيد على ضرورة العمل من أجل إصلاح خُلق الإنسان. وذلك عن طريق إنشاء تعاونيات بين المنتجين. وهكذا استنكر المنافسة غير المنسقة التي تغري رب المعمل (وقد كان صاحب المعمل) على سلوك لا إنساني بحجة أن منافسيه يفعلون كذلك. ومن هنا هاجم نظريات الاقتصاد الحر، وحارب المبدأ القائل «دعه يسير، دعه يعمل»[٢]. دعا أوين إلى إنشاء قرى تعاونية صغيرة تتاح فيها للعاطلين فرصة كسب الرزق عن طريق زراعة الأرض. وقد حاول فعلاً إقامة مثل هذه القرى في بريطانيا، ولكنه عندما فشل انتقل إلى أمريكا حيث دخل بمشروعه في طور التجربة.

---

(٢) أي عدم تدخل الدولة، وهو المبدأ الأصلي المؤسس لليبرالية والنظام الرأسمالي.

ولم يكن أوين يدعو إلى تدخل الدولة لإقامة مثل هذه التعاونيات، بل لقد اقتصر على ترغيب مالكي رؤوس الأموال في ذلك. لقد اتجه بالنداء إلى الأغنياء من الناس ليقتنعوا بفكرته، ومن ثمة ليتطوعوا لإقامة القرى المذكورة التي رأى فيها خير وسيلة للقضاء على البطالة من جهة، ولتقويم أخلاق الناس وسلوكهم من جهة أخرى.

واضح مما تقدم أن هذه الحركات، ذات النزعة الاشتراكية إنما قامت كرد فعل ضد الظلم الاجتماعي، لذلك ذهب كل منها يرسم «الصورة الفضلى» للمجتمع الأفضل. ولكن العيب الذي اشتركت فيه هذه الحركات هو أنها عملت على وصف الدواء، من دون أن تبحث عن الداء وأسبابه. لذا جاءت مشاريعها عبارة عن صور لمجتمعات خيالية تسود فيها الفضيلة والأخلاق بين الناس.

وكما لاحظ إنغلز، فإن النقطة التي يلتقي فيها هؤلاء الثلاثة، سان سيمون، وفورييه، وأُوِين، هي «أنهم لم ينتدبوا أنفسهم ممثلين للطبقة العاملة الكادحة التي كانت تنمو مع تقدم الزمن، وهم بذلك كفلاسفة القرن الثامن عشر في فرنسا وقفوا أنفسهم ليس لتحرير طبقة معينة من المجتمع، بل لتحرير الإنسانية كلها، وبذلك، أرادوا إقامة مملكة خالدة للعقل والعدالة». لقد اتجه هؤلاء وأتباعهم، في الأغلب الأعم، إلى الرأسماليين، يناشدونهم وينصحونهم. كانت نداءاتهم عبارة عن توسلات إلى الناس ليتخلوا عن النظام القائم الذي يسوده الظلم والحرمان في سبيل نظام آخر تصوروه، تصوراً ذهنياً، من دون أن يراعوا إمكانات تطبيقه، ولا الأسس التي سيقوم عليها تحويل النظام القديم إلى النظام الجديد المنشود، ما جعلهم خياليين في تصوراتهم ومشاريعهم واشتراكيتهم. فأطلق على اشتراكيتهم هذه اسم «الاشتراكية الطوباوية»، أي الخيالية، للتفريق بينها وبين الاشتراكية العلمية، التي تقوم مثلها مثل باقي العلوم على ملاحظة الوقائع والبحث عن القوانين المتحكمة في هذه الوقائع.

على أن البحث في أسباب الظلم الاجتماعي، ورسم خطوط، ولو غامضة، لإزالته قديم أيضاً، ربما قدم الاهتمام بالمسألة الاجتماعية. فلقد رأى كثير من الفلاسفة والمفكرين حتى قبل الثورة الصناعية في الملكية الخاصة أساس الظلم والحرمان، وطالبوا بإلغائها، بل إن منهم من فعل ذلك على أساس أن الدعوة إلى إقامة نوع من الشيوعية. وخلال الحركة الفكرية/ الاجتماعية التي واكبت

قيام الثورة الصناعية، كان هناك كثيرون ممن انتبهوا إلى أصل الداء الاجتماعي وأسبابه. وهكذا، فإن أفكاراً مثل: إلغاء الملكية الفردية، وإلغاء الإرث، والصراع بين الطبقات، وتدخّل الدولة، وضرورة تنظيم العمال في نقابات للكفاح ضد مالكي وسائل الإنتاج... بالإضافة إلى أفكار أخرى في الدراسات الاقتصادية مثل القيمة، والعمل، وفائض القيمة... إلخ، كلها أفكار ظهرت قبل أن تتم صياغة «الاشتراكية العلمية» على يد ماركس وإنغلز.

قال ماركس: «لقد وصف مؤرخو الطبقة الوسطى منذ عهد بعيد تطور الصراع الطبقي، كما شرح علماء الاقتصاد السياسي، التركيب الفيزيولوجي الاقتصادي للطبقات. وإن كل ما أسهمت به هو أني أضيف النظريات التالية: ١) إن الطبقات القائمة مرتبطة ببعض مظاهر الإنتاج المادي. ٢) إن الصراع الطبقي يجب أن يؤدي حتماً إلى ديكتاتورية الطبقة العاملة (البروليتاريا). ٣) إن هذه الديكتاتورية ليست إلا مجرد مرحلة انتقالية نحو إلغاء جميع الطبقات، وخلق مجتمع حر تسوده المساواة.

نعم، لقد استطاع ماركس أن يركّب تركيباً علمياً الأفكار والآراء والملاحظات والاكتشافات التي ظهرت نتيجة تأملات أو دراسات اجتماعية، معتمداً في ذلك على فكر فلسفي استوعب خلاصة الفلسفة الكلاسيكية التي عبّر عنها هيغل في منظومة فلسفية تقوم على الصيرورة، على الديالكتيك، تعبيراً رائعاً. وهكذا جاءت الماركسية (أفكار ماركس ومذهبه) لتقيم دعائم «الاشتراكية العلمية» على «خير ما أبدعته الإنسانية في القرن التاسع عشر: الفلسفة الألمانية، والاقتصاد السياسي الإنكليزي، والاشتراكية الفرنسية».

٢ ـ أسس «الاشتراكية العلمية» ومصادرها

أسس ماركس الاشتراكية العلمية، وصاغ نظرياتها، ضمن منظومة فلسفية متماسكة وشاملة، هي ما يسمى عادة بالماركسية، وقد ساعده على ذلك ثقافته الواسعة من جهة، وطبيعة عصره، وتفاعله مع مقومات وتطورات هذا العصر.

تنقسم حياة ماركس إلى ثلاثة أقسام رئيسية، عاشها بالتتالي في ثلاثة بلدان أوروبية متجاورة عرف كل منها نشاطاً فكرياً وأوضاعاً اجتماعية، إذا كانت مختلفة نوعاً ما، فهي مع ذلك متكاملة. وقد جاءت الماركسية تبعاً لذلك، أقساماً ثلاثة رئيسية متكاملة، كل قسم منها متأثر بالمسائل الفكرية والقضايا الاجتماعية التي عرفها كل من البلدان الثلاثة. ولد ماركس عام

١٨١٨ في ألمانيا، في الوقت نفسه تقريباً الذي بدأ فيه الفيلسوف الألماني الكبير هيغل ينشر فلسفته ويذيعها عن طريق محاضرات متواصلة متتابعة على طلبة جامعة برلين التي كان الأستاذ المسيطر فيها. وقد قضى ماركس سني دراسته، بألمانيا في جو سيطرت فيه الفلسفة الهيغلية سيطرة تامة، فتأثر بها أيما تأثر. وحتى نتمكن من لمس هذا التأثير لا مندوحة لنا من استعراض بعض جوانب هذه الفلسفة التي كان لها الأثر الأكبر في تكوين فكر ماركس.

لقد انطلق هيغل في فلسفته من ثلاثيته المعروفة (الأطروحة ـ الطباق ـ التركيب): ذلك أن أية فكرة أو أطروحة من الأطروحات، لا يمكن أن تقوم من دون أن تثير معها فكرة مضادة هي نقيضها (الطباق) ما ينتج عنه تناقض حاد لا سبيل إلى تجاوزه إلا بالارتفاع إلى فكرة أعلى هي التركيب الذي يؤلف بين الأطروحة والطباق. غير أن هذا التركيب نفسه لا يلبث أن يستدعي نقيضه، فهو نفسه يصبح أطروحة لا بد لها من طباق ثم تركيب، وهكذا دواليك. وأوضح مثال على ذلك هو الوجود نفسه. ففكرة «الوجود» تستدعي نقيضها وهو اللاوجود، وبين الوجود واللاوجود تناقض لا يمكن تجاوزه الا بالتركيب، الشيء الذي ينتج عنه: الصيرورة. فجوهر الوجود إذاً هو الصيرورة. وهكذا، فالكون أجمع يمكن تفسيره بسلسلة متماسكة الحلقات، كل حلقة منها ذات ثلاثة حدود: الأطروحة ـ الطباق ـ التركيب. وإذا كان الأمر كذلك، فلا مندوحة من القول بأن الكون كله خاضع لضرورة حتمية، فلا مجال للمصادفة، بل إن كل ما حدث وما يحدث وما سيحدث إنما يأتي في أوانه ليستمر ما وجب أن يستمر، ثم ليختفي متى وجب الاختفاء وفق قانون التطور والصيرورة.

وانطلاقاً من هذه الثلاثية، انتقد هيغل كل محاولة لتفسير التاريخ تعتمد على نظرة جزئية. وهكذا انتقد بشدة تلك النظريات الداعية إلى تفسير التاريخ والنظر إلى التطورات، استناداً إلى منهج العلوم الطبيعية، بدعوى أن الأساليب التي نجحت في العلوم الطبيعية هي وحدها التي تصلح للتطبيق في جميع المجالات، ومنها مجال التاريخ والتطورات الاجتماعية. لقد استنكر هيغل هذا الادعاء وقال إنه إذا ما حاولنا تفسير التاريخ على أساس المنهج العلمي (التجريبي) وحده، فإننا لن نصل إلا إلى نتائج مشوهة.

فالتاريخ، في نظر هيغل، يجب أن ننظر إليه من زاويتين: زاوية أفقية، وزاوية عمودية. فمن الوجهة الأولى يجب أن نرى التاريخ مجالاً لنشاطات

متنوعة تقوم بها جماعات من الناس مختلفة تعيش في فترة معينة من التطور تتداخل أجزاؤها تداخلاً بحيث يكوِّن مجموعها نمطاً واحداً، خاصاً بالفترة المعينة. ومن الوجهة الثانية، يجب أن ننظر إلى التاريخ، وفي الوقت نفسه، على أنه جزء من تتابع زمني، تبدو فيه كل مرحلة ضرورية للمرحلة اللاحقة بحيث إن كل فترة تاريخية تحتوي على بذور الفترة التي بعدها. ومن هنا يجب أن ننظر إلى التاريخ لا على أنه مجموعة حلقات منفصلة أو على أنه أحقاب لعب فيها الأشخاص الدور الرئيسي، وإنما يجب أن ننظر إلى التاريخ على أنه مجموعة حلقات متصلة متكاملة. «فلفهم أي عصر لا بد من النظر إليه في علاقته بالماضي وبالمستقبل كذلك، لأن كل عصر ينطوي على فكرة سابقة عن الإطار العام الذي سيحدث».

وإذا نظرنا إلى التاريخ على هذا الأساس نظرة شمولية، تكشف لنا عن ثلاثة مراحل أساسية، كل مرحلة منها تحمل بذور المرحلة التي تليها، وتشكل بالنسبة إليها أطروحة، تستدعي طباقاً ثم تركيباً. فما يسمى عادة بالتاريخ القديم، أي حضارات الشرق (الحضارات الصينية والهندية والمصرية)، كانت السمة الخاصة بها هي الحكم الاستبدادي، حيث كان فرد واحد يتمتع بالحرية. وطبيعي أن تستدعي هذه المرحلة نقيضها، فكانت الحضارتان الإغريقية والرومانية اللاتينية اللتان اتسمتا بالديمقراطية والتحرر، ومن ثمة بالحكم الديمقراطي (الحضارة الإغريقية) وبالقوة والنظام والحكم الجمهوري (الحضارة الرومانية).

وقد أدى تناقض هاتين المرحلتين (الحكم الاستبدادي والحكم الديمقراطي والجمهوري) إلى قيام نوع آخر من الحكم هو تركيب لهما. وهكذا ظهرت الحضارة الجرمانية المسيحية التي تنمو فيها المَلَكية وتتقوى في جو يتمتع فيه أفراد الشعب بالحرية لأن الملك إنما يحكم استناداً إلى القوانين التي صاغها هو نفسه والتي هو أول من يخضع لها. وبما أن الدولة بهذا الشكل يتحقق فيها رضى المحكومين وحريتهم، ورضى الحاكمين وحريتهم كذلك، المقيدة بالقانون الذي سطّروه هم بأنفسهم وخضع له المحكومون بمحض إرادتهم واختيارهم، فإنها، أي الدولة، بهذا الشكل «تحقيق للمطلق وسلطان للفكر، وكيان إلهي، وينبغي أن تتمثل في إنسان يمثل روح الشعب».

وهكذا، فإن كل شيء في الوجود، إنما يسير على أساس من الضرورة

ليحقق «الفكرة» أي: «المطلق». و«الفكرة» عند هيغل ليست مجرد تصور قائم في الذهن أو في الشعور بشكل مشخص كالتصور الذي لدي عن قلمي، أو بشكل مجرد كتصوري للعدالة، وإنما هي «فكرة» تتجاوز هذه المرحلة البدائية من الوعي، توّاقة إلى أن تصبح روحاً، وروحاً مطلقاً في ما بعد، ولكنها لا تصبح كذلك إلا بعد سلسلة من التطورات، تتحكم فيها قوانين منطق حتمي لا يمكن شيء أن يبدل فيه. وما هذه القوانين الا الثلاثية الجدلية.

وهكذا أقام هيغل فلسفة ديالكتيكية (جدلية) مثالية، أثارت إعجاباً وانتقاداً. إن آراء هيغل مثالية رجعية محافظة، ولكن طريقته ثورية. وقد أخذ ماركس الطريقة وترك الآراء: أخذ الديالكتيك وترك المثالية والمطلق. غير أن الجو الفكري في ألمانيا أثناء وجود ماركس بها، لم يكن خاضعاً في الجملة لتعاليم هيغل، بل كانت هناك ردود فعل قوية ومعاكسة اتخذت من فلسفة هيغل نفسها منطلقاً وإطاراً. ومن بين الانتقادات التي أرادت تقويض كيان الفلسفة الهيغلية، والتي كان لها أثر كبير في فكر ماركس، انتقادات فيورباخ الذي ألّف كتاباً سمّاه **بحث في الفلسفة الهيغلية**، انتقد فيه آراء هيغل ومثاليته، معلناً أن القوة المتحكمة في التاريخ ليست كما ادعى هيغل قوة «الفكر» أو «الروح»، وإنما هي مجموعة الظروف المادية التي تدفع الناس الذين يعيشون في فترة معينة إلى التفكير والتصرف على الشكل الذي به يفكرون ويتصرفون. «إن الإنسان يأكل قبل أن يفكر»! هذا ما قرره فيورباخ. ومن ثمة، فإن التاريخ البشري إنما هو تاريخ تتحكم فيه الظروف المادية التي يعيش فيها الإنسان. لقد زعزع فيورباخ الصرح الهيغلي، مؤكداً أن منطلق كل فلسفة يجب أن يكون، لا الفكر أو الروح أو الله، وإنما الإنسان. وهكذا، في هذه الفترة التي قضاها ماركس في بلاده ألمانيا وهي فترة ٢٥ عاماً (من سنة ولادته ١٨١٨ إلى ١٨٤٣)، تزوّد فكره بخلاصة الفكر الألماني في ذلك الوقت: جدلية هيغل، ومادية فيورباخ.

غادر ماركس ألمانيا عام ١٨٤٣ قاصداً باريس حيث قضى في فرنسا وبلجيكا قرابة ست سنوات، ذهب بعدها إلى لندن التي مكث فيها إلى أن مات عام ١٨٨٣. في باريس عاش ماركس في جو محموم، جو انتشرت فيه النظريات الاشتراكية وتشعبت. لقد كانت العاصمة الفرنسية آنذاك تعيش غلياناً فكرياً واجتماعياً عظيماً. آراء ونظريات ثورية متضاربة، وصراع اجتماعي حادّ، بين العمال المحرومين والبورجوازية التي خرجت منتصرة بعد ثورة ١٧٨٩.

لقد تمكّن ماركس في باريس من دراسة الثورة الفرنسية عن كثب، في الوقت نفسه الذي كان يحتك فيه هناك بالنظريات الاشتراكية وبالحركات الثورية.

لقد أخفق سان سيمون وفورييه، كما رأينا، في تحقيق اشتراكيتهما الطوباوية، ولكنهما لم يفشلا في جعل الاشتراكية هدفاً يسعى إليه الجميع: جميع من أصابهم البؤس والحرمان اللذين ترعرعا وتبلورا بترعرع الثورة الصناعية. وهكذا انتقل دعاة الاشتراكية من تصور الحلول إلى البحث عن الحلول، عن الطرق المؤدية إلى الحلول. ولقد كان هناك شخصان ثوريان، من جملة الأشخاص الذين تعرف إليهم ماركس في باريس تأثر بهما ولكنه قام ضدهما. وهذان الشخصان هما بلانكي وبرودون. لقد دعا بلانكي (١٨٠٥ ـ ١٨٨١)، بل عمل على إنشاء جمعية من نخبة ثورية عليها أن تتولى زعامة العمال وقيادة النقابات في الاتجاه الثوري لإقامة مجتمع جديد على أساس من الديكتاتورية، ديكتاتورية الطبقة العاملة، وفي غير ما حاجة إلى إقامة حزب جماهيري. أما برودون (١٨٠٩ ـ ١٨٨٦) زعيم الفوضوية فقد شجب أي حكم يكون أساسه الرجال، كثروا أو قلوا. بل إنه دعا إلى الاستغناء عن الدولة التي هي مصدر الداء، والتي لا يمكن أن تكون معها حرية أو قانون. فالمجتمع في نظره يجب أن تسوده العلاقات المتبادلة في جو من الحرية المتبادلة كذلك. وقد قام بين بلانكي وبرودون وماركس نقاش حاد توج بكتاب **فلسفة البؤس** لبرودون، وبردّ ماركس عليه بكتاب **بؤس الفلسفة**. وفي باريس أيضاً قدر لماركس أن يتعرف إلى فردريك إنغلز الذي أصبح اسمه مقروناً باسم ماركس. وتعرف ماركس بواسطة إنغلز على ما يجري في بريطانيا، وعلى الخصوص على النظريات الاقتصادية التي كان يزخر بها الفكر الإنكليزي منذ آدم سميث ودافيد ريكاردو مؤسس الاقتصاد السياسي. عندما التحق ماركس بلندن حيث قضى ما تبقى من عمره (من سنة ١٨٤٩ ـ ١٨٨٣) عكف على الدرس والتحصيل والتأليف. لقد درس الاقتصاد السياسي الإنكليزي، مستفيداً كل الاستفادة من الوثائق الاقتصادية المتوفرة هناك.

وهكذا قامت آراء ماركس ومذهبه على أساس من حصيلة الفكر الأوروبي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعلى أساس من الأحداث والتطورات التي شهدتها أوروبا خلال ذينك القرنين. لقد جمع إلى جدلية هيغل ومادية فيورباخ، نظريات الاشتراكيين والشيوعيين الفرنسيين، وجمع إلى جانب هذه نظريات الاقتصاديين الإنكليز. على أن هذا «الجمع» لم يكن تأليفاً تراكمياً،

وإنما كان مزجاً وتركيباً وصياغة جديدة، فجاءت الماركسية، ومن ثمة الاشتراكية العلمية، تقوم على أسس ثلاثة هي انعكاس للقضايا الفكرية والأوضاع الاجتماعية التي عاش ماركس في كنفها، هذه الأسس هي: الفلسفة الألمانية، الاشتراكية الفرنسية، الاقتصاد الإنكليزي.

ثانياً: المقالة الثانية: الاشتراكية العلمية

١ ـ التفسير المادي للتاريخ

قلنا سابقاً إن الاشتراكية يمكن اعتبارها، إما كرد فعل ضد الظلم الاجتماعي، كـ «صيحة ألم»، وإما كشكل تاريخي حتمي للمجتمع، يفرضه ديالكتيك الحركة الاجتماعية، عندما يبلغ المجتمع والعلاقات الاجتماعية درجة معينة من التطور. وقلنا إن الاشتراكية بالاعتبار الأول هي ما اصطلح على تسميته بالاشتراكية الطوباوية، الخيالية، التطورية. وقد سبق أن شرحنا أهم جوانبها. أما الاشتراكية بالاعتبار الثاني فهي الاشتراكية العلمية وإنما وصفت بـ «العلمية»، لأنها تقوم على أساس علمي: أي على أساس دراسة الواقع الاجتماعي، والتطورات التي تعتري المجتمع دراسة موضوعية، هدفها الكشف عن القوانين التي تتحكم في سير التاريخ واستخدام هذه القوانين للتعجيل بإحداث التحولات الضرورية من أجل غد أفضل. فما هي هذه القوانين؟

ما هي القوانين التي تتحكم في التطورات التي يتعرض لها العالم، العالم الطبيعي والعالم البشري؟ وهل هي قوانين مفارقة للعالم، خارجة عنه، أم إنها قوانين نابعة من صلبه، كامنة فيه؟

يمكن القول بهذا الصدد، وبكيفية إجمالية عامة، إن هناك اتجاهين رئيسيين: الاتجاه المثالي، والاتجاه المادي. الاتجاه المثالي في تفسير الكون، يُرجع كل وجود إلى الفكر. فالأشياء الواقعية، عند أصحاب هذا الاتجاه، ليست شيئاً آخر غير أفكار الإنسان. فما قد يبدو من استقلال الطبيعة ليس إلا «وهماً» لأن الطبيعة، وإن كانت تبدو كذلك، فإنها في «الحقيقة» تعتمد على شيء آخر غيرها: هو العقل أو الروح، سواء أكان هذا العقل عقلاً إنسانياً أم عقلاً كلياً إلهياً. وهكذا، «فبالنسبة إلى المثالي يتشكل في البداية في ذهن فرد أو مجموعة أفراد، مثل أعلى فلسفي أو ديني أو أخلاقي، ثم يترجم هذا المثل الأعلى في صورة أكثر تشخيصاً، هي مجموعة من القوانين، إذا ما

طبقت، أنتجت مجتمعاً واقعياً يقيم لنفسه مؤسسات اقتصادية وأجهزة فنية لكي يتغذى ويكتسي». أما الاتجاه الآخر، الاتجاه المادي، فهو يرى، على العكس من ذلك، أنه ليس هناك في العالم غير المادة. قال إنغلز: «إن المفهوم المادي للعالم يعني بكل بساطة، فهم الطبيعة، كما هي من دون إضافة خارجية». فالمادة والطبيعة والكائن في نظر إنغلز هي حقائق موضوعية توجد خارج الفكر وفي استقلال عنه. وإن المادة هي المعطى الأول، لأنها منبع الإحساسات والتصورات والوعي، في حين أن الفكر إنما هو معطى ثانوي، لأنه انعكاس للمادة.

الماركسية، إذاً، ترى أن العالم مادي، وأن أساسه، ليس المطلق أو الفكرة كما اعتقد هيغل، وإنما أساسه هو المادة نفسها، وأن العلاقات الضرورية التي تكشف عنهما الجدلية هي التي تشكل القوانين الضرورية التي تخضع لها المادة في تطورها وحركتها.

إن العالم في نظر الماركسي مادي، ولكن المادة ليست في حالة سكون أو جمود كما اعتقد الماديون القدماء والماديون «السذج». وإنما هي في حالة من الحركة والتطور مستمرين. إن الماركسية، وبتعبير أدق «المادية الجدلية»، ترى أن الطبيعة ليست مجرد تجمع للأشياء، تم بالصدفة، وأن ظواهر الطبيعة ليست منعزلاً بعضها عن بعض كما تخيل المثاليون، بل إنها كل متجانس موحد ترتبط فيه الأشياء والظواهر ارتباطاً عضوياً بحيث يتوقف بعض هذه الأشياء على البعض الآخر، ويشكل الشروط الضرورية لوجوده. والطبيعة ليست جامدة لا حركة فيها، بل إنها في تغير وتبدل مستمرين. وإن هذا التغير هو من العمق بحيث يؤدي إلى تحول الكم إلى كيف. وليس من سبب لهذا التغير والتبدل إلا تركيب الطبيعة نفسها. فهي لا تخضع لأية أشياء أو إرادة أو عوامل خارجية، وإنما تتطور وتتغير حسب سير تناقضاتها الداخلية حيث يتصارع الإيجابي مع السلبي، القديم مع الجديد... فالتطور إنما هو صراع المتناقضات. وليس هناك من وسيلة للكشف عن هذه التناقضات غير الجدلية: الديالكتيك. فـ «الديالكتيك هو دراسة التناقضات في ماهية الأشياء».

ومن هنا، يتضح لنا ذلك الفرق الشاسع بين استعمال هيغل الديالكتيك واستعمال ماركس له. فهيغل يرى أن الصراع والتناقض إنما هو قائم في الأفكار وأن المادة ليست إلا شكلاً ظاهراً للفكرة. أما ماركس وإنغلز فيريان بالعكس من ذلك أن التناقض والصراع قائمين في المادة نفسها وأن الفكر وما

قد يتبدى فيه من تناقض أو صراع ليس إلا انعكاساً للمادة. يقول ماركس: «إن منهجي الديالكتيكي لا يختلف فقط من حيث الأساس عن الطريقة الهيغلية، بل إنه على النقيض منه تماماً: فحركة الفكر عند هيغل، التي شخّصها تحت اسم «الفكرة»، هي أساس الواقع، هذا الواقع الذي، في نظره، ما هو إلا شكل ظاهري للفكرة. أما بالنسبة إليّ، فأنا أرى بالعكس من ذلك تماماً، أن حركة الفكر ليست إلا انعكاساً للحركة الواقعية في دماغ الإنسان».

تلك باختصار أهم مقولات المادية الجدلية (= الماركسية). وإذا طبقنا مبادئ هذه النظرية على التاريخ وعلى الحياة الاجتماعية كان لدينا ما يسمى بـ «المادية التاريخية» التي هي أساس الاشتراكية العلمية. إن التاريخ في نظر المادية التاريخية يتطور وتتحكم فيه طبقاً لمقولات المنطق الجدلي قوانين مادية: فشكل المجتمع وأفكاره واختياراته ومؤسساته، ومن ثم تطور التاريخ نفسه، كل ذلك يتشكل ويتحدد حسب شروط معينة هي شروط الحياة المادية للمجتمع. وتعنى المادية التاريخية بشروط الحياة المادية للمجتمع أهم هذه الشروط وأقواها تأثيراً، وهي الطريقة التي سلكها الناس في الحصول على وسائل عيشهم، أي طريقة الإنتاج للوسائل المادية. ذلك لأن أول شرط لوجود تاريخ إنساني، كما يقول ماركس، هو وجود أفراد أحياء من البشر. وإن أول شرط لوجود أفراد من البشر، وبالتالي لوجود التاريخ، هو أن يكون الناس قادرين على العيش ليستطيعوا «صنع التاريخ». ولكي يعيش الإنسان ويحيا لا بد له من غذاء وكساء. . . وهكذا، فإن «أول واقعة تاريخية في حياة البشر هي إنتاج الوسائل التي بها يلبون حاجاتهم». وهكذا، فبالنسبة إلى الماركسية: «الإنسان في البدء ينتج ويخلق ويعمل، وأشكال إنتاجه تتضمن أشكالاً في التبادل، وهذه أيضاً تتضمن مباشرة علاقات اجتماعية محددة. والقانون يترجم هذه العلاقات بصيغة مجردة ومنظمة».

ويشرح إنغلز هذه الفكرة بعبارات أخرى أوضح فيقول: «إن الإنتاج وتبادل المنتوجات هما اللذان يكوّنان نظام المجتمع. فهذان العاملان هما يحددان توزيع الثروات في المجتمع، كما يحددان نوعية الطبقات التي تولفه. وحين نريد التفتيش عن الأسباب الرئيسية التي تخلق ثورة أو فوضى اجتماعية، علينا أن نبحث، ليس في رؤوس الرجال الذين قاموا بتلك الثورة، ولا في معارفهم عن الحق والعدالة الخالدة، بل في الفوضى التي تعم اقتصاد ذلك المجتمع وإنتاجه مع الطريقة المتبعة في التبادل لذلك الإنتاج».

ولكن كيف تتحكم طريقة الإنتاج في نظام المجتمع؟ وفي سير «التاريخ»؟

للإجابة عن هذا السؤال لا بد من تحليل عملية الإنتاج نفسها.

فما الإنتاج؟

إنه، بتعبير موجز، صراع الإنسان مع الطبيعة للحصول على عيشه. وسلاح الإنسان في هذا الصراع هو ما يستعمله من آلات، والكيفية التي بها يستعمل هذه الآلات: المهارة، عادات العمل... إلخ. غير أن الإنسان، كما إنه لا يعيش وحده، فإنه لا ينتج بمفرده. فالإنتاج عملية ذات طابع اجتماعي، ولما كان الإنتاج عملاً اجتماعياً فلا بد أن تنشأ بعض العادات بين الناس مصدرها عملية الإنتاج نفسها.

إن عملية الإنتاج إذاً تنطوي على عنصرين مهمين أساسيين:

١ ـ قوى الإنتاج: أي آلات الإنتاج، والناس الذين يستخدمون هذه الآلات، وطريقة استعمالهم لها، وعادات العمل، وما يعتري هذه العوامل كلها من تفاعل.

٢ ـ علاقات الإنتاج: أي تلك العلاقات التي يقيمها الأفراد فيما بينهم، بشكل لا إرادي، أثناء عملية الإنتاج.

وإذا نحن فحصنا العنصر الأول، أي قوى الإنتاج، اتضح لنا أن أهم جزء فيه هو آلات الإنتاج. لأن هذه الآلات هي التي تفرض طريقة استعمالها، كما تخلق عادات للعمل جديدة. وكما تتحكم آلات الإنتاج في قوى الإنتاج تتحكم أيضاً في علاقات الإنتاج. ففي هذا الميدان أيضاً هي التي تحدد العدد اللازم من الأفراد للاشتغال والقيام بعمل ما، كما إنها هي التي تعمل على تقسيم العمل تقسيماً معيناً. ثم إن آلات الإنتاج لا تقف عند مرحلة معينة من التطور بل إنها في تطور دائم. وتطور الآلات ينشأ عنه تطور في قوى الإنتاج كلها لأنها العنصر الأساسي فيها كما ينشأ عنه تطور في علاقات الإنتاج.

وهكذا، فالصلة وثيقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. والذي يحدد هذه الصلة إنما هو آلات الإنتاج، وبعبارة أدق، ملكية وسائل الإنتاج[٣]. فإذا

(٣) المقصود في «اللغة» الماركسية من وسائل الإنتاج هو: آلات الإنتاج، والأرض، والبنايات... إلخ (تعليق في الأصل).

كانت هذه الملكية اجتماعية، كانت العلاقات الإنتاجية علاقة أخوية وتعاون. وإذا كانت ملكية فردية خاصة كانت علاقات الإنتاج علاقات صراع وحرب بين من يملكونها ومن لا يملكونها. إن تطور قوى الإنتاج يحدد ـ كما قلنا ـ نوعية علاقات الإنتاج، غير أن هذه العلاقات لا تتطور بالنغمة نفسها التي تتطور بها قوى الإنتاج. فكل مرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج تستلزم علاقات إنتاج جديدة، ولكن هذه العلاقات الجديدة لا تحدث ولا تتحقق ولا تهيمن إلا بعد صراع بينها وبين علاقات الإنتاج القديمة. غير أن علاقات الإنتاج الجديدة، عندما تنتصر على العلاقات القديمة تصطدم مع قوى الإنتاج التي أخذت في التقادم، ولا ينتهي هذا الصراع إلا عندما تبدأ قوى الإنتاج في الانتقال إلى مرحلة أخرى من تطورها. وهكذا، فعلاقات الإنتاج لا تقف عائقاً لتطوّر قوى الإنتاج وحسب، بل إنها أيضاً تعمل لفائدة هذا التطور. وهكذا فالعلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج علاقة ديالكتيكية، علاقة تناقض. إن قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في تفاعلها هذا هو ما يسميه ماركس بـ «طريقة، أو أسلوب، الإنتاج».

وإذا نظرنا إلى تاريخ المجتمع نظرة فاحصة تكشّف لنا في مجمله على أنه تاريخ تطور طرائق الإنتاج. فليس التاريخ خاضعاً لإرادة الناس أو لوعيهم، وإنما هو خاضع بالدرجة الأولى لنوعية علاقات الإنتاج السائدة. إن هذه العلاقات الإنتاجية السائدة هي التي تشكل الأساس (البنية التحتية) لما يسود المجتمع من أفكار وآراء ومؤسسات (البنية الفوقية)، والصراع الذي يبدو وكأنه صراع بين آراء الناس وأفكارهم ليس راجعاً إلى تناقض قائم بين أفكارهم ذاتها، وإنما هو انعكاس فقط للتناقض القائم في البنية التحية، في علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج. إن قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج في تفاعلها المستمر (= أسلوب الإنتاج) هي مفتاح التاريخ. فتاريخ تطور المجتمع هو أساساً تاريخ تطور أسلوب الإنتاج.

ويشرح ماركس بعبارات موجزة مركزة في مقدمة كتابه **مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي** هذه القضية، قائلاً: «إن الناس، أثناء الإنتاج الاجتماعي لمعيشتهم، يقيمون فيما بينهم علاقات معينة ضرورية، مستقلة عن إرادتهم. وتُطابِق علاقات الإنتاج هذه درجةً معينةً من تطور قواهم المنتجة المادية. ومجموع علاقات الإنتاج هذه تؤلف البناء الاقتصادي للمجتمع، أي الأساس الواقعي الذي يقوم عليه بناء قانوني وسياسي تطابقه أشكال معينة من الوعي

الاجتماعي. إن أسلوب إنتاج الحياة المادية يكيف التفاعل الاجتماعي والسياسي والفكري للحياة، بصفة عامة. فليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم، بل بالعكس إن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم. وعندما تبلغ قوى الإنتاج المادية درجة معينة من تطورها تدخل في تناقض مع علاقات الإنتاج الموجودة، أو مع علاقات الملكية - وليست هذه إلا التعبير القانوني لتلك - التي كانت إلى ذلك الحين متحركة ضمنها. فبعدما كانت هذه العلاقات أشكالاً لتطور القوى المنتجة تصبح قيوداً لهذه القوى. وعندئذ ينفتح عهد ثورات اجتماعية. فإن التغيير في الأساس الاقتصادي يزعزع كل البناء الفوقي الهائل على صورة مختلفة من السرعة والبطء. إن نظاماً اجتماعياً ما، لا يتلاشى ولا يزول البتة إلا بعد أن تكون جميع قوى الإنتاج التي يتسع لها قد نشأت وتطورت، وعلاقات الإنتاج الجديدة الأكثر تقدماً لا يمكن أن تظهر إلا بعد أن تنضج الأحوال المادية الضرورية لوجودها داخل المجتمع الجديد. ولهذا فإن الإنسانية لا تطرح من المشاكل إلا التي تقدر على حلّها. ذلك أنه عندما ننظر إلى الأمر بعمق، نجد دائماً أن المشكلة نفسها لا تظهر ولا تطرح نفسها إلا عندما تتوفر الشروط المادية الضرورية لحلها أو على الأقل، عندما تكون هذه الشروط في طريقها نحو التطور والتشكل»[٤].

٢ ـ صراع الطبقات

تلك هي الخطوط العريضة للتفسير الذي تعطيه الماركسية للتاريخ، وهو تفسير مادي يقوم أساساً على تطبيق مقولات المادية الجدلية على سير التاريخ وتكون المجتمع. غير أننا لكي نتمكن من إعطاء صورة كاملة - ولو مصغّرة - عن المفهوم المادي الجدلي للتاريخ لا بد من معالجة «تطبيقاته العلمية»، نعني بذلك: الصراع الطبقي.

فما كُنه هذا الصراع؟ وما هي مراحله التاريخية الكبرى؟

رأينا أن سير التاريخ، في نظر ماركس، إنما هو راجع في الأساس إلى التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وقد سبق أن أشرنا إلى أن العنصر المهم الفعال في قوى الإنتاج والذي يحدد أيضاً نوعية علاقات الإنتاج هو آلات الإنتاج.

---

(٤) Karl Marx, *Oeuvres choisies* (Paris: Editions sociales, 1960), vol. 1.

لقد تطورت آلات الإنتاج خلال التاريخ، فتطورت معها قوى الإنتاج في مجموعها، كما تطورت تبعاً لذلك علاقات الإنتاج. فأصبحت علاقات تقوم أكثر فأكثر على تقسيم العمل بين أفراد المجتمع. ومع تقسيم العمل نشأت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، الأمر الذي أعطى لعلاقات الإنتاج طابعاً خاصاً.

وهكذا، فبسبب الملكية الخاصة وتوارثها انقسم الناس إلى طبقتين كبيرتين: طبقة أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج وطبقة الذين لا يملكونها. فنشأت بين هؤلاء وأولئك علاقات جديدة هي علاقة المضطهِد (بالكسر) بالمضطَهد (بالفتح)، والمستغِل بالمستغَل.

وإذا نحن تتبعنا تطور قوى الإنتاج في التاريخ وما عقب هذا التطور من علاقات إنتاجية جديدة نجد عدداً من أساليب الإنتاج تعاقبت هي الأخرى تعاقباً تاريخياً، بحيث كان لكل أسلوب نوع خاص به من التنظيمات والعلاقات الاجتماعية.

وطرائق أو أساليب الإنتاج التي عرفها التاريخ ـ قبل الاشتراكية ـ أربعة: الشيوعية البدائية، الاقتصاد المبني على الرق، الاقتصاد المبني على الإقطاع، الاقتصاد الرأسمالي.

ففي عصور الشيوعية البدائية كانت الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج هي التي تشكل أساس علاقات الإنتاج. لقد كانت قوى الإنتاج ضعيفة فلم تكن هناك آلات وأدوات متقنة تساعد الإنسان على كسب قوته بسهولة ويسر، ولم يكن الناس قد اخترعوا بعد ما هو ضروري من الآلات والأدوات والوسائل لحماية أنفسهم والدفاع عنها أمام الحيوانات المفترسة وأمام الكوارث الطبيعة. لذلك كان لا بد لهم من التعاون ليضمنوا لأنفسهم البقاء. ومن ثمة كانت ملكية وسائل الإنتاج ملكية مشتركة لأن العمل الجماعي يؤدي إلى الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أيضاً.

ومع مرور الزمن واكتساب الناس الخبرات والتجارب، توصلوا إلى استعمال آلات أحسن، وصنع أخرى أكثر رقياً، فتطورت قوى الإنتاج تطوراً استلزم تطوراً مماثلاً في علاقات الإنتاج. وشيئاً فشيئاً بدأت عملية تقسيم العمل تتم تدريجياً، فأصبح في إمكان الإنسان إنتاج أكثر مما ينتج. وهكذا أصبح العمل الإنساني يوفر فائضاً. ومع بروز هذه الظاهرة المهمة ـ توفير الفائض ـ نشأت علاقات اجتماعية جديدة، فقد أصبح الناس يرون في أسرى

الحرب عاملاً من عوامل توفير الفائض من الإنتاج. وهكذا انقلب أسرى الحروب إلى أرقاء. فنشأ بذلك مجتمع الرق، حيث انقسم الناس لأول مرة في التاريخ إلى قسمين أسياد وعبيد. ولقد كانت الظاهرة الرئيسية لهذا المجتمع هي ملكية السيد وسائل الإنتاج بالإضافة إلى ملكيته للأرقاء.

غير أن التناقض بين قوى الإنتاج الجديدة وعلاقات الإنتاج الجديدة ما لبث أن أخذ يستفحل: فالأرقاء أخذوا يشهّرون بوضعيتهم السيئة، وبالتالي ينتفضون ويهربون. كما إن تطور أسلوب الإنتاج أدى إلى نوعٍ من تقسيم العمل جديد: فبرزت الحاجة إلى عمّال مهنيين، وإلى من يتولون مُهمة مبادلة فائض الإنتاج. وهكذا دخل مجتمع الرق في تناقضات عديدة: انتفاضات الأرقاء المتوالية، الصراع بين الطبقة الجديدة الناشئة، طبقة المهنيين والصناع وبين الأسياد، الحروب والغزوات المتوالية للحصول على الرق، هجمات البرابرة والقبائل، تناقضات كثيرة متفاعلة أدت في الأخير إلى انهيار مجتمع الرق، مجتمع الإمبراطورية الرومانية: فتفككت هذه الإمبراطورية وتلاشت السلطة المركزية فنشأ مجتمع الإقطاع، مجتمع الملّاك الكبار للأراضي الشاسعة والمحاربين الفرسان.

لقد بدأ المجتمع الإقطاعي في التبلور بين القرنين الخامس والثامن الميلاديين. ومن الصفات الواضحة في المجتمع الإقطاعي أنه لم يكن يتمتع بالسلطة المركزية القوية، بل إن كبار الملاك هم الذين كان عليهم وحدهم الدفاع عن أنفسهم ضد كل عدوان. أما صغار الملاكين وبقية أفراد الشعب فلم يكن أمامهم إلا أن يعهدوا بممتلكاتهم وبأنفسهم للملاكين الكبار مقابل حمايتهم. وكان من نتيجة ذلك أن تكونت ملكيات واسعة للأراضي يعيش عليها السيد الإقطاعي، ومعه وتحت سلطته، جميع أولئك الذين عهدوا إليه بممتلكاتهم وأراضيهم بالإضافة إلى الفلاحين الذين يشتغلون معه. ولم يكن هؤلاء الفلاحون أرقاء، كما كان الشأن من قبل، بل لقد كانوا يتمتعون بنوع من الحرية ـ نسبياً ـ فلم يكن في مستطاع السيد قتلهم أو بيعهم، وإنما كانوا يشتغلون أياماً معدودة للسيد وأياماً أخرى لأنفسهم. غير أن هؤلاء الفلاحين ـ الأقنان ـ ما لبثوا أن دخلوا في صراع مع الأسياد، صراع أدى إلى التطور الحتمي لقوى الإنتاج. وقد زاد من حدة الصراع الطبقي فئة من الناس أصبح عددها يتزايد، هم فئة من الأقنان تركوا الفلاحة واشتغلوا بالتجارة والصناعة في بعض المراكز التي كانت نقاطاً مهمة في طرق المواصلات، مراكز أخذت

تكبر الحياة فيها وتعظم حتى أصبحت مدناً كبيرة. وهكذا قامت صناعة محلية وتجارة واسعة ما لبثتا أن بدأتا في النهوض ابتداء من القرن الثاني عشر بفضل تقدم المهن وكثرة الأسواق واتساع المبادلات. ومن هؤلاء التجار والصناع بدأت تتشكل طبقة جديدة ذات مصالح غير مصالح السادة الإقطاعيين، فكان أن بدأت تظهر على المسرح، مسرح الصراع الطبقي، طلائع البورجوازية.

دخلت البورجوازية في صراع مرير مع الإقطاع، واشتد هذا الصراع بشكل بارز في القرن الثامن عشر بفضل تطور قوى الإنتاج تطوراً أساسياً، ما جعل علاقات الإنتاج القديمة، العلاقات الإقطاعية، تدخل في تناقض حادّ مع متطلبات التطور في آلات الإنتاج، وكان لا بد، لينحل هذا التناقض، من نشوء علاقات جديدة تستجيب لحاجات ومتطلبات المجتمع الجديد، المجتمع البورجوازي. لقد انهار المجتمع الإقطاعي بعد ثورات تقدمية هائلة قامت بها البورجوازية. غير أن البورجوازية المنتصرة قد حملت معها، من حيث لا تدري، بذور هزيمتها تماماً كما كان كل نظام من الأنظمة السابقة يحمل معه بذور فنائه.

٣ ـ الرأسمالية وحتمية الحل الاشتراكي

لقد أدى بنا التحليل الموجز الذي قدمناه إلى نتيجة مهمة، وهي أن التاريخ، في سيره وتطوره، ما هو إلا صراع الطبقات. ففي كل مرحلة من مراحل التاريخ كان هناك تنظيم اجتماعي يقوم أساساً على وجود طبقات متمايزة في صراع دائم بعضها مع بعض، ما يؤدي في آخر المطاف إلى ظهور مرحلة جديدة ذات تنظيمات جديدة.

لقد كانت كل مرحلة من هذه المراحل تقدمية وثورية بالنسبة إلى المراحل السابقة. فالانتقال من المشاعية البدائية إلى مجتمع الرق كان خطوة إلى الأمام اقتضاها منطق التطور كما إن التحول الذي أدى إلى انقراض مجتمع الرق ونشوء المجتمع الإقطاعي كان تقدماً هائلاً واستجابة لمقتضيات التطور. وانتصار البورجوازية على الإقطاعية كان ثورة هائلة بحيث أدى إلى ظهور المجتمع الحديث.

غير أن الثورة البورجوازية التي قامت على أنقاض المجتمع الإقطاعي لم تقض على الصراع الطبقي ولم تخفف منه، بل خلقت طبقات جديدة ومن ثمة أنواعاً جديدة من الاستغلال، وبالتالي أشكالاً جديدة من النضال. لقد عملت

البورجوازية على تركيز النضال الطبقي والقضاء على الصراعات الجانبية. فقد أدى التقدم الهائل في قوى الإنتاج، وهو التقدم الذي انطلق بشكل ثوري مدهش في القرن الثامن عشر، إلى إضعاف طبقات وتقوية طبقات. لقد أخذ المجتمع ينقسم أكثر فأكثر إلى معسكرين كبيرين: معسكر الرأسماليين ومعسكر الأجراء. إن التطور الهائل لقوى الإنتاج قد أدى إلى حصر وسائل الإنتاج في أيدي جماعة يقلّ عددها باستمرار، جماعة الرأسماليين، ما جعل الطبقات الأخرى مثل الحرفيين والمهنيين والتجار الصغار، يضطرون إلى النزول إلى معسكر الأجراء ليستطيعوا العيش. لقد أقامت البورجوازية غداة انتصارها مؤسسات جديدة وفي ضمنها الدولة ـ وهي التعبير الفوقي لعلاقات الإنتاج الجديدة ـ استخدمتها ضد الطبقة الإقطاعية، وها هي تستعملها أيضاً ضد الطبقة الجديدة الناشئة، طبقة العمال، وذلك بقصد استغلالها أكثر ما يمكن، كما إنها، أي البورجوازية، تعمل في الوقت نفسه على تطوير أدوات الإنتاج وآلاته بأكثر ما يمكن من السرعة. لقد كان عمل البورجوازية من أجل الحصول على الربح يتطلب استغلال العمال استغلالاً فظيعاً من جهة، وتطوير آلات الإنتاج تطويراً هائلاً من جهة ثانية. والبورجوازية عندما تفعل ذلك إنما «تحفر قبرها بيدها من دون أن تدري»[٥].

ذلك أن تطور قوى الإنتاج بتطور الصناعة الحديثة، بفضل تقدم التقنيات والتوظيفات المالية الواسعة، لم يكن يعمل على الزيادة في عدد الأجراء (العمال) أفراد الطبقة العاملة، وحسب، وإنما كان يعمل أيضاً على تجميع هؤلاء الأفراد في المعامل والمصانع حيث ينصهرون كلهم في سلسلة من الأعمال الموحَّدة، ما عمل على إزالة الفروق بينهم، الأمر الذي جعلهم يحسون إحساساً مماثلاً. وهكذا يتكون بين العمل وعي مشترك فيدركون أن مصالحهم مصالح واحدة، وأن الطريق الوحيد لمقاومة استغلال الرأسمالي لهم إنما هو طريق التكتل والوحدة، طريق النضال المشترك.

وكما عمل تطور قوى الإنتاج على تجميع العمال، عمل أيضاً على تسهيل المواصلات، ما أدى إلى سهولة الاتصال بين العمال في المسكن والإقليم. وهذا الاتصال عمل على تمتين وحدة العمال وتنظيم نقاباتهم. وهكذا أخذ نضال العمال ضد الرأسماليين يكتسي طابعاً طبقياً، ومن ثمة يصبح النضال

(٥) انظر **البيان الشيوعي** (*Communist Manifesto*).

النقابي نضالاً سياسياً. وهكذا ينتقل نضال العمال من نضال جزئي من أجل مطالب جزئية إلى نضال عام ضد الطبقة البورجوازية ككل، وضد ما أقامته من مؤسسات. وحينما يصل العمال إلى هذه الدرجة، أي حينما يبدأون في إدراك أن تحقيق أهدافهم يتطلب النضال ضد البورجوازية وضد دولة القمع التي أقامتها، حينما يصل العمال إلى هذه الدرجة من الوعي يشكّلون لأنفسهم حزباً ثورياً يقود نضالهم ويعمق وعيهم ويخطط لهم مراحل النضال واستراتيجيته.

وهكذا، فإن نقابات العمال عملت على إيقاظ الوعي في ضمير العمال ويقظة الوعي عند العمال تؤدي إلى قيام حزب ثوري للعمال «يعبر في الميدان السياسي عن الوعي الطبقي الذي أظهرته النقابات في الميدان الاقتصادي». إن الحزب الثوري، إذاً، هو طليعة الطبقة العاملة التي تواصل تقدمها باستمرار حتى الإطاحة بالدولة البورجوازية وإقامة ديكتاتورية المضطهَدين (بفتح الهاء) ضد المضطهِدين (كسر الهاء)، ديكتاتورية القصد منها إبادة الطبقة الطاغية، طبقة الرأسماليين، وتقويض دولتهم، وذلك بالقضاء على بنائها التحتي، أي على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وجعل الملكية ملكية جماعية. وعندئذ تنعدم الطبقات وتنفي طبقة البروليتاريا نفسها، كما تضمحل الدولة التي ما هي إلا أداة قمع في يد الطبقة الحاكمة، والتي تصبح مهمتها التاريخية قد انتهت.

على أن البورجوازية في سعيها الحثيث المستمر وراء أكثر ما يمكن من الربح لا تدخل فقط في صراع طبقي مع البروليتاريا، بل إنها نفسها تعاني تناقضات نظامها الرأسمالي. وهي تناقضات تؤدي حتماً إلى انهيارها.

فما هي هذه التناقضات، وما خصائصها؟

إن تحليل الاقتصاد الرأسمالي يكشف بوضوح عن هذه التناقضات. إن السمة الأساسية للاقتصاد الرأسمالي هي أنه اقتصاد يقوم في الأساس على الربح، فالرأسمالي حينما يفتح معملاً للأحذية مثلاً لا يفعل ذلك من أجل تلبية حاجات الناس من الأحذية، وإنما يفتح المعمل ويخاطر بأمواله لأجل تحقيق هدف واحد هو الربح. إنه ينتج ليبيع، ويبيع ليربح. وليحصل الرأسمالي على الربح عليه أن يضمن السوق لإنتاجه، عليه أن يتمكن من البيع بالثمن الذي يحقق له أكبر قدر من الربح. غير أن هذا الرأسمالي ليس وحده في الميدان، فهناك آخرون يزاحمونه في السوق، وهكذا يدخل الرأسماليون في منافسة مع بعضهم البعض، كل منهم يحاول السيطرة على السوق، ومن ثمة

المتغير على حاله أو مع زيادات أقل، لا يحقق ربحاً حقيقياً، وإنما يؤدي إلى التخفيض من معدل الربح. إن معدل الربح يساوي: فضل القيمة (أي مجموع الربح) مقسوماً على الرأسمال بقسميه: الثابت والمتغير. وإذا صغنا هذه القضية في شكل معادلة اتضح لنا من أول وهلة ـ وفقاً لقاعدة حسابية معروفة، وهي أن الزيادة في مقام الكسر تخفض من قيمة الكسر ـ إذا فعلنا ذلك اتضح لنا أن الزيادة في الرأسمال الثابت تؤدي حتماً إلى التخفيض من معدل الربح.

وهكذا، فإذا رمزنا لفضل القيمة بالحرف: (ف) وللرأسمال الثابت بحرف (ث) وللرأسمال المتغير بالحرف (م) وإلى معدل الربح بالحرف (ع) كانت لدينا المعادلة الآتية:

$$ع = \frac{ف}{ث+م}$$

وواضح من المعادلة أن ارتفاع معدل الربح يتطلب الزيادة في بسط الكسر (ف) أي الزيادة في فضل القيمة أي الزيادة في ساعات العمل وهو شيء غير ممكن للرأسمالي، أما الزيادة في الرأسمال الثابت، وهو الأمر الذي يلجأ إليه الرأسمالي، فإنما ينتج عنها تخفيض في قيمة الكسر، أي التخفيض من معدل الربح. فالجري وراء الربح يؤدي في النهاية إلى التخفيض من معدل الربح. ولقد كان الجري وراء الربح عاملاً أساسياً في تطور الرأسمالية. غير أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى انخفاض الأرباح. ذلك أن النظام الرأسمالي، بتطويره المستمر لقوى الإنتاج، بإدخال التقنية الحديثة في آلات الإنتاج، سعياً وراء تخفيض تكاليف الإنتاج ابتغاء للربح، إنما يعمل في الوقت نفسه على الزجّ بنفسه في وضعية خطيرة من شأنها، ليس فقط أن تجعل الربح منعدماً، بل أن تجعل الرأسمالية تئن تحت وطأة الكساد.

إن تطور قوة الإنتاج، هذا التطور الهائل الذي شهدته آلات الإنتاج باستخدام التقنية الحديثة قد أدى ـ ويؤدي ـ إلى نتيجتين خطيرتين بالنسبة إلى النظام الرأسمالي نفسه:

١ ـ الاستغناء بشكل متزايد عن عديد من الأيدي العاملة والعمل على «حبس» الأجور في مستوى منخفض وهو مستوى «سدّ الرّمق»، أي المستوى الذي لا يمكّن العمال إلا من الحصول على ما يحفظون به حياتهم. وهكذا

تنخفض القدرة الشرائية للعمال باستمرار، الأمر الذي يجعلهم يعيشون تحت وطأة البؤس المطّرد.

٢ ـ الزيادة بشكل هائل في إنتاج السلع والمواد الاستهلاكية. وهي زيادة لن تستطيع السوق تصريفها كلها. ذلك لأن المستهلكين الحقيقيين هم العمال وأفراد الطبقات الفقيرة، وبما أن هؤلاء وأولئك يعيشون دوماً تحت وطأة البؤس المطّرد، فإنه لن يصبح في مقدورهم شراء تلك السلع، وبالتالي فإن مصير كثرة الإنتاج إنما هو الكساد. وهو كساد خطير تنتج عنه فترات ركود تتكرر (كل عشر سنوات تقريباً) مسببةً أزمات اقتصادية دورية خطيرة. إن البؤس المطّرد الذي يعيش فيه العمال نتيجة حصر الأجور في مستوى الكفاف، (بل ميلها إلى الانخفاض)، وإن أزمات فائض الإنتاج التي تتعرض لها الرأسمالية بشكل دوري نتيجة كثرة الإنتاج وانخفاض القدرة الشرائية للطبقة العاملة المستهلكة، ليكشفان عن تناقضات خطيرة في النظام الرأسمالي.

وعبثاً يحاول الرأسماليون تجاوز هذه التناقضات، بما يعمدون إليه من تفاهم فيما بينهم للتخفيف من حدة المنافسة، وإقامة احتكارات كبيرة من أجل الحد من الإنتاج والتحكم في العرض للحفاظ على الأرباح. عبثاً يحاول الرأسماليون ذلك، لأن النتيجة الحتمية لهذه المحاولة إنما هي ركود النظام الرأسمالي وجموده، الأمر الذي يجعل الرأسمالية في الأخير، تعجز عن التقدم إلى الأمام، فيتعرض المجتمع إلى فوضى واضطراب لن يخرج منهما إلا بانهيار النظام الرأسمالي نفسه، أي بالقضاء على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، وجعلها ملكية جماعية، هدفها، لا تحقيق الربح، بل تلبية حاجات المجتمع، أي تحقيق الاشتراكية.

وهكذا، فالرأسمالية تحمل بين طياتها تناقضات تؤدي حتماً إلى فنائها. وهكذا أيضاً تبدو الرأسمالية عند نهاية التحليل، على وجهها الحقيقي، وهو أنها ليست في واقع الأمر، إلا مرحلة لا بد منها لقيام نقيضها: الاشتراكية.

حاولنا في الصفحات الماضية، أن نُجمل بكثير من الإيجاز، الأساس النظري للاشتراكية العلمية كما صاغها ماركس وإنغلز، فعرضنا للخطوط الكبرى للمادية التاريخية، كما حاولنا في فقرات محدودة تلخيص أهم عناصر التحليل الماركسي للاقتصاد الرأسمالي. وأبرزنا النتائج التي تؤدي إليها

الدراسة العلمية للتاريخ وللاقتصاد، على أساس المادية الجدلية، وهي نتائج تكشف عند نهاية التحليل ـ ولو على المستوى النظري على الأقل ـ على أن الاشتراكية هي ضرورة تاريخية يفرضها منطق التطور. وقد تجنبنا، قصداً، التعرض إلى أي من الاعتراضات أو الانتقادات التي وجهت وتوجه إلى هذا التحليل، وإلى النتائج التي أسفر عنها، لأن هدفنا كان منحصراً في شرح الخطوط الكبرى للاشتراكية العلمية (والاشتراكية العلمية هي نظرية المادية التاريخية ونظرية فضل القيمة).

ولا حاجة بنا هنا للتذكير بأن ماركس وإنغلز قد صاغا نظرية الاشتراكية العلمية كما عرضناها منذ حوالى مئة عام. وواضح أنه حدثت تطورات مهمة خلال هذا القرن من الزمن. لقد برزت معطيات جديدة في سير الأمور، وهي معطيات تتطلب تحليلاً وتفسيراً جديدين، أو على الأقل مكملين لتفسير ماركس وإنغلز.

ثالثاً: المقالة الثالثة: تطور الرأسمالية وقضايا الماركسية

حاولنا سابقاً أن نلم بشيء من الإيجاز بأهم مقولات الاشتراكية العلمية أي المادية التاريخية، والتحليل الماركسي للاقتصاد الرأسمالي. وقد أشرنا في نهاية المقالة إلى أن الأساس النظري للاشتراكية العلمية قد تمت صياغته من طرف ماركس وإنغلز قبل قرن من الزمان، وأن المئة عام الماضية شهدت تطورات مهمة غيّرت من مجرى الواقع والأحداث، وبالتالي أوجدت وضعية جديدة، ما جعل معطيات الواقع تتغير كذلك. فصارت تفسيرات وتنبؤات ماركس وإنغلز تتطلب عملية تكميلية ملائمة للواقع الجديد وفق مقولات المنطق الجدلي حتى تعبّر تعبيراً حقيقياً صادقاً عن الوضعية أو الوضعيات الجديدة. والواقع أن انحراف مجرى الأحداث عن الاتجاه الذي رسمه ماركس استناداً إلى الوقائع التي عاشها، قد جعل كثيرين من أتباع ماركس نفسه والمعجبين بطريقته، بالإضافة إلى خصومه مفكري البورجوازية، يشنون حملات واسعة على ما يسمى بتنبؤات ماركس، حملات تختلف درجتها، وحدّتها، ومقاصدها، باختلاف هوية ونيات القائمين بها أو المُوحين بها.

هكذا قامت تيارات انتقادية ونقدية مختلفة، شهد ماركس نفسه بعضها في أواخر أيامه، وامتد بعضها الآخر إلى بعد وفاته بسنين. ونحن هنا لا نرمي

إلى كتابة تاريخ للفكر الاشتراكي، فبوسع القارئ أن يشفي غليله في هذا الموضوع، في عشرات من المجلدات، وبمختلف اللغات. وإنما الذي نرمي إليه هنا، هو الإشارة بإيجاز إلى المعطيات الجديدة التي شهدتها هذه الحقبة من الزمن التي تفصلنا عن الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

والواقع أنه من غير الإنصاف أن نلوم ماركس على عدم صدق ما يسمى بتنبؤاته، فماركس لم يجعل من نفسه نبياً في يوم من الأيام، كما إنه لم يسبق له قط أن ادّعى أنه أخذ على عاتقه كشف الغيب، أو رسم خطوط المستقبل بجزئياتها وتفاصيلها. والذين يأخذون على ماركس عدم صدق «تنبؤاته» إنما يفهمون الماركسية فهماً غير فهم ماركس لآرائه وأفكاره: أي أنهم يفهمون آراء ماركس على أنها عقيدة نهائية يجب الإيمان بها والتسليم بمضمونها جملة وتفصيلاً. إن الماركسية يجب أن ننظر إليها، لا على أنها عقيدة نهائية، بل على أنها طريقة ومنهج. وبعبارة أخرى، فالماركسية كما أكد على ذلك ماركس نفسه هي «دليل للعمل» لا أقلّ ولا أكثر. وهكذا، فإن الاستنتاجات التي انتهى إليها ماركس، لم تكن إلا نتيجة تحليل علمي جدلي للواقع الذي عاشه ماركس، وليس من عيب إطلاقاً في أن تفقد هذه الاستنتاجات بريقها في ظل أوضاع تختلف عن الأوضاع التي أوحت بها وأدّت إليها. وإذاً يجب أن ننظر إلى آراء ماركس، خاصة منها الاستنتاجات والتنبؤات، على أنها فقط «التعبير النظري عن النشاط العملي السائد» أيام ماركس، وإلا فإننا سنقع في تناقض وفي جمود فكري، فنخضع الواقع للنظرية في حين أن المنطق الجدلي يقضي دوماً بإخضاع النظرية للواقع، أي تجنب كل مفهوم سابق جاهز عن الحياة وتطوّرها، وإنما إخضاع مفاهيمها لتطورات الحياة وصيرورتها.

لقد شدّد لينين على هذه الحقيقة إذ قال: «على الماركسي أن يأخذ بحسبانه الحياة الحية، والأحداث الدقيقة للواقع، عليه إذاً أن لا يتشبث بنظرية الأمس التي لا تشير في أفضل الأحوال، شأنها شأن كل نظرية، إلا إلى ما هو أساسي وعامّ، والتي لا تفعل شيئاً سوى الاقتراب من فهم تعقيد الحياة». إن أهم ما يؤخذ على ماركس هو أنه لم يصادف الصواب حينما أكد على أن الثورات الاشتراكية ستقوم وستنجح في البلدان الأوروبية الأكثر تقدماً حيث توجد صناعة قوية وبروليتاريا واعية منظمة وبورجوازية تتخذ أكثر فأكثر وضعاً طبقياً معادياً للطبقة العاملة.

والواقع أن ماركس كان قد شدّد على ذلك غير ما مرة، فقد كان يرتقب بلهف نشوب الثورة وانتصار البروليتاريا في أكثر البلدان الأوروبية تقدماً خاصة منها ألمانيا. كما إنه كان يستبعد في الوقت نفسه إمكانية نشوب، وبالأحرى نجاح، الثورة الاشتراكية في بلد متخلف توجد فيه كل من البروليتاريا والبورجوازية في وضعية متخلفة.

إن الثورة الاشتراكية في نظر ماركس وإنغلز تتطلب الوصول إلى مستوى معين من تطور قوى الإنتاج، الأمر الذي يؤدى إلى علاقات إنتاجية جديدة، ومن ثمة إلى صراع طبقي حاد. لم يتوقع ماركس وإنغلز إذاً، قيام الثورة الاشتراكية في بلد لم يصل إلى درجة عالية من التقدم الصناعي. ولم يكن أي منهما يخطر بباله، على الأقل في الحقبة التي صاغا فيها أهم عناصر نظريتهما، أن الثورة يمكن أن تقوم في بلد متخلف اقتصادياً كروسيا القيصرية، مثلاً.

لقد أكد إنغلز على ذلك في رده على تكاتشوف الذي قال بإمكانية قيام ثورة اشتراكية قريباً في روسيا عام ١٨٧٤. قال إنغلز: «إن الثورة التي تسعى الاشتراكية الحديثة لتحقيقها هي باختصار: انتصار البروليتاريا على البورجوازية، وإقامة نظام جديد للمجتمع عن طريق هدم جميع المميزات الطبقية. وهذا لا يحتاج إلى بروليتاريا تحمل عبء الثورة فحسب، بل إلى بورجوازية تُطوِّر على يدها قوى الإنتاج إلى الحد الذي يسمح بالقضاء على جميع المميزات الطبقية... وأن يصبح في الإمكان زيادة الإنتاج إلى الحد الذي يجعل إزالة الفوارق الطبقية تقدماً حقيقياً، الأمر الذي لا يحصل إلا بعد الوصول إلى مستوى معين من تطور قوى الإنتاج بل إلى مستوى رفيع جداً بالقياس إلى الظروف الحالية».

إن تشديد ماركس وإنغلز على إمكانية، بل ضرورة، قيام الثورة الاشتراكية في كل البلدان الأوروبية الأكثر تقدماً وتطوراً، وإن استبعادهما إمكانية نجاح الثورة الاشتراكية في البلدان الأقل تطوراً، أمر واضح لا يحتاج إلى مزيد من التدليل والاستشهاد. فلا ماركس، ولا إنغلز، كان يخطر بباله أن تقوم شعوب الشرق المستعمرة بحمل لواء الاشتراكية والثورة وتتقاعس عن ذلك شعوب أوروبا المتقدمة. بل إن ماركس كان يرى أن الانتصار الحتمي للبروليتاريا الأوروبية هو الذي سيمكّن شعوب الشرق المستعمرة من الانعتاق من الاستعمار. وهكذا، فطالما لم تنجز البروليتاريا الأوروبية ثورتها الاشتراكية،

فإن تحرير الشعوب المستعمرة قضية لم تكن ذات موضوع في نظر ماركس.

وهنا لا نحتاج إلى تسجيل خطأ تقديرات ماركس وإنغلز في هذا الصدد، بل المهم من ذلك أن نبحث في المعطيات الجديدة عن الأسباب التي أدت إلى اتجاه التاريخ اتجاهاً غير الاتجاه الذي رسمه ماركس. وهذا بالضبط ما يشكل صميم موضوعنا:

ستعرض هنا إذاً إلى مسألتين أساسيتين:

الأولى: لماذا لم تنجز البروليتاريا الأوروبية المتقدمة ثورتها الاشتراكية؟ وبعبارة أخرى، لماذا، وكيف استطاعت الرأسمالية المحافظة على نفسها، خلافاً لما رسمه لها ماركس من مصير؟

الثانية: لماذا قامت الثورة الاشتراكية، ونجحت في بلد، كروسيا، متخلف بشكل كبير واسع بالنسبة إلى ألمانيا مثلاً التي لم تنجز ثورتها الاشتراكية؟

إننا هنا، لن نتعرض إلى كل ما قيل في الموضوع، فذلك أكبر من أن يحيط به فرد واحد، ومن أن يشمله مجلد واحد، وإنما سنقتصر على تلخيص نظريات ثلاث تبدو لنا جدية إلى حد كبير. وهي التفسير اللينيني المعروف، وتفسير ستراتشي المفكر الاشتراكي البريطاني التطوري، وتفسير دجيلاس «الشيوعي المرتد».

١ ـ الرأسمالية والاستعمار

درس لينين التطورات الجديدة التي طرأت على النظام الاقتصادي الرأسمالي بفضل التوسعات الاستعمارية التي غيرت من شكله. درس ذلك دراسة علمية دقيقة معززة بالأرقام والإحصائيات الكثيرة، في كتاب صغير نشره عام ١٩١٦ ثم أعاد طبعه عام ١٩١٧. واسم الكتاب **الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية**. حلل لينين في هذا الكتاب المرحلة الجديدة من الرأسمالية وأبرز خصائصها وقوانين تطورها والنتائج التي أدت إليها. إن المرحلة الجديدة من الرأسمالية التي يحدد لينين ظهورها بشكل تام، ببداية القرن العشرين، لم تعد تلك الرأسمالية القديمة التي تقوم أساساً على الحرية والمنافسة، وإنما أصبحت رأسمالية ذات صفات جديدة، أهمها الاحتكار وتمركز الإنتاج. لقد انقلبت المزاحمة إلى احتكارات، ونتج عن ذلك أن أخذ الإنتاج يتخذ صبغة

اجتماعية أكثر فأكثر! ولكن إذا كانت جماعية الإنتاج يتسع نطاقها أكثر فإن التملك قد بقي خاصاً. لقد أصبحت وسائل الإنتاج الاجتماعية ملكاً خاصاً لعدد قليل من الأفراد.

وإذا كان من خصائص الرأسمالية بوجه عام، فصل ملكية الرأسمال عن توظيف الرأسمال المالي(٦) ـ أي فصل صاحب الدخل الذي يعيش من عائدات رأسماله النقدي عن الرجل الصناعي والمشتركين معه في إدارة رأس المال ـ فإن الاستعمار، أو سيطرة رأس المال المالي الذي هو مرحلة الرأسمالية العليا، هو الذي يبلغ فيه هذا الفصل مقاييس هائلة، الأمر الذي يجعل رأسمال المالي يسيطر على بقية أشكال رأس المال. «وهذا يعنى ظهور عدد قليل من الدول التي تملك القوة المالية بين سائر الدول الأخرى»: «فالرأسمالية قد أبرزت الآن حفنة من الدول في منتهى الغنى والقوة، تنهب العالم كله بمجرد «قصّ الكوبونات»».

لقد كانت الرأسمالية القديمة تقوم أساساً على تصدير البضاعة حيث كانت السيادة التامة للمزاحمة والمنافسة. أما في الرأسمالية الحديثة فإن سمتها الأساسية هي تصدير رأس المال. ويشرح لينين ذلك فيقول: «في أواخر القرن التاسع عشر تشكل نوع آخر من الاحتكارات: في البدء اتحادات رأسمالية احتكارية في جميع بلدان الرأسمالية المتطورة، ومن ثم نشأ وضع احتكاري لبعض البلدان التي في منتهى الغنى فبلغ فيها تراكم الرأسمال مقاييس هائلة. وقد حدث فائض هائل من رؤوس الأموال في البلدان المتقدمة. وبديهي أن مسألة فائض رأس المال ما كانت لتطرح لو استطاعت الرأسمالية تطوير الزراعة المتأخرة الآن عن الصناعة تأخراً كبيراً في كل مكان، لو استطاعت الرأسمالية رفع مستوى معيشة جماهير السكان، المستوى الذي بقي في كل مكان متاخماً للجوع والتسول رغم التقدم التكنيكي المذهل. . . وما دامت الرأسمالية رأسمالية، فإن فائض الرأسمال لا يوجَّه إلى رفع مستوى معيشة الجماهير في بلاد معينة، لأن ذلك يعني تخفيض أرباح الرأسماليين، بل يوجَّه إلى رفع الأرباح عن طريق تصدير الرأسمال إلى الخارج، إلى البلدان المتأخرة! والربح مرتفع في المعتاد في هذه البلدان المتأخرة لأن رؤوس الأموال قليلة

(٦) المقصود برأسمال المالي هو الرأسمال الموجود تحت تصرف البنوك والذي يستخدم في الصناعة، الأمر الذي ينشأ عنه تمركز أكثر واحتكار أكبر ومن ثمة اندماج البنوك في الصناعة.

وأسعار الأرض منخفضة نسبياً والأجور زهيدة والخدمات رخيصة»[٧].

معنى ذلك كله أن الرأسمالية استطاعت أن تمدد أجلها بفضل ما منحه إياها الاستعمار من إمكانيتين:

١ ـ إمكانية الحصول على المواد الأولية بأثمان بخسة، وعلى اليد العاملة الرخيصة.

٢ ـ إمكانية تصريف منتجاتها وفائض الرأسمال إلى البلدان المستعمَرة حيث عملت وتعمل منذ أول يوم على خلق ظروف ملائمة في هذه البلدان، الهدف منها تيسير استهلاك الشعوب المستعمَرة لأكثر ما يمكن من منتجاتها الاستهلاكية التي لا تزداد إلّا ضخامة.

ما هو تأثير ذلك كله على وضعية البروليتاريا الأوروبية؟

إن الرأسمالية تجني من ذلك أرباحاً طائلة تستعملها ليس فقط في توسيع نشاطها الاقتصادي الاحتكاري، بل أيضاً في تعطيل وشلّ الطاقة الثورية للطبقة العاملة. وهذا الربح الإضافي الهائل الذي تجنيه الرأسمالية من الاستعمار، يستعمله الرأسماليون في بلادهم «لرشوة زعماء العمال والفئة العليا التي تكوّن أرستقراطية العمال. والرأسماليون يرشون هذه الفئة، بآلاف الطرق، من مباشرة، وغير مباشرة ومستورة»[٨]. «إن هذه الفئة من العمال الذين تخلّقوا بطباع البورجوازية أو «أرستقراطية العمال» وهم بورجوازيون صغار تماماً بطراز حياتهم ومقاييس أجورهم وبكامل نظرتهم للعالم هي (. . .) سند البورجوازية الاجتماعي الرئيسي، لأن هؤلاء عملاء حقيقيون للبورجوازية بأجورهم وبكامل نظرتهم للعالم. هم سند البورجوازية في صفوف العمال، متعهدون عملاء في خدمة طبقة الرأسماليين»[٩].

من هذا العرض الوجيز لأمهات أفكار لينين التي سطّرها كتابه المشار إليه، يمكن أن نلخّص التفسير اللينيني لعدم صدق نبوءة ماركس في ما يتعلق بإنجاز البروليتاريا الأوروبية المتقدمة ثورتها الاشتراكية، في ثلاث نقاط رئيسية:

---

(٧) لينين، **الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية**، ترجمة بدر الدين السباعي (بيروت: دار الفارابي، ١٩٥٦)، ص ٧٩ ـ ٨٠.

(٨) نفس المرجع، ص ١٢.

(٩) نفس المرجع.

١ ـ دخلت الرأسمالية في مرحلة الاستعمار طوراً جديداً أساسه تمركز قوي واحتكارات حادة وتصدير الرأسمال المالي ولفائض الإنتاج. وهذا ما ساعدها على حل أزمة فائض الإنتاج ولو بصفة مؤقتة.

٢ ـ جنت الرأسمالية من تصدير رأسمال المالي وفائض الإنتاج إلى البلدان المستعمَرة أرباحاً طائلة، أنقذتها ولو مؤقتاً من مفعول قانون انخفاض معدل الربح.

٣ ـ استعملت الرأسمالية قسماً من هذه الأرباح في رشوة زعماء ومسيّري الطبقة العاملة في بلادها، ما ساعد على شمل نضال البروليتاريا والتخفيف من حدة الصراع الطبقي. وتتجلى هذه الرشوة في أشكال: منها الرشوة الصريحة ومنها الامتيازات والزيادات في الأجور. ذلك هو السبب في عدم قيام ونجاح الثورات الاشتراكية في البلدان الأوروبية خلافاً لما تنبأ به ماركس، لأنه ـ في نظر لينين ـ لا يكفي لقيام الثورة الاشتراكية أن يتم التقدم الصناعي والاقتصادي، بل لا بد من وضع ثوري حقيقي.

والواقع أن لينين، لا ماركس ولا إنغلز، هو الذي وضع نظرية الثورة الاشتراكية. ونحن هنا لن نستعرض بتفصيل هذه النظرية وإنما سنقتصر على أن ننقل للقارئ مقطعاً رائعاً[١٠] يشرح فيه لينين بإيجاز أسس نظريته حول الثورة. يقول لينين: «إن الماركسي لا يشك مطلقاً في أن الثورة مستحيلة من دون وضع ثوري. ولكن ليس كل وضع ثوري يؤدي إلى الثورة. فما هي بعامة دلائل الوضع الثوري؟ يقيناً أننا لن نخطئ إذا أشرنا إلى الدلائل التالية:

١ ـ أن يستحيل على الطبقات السائدة الاحتفاظ بسيادتها من دون أي تغيير، أن تنشب هذه الأزمة أو تلك في القمة، أي تنشب أزمة في سياسية الطبقة السائدة تسفر عن صدع يتدفق منه استياء الطبقات المضطهدة وغضبها. فلكي تنفجر الثورة لا يكفي عادة «أن لا تريد القاعدة بعد الآن» أن تعيش كما في السابق، بل المهم أيضاً «أن لا تستطيع القمة ذلك».

---

(١٠) لاحظ أننا وصفنا الفقرة التالية بـ «الروعة» وذلك لأنها وجدت في وعينا يومذاك ما يزكّي اقتناعنا، منذ ذلك الوقت، بل قبله، بالفكرة العامة التي تقررها هذه الفقرة حول شروط قيام الثورة، هذا في وقت كان فيه كثير من الناس عندنا وفي المشرق العربي يستيقظون في ساعة مبكرة ليفتحوا الراديو منتظرين أن يسمعوا «الخبر السعيد»!

٢ ـ أن يتفاقم بؤس الطبقات المضطهدة ويشتد شقاؤها أكثر من المألوف.

٣ ـ أن يتعاظم، للأسباب المشار إليها آنفاً، نشاط الجماهير التي تستسلم للنهب بهدوء في زمن «السلم»، ولكنها المدعوّة في زمن العاصفة، سواء بدافع من مجمل أحوال الأزمة أو بدافع من «القمة» نفسها إلى القيام بنشاط تاريخي مستقل.

ومن دون هذه التغيرات الموضوعية المستقلة، لا عن إرادة هذه الكتل والأحزاب وتلك فحسب، بل أيضاً عن إرادة هذه الطبقات أو تلك، تستحيل الثورة بوجه عام. ومجموع هذه التغيرات الموضوعية هي ما يسمى بالضبط وضعاً ثورياً. إن الثورة لا تنشأ من كل وضع ثوري، وإنما تنشأ فقط إن انضم إلى جميع التغيرات الموضوعية المذكورة آنفاً تغير ذاتي، وأعني به قدرة الطبقة الثورية على القيام بأعمال ثورية جماهيرية قوية بحيث إنها تحطم أو تصدّع الحكم القديم الذي لن يسقط أبداً حتى في فترة الأزمات إن لم «يعمل على إسقاطه»(١١).

٢ ـ الرأسمالية والضغط الديمقراطي

وكما فعل لينين، تناول جون ستراتشي ـ ولكن من وجهة نظر مختلفة ـ التطورات التي اعترت الرأسمالية الحديثة، وذلك في كتابه القيم **الرأسمالية المعاصرة**(١٢).

يبدأ ستراتشي، بتأكيد أن الاقتصاد الرأسمالي إنما قام أساساً على التنافس. ولكن «عملية التنافس بقوتها الذاتية الكاسحة وتمشياً مع المنطق الذاتي فيها تظل، على الدوام، تخلق وحدات أكبر وأقل عدداً لتستعملها معركة التنافس ذاته». وهكذا، فإن التضخم في الحجم (= وحدات اقتصادية واسعة السيطرة والنشاط) والتقلص في العدد (= اندماج شركات عدة في شركة واحدة) يغيّر من طبيعة الرأسمالية ذاتها. وذلك للأسباب الآتية:

١ ـ عند نقطة معينة في تضخّم حجم الوحدات الاقتصادية وتضاؤل

---

(١١) لينين، **إفلاس الأممية الثانية** (موسكو: دار التقدم، [د. ت.])، ص ١٣ ـ ١٤.

(١٢) جون ستراتشي، **الرأسمالية المعاصرة**، ترجمة عمر الديراوي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤).

عددها، يغدو مدراء الوحدات القليلة المتبقية قادرين على التأثير في الأسعار بدلاً من التأثر بها. وهكذا يتدهور قانون المنافسة. ويمكن أن يتنافس المدراء في مجالات مختلفة من نشاطهم، كالدعاية والعروض، إلا في ذلك الشيء الضروري لإعادة الطريق القديمة التي كانت تعمل الرأسمالية بموجبها. وهي المنافسة في السعر على التحديد.

٢ ـ والسبب الثاني هو أن عملية التمركز في وحدات كبيرة الحجم قليلة العدد تغير من طبيعة الرأسمالية، لأن تلك العملية تسير بشكل غير متسق، ففي داخل البلد نفسه تتركز بعض ميادين الاقتصاد بسرعة أكبر من غيرها.

٣ ـ عدم الاتساق الخارجي في التطور: ذلك أن عدم الاتساق في التطور في عملية التمركز يقلب ميزان القوى في المنافسة بين دولة وأخرى، كما يقلبها بين الرأسمال والعمل وبين الصناعة والزراعة داخل البلد الواحد نفسه. كما إن ظهور الأوليغوبولي (= وحدات كبيرة الحجم قليلة العدد) قد عزز الصناعة بالنسبة إلى الزراعة، كما عمل أيضاً على تقوية مركز الأقطار الصناعية بالنسبة إلى الأقطار غير المتطورة.

٤ ـ الارتباط مع الدولة: أي إن الدولة تغدو مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعملية الإنتاج حينما وحيثما تصل عملية التمركز في وحدات كبيرة الحجم قليلة العدد درجة معينة. إن الدولة لم تعد تمثل دور الحكم، بل أصبحت تلعب دوراً يزداد أهمية في «لعبة الإنتاج».

٥ ـ التقدم التكنولوجي والتراكم: إن هذه الوحدات الكبيرة الحجم والقليلة العدد تعمل على تراكم الرأسمال الجديد الضروري للتقدم التكنولوجي بطريقه جديدة. فليس الأفراد هم الذين يقومون بالادخار كما كان الأمر في المراحل السابقة من الرأسمالية، بل إن المؤسسات العملاقة تقوم بمهمة الادخار عن طريق عملية بسيطة، وهي عدم توزيع نسبة كبيرة من الأرباح على حملة الأسهم. واستعمال تلك الأرباح كرأسمال جديد.

٦ ـ الانفصال بين الملكية والإدارة: لقد كان الرأسمالي من قبل يملك أدوات الإنتاج، ويشرف على الإنتاج بنفسه، أما اليوم فمدراء الشركات هم الذين يديرون العمل ولكنهم لا يملكون، وانفصال الملكية عن الإدارة يغير من طبيعة الأسلوب في التسيير ومن طبيعة الأهداف المتوخاة من ذلك.

٧ ـ أصبح الاقتصاد خاضعاً أكثر فأكثر للسيطرة، فهو اليوم بالقياس الإحصائي السيطرة عليه أسهل مما كان عليه الحال سابقاً.

تلك أهم خصائص المرحلة الجديدة من الرأسمالية في نظر ستراتشي، وهي خصائص غيرت من طبيعة الرأسمالية إلى درجة «أن المرحلة النهائية للرأسمالية سيخلفها شكل جديد للنظام الرأسمالي، شكل يجعل من عدم التوفيق في استعمال اللغة أن ندعوه رأسمالية أصلاً».

يخلص ستراتشي من هذا التحليل للمرحلة الجديدة للرأسمالية إلى النتائج التالية:

أ) إن المنافسة لم تقض على الرأسمالية كما توقع ماركس، لأن الرأسمالية تطورت تطوراً غيّر من طبيعتها.

ب) إن الإفقار المطّرد للعمال لم يقضِ على الرأسمالية، لأن الإفقار المطّرد كما تصوره ماركس لم يحدث، بل حدث تحسن في وضعية العمال سواء من حيث الأجور أو من حيث التعويضات والخدمات الاجتماعية.

ج) إن الضغط الديمقراطي جنّب الرأسمالية الانهيار أمام الإفقار المطّرد. يقول ستراتشي: «ليس الأمر في حقيقته أن مستوى حياة العمال قد «ارتفع»، فمثل هذه العبارة تلوح وكأنها تتضمن عملية أوتوماتيكية يقوم بها النظام الرأسمالي نفسه. أما ما حدث فعلاً فهو عكس ذلك تماماً: إذ استطاع العمال بفضل مجهودات سياسية وأخرى نقابية طالتا أكثر من قرن من الزمن، أن «يرفعوا» مستوى حياتهم قسراً رغم أنف النزعات الاقتصادية في النظام الرأسمالي»[١٣].

لقد أدى الضغط الديمقراطي إلى رفع مستوى حياة العمال. ويتجلى ذلك في:

أ) التشريع الذي يعود نفعه المباشر على العمال. فقد ازدادت حصة العمال من الدخل القومي، سواء على شكل نقود (الزيادة في الأجور) أو على شكل الخدمات الاجتماعية (كالتعليم والصحة) التي تُموَّل من الضرائب التصاعدية المفروضة على الرأسماليين.

ب) تعدد الإجراءات التي مكّنت العمال من أن ينظموا أنفسهم وينشئوا لهم منظمات ذات قدرة على المساومة ضد مستخدميهم.

---

(١٣) نفس المرجع، ص ١٣٣.

وهكذا، فإن نضالات العمال والقوى الديمقراطية ضد الرأسمالية قد أنقذت النظام الرأسمالي، وهي قد فعلت ذلك «لا لأنها جعلت ظروف العمل مقبولة فحسب، بل أيضاً لأنها أبقت السوق الضروري لتصريف السلع الجاهزة مفتوحاً». ثم يخلص ستراتشي من ذلك كله إلى نتيجة نهائية، وهي أنه إذا بقيت الأمور تسير على الوتيرة نفسها التي سارت عليها، وإذا حافظت الديمقراطية على نفسها وتعزّز الضغط الديمقراطي أكثر فأكثر فإن النتيجة هي «أن الديمقراطية ستقضي على الرأسمالية»!

تلك خلاصة آراء ستراتشي في **الرأسمالية المعاصرة**، وللنتائج التي وصل إليها. ليس في نيتنا هنا مناقشة هذه الآراء، وإنما سنرجئ ذلك إلى فرصة أخرى، تاركين المجال الآن، لعرض نظرية دجيلاس حول المسألة الثانية التي أثرناها آنفاً، وهي المتعلقة بـ «لماذا قامت الاشتراكية في بلد متخلف كروسيا، بعد أن أوردنا رأي كل من لينين وستراتشي في موضوع المسألة الأولى، وهي لماذا لم تقم الاشتراكية في البلدان الأوروبية المتقدمة، ولماذا لم تُقِم الرأسمالية مصيرها المحتوم الذي رسمه لها ماركس.

٣ ـ التصنيع والاشتراكية

عقد دجيلاس في كتابه **الطبقة الجديدة المسيرة** فصلاً تحت عنوان «خصائص ثورة» حلل فيه بإيجاز الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة في بلد متخلف كروسيا القيصرية، خلافاً لما توقعه ماركس. ويمكن تلخيص نظريته في عبارة واحدة هي: عجز البورجوازية المحلية في البلد المتخلف من إنجاز الثورة الصناعية أمام ضغط ضرورة التصنيع. فلقد تخلفت روسيا القيصرية عن ركب الثورة الصناعية وهي البلد الأوروبي الوحيد الذي لم «يحضر» عهد النهضة والإصلاح. ورغم أن البروليتاريا الروسية قد حققت تقدماً وازدهاراً في بعض المؤسسات الاقتصادية الأساسية، فإن روسيا قد بقيت ترزح تحت نظام شبه إقطاعي وتحت نظام ملكية مطلقة وبيروقراطية مركّزة. وهكذا لم يُقدَّر لروسيا أن تستيقظ من سباتها حتى وجدت نفسها فريسة للرأسمالية الحديثة وتحت قبضة البنوك الأجنبية الكبرى.

أما الرأسمالية المحلية فلم تكن قادرة على القيام بأي عمل، بل إنها لم تكن إلا أداة وذيلاً للرأسمالية الأجنبية. وهكذا لم يكن من الممكن أن تقوم البورجوازية الروسية بمهام الثورة الصناعية، بل بالعكس من ذلك، فإن

البروليتاريا التي أوجدها الفقر المتزايد في وسط الفلاحين هي وحدها التي كانت تتوقف حياتها على الثورة الصناعية، وهي وحدها التي كان في إمكانها القيام بهذه الثورة. وهكذا أيضاً لم يكن من الميسور في روسيا اتباع الطريق التقليدي نحو الثورة الصناعية، طريق نمو النظام الرأسمالي، فكان لا بد من سلوك طريق آخر هو الثورة البروليتارية.

إن الحاجة إلى التصنيع هي التي كانت - في نظر دجيلاس - الدافع الأساسي لقيام الثورة في البلدان المتخلفة كروسيا! ولم تجد هذه البلدان إلا الأحزاب الشيوعية كمعبّر عن حاجتها. وهذا ما مكّن تلك الأحزاب من الوصول إلى الحكم لتقوم بالدور الذي فشلت البورجوازية في القيام به. ففي روسيا لم يكن في إمكان أي حزب أن ينجح ما لم يقرن كفاحه ضد الرأسمالية بعزمه على القيام بمهام إحداث الثورة الصناعية.

ويلخص دجيلاس رأيه بهذا الصدد في هذه الفقرة: «مهما كان الأمر، ففي بلدان أوروبا الشرقية فرضت الاشتراكية نفسها: فرضت نفسها أيديولوجياً كشعار والتزام وكعقيدة وكمثل أعلى، وفرضت نفسها عملياً كشكل خاص من الحكم ومن الملكية يمكّن من قيام الثورة الصناعية ويجعل من الممكن قيام إنتاج أكثر اعتماداً على العقل والعلم وأوسع مجالاً»[١٤].

٤ ـ عود على بدء

أعتقد أننا، في هذه المرحلة من هذه الدراسة، قد بدأنا نتدرج نحو أهم القضايا في الفكر الماركسي المعاصر، وهي قضايا تخص ثورة البروليتاريا وتطور النظام الرأسمالي.

فمنظومة ماركس وإنغلز التي تقوم على أساس أن الثورة الاشتراكية لا يمكن أن تقوم إلا في وضع تكون فيه قوى الإنتاج لا تتلاءم مع علاقات الإنتاج السائدة، في وضع تتقدم فيه الصناعة تقدماً واسعاً، ويزداد فيه استغلال الطبقة العاملة بشكل أكبر فظاعة، ما يجعل العمال يسقطون أكثر فأكثر في هاوية البؤس المطّرد، هذه المنظومة التي تقوم كذلك، على أساس تفاقم تناقضات النظام الاقتصادي الرأسمالي، تفاقماً ليس له من مصير غير الانفجار. . . إن

(١٤) Milovan Djilas, *La Nouvelle classe dirigeant*, texte français de André Prudhommeaux (Paris: Plon, 1957), p. 23.

هذه الأنظومة، لم تعد تتلاءم في الوقت الراهن مع معطيات الواقع الجديد، واقع «الرأسمالية المعاصرة» حسب تعبير جون ستراتشي. ولقد حاول لينين، ببراعة وقوة، تدارك الموقف استناداً إلى الواقع الرأسمالي الجديد المطبوع بالاستعمار، فبرر بشكل منطقي العوامل التي أدت إلى تأخر قيام الثورة البروليتارية في البلدان الأوروبية المتقدمة، أي العوامل التي مكنت الرأسمالية من الدفاع عن نفسها ضد تناقضاتها وتمديد أجل انهيارها، ثم خلص من ذلك إلى أن الاستعمار هو آخر مرحلة من مراحل الرأسمالية؟

ولكن مع ذلك تبقى عدة أسئلة تطرح نفسها:

ماذا بعد آخر مرحلة من الرأسمالية؟ وكيف يتم الانتقال إلى الفصل الجديد من المسرحية؟

نعم، لقد وضع لينين نظرية «الثورة الاشتراكية ببراعة ودقة» ولكن ألا يمكن القول إن نظريته تلك إنما هي «التعبير النظري عن النشاط العملي» السائد في حياة لينين، خصوصاً في أيام ثورة أكتوبر. وإذا كان الأمر كذلك فهل يمكن تعميم تلك النظرية على سائر البلدان حتى تصبح قانوناً للثورة؟ وهل من الواجب أن تنتظر البروليتاريا توفر شروط الوضع الثوري التي خططها لينين حتى تقوم بثورتها؟

أما بخصوص نظرية ستراتشي التي تتلخص في ما يسميه بالضغط الديمقراطي فإنها تطرح هي كذلك أسئلة شتى: إن ستراتشي قد اقتصر، أو على الأقل، شدّد على العوامل الداخلية لتطور الرأسمالية متجاهلاً العوامل الخارجية مثل الاستعمار والضغط الذي مارسه قيام المعسكر الاشتراكي على المعسكر الرأسمالي. . . إلخ.

إن ستراتشي ينتهي إلى نتيجة أن الديمقراطية ستقضي في النهاية على الرأسمالية، ولكن يؤسفنا أن نتساءل: كيف يتم ذلك؟ وهل يمكن اتخاذ بريطانيا ذات التقاليد الديمقراطية العريقة كمقياس عامّ نحكم بمقتضاه على سائر البلدان الأخرى؟ ثم أيضاً: ماذا بعد «قضاء الديمقراطية على الرأسمالية»[١٥].

---

(١٥) لقد غاب عني سؤال آخر في ذلك الوقت، وهو ما حصل فعلاً أو هو بصدد الحصول، هذا السؤال هو: ألا يمكن عكس القضية والقول: إن الرأسمالية هي التي ستقضي في النهاية على الديمقراطية»؟ أليس هذا ما نراه اليوم في «عصر العولمة»!

أما تفسير دجيلاس لأسباب قيام الثورة الاشتراكية في بلد متخلف كروسيا، استناداً، إلى ما دعاه «الحاجة إلى التصنيع» فهو تفسير وحيد الجانب. إن الحاجة إلى التصنيع قائمة اليوم بشكل أكثر إلحاحاً في أكثر من ثلثي بلدان العالم، فهل يمكن أن ننتظر ثورات اشتراكية عاجلة لأن الحاجة إلى التصنيع في هذه البلدان هي اليوم أشد ما تكون إلحاحاً؟ ثم إن بورجوازية روسيا عام ١٩١٧ لم تكن الوحيدة في العالم التي عجزت عن القيام بمهام الثورة الصناعية، فلماذا إذاً لم تقم ثورات مماثلة في أنحاء أخرى من العالم حينذاك؟ ثم إن دجيلاس يتغافل عن نقطة مهمة وهي تتعلق بالبلدان الصناعية المتطورة التي تمت فيها الثورة الصناعية! هل يمكن أن نقول إن الثورة الاشتراكية في هذه البلدان غير ذات موضوع لأنه سبق أن قامت فيها البورجوازية الأوروبية بمهمتها في تصنيع بلدانها؟

إن القضايا التي تثيرها هذه الأسئلة هي ما يشكل موضوع مقالتنا المقبلة؟

(هنا توقفت عن الكتابة في الموضوع ولم يكن هناك مقالة مقبلة!).

الفصل الأربعون

مفهوم «الدولة الوطنية الديمقراطية» في البرنامج المحلي للاتحاد الاشتراكي

شاركت بهذا المقال في العدد الأول من مجلة فكرية دورية كان المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي يصدرها بإدارة فتح الله والعلو، وكانت تحمل اسم **المشروع** (وتحته عبارة: «من أجل توطيد الفكر الاشتراكي»). صدر العدد الأول منها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، ثم توقفت بعد صدور العدد الثالث المؤرخ في شباط/ فبراير ١٩٨١. ومعلوم أنني كنت قد قدمت استقالتي من المكتب السياسي واللجنة المركزية في ٥ نيسان/ أبريل ١٩٨١. يتصدر المقالة مربع كتب فيه: «إلى روح عمر بنجلون الذي كانت له المساهمة الكبرى في بلورة الخط الأيديولوجي للاتحاد. . . بمناسبة حلول الذكرى الرابعة لاستشهاده».

لم تكن المقالة تشتمل في الأصل على عناوين فرعية. وقد أضفناها تسهيلاً للقراءة. تقول المقالة:

أولاً: أدبيات الاتحاد ومنهج التحليل الملموس للواقع الملموس

بظهور هذا العدد الأول من هذه المجلة يكون قد مر عام كامل على المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالمغرب (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨) وخمس سنوات على مؤتمره الاستثنائي (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥). لقد تميزت هذه السنوات الخمس من حياة الاتحاد، الذي ترجع نشأته العملية إلى ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٩، تميزت علاوة على المعارك السياسية والنضالات الجماهيرية، بظهور عدة دراسات وأبحاث وتقارير تشكل

في مجموعها ما يمكن أن نطلق عليه اسم «أدبيات الاتحاد الاشتراكي» التي تجسّم نضالاتنا في الواجهة الأيديولوجية.

وغنيّ عن البيان القول إن ما يميز هذه «الأدبيات»، بل إن ما يجعلها كذلك، ليس مجرد انتمائها للاتحاد الاشتراكي بشكل من أشكال الانتماء، بل صدورها عن رؤية واحدة ومنطلقات واحدة، هي تلك التي حددها ـ مع شيء غير قليل من المرونة ـ التقرير الأيديولوجي الصادر عن مؤتمرنا الاستثنائي. وهكذا فعلى الرغم من تعدد الاختصاصات واختلاف ميادين البحث، نجد ما صدر في هذه الفترة من أدبيات الاتحاد الاشتراكي مطبوعاً بطابع المنهج القائم على «التحليل الملموس للواقع الملموس». وبعبارة أخرى، فسواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو بالجانب الاجتماعي أو بالقضايا الثقافية والتعليمية أو بالحياة السياسية، هناك قاسم مشترك واحد ينتظم سلسلة الدراسات والأبحاث الصادرة عن الاتحاد الاشتراكي، وهو: اعتماد المعطيات الواقعية في استخلاص النتائج النظرية.

لكن هذا، لا يعني أن «أدبيات الاتحاد الاشتراكي أدبيات تجريبية محض، تفتقد الرؤية النظرية التي ترسم الخط الموجه. كلّا، إن اعتماد «التحليل الملموس للواقع الملموس» في أفق اشتراكي واضح يتبنى الاشتراكية العلمية كمنهج في التفكير والممارسة ـ وهذا ما شدّد عليه التقرير الأيديولوجي بكل وضوح ـ هو أفضل وسيلة للتخلص في آن واحد، من قيود «التجريبية» وضيق أفقها، ومن إغراء القوالب الجاهزة وسرابها. ولا شك أننا سنكون أميل إلى الادعاء إذا نحن قلنا: إن جميع ما صدر عن الاتحاد الاشتراكي من دراسات وأبحاث لا أثر فيه، لا للتجريبية ولا للقوالب الجاهزة، ولكننا سنكون أقرب إلى الحقيقة إذا قلنا إن هناك بالفعل مجهوداً متواصلاً يبدو بشكل شبه إجماعي، يتجه بالمحاولات التنظيرية في الاتحاد الاشتراكي اتجاهاً علمياً صحيحاً يجعل مسيرتنا النضالية تتجنب، في آن واحد، العفوية والتقوقع؛ وتشق بالتالي طريقها على بصيرة من القوانين الموضوعية التي تتحكم في سير الأحداث أو تساهم بحظ وافر في توجيهها.

ثانياً: أفضل طريقة لتحديد معنى أي مفهوم . . .

غير أن اتجاه الجهد التنظيري إلى الواقع قصد استنطاقه واكتشاف ثوابته ومتغيراته يتطلب استعمال «أسلحة» معينة، هي المفاهيم. وإذا أخذنا بعين الاعتبار القاعدة المنطقية التي تقول «إن صحة النتائج لا تدل بالضرورة على

صحة المقدمات»، أمكن القول إن الوصول إلى النتائج نفسها من خلال «التحليل الملموس للواقع الملموس» لا يقوم، بالضرورة دليلاً على وحدة المفاهيم.

إن كاتب هذه السطور لا يؤمن بجدوى الجدل الفقهي حول المصطلحات، ولا بفائدة التراشق بالنصوص في تحديد مفهوم معين. إن أحسن طريقة ـ وهي في نظرنا الطريقة العلمية الوحيدة ـ لتحديد مدلول مفهوم من المفاهيم هي «قراءته»، أي التفكير فيه، داخل الفكر الذي استعمله. فكلية هذا الفكر هي التي تعطي كلُّ مفهوم من المفاهيم التي يستعملها معناه ودلالته. ذلك لأن المفهوم ما هو، في نهاية التحليل، إلا التعبير المكثف عن واقع معين، واقع يبدو بسيطاً، ولذلك يعبّر عنه بكلمة أو كلمتين، ولكنه معقد التركيب أبلغ تعقيد، ومن ثمة، فإن تحديد هذا المفهوم لا يمكن أن يكون تحديداً صحيحاً إلا بالرجوع به إلى كلية الفكر الذي حاول، عبر التحليل الملموس، التعبير عن «كل» جوانب التعقيد في ذلك الواقع.

من هنا كان التحديد القاموسي للمفاهيم أو الجدال الفقهي حولها لا يفيد قطّ في توضيحها، بل بالعكس، يعمل على لفها في أكوام من الضباب تعتّم الرؤية وتنحرف بها. إن الطريقة الأسلم لتوضيح مفهوم من المفاهيم هي نقله من ميدان المجرد إلى ميدان «المشخّص». والمشخّص هنا قد يكون الواقع العياني نفسه، وقد يكون الحقل المعرفي أو الأيديولوجي الذي استعمل داخله ذلك المفهوم، وفي كلتا الحالتين تكتسي عملية التوضيح هذه، ليس فقط طابع «التحديد» و«التعريف»، بل أيضاً، وهذا هو المهم، طابع المراجعة والتصحيح. ومن هنا تصبح عملية تحديد المفاهيم، عملية إغناء لا عملية تفقير.

ثالثاً: ضرورة اكتساب نظرية صحيحة في الدولة القائمة

قد لا تخلو الملاحظات السابقة من بعض الفائدة بالنسبة إلى موضوع هذه العجالة التي نريد منها أن تكون مساهمة متواضعة في عملية توضيح المفاهيم المطروحة اليوم على حزبنا، أكثر من أي وقت مضى، نظراً لاتساع قواعد وتنوع الشرائح والواجهات الاجتماعية والفكرية التي يتحرك فيها وبواسطتها، وأيضاً بسبب تطور الأوضاع بسرعة وظهور معطيات جديدة. وإذا كنا قد اخترنا هنا إلقاء بعض الأضواء على مفهوم «الدولة الوطنية الديمقراطية» الذي طرحه البيان السياسي الصادر عن مؤتمرنا الوطني الثالث كشعار للبديل المرحلي الذي يقترحه، فذلك لأننا مقتنعون أشد الاقتناع بأن الحركة السياسية التي

تجعل من أهدافها العمل على تغيير هياكل المجتمع الذي تعيش فيه، في أفق اشتراكي واضح، لا يمكن أن تنجح في مهمتها ما لم تكن تتوفر على نظرية واضحة وصحيحة في الدولة القائمة في ذلك المجتمع. إن الدعوة إلى تحريك الصراع الطبقي أو «تصعيده»، وإلى «تأجيج» الصراع الأيديولوجي أو «تجميده» ستظل دعوة ناقصة، بل فارغة، ما لم تكن صادرة عن وعي صحيح لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة ودور الدولة، بل موقعها، في هذه العلاقات.

صحيح أن تبنّي الاشتراكية العلمية يجنب المناضل الحزبي من السقوط في التيه مع النظريات الكثيرة، القديمة والحديثة، التي تتناول «الدولة» سواء من الناحية القانونية أو من الناحية السوسيولوجية أو من زاوية فلسفة التاريخ، تلك النظريات التي تقوم إما على استنساخ سطحي للواقع، واقع محدود في الغالب، وإما على تكريس أيديولوجيات الحاكمين بلفها في لفائف من التجريد والتعميم. غير أن مفاهيم الاشتراكية العلمية قد تعرضت هي الأخرى وبكيفية خاصة خلال الفترة الستالينية، للقولبة «القانونية»، وبالتالي للتبسيط والتجميد. ولعل مفهوم الدولة من أكثر المفاهيم تضرراً من ذلك. وهذا ما يجعلنا مضطرين إلى الإدلاء بالملاحظات التالية حول مفهوم «الدولة» في الاشتراكية العلمية، تمهيداً لشرح تصورنا لـ «الدولة الوطنية الديمقراطية».

رابعاً: تصور لأصل «الدولة» حالم، مُغرٍ ومريح!

إذا نحن نظرنا إلى نظرية الدولة في الاشتراكية العلمية، على أساس المنهج الذي شدّدنا عليه في الفقرة السابقة، أمكن القول إن فريدريك إنغلز ـ الذي كانت مساهمته في صياغة تلك النظرية أوسع وأعمق ـ قد فكر في هذا الموضوع في أفق «إلغاء» أو «تلاشي الدولة»، وهو أفق كانت تفرضه نظرته ـ ونظرة ماركس أيضاً ـ إلى الصراع الطبقي في عصرهما؛ ذلك الصراع الذي كان يوحي بأن نهايته ستقترن حتماً بزوال الطبقات. لنستمع إلى إنغلز يلخص نظرته تلك بعبارة واضحة، وأيضاً ذات دلالة بالنسبة إلى من يهمه التعرف على الإطار العام الذي فكر فيه إنغلز في الدولة. يقول: «. . . وهكذا، فالدولة لم توجد منذ الأزل، فقد وجدت مجتمعات كانت في غنى عن الدولة لم يكن لديها أية فكرة عن الدولة وسلطة الدولة. وعندما بلغ التطور الاقتصادي درجة فرضت بالضرورة انقسام المجتمع إلى طبقات، غدت الدولة بحكم هذا الانقسام أمراً ضرورياً. ونحن نقترب الآن بخطوات سريعة من درجة في تطور الإنتاج يجعل وجود هذه

الطبقات، ليس ضرورياً وحسب، بل أيضاً يصبح عائقاً مباشراً للإنتاج. تزول الطبقات بالضرورة كما، نشأت في الماضي بالضرورة. ومع زوال الطبقات تزول الدولة بالضرورة. والمجتمع الذي ينظم الإنتاج تنظيماً جديداً على أساس اتحاد المنتجين بحرية وعلى قدم المساواة، يرسل مكينة الدولة بأكملهما إلى حيث ينبغي أن تكون: إلى متحف العاديات بجانب المغزل البدائي والفأس البرونزي».

وفي إطار هذا التصور الذي يستند إلى تحليل «ما سيكون» أكثر من استناده إلى تحليل ما كان وما هو كائن، يوجد مفهوم آخر، يرتبط بنظرية الاشتراكية العلمية في الدولة، مكانه داخل هذه النظرية. نقصد بذلك مفهوم: «ديكتاتورية البروليتاريا». وهكذا، فبما أن الصراع ـ في وقت إنغلز ـ هو بين الطبقة البورجوازية المالكة لوسائل الإنتاج وبين البروليتاريا، وبما أن الدولة تستعمل في هذا الصراع كأداة قمع في يد الطبقة البورجوازية، الأمر الذي مكّن هذه الطبقة من ممارسة ديكتاتوريتها على البروليتاريا، فإن البروليتاريا لا بد أن تجد نفسها مضطرة، عند انتصارها في ثورتها، إلى ممارسة ديكتاتوريتها على الطبقة البورجوازية حتى تتمكن من القضاء عليها كطبقة. وممارسة الديكتاتورية لا يمكن أن تتم بطبيعة الحال الا بواسطة الدولة. وعندما يتم القضاء على الطبقة البورجوازية تفقد البروليتاريا هويتها، بل مبرر وجودها كطبقة، ويصبح المجتمع مجتمعاً لا طبقياً، وعندما يتحقق ذلك، تزول الحاجة إلى الدولة فتتلاشى من ذاتها وتضمحلّ.

خامساً: تصور آخر أكثر واقعية

لا شك أن عنصر الإغراء كبير، وكبير جداً، في هذا التماسك المنطقي المريح المقترن بتطلع الإنسان إلى تعميق حلمه في الحياة حياة هادئة مطمئنة لا مجال فيها للضغط ولا للإكراه. ولكن الواقع شيء، والتماسك المنطقي والتطلعات النبيلة شيء آخر. ولعل أهم ميزة للاشتراكية العلمية كمنهج هي اعتمادها «التحليل الملموس للواقع الملموس»، التحليل الذي يكبح جماح الانسياق مع التوقعات والتطلعات التي تلعب فيها الرغبة الذاتية دوراً لا يستهان به. هكذا نجد عند إنغلز نفسه نظرة إلى الدولة وطبيعتها أكثر واقعية، وذلك عندما يفكر فيها، لا في أفق «تلاشيها»، بل في أفق فهمها في ضوء الواقع المشخّص. يقول في رسالة له إلى س. شميدت (تهملها الأدبيات الستالينية): «إن المجتمع يخلق بعض الوظائف العامة التي لا يستطيع بدونها أن يوجد،

والبشر الذين ترتبط بهم هذه الوظائف يشكلون فرعاً جديداً من انقسام العمل في المجتمع. وهكذا تصبح لهم مصالح خاصة حتى إزاء من عهدوا إليهم بالحكم، ويصبح لهم استقلالهم بالنسبة إليهم، ومن هنا تكون الدولة».

نحن هنا، إذاً، أمام تعريف علمي، موضوعي، للدولة:

ـ دينامية الحياة الاجتماعية (بما فيها الصراع الطبقي، ولكن ليس فقط الصراع الطبقي، هناك أيضاً الصراع القبلي، والصراع الأيديولوجي: النزاعات الدينية. . . إلخ) دينامية الحياة الاجتماعية ـ إذاً ـ تخلق بعض الوظائف العامة التي لا يستطيع المجتمع من دونها أن يوجد: وظائف الحكم، الفصل في المنازعات، الخدمات العامة. . .

ـ والناس الذين توكل إليهم، وبكيفية عامة ترتبط بهم، هذه الوظائف يشكلون فرعاً جديداً من انقسام العمل في المجتمع فيصبح المجتمع منقسماً إلى حاكمين ومحكومين.

ـ هؤلاء الحاكمون (بالمعنى الواسع للكلمة) تصبح لهم، بحكم ممارستهم السلطة مصالح خاصة حتى إزاء من عهدوا إليهم بالحكم (إزاء طبقتهم، أو قبيلتهم. .)، ويصبح لهم استقلالهم بالنسبة إليهم، أي يصبحون طبقة.

ـ ومن هنا تكون الدولة.

إن الدولة، إذاً، حسب سياق هذا التعريف الأخير هي التي تخلق الطبقة الاقتصادية التي ترتكز عليهما، وفي الوقت ذاته تخدمها. أما سياق التعريف السابق فهو يقرر العكس: الدولة هي نتاج الطبقة المهيمنة اقتصادياً وجهاز قمع في يدها.

يتعلق الأمر إذاً بنظرتين: نظرة تحليلية علمية موضوعية تعطي ما هو كائن من دون أن تنص على ما ينبغي، أو ما يجب، أن يكون (التعريف الثاني)، ونظرة أيديولوجية «علمية»: بمعنى أنها تستعمل التحليل العلمي لأغراض أيديولوجية. وهذا التوظيف الأيديولوجي للمعطى العلمي يغير من العلاقات الموضوعية داخل هذا المعطى، وذلك من أجل رسم الطريق إلى تغييرها في الواقع الموضوعي نفسه (التعريف الأول والأدبيات المنتزعة منه).

بماذا نأخذ، إذاً؟ هل بالنظرة العلمية الموضوعية «المحايدة» أم بالنظرة الأيديولوجية الهادفة؟

سادساً: العلاقة بين الطبقات والدولة ليست وحيدة الاتجاه...

الواقع أن إنغلز لا يُغفل إبراز الاستقلال النسبي للدولة ـ الذي يؤكده التعريف الأخير ـ حتى داخل نظريته الأيديولوجية للدولة. فهو إذ يؤكد أن الدولة «هي كقاعدة عامة: دولة الطبقة الأقوى السائدة اقتصادياً» والتي تصبح عن طريق الدولة الطبقة السائدة سياسياً أيضاً» يعطي لعبارة «كقاعدة عامة» مدلولاً إحصائياً يجعل منها «الحالة الغالبة» وليس «الحالة الوحيدة» والمطلقة، فيلاحظ في النص نفسه أن ثمة، كحالات نادرة، مراحل تبلغ فيها الطبقات المتصارعة درجة من توازن القوى تنال معها سلطة الدولة لفترة معينة نوعاً من الاستقلال حيال الطبقتين، وتأخذ مظهر الوسيط بينها». وبإمكاننا أن نضيف إلى هذه «الحالات النادرة» الحالة أو الحالات التي جعلت ماركس يتحدث عن «الاستبداد الشرقي» وعن «الأسلوب الآسيوي في الإنتاج»، والحالة التي جعلت لينين يطرح في وقت من الأوقات شعار «مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية»، إلى آخر القائمة.

ما يهمنا من هذه الاستشهادات، التي يمكن أن تطول أكثر، هو التأكيد على أن نظرية الاشتراكية العلمية في الدولة ليست قالباً جاهزاً ونهائياً. بل هي عبارة عن خلاصات نظرية مستخلصة من استقراء حالات معينة داخل أفق في التفكير معين، أي تحت ضغط اهتمامات معينة. ولذلك نجد هذه الخلاصات النظرية تتلون بلون الحالات المشخصة المستخلصة منها وتحمل في الوقت ذاته بصمات الأفق الذي تم التفكير في داخله.

ولكن هذا لا يعني أن هذه الخلاصات النظرية كانت مجرد وصف لحالات معينة... إن هناك دوماً عنصراً ثابتاً في هذه الخلاصات النظرية يجعل منها بالفعل نظرية. وهذا العنصر الثابت والجوهري ـ في نظرية الاشتراكية العلمية في الدولة ـ هو منهجية التحليل التي تربط ربطاً جدلياً ـ ونلح على كلمة جدلي ـ بين الدولة كجهاز سياسي/ قانوني للتسيير والقمع وبين الطبقة السائدة اقتصادياً. ولكن لا شيء يفرض القول بأن وجود الطبقة السائدة اقتصادياً سابق لوجود الدولة، بوصفها جهازاً لهٰذه الطبقة، بل إن التعريف الثاني الذي نقلناه عن إنغلز والذي وصفناه بأنه «علمي موضوعي»، يقرر العكس تماماً، وهو أن السلطة السياسية التي تنشأ في المجتمع بفضل صراعات معينة (قد تختلف حسب الحالات..) هي التي تفصل عن المجتمع أولئك القائمين بممارسة تلك

السلطة فتنشأ لديهم مصالح خاصة، ويصبحون طبقة! ويمكن أن نضيف: وعندما تتشكل هذه الطبقة وتسود اقتصادياً، تصبح الدولة فعلاً «دولة الطبقة السائدة اقتصادياً»، هذه الطبقة التي تصبح ـ أكثر مما كانت عليه من قبل ـ عن طريق الدولة ـ كما يقول إنغلز ـ «الطبقة» السائدة سياسياً أيضاً وتكتسب على هذه الصورة وسائل جديدة لقمع الطبقة المظلومة واستثمارها».

ليس هناك، إذاً، ما يفرض، حتى داخل الخلاصات النظرية التي نجدها في أدبيات الاشتراكية العلمية (إنغلز، ماركس، لينين)، القول بوجود علاقة وحيدة الجانب بين الدولة والطبقة، العلاقة التي تجعل الطبقة علة والدولة معلولة». إن العلاقة هنا، كما في ميادين أخرى، علاقة جدلية. والعلاقة الجدلية، إذ تقتضي تبادل التأثير بين الطرفين تقتضي أيضاً تبادل الأدوار والمواقع بينها، بحيث يصبح السبب نتيجة والنتيجة سبباً. وهكذا، فإذا كانت الطبقة السائدة اقتصادياً هي أصل «الدولة» في حالة، فلا شيء يمنع أن تكون الدولة هي «أصل» الطبقة السائدة اقتصادياً في حالة أخرى..

سابعاً: طرح قضية الدولة في المغرب خارج القوالب الجاهزة

لربما كانت التوضيحات السابقة ضرورية للإجابة عن كثير من التساؤلات التي يطرحها بعض شبابنا المناضلين حول ما يمكن التعبير عنه به «صحة انتساب» التحليل الذي قدمه التقرير الأيديولوجي للاتحاد الاشتراكي في موضوع طبيعة الدولة وتطوّرها في المغرب، إلى الاشتراكية العلمية ومنهجها في التحليل. وإذا كانت التوضيحات السابقة تثبت صحة ذلك الانتساب، لمن هو في حاجة إلى مثل هذا الانتساب الفقهي ـ فإن ما ينبغي إبرازه والاعتزاز به هو أن منبع الأصالة ـ ولنقل من أجل التخفيف: جانب الخصوصية ـ في أدبيات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بالمغرب هو أنها ـ على العكس من بعض الحركات الاشتراكية الأخرى ـ لا تتردد في طرح القوالب الجاهزة الجامدة جانباً، والتقيد، كل التقيد، بالتحليل الملموس للواقع الملموس حتى ولو كانت نتائج هذا التحليل تمتنع امتناعاً كلياً عن الدخول في القوالب الجاهزة تلك. والتحليل الذي قدمه التقرير الأيديولوجي حول الدولة وطبيعتها وتطورها في المغرب والأطروحات التي خرج بها في هذا الموضوع خير مثال على ذلك.

لنذكّر، إذاً، بالخطوط العامة في هذا التحليل الذي يجب أن نفهم داخله

وفي ضوئه وفي أفقه، مفهوم «الدولة الوطنية الديمقراطية»، موضوع بحثنا هذا.

«إن القضايا الأساسية المطروحة هنا هي النظر في ما إذا كانت الدولة في مجتمع زراعي يتميز أساساً بطابعه الجماعي، أداة تمثل مصالح طبقة محددة وتعمل للمحافظة على علاقات السيطرة والاستغلال لفائدة هذه الطبقة ذاتها»؟

ذلك هو السؤال الذي انطلق منه التقرير الأيديولوجي بمجرد ما انتقل إلى الحديث عن «الهيئة الاجتماعية» (الدولة) كنظام كلّي، وعن أسسها «الاجتماعية والاقتصادية» (في المغرب). لقد طرح التقرير، إذاً، وبعبارة صريحة واضحة، المشكلة من أكثر جوانبها حدّة، المشكلة النظرية التي قد تتطلب من بعضهم تسويد صفحات وصفحات قبل وضعها، بطريقة غير مباشرة في الغالب، لأنهم لا يستطيعون وضعها وضعاً مباشراً، نظراً لأن ذلك قد يكلفهم مراجعة شاملة، ليس فقط لأجهزتهم الفكرية، بل أيضاً لمواقفهم العملية. طرح التقرير الأيديولوجي للاتحاد الاشتراكي هذه المشكلة من أكثر وجوهها حدّة، وبكل الجرأة اللازمة، لأن ما كان يهمه ليس هو الاتساق المنطقي لنظريةٍ ما، بل لأنه أدرك أن الحسم في هذه المسألة ضروري، إذ عليه «يتوقف شرح الأساليب التي بواسطتها كرس الاستعمار، كنظام كلي، وجوده في بلادنا، وفهم حقيقة الاستقلال الشكلي الذي حصلت عليه، وأخيراً بيان أبعاد مشكل الديمقراطية المطروح في الوقت الراهن».

معطيات مشخصة واختيارات ملحّة تفرض نفسها على المناضل الاتحادي وتطلب منه الحسم في قضية نظرية حتى لا يقف «النظري» عائقاً أمام الفهم الصحيح «للعملي».

ثامناً: الدولة كأداة لكسب الثروة تفرز الطبقة المهيمنة اقتصادياً

كيف يجيب التقرير الأيديولوجي، ومن أين يستمد جوابه؟

لنواصل الاستماع إليه: «لنبدأ قبل الإجابة عن هذا السؤال بالتذكير بحقيقة واقعية تشترك فيها جميع البلدان التي عرفت أساليب غير رأسمالية في الإنتاج، وهي: أن البنيات الفوقية، القانونية والسياسية، ليست مجرد انعكاس ضروري لنظام الإنتاج المادي ولا مجرد نتاج له! ذلك لأن العوامل التي تلعب، في مجتمعات ما قبل الرأسمالية، دور المحدد المباشر والمتحكم في

الروابط التي تعطي الكيان الاجتماعي وحدته، هي عوامل تنتمي في الغالب إلى ميادين أخرى غير الميدان الاقتصادي بالذات، رغم ما يمكن أن يكون لمضمون هذه العوامل من فحوى اقتصادية. وذلك خلافاً لما هو عليه الحال في المجتمعات الرأسمالية التي يتحدد كيانها الاجتماعي وبنياتها الفوقية بالعوامل التقنية والاقتصادية المرتبطة بطبيعة الإنتاج المادي ووظيفته».

انطلاقاً من هذه الظاهرة، بل من هذه الحقيقة الواقعية المشخصة، التي تعم «جميع البلدان التي عرفت أساليب غير رأسمالية في الإنتاج»، راح التقرير الأيديولوجي يحلل طبيعة الدولة في المغرب متتبعاً مراحل تطورها قبل الحماية وخلالها وأثناء الفترة التي مرت من الاستقلال.

لقد أرجع التقرير الأيديولوجي أصل الدولة في المغرب، بوصفها جهازاً سياسياً وحقوقياً إلى «ظروف الفتح الإسلامي والصراعات الداخلية التي رافقته». إن الإسلام كعقيدة وشريعة، أي كأيديولوجيا دينية ونظام من القيم والمثل الأخلاقية والتشريعية المالية والسياسية، وفي علاقته الجدلية مع البنيات الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع المغربي والتي هي شديدة الشبه بالبنيات الاجتماعية التي كانت قائمة في الجزيرة العربية حين ظهوره، والتي انبثقت منها دولة الخلافة، الإسلام مفهوماً على الشكل، أي بوصفه المبشر بـ «الأمة الواحدة» والعامل على تحقيقها واقعياً، هو الذي كان العامل الحاسم في قيام الدولة في المغرب. ولقد استمر هذا العامل يمارس دوره المباشر أحياناً، وغير المباشر أحياناً أخرى، على طبيعة هذه الدولة وتطورها عبر مراحل تاريخها، أي منذ قيامها إلى يوم فرضت الحماية الفرنسية على المغرب عام ١٩١٢. فطوال هذه الفترة «لا شكل الدولة ولا وظيفتها ولا السلطات المعترف بها للحاكمين، لا شيء من ذلك كله، كان يشكل التعبير الفوقي، أو البنية الفوقية لطبقة من المالكين تحتكر السلطة العامة السياسية، وتستمد هذه السلطة من قوتها الاقتصادية، بل إن الدولة، بالعكس من ذلك، كانت عبارة عن أداة وكيان تستعملها جماعة من ذوي الحظوة والنفوذ لكسب الثروة (ثروة عابرة في الغالب)، جماعة كانت تتغير باستمرار بتغير الملوك والأمراء».

كانت الدولة إذاً أداة لكسب الثروة، أي جهازاً يشكل جزءاً أو طرفاً في علاقات الإنتاج، وبالتالي في القاعدة المادية للمجتمع، ويفرز بوصفه كذلك، «الطبقة» التي ستهيمن اقتصادياً لفترة من الوقت ـ أي قبل أن يجهز عليها الجهاز السياسي (لسبب من الأسباب كالثورات الداخلية والحروب الخارجية

وما ينتج عن ذلك من أزمات مالية. . .) ويصفّي ثروتها ويتولى هو مهمة تلك الطبقة، مهمتها الاقتصادية، وحينئذ يدخل هذا «الجهاز/ الطبقة» في صراع مع مجموع الشعب تكون نتيجته الحتمية انتصار إرادة الشعبي وقيام جهاز قانوني جديد، دائماً باسم الإسلام وبارتباط مع البنيات الاجتماعية. وتتكرر الدورة نفسها مرات ومرات، على ما هو معروف في تاريخ المغرب.

تاسعاً: دولة الحماية: السيطرة السياسية قبل الاقتصادية

وتفرض فرنسا الاستعمارية حمايتها على المغرب، وتقضي على كل وجود فعلي للدولة فيه، ولكنها تحتفظ بـ «المخزن» كمجرد دولة صورية لإضفاء المشروعية «الوطنية» على عمليات إقرار «الأمن»، عمليات الاحتلال، وعلى ما رافق ذلك من مسلسل مصادرة أراضي الأفراد والجماعات. . . وأيضاً «احتراماً» للالتزامات الدولية (عقد الجزيرة الخضراء). . . وتستمر الحال كذلك إلى أن قامت الحركة الوطنية وترعرعت وأراد محمد الخامس أن يتصرف كممثل فعلي لدولة فعلية (خطابه بطنجة سنة ١٩٤٧، ومواقفه اللاحقة)، وحينئذ تتحرك سلطات الحماية غير مترددة في الإجهاز على دولة المخزن، ونفي العائلة المالكة. . . في جميع مراحل هذه الفترة، فترة الحماية، كانت الدولة الفعلية التي تمارس سلطتها في بلادنا هي دولة الحماية، أي ذلك الجهاز الإداري السياسي القمعي الذي فرضه جيش الاحتلال على بلادنا والذي أخذت الحماية الفرنسية تغرس وتسقي بواسطته اقتصادها الكولونيالي، لتقطف ثماره بالطريقة نفسها. ويستخلص التقرير الأيديولوجي النتيجة التالية: «في الاقتصاد الاستعماري لا يشكل الجهاز السياسي والإداري، جهاز التسيير القمع، انعكاساً ونتاجاً لعملية الإنتاج ولعلاقات الإنتاج، بل إنه بالعكس من ذلك، يشكل الجهاز المحرك والمنظم لهذا الاقتصاد». . . هنا أيضاً تبدو واضحة أسبقية السيطرة السياسية على السيطرة الاقتصادية في المجتمع.

عاشراً: دولة الاستقلال لم تقطع مع هياكل دولة الحماية وتوجهها

ويدخل المغرب في عهد الاستقلال من دون أن يحدث أية قطيعة مع عهد الحماية في أي ميدان من الميادين فيكتسي الاستقلال صبغة «المغربة» التي لا تزال مستمرة إلى الآن والتي قوامها تعويض الأشخاص الفرنسيين ـ أو الأوروبيين بكيفية عامة ـ بأشخاص مغاربة في الإدارة والاقتصاد مع الإبقاء على البنية الإدارية والهياكل الاقتصادية نفسها، وبالتالي على التوجيه نفسه

والطريقة نفسها في التسيير. ويلاحظ التقرير الأيديولوجي بحق «أن جهاز الدولة الحقيقي والوحيد الذي كان قائماً قبل الاستقلال وبقي قائماً بعده هو الجهاز الإداري الاستعماري الذي احتفظ ويحتفظ بخصائصه الأساسية رغم مغربته، طالماً أن الاقتصاد الاستعماري بقي بدوره محتفظاً ببنياته الأساسية على الرغم من مغربته وتحوّله إلى اقتصاد وطني متخلف».

وإذا كان التقرير الأيديولوجي قد ركّز على هذا الجانب ـ جانب الاقتصار في عملية «المغربة» على تعويض أشخاص بأشخاص والحفاظ على البنيات والهياكل نفسها، فإن «ذنب» البيان السياسي الصادر عن مؤتمرنا الثالث هو أنه ركز على العقلية والأسلوب اللذين تمت بهما عملية «المغربة» تلك: لقد جرى مسلسل «المغربة» بالعقلية والأسلوب نفسهما اللذين كانت تجري بهما، قبل الحماية، ممارسة السلطة في هذه البلاد، مما «فتح المجال مرة أخرى لتسرب كثير من العناصر الانتهازية إلى مراكز التوجيه والتقرير والتنفيذ، وأدى إلى نشوء طبقة بورجوازية جديدة بيروقراطية وطفيلية وضعت يدها بالتدريج على المرافق الاقتصادية كافة، ممغربة لفائدتها الخاصة الاقتصاد الاستعماري الموروث، مستعملة في ذلك سلطة الدولة لاستغلال الدولة والشعب في آن واحد».

حادي عشر: الدولة التي تصنع الطبقة الاقتصادية التي ترتكز عليها!

يتعلق الأمر إذاً بواقع مشخص يختلف اختلافاً كلياً عن الواقع الذي أوحى بنظرية إنغلز وماركس في الدولة: واقع أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر. إن الدولة في المغرب ليست الآن، ولم تكن قبل الآن، من «صنع» الطبقة المهيمنة اقتصادياً، بل لقد كانت الدولة وما زالت هي التي «تصنع» هذه الطبقة.

لقد كان الاقتصاد الاستعماري في بلادنا اقتصاد دولة، فوسائل الإنتاج الكبرى، وكذلك الإشراف على التجارة الداخلية والخارجية كانت بيد جهاز التسيير والقمع الذي أنشأته الحماية الفرنسية، والذي كانت «أولى خصائصه النوعية: المركزية المفرطة» كما لاحظ ذلك التقرير الأيديولوجي، تلك المركزية التي فرضتها طبيعة الوجود الاستعماري في البلاد، سواء من حيث علاقته مع الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية ككل، أو من حيث سعيه إلى فرض مراقبة صارمة على السكان المحليين لفرض استمرار السيطرة عليهم،

وعندما بدأ هذا الجهاز «يتمغرب» انطلاقاً من الإعلان عن الاستقلال، أخذ ينشئ من داخله ومن حواليه طبقة بورجوازية تقنو/ بيروقراطية تولت الإشراف على اقتصاد الدولة ذاك، وبالتالي استغلاله وتسخيره لفائدتها الخاصة من دون أن تساهم بأي جهد في تنميته. لقد كان مصدر «النمو» في هذا الاقتصاد، ولا يزال، هو تلك التضحيات العديدة والمتواصلة التي تؤخذ من الشعب المغربي في شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة باسم التنمية و«بناء الاستقلال».

لقد اكتست «المغربية» شكل عملية اقتصادية اجتماعية سياسية غريبة: الدولة بوصفها جهازاً للتسيير و«حفظ النظام» تصنع الطبقة الاقتصادية التي تريدها مرتكزاً لها، طبقة تقنو ـ بورجوازية تستحوذ بمفردها على فائض القيمة في «القطاع العام» وتسخّر بمفردها اقتصاد الدولة بمجمله لفائدة الجوانب التي تشرف عليها أو تشارك في استثمارها من «القطاع الخاص»، وإذا عرفنا أن «القطاع العام» يضمّ جميع وسائل الإنتاج الكبرى مع مراقبة القسم الأكبر من تجارتنا الخارجية وينتج أكثر من ٦٠ في المئة من الدخل القومي، أدركنا أية بقرة حلوب هذه التي ترضعها، بل تمتص دمها، تلك الطبقة البورجوازية الطفيلية ـ ولكن المحظية ـ التي صنعها جهاز التسيير و«حفظ النظام» ويواصل تنميتها ورعايته.

والنتيجة هي: أن دولة من هذا النوع وبهذه الصفة لا بد أن تكون، وبكيفية مباشرة، طرفاً أساسياً ورئيسياً في علاقات الإنتاج، أي جزءاً من القاعدة المادية للمجتمع: أما الطرف الآخر فهو الشعب «الشغيل ـ العاطل».

لقد ظلت دار لقمان على حالها، قبل الحماية وأثناءها وبعدها! إن البديل الاشتراكي يفرض نفسه، ليس فقط لكونه الحل العادل الوحيد، ولا لكونه الحل الممكن الوحيد لمشاكل التخلف، بل أيضاً، وهنا جانب الخصوصية، البديل الأقرب إلى طبيعة الوضعية التي توجد عليها الدولة الآن في المغرب: الدولة التي تملك ـ قانونياً ولكن لا تتصرف عملياً ـ كل ما يمكن أن تبدأ به عمليات التأميم التي يراد منها أن تحول بلداً رأسمالياً حقيقياً إلى بلد اشتراكي. إن الدولة في المغرب الآن هي، أقرب منها إلى الدولة التي تعيش بداية التحويل نحو الاشتراكية، منها إلى الدولة التي تعيش بداية الانطلاقة الرأسمالية، ولكنها من الناحية العاملية أبعد عن العلاقات الاشتراكية في الإنتاج من أي بلد رأسمالي معاصر.

انطلاقاً من هذه الوضعية الواقعية الفعلية ووعياً بطبيعة وأنواع الصراع الضروري خوضه من أجل تغييرها ـ ودائماً في أفق اشتراكي علمي ـ طرح البيان السياسي الصادر عن مؤتمرنا الوطني الثالث «الدولة الوطنية الديمقراطية» كبديل للجهاز السياسي/ الاقتصادي الذي يشكل جوهر الدولة القائمة الآن في بلادنا. إنه بديل مرحلي ـ وهذا بإلحاح البيان السياسي نفسه ـ وليست الاعتبارات النضالية التكتيكية هي التي تجعله كذلك، بل أيضاً طبيعة الوضعية القائمة وآفاق تطورها، فهو إذاً بديل تفرضه الشروط الموضوعية والذاتية.

إن «قراءة» هذا المفهوم داخل التحليل الذي قدمه التقرير الأيديولوجي عن طبيعة الدولة في المغرب ـ كما أوجزناه، وفي ضوء المضمون الذي أعطاه إياه البرنامج المرحلي الذي سطره البيان السياسي تشكل الشرط الضروري والكافي لتجنب أنواع من الخلط والالتباس يمكن أن تتسبب فيها أواصر «القرابة اللغوية» التي تجمعه بمفاهيم أخرى بعيدة جداً عن الشروط الموضوعية والذاتية التي أملته، وهي أيضاً الشرط الضروري والكافي لإعطائه المعنى الحقيقي الذي يستجيب لتلك الشروط: الذاتية منها والموضوعية.

ثاني عشر: دلالات مفهوم «الدولة الوطنية الديمقراطية»

لنقتصر هنا على بعض الملاحظات التي تسمح بتحديد أولي:

ـ إن مفهوم «الدولة الوطنية الديمقراطية»، بالنظر إلى ما ذكر، لا علاقة له إطلاقاً بمفهوم «الثورة الوطنية الديمقراطية» كما طرح في روسيا الثورة (شباط/ فبراير ١٩١٧). إن «الثورة الوطنية الديمقراطية» كما طرحت في روسيا يومئذ هي تحالف مرحلي بين الطبقة العاملة («القائدة للثورة») والبورجوازية الروسية (الوطنية) المساهمة فيها، الهدف منه الإسراع بدفع عجلة مسلسل الثورة ـ التي تحققت ضد القيصرية ـ إلى النقطة التي تسمح بإقامة «ديكتاتورية البروليتاريا» أي بتسلم الحزب البلشفي مقاليد السلطة كاملة. هذا الوضع الذي عرفته روسيا آنذاك لا علاقة له مطلقاً مع الوضع القائم في المغرب والذي أبرزنا معالمه في الصفحات الماضية.

ـ وأيضاً لا علاقة مطلقاً بين «الدولة الوطنية الديمقراطية»، التي نادى بها البيان السياسي، والدولة في البلدان الرأسمالية الأوروبية التي هي أيضاً ـ بمعنى من المعاني ـ «وطنية» و«ديمقراطية» بدءاً من إسبانيا الحالية إلى إنكلترا المتقوقعة داخل «ديمقراطيتها» الليبرالية منذ قرون. إن «الدولة الوطنية» في

المنظور الليبرالي الغربي هي دولة «جميع» أبناء الوطن. ولكن بما أن المجتمع الذي يشكله «جميع أبناء الوطن» ـ في الدولة الرأسمالية ـ تسيطر عليه وتقوده الطبقة البورجوازية الوطنية، فإن «الدولة الوطنية» القائمة فعلاً، هناك في تلك الدول، هي دولة هذه الطبقة نفسها التي تعمّم هيمنتها على الوطن كله بواسطة لعبة «الديمقراطية» الشكلية، التي تقدم من خلالها وبواسطتها بعض «التنازلات» للطبقات المستغلة (بفتح العين)، حفاظاً على ما هو جوهري و«متنام» في مصالحها وشروط وجودها. . . هنا أيضاً، لا شيء يجمع واقع هذه البلدان وواقع بلادنا، وبالتالي لا شيء يجمع بين شعار «الدولة الوطنية الديمقراطية» الذي نطرحه هنا على طريق استمرار حركة التحرير الشعبية وفي أفق اشتراكي واضح، وبين واقع «الدولة الوطنية» كما هو مكرس هناك في أوروبا الغربية.

ثالث عشر: الدولة الوطنية الديمقراطية و«تأميم» الدولة. . .

إن الواقع المغربي الراهن وبالخصوص الجانب المتعلق منه بوضعية الدولة القائمة فيه، في علاقتها مع الطبقة البورجوازية الطفيلية التي نشأت في حضنها، يفرض ـ وهنا التحديدي الإيجابي، ولكن الأولى للمفهوم الذي نحن بصدده ـ أن يستمد مدلول «الوطنية»، في مفهوم «الدولة الوطنية الديمقراطية»، محتواه وأبعاده من إجراء أولي وحاسم أصبح يتوقف عليه كل عمل إنقاذي في هذه البلاد، الإجراء الذي عبّر عنه تقرير الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي إلى المؤتمر الوطني الثالث بـ «تأميم الدولة»، إن «التأميم» في معناه اللغوي وفي معناه الاصطلاحي الحقيقي كذلك، يعني جعل الشيء في ملك الأمة، لا في ملك الدولة. فالتأميم غير «التدويل»، وملكية الأمة (أي الملكية الجماعية») غير ملكية الدولة. وإذاً، فتأميم الدولة يعني أولاً وقبل كل شيء، جعل ملكية هذه الدولة، وبالتالي وسائل الإنتاج الكبرى، في خدمة الأمة، لا في خدمة «الطبقة/ الدولة». إنه إجراء وطني فعلاً، وثوري أيضاً، لأنه يستلزم بكيفية مباشرة:

● جعل حد نهائي وحاسم لجميع الامتيازات المالية والتجارية والاقتصادية التي منحها ويمنحها جهاز التسيير و«حفظ النظام» لأفراده وذيوله والتي تشكل «الأساس المادي» الذي قامت عليه وبفضله الطبقة البورجوازية «المغربية» بصنفيها: البورجوازية التقليدية التي ترجع أصولها وعوامل نشأتها ونموها إلى الامتيازات التي منحها جهاز الحماية لبعض التجار المغاربة

ليقوموا وسطاء بين آليته الاقتصادية والمواطنين «الأهالي» المستهلكين والمنتجين. والبورجوازية «العصرية» التقنوبيروقراطية التي ترجع أصولها وشروط وجودها إلى امتيازات مماثلة منحتها، وما زالت تمنحها، «دولة الاستقلال» للقائمين على أجهزتها والتابعين لهم وتابعي التابعين. . . ليقوموا بالدور نفسه الذي قامت به، وتستمر في القيام به، البورجوازية التقليدية تلك، دور الوسيط بين الاقتصاد «الوطني» المغربي بقطاعيه العام والخاص، وبين الاقتصاد الرأسمالي العالمي صاحب الهيمنة والتوجيه والنفوذ.

● إن هذه الصبغة الوطنية الحق التي ستكتسيها الدولة، بجعل حد لتلك الامتيازات التي تستنزفها، ستتعزز بما ينتج عنها بكيفية آلية ـ ما دام الإجراء سيتخذ في أفق اشتراكي ـ من تحرير اقتصادنا من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي وتقلبات أسواقه الدولية، تلك التبعية التي أرسى دعائمها «اقتصاد الحماية» ونماها وطور أسلوبها «اقتصاد المغربة»، هذا التحرير الذي سيفسح المجال واسعاً لتوجيه اقتصادنا ـ الذي سيصبح حينئذ وطنياً فعلاً ـ توجيهاً يستجيب، في آن واحد، لمتطلبات التنمية الاشتراكية في الميادين كافة، ولضرورة تلبية حاجات الجماهير الملحّة في الخبز والمعرفة.

● هذا التحرير وهذا التوجيه سيستتبعان حتماً جعل حد للطابع الاستهلاكي «الرفيع» الذي يتميز به «النشاط البورجوازي» في بلادنا، وذلك التحكم الصارم في وارداتنا ونوعية منتوجات معاملنا، وبالتالي توجيه ذلك «النشاط البورجوازي» نحو الميادين التي ستجعل منه بالفعل نشاطاً بورجوازياً وطنياً، ميادين الاستثمارات المنتجة في إطار تصميم عامّ متكامل يخضع فيه القطاع الخاص لحاجات وتوجيه ومراقبة القطاع العام.

رابع عشر: مدلول «الوطنية» في مفهوم «الدولة الوطنية الديمقراطية»

هذه الإجراءات ومكمّلاتها وما يتفرع عنها يصبح مدلول «الوطنية» في مفهوم «الدولة الوطنية الديمقراطية» ذا بعدين متكاملين ومتلازمين: بعد اجتماعي يتمثل في جعل حد للاستغلال الذي تمارسه باسم الدولة وبواسطتها وفي داخلها كمشة من المحظوظين أصحاب الامتيازات. . وبعد قومي (وطني)، يتمثل في تحرير اقتصادنا ككل من الهيمنة والتوجيه الأجنبيين. إن القضية الوطنية والقضية الطبقية هنا متلازمتان، والدفاع عن إحداهما يجب أن

يستمد مضمونه من الأخرى، وإلا كان «دفاعاً» مغشوشاً. ذلك مظهر آخر وأساسي من مظاهر الترابط الجدلي بين التحرير و. . . الاشتراكية.

بديهي أن «تأميم الدولة» بهذه الصورة يتطلب قيام سلطة سياسية، تشريعية وتنفيذية، مستقلة عن الطبقة التي يراد من «التأميم» فصلها عن الدولة. والاتحاد الاشتراكي الذي يقوم اختياره المبدئي على الربط بين البناء الاشتراكي والممارسة الديمقراطية والذي يرفض إملاء القرارات من أعلى حتى ولو كانت «اشتراكية وثورية»: «لا يستبعد من مجال اهتمامه ـ كما ينص على ذلك التقرير الأيديولوجي ـ الانتخاب الديمقراطي الحر كبداية لعملية تحويل شاملة لجهاز الدولة».

ذلك أن الاتحاد الاشتراكي الواعي بطبيعة الصراع الطبقي في بلادنا والمتتبع له، والمساهم في تحريك ديناميته الداخلية، مقتنع كامل الاقتناع بأن إجراء انتخابات حرة نزيهة سيؤدي حتماً إلى قيام سلطة تشريعية متحررة من نفوذ الطبقة التي تمارس هيمنتها الاقتصادية عبر الدولة وبواسطتها. وإذا ما رافق ذلك تعديل للدستور في اتجاه دمقرطته بعمق، أمكن أن تنبثق من تلك السلطة التشريعية ـ التي ستصبح حينئذ سلطة بالفعل ـ سلطة تنفيذية ستكون هذه المرة، هي الأخرى، تحت مراقبة فعلية وحقيقية من جانب البرلمان الذي يظل هو الآخر تحت مراقبة أوسع الجماهير الشعبية التي انتخبته.

إن مدلول «الديمقراطية» في مفهوم «الدولة الوطنية الديمقراطية» يستمد محتواه ـ في المغرب الراهن ـ من إعادة «الديمقراطية» المقلوبة المكرسة من خلال التجربة الانتخابية السابقة، إلى الوضع الطبيعي لكل ديمقراطية حقيقية. لقد سجل البيان السياسي الصادر عن مؤتمرنا الوطني الثالث السمة البارزة في هذا الوضع «الديمقراطي» المقلوب وبعبارات واضحة ذات دلالة عميقة، وذلك حينما أكد بالخصوص: «أن الحياة السياسية الراهنة تتميز بمفارقة عجيبة: فبدلاً من أغلبية برلمانية تصنع الحكومة وتوجهها وتراقبها نجد حكومة تصنع أغلبية برلمانية مزيفة وتعمل جاهدة على الحفاظ عليها بالترضيات تارة، وبالتهديد والوعيد تارة أخرى. . .».

إنه وضع سياسي شاذّ يستمد شذوذه من الوضعية الشاذة التي شرحناها قبل، وضعية الدولة التي ظلت جهازاً للتسيير و«حفظ النظام» يضع تحت تصرف القائمين عليه كل إمكانيات الثراء بأبسط وسيلة. لقد أصبحت الوظيفة

الإدارية والسياسية في المغرب المنفذ المضمون، وأيضاً أقصر الطرق، لصنع «الإرادة الشعبية» والحصول على «الأغلبية البرلمانية» مثلما كان، وما زال، الانتماء إلى الوظيفة نفسها الوسيلة المباشرة التي ترفع صاحبها إلى صفوف المحظوظين: أعضاء الطبقة البورجوازية المغربية.

إن عوامل الاستمرار في وضع شاذ مثل هذا لا يمكن أن تكون إلا قصيرة النفس. والاتحاد الاشتراكي كان واعياً تمام الوعي بهذه الحقيقة حينما وصف البديل المرحلي الذي قدمه بمناسبة مؤتمره الوطني الثالث بأنه «برنامج إنقاذ وطني».

خامس عشر: مسألة «التحالف الوطني»، «برنامج الإنقاذ الوطني»

مفهوم «الدولة الوطنية الديمقراطية» كما طرحه البيان السياسي يستمد قوته الدلالية كأداة نظرية من التحليل الموجز الذي قدمناه عن طبيعة الدولة في المغرب بالاستناد إلى التقرير الأيديولوجي والبيان السياسي معاً، وانطلاقاً من توضيح بعض جوانب نظرية الاشتراكية العلمية للدولة ونشأتها وعلاقتها بالطبقة المهيمنة اقتصادياً وحالات استقلالها النسبي، ولكن هذا المفهوم يستمد فعاليته كأداة عمل سياسي ونضالي من «برنامج الإنقاذ الوطني» الذي أوجزنا خطوطه الكبرى في التحديدات الأولية التي شرحناها أعلاه.

تبقى بعد ذلك جوانب أخرى، ولكنها مهمة وأساسية، جوانب عملية مثل نوعية «التحالف الوطني» الذي يمكن أن يلتئم لتنفيذ هذا البرنامج السياسي المرحلي، «برنامج الإنقاذ الوطني»، وجوانب نظرية مثل إمكانية تحقق هذا النوع من «التحول السلمي» إلى مرحلة «الانتقال نحو الاشتراكية». إن كاتب هذه السطور على الرغم من أنه يؤمن بأنه «ليس من الحكمة الاستغراق في التفكير في طريقة عبور النهر قبل الوصول إليه» والتعرف على عمقه وتياراته، ليرى مع ذلك أن «الوصول إلى النهر» بعينين مفتوحتين يتطلب طرح مسالك الطريق وطبيعة النهر ذاته للنقاش الهادف المسؤول.

المراجـــــع

١ ـ العربية

كتب

بنسعيد آيت ايدر، محمد. **صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي**. تقديم عبد الله إبراهيم. الدار البيضاء: المنشورات المواطنة، ٢٠٠١.

بوكانان، نورمان شارب وهوارد سيلفستر إليس. **وسائل التنمية الاقتصادية**. ترجمة محمود فتحي عمر وإبراهيم لطفي عمر؛ مراجعة وتقديم محمد علي رفعت. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين، ١٩٥٨. ٢ ج.

الجابري، محمد عابد. **العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**. الدار البيضاء: دار الثقافة، ١٩٧١.

ـــــ . **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي**. ط ٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

ـــــ . **في غمار السياسة: فكراً وممارسة (الكتاب الأول)**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩. (سلسلة مواقف؛ الأعداد ١ ـ ٤)

ـــــ . **في غمار السياسة: فكراً وممارسة (الكتاب الثاني)**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩. (سلسلة مواقف؛ الأعداد ٥ ـ ٨)

ستراتشي، جون. **الرأسمالية المعاصرة**. ترجمة عمر الديراوي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤.

لينين. **الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية**. ترجمة بدر الدين السباعي. بيروت: دار الفارابي، ١٩٥٦.

ـــــ . **إفلاس الأممية الثانية**. موسكو: دار التقدم، [د. ت.].

دوريـــات

الاتحاد الاشتراكي: ٢٠/ ٩/ ١٩٩١.

لومتانيتي: ٢١/ ١١/ ١٩٧٥.

الـمـحـرر: ١١/ ٣/ ١٩٧٥؛ ١٢ ـ ١٣/ ١٠/ ١٩٧٥؛ ١٧ ـ ١٨/ ١١/ ١٩٧٥؛ ٢٥/ ١١/ ١٩٧٥؛ ٦/ ٤/ ١٩٧٦؛ ١١ ـ ١٢/ ٤/ ١٩٧٦؛ ٢٧/ ٤/ ١٩٧٦؛ ٢٣/ ٦/ ١٩٧٦، و٢١/ ٧/ ١٩٧٦.

وقيدي، محمد. «نقد العقل العربي في مشروع الجابري.» **الوحدة**: العددان ٢٦ ـ ٢٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦.

٢ ـ الأجنبية

Books

Djilas, Milovan. *La Nouvelle classe dirigeant*. Texte français de André Prudhommeaux. Paris: Plon, 1957.

Lacoste, Yves. *Géographie du sous-développement*. [Introduction par Pierre George]. Paris: Presses universitaires de France, 1965.

______. *Ibn Khaldoun: Naissance de l'histoire, passé du Tiers-Monde*. Paris: F. Maspéro, 1966.

Lukacs, Georg. *Histoire et conscience de classe: Essais de dialectique marxiste*. Traduit de l'allemand par Kostas Axelos et Jacqueline Bois. Paris: Les Editions de Minuit, 1960.

Marx, Karl. *Oeuvres choisies*. Paris: Editions sociales, 1960.

فهـــــرس

ـ أ ـ

- ب -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

يصدر اليوم عن **الشبكة العربية للأبحاث والنشر** الكتاب **الثالث** من سلسلة **مواقف** للدكتور **محمد عابد الجابري**، والذي يُعتبر استكمالاً لما قدمه لنا في الكتابين الأول والثاني اللذين سبق صدورهما.

يستغرق الجابري في سرد ذكرياته، فيعود ليعيش الأحداث الماضية التي تمثل تجربته السياسية التي أصبحت بمثابة مذكرات تتخللها نصوص وحوارات أجريت وتجرى مع صاحبها منذ عقود... إنها نصوص تعكس، حقاً، مراحل تطور الوعي العربي بصفة عامة منذ أواخر الخمسينيات حتى اليوم. وبالإضافة إلى تقيد الجابري بالتسلسل الزمني في عرضه للأحداث، نراه يهتم أيضاً ويتقيّد بوحدة الموضوع.

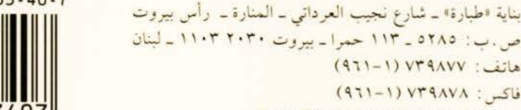
يتناول الجابري في كتابه هذا ثلاثة أحداث وزعها على ثلاثة أقسام، تناول **الأول** «مشروع التناوب وشعار الدولة الوطنية الديمقراطية»، واهتم **الثاني** «بقضية الصحراء المغربية» من خلال أبعادها الداخلية والخارجية، أما القسم **الثالث** فقد تناول «أزمة الاشتراكية في البلاد المتخلفة».

الدكتور محمد عابد الجابري

- ولد في المغرب عام ١٩٣٦، حصل على دكتوراه الدولة في الفلسفة عام ١٩٧٠ من كلية الآداب بالرباط. من مؤلفاته: **مدخل إلى القرآن الكريم** (٢٠٠٦) و**فهم القرآن الحكيم** (٢٠٠٩). كما أشرف على: **الإسلام والغرب (الأنا والآخر)** (٢٠٠٩) و**العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة** (٢٠٠٩).



ISBN 978-9953-533-40-7



الشبكة العربية للأبحاث والنشر
بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت
ص.ب: ٥٢٨٥ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان
هاتف: ٧٣٩٨٧٧ (١-٩٦١)
فاكس: ٧٣٩٨٧٨ (١-٩٦١)
E-mail: info@arabiyanetwork.com